



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان  
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com  
WWW. **Ghaemiyeh** .org  
WWW. **Ghaemiyeh** .net  
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

# مِلَالُ الْأَخْبَارِ

فِي قَلَمِ نَمِيبِ الْأَخْبَارِ

كَاتِبِ

الْمَكْرَمَةِ الْمُجْتَمِعَةِ الْأَنْدَلُسِيَّةِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بَاوِلِجِي

الجزء العاشر عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى ( شيخ الطائفه )

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٣٧	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ١١
٣٧	اشاره
٣٨	[تتمه كتاب التجارات]
٣٨	٥ بابُ العُيوبِ المُوجِبِ لِلرَدِّ
٣٨	[الحديث ١]
٣٨	[الحديث ٢]
٣٨	[الحديث ٣]
٣٩	[الحديث ٤]
٣٩	[الحديث ٥]
٤٠	[الحديث ٦]
٤٠	[الحديث ٧]
٤٠	[الحديث ٨]
٤١	[الحديث ٩]
٤١	[الحديث ١٠]
٤١	[الحديث ١١]
٤١	[الحديث ١٢]
٤٢	[الحديث ١٣]
٤٢	[الحديث ١٤]
٤٢	[الحديث ١٥]
٤٢	[الحديث ١٦]
٤٤	[الحديث ١٧]
٤٤	[الحديث ١٨]
٤٤	[الحديث ١٩]

٤٦	[الحديث ٢٠]
٤٦	[الحديث ٢١]
٤٨	[الحديث ٢٢]
٤٨	[الحديث ٢٣]
٤٨	[الحديث ٢٤]
٤٩	[الحديث ٢٥]
٤٩	[الحديث ٢٦]
٥٠	[الحديث ٢٧]
٥٠	[الحديث ٢٨]
٥١	[الحديث ٢٩]
٥٢	[الحديث ٣٠]
٥٣	٦ بابُ اِبْتِئاعِ الخَيْوانِ
٥٣	[الحديث ١]
٥٣	[الحديث ٢]
٥٤	[الحديث ٣]
٥٤	[الحديث ٤]
٥٧	[الحديث ٥]
٥٧	[الحديث ٦]
٥٧	[الحديث ٧]
٥٨	[الحديث ٨]
٥٩	[الحديث ٩]
٦٠	[الحديث ١٠]
٦٠	[الحديث ١١]
٦٢	[الحديث ١٢]
٦٢	[الحديث ١٣]
٦٢	[الحديث ١٤]

٦٣	[الحديث ١٥]
٦٣	[الحديث ١٦]
٦٤	[الحديث ١٧]
٦٤	[الحديث ١٨]
٦٤	[الحديث ١٩]
٦٥	[الحديث ٢٠]
٦٥	[الحديث ٢١]
٦٦	[الحديث ٢٢]
٦٧	[الحديث ٢٣]
٦٨	[الحديث ٢٤]
٦٩	[الحديث ٢٥]
٦٩	[الحديث ٢٦]
٧٠	[الحديث ٢٧]
٧٠	[الحديث ٢٨]
٧٠	[الحديث ٢٩]
٧٠	[الحديث ٣٠]
٧٠	[الحديث ٣١]
٧١	[الحديث ٣٢]
٧١	[الحديث ٣٣]
٧٢	[الحديث ٣٤]
٧٢	[الحديث ٣٥]
٧٣	[الحديث ٣٦]
٧٤	[الحديث ٣٧]
٧٧	[الحديث ٣٨]
٧٧	[الحديث ٣٩]
٧٧	[الحديث ٤٠]

٧٨	[٤١ الحديث]
٧٨	[٤٢ الحديث]
٧٨	[٤٣ الحديث]
٧٩	[٤٤ الحديث]
٧٩	[٤٥ الحديث]
٨١	[٤٦ الحديث]
٨١	[٤٧ الحديث]
٨١	[٤٨ الحديث]
٨٣	[٤٩ الحديث]
٨٣	[٥٠ الحديث]
٨٣	[٥١ الحديث]
٨٤	[٥٢ الحديث]
٨٤	[٥٣ الحديث]
٨٤	[٥٤ الحديث]
٨٦	[٥٥ الحديث]
٨٧	[٥٦ الحديث]
٨٧	[٥٧ الحديث]
٨٩	[٥٨ الحديث]
٨٩	[٥٩ الحديث]
٨٩	[٦٠ الحديث]
٩٠	[٦١ الحديث]
٩١	[٦٢ الحديث]
٩١	[٦٣ الحديث]
٩١	[٦٤ الحديث]
٩٢	[٦٥ الحديث]
٩٢	[٦٦ الحديث]



٩٤ ..... [الحديث ٦٧]

٩٤ ..... [الحديث ٦٨]

٩٤ ..... [الحديث ٦٩]

٩٥ ..... [الحديث ٧٠]

٩٦ ..... [الحديث ٧١]

٩٦ ..... ٧ بابُ بَيْعِ الثَّمَارِ

٩٦ ..... [الحديث ١]

٩٨ ..... [الحديث ٢]

١٠٠ ..... [الحديث ٣]

١٠١ ..... [الحديث ٤]

١٠١ ..... [الحديث ٥]

١٠١ ..... [الحديث ٦]

١٠٢ ..... [الحديث ٧]

١٠٣ ..... [الحديث ٨]

١٠٣ ..... [الحديث ٩]

١٠٥ ..... [الحديث ١٠]

١٠٥ ..... [الحديث ١١]

١٠٥ ..... [الحديث ١٢]

١٠٥ ..... [الحديث ١٣]

١٠٦ ..... [الحديث ١٤]

١٠٦ ..... [الحديث ١٥]

١٠٧ ..... [الحديث ١٦]

١٠٧ ..... [الحديث ١٧]

١٠٧ ..... [الحديث ١٨]

١٠٩ ..... [الحديث ١٩]

١١٠ ..... [الحديث ٢٠]

١١٠ ..... [الحديث ٢١]

١١١ ..... [الحديث ٢٢]

١١٢ ..... [الحديث ٢٣]

١١٣ ..... [الحديث ٢٤]

١١٣ ..... [الحديث ٢٥]

١١٤ ..... [الحديث ٢٦]

١١٤ ..... [الحديث ٢٧]

١١٤ ..... [الحديث ٢٨]

١١٥ ..... [الحديث ٢٩]

١١٥ ..... [الحديث ٣٠]

١١٥ ..... [الحديث ٣١]

١١٧ ..... [الحديث ٣٢]

١١٧ ..... [الحديث ٣٣]

١١٩ ..... [الحديث ٣٤]

١٢٠ ..... [الحديث ٣٥]

١٢١ ..... [الحديث ٣٦]

١٢١ ..... [الحديث ٣٧]

١٢٣ ..... ٨ بَابُ بَيْعِ الْوَأْجِدِ بِالْأَثْنَيْنِ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا يَجُوزُ مِنْهُ وَ مَا لَا يَجُوزُ

١٢٣ ..... [الحديث ١]

١٢٣ ..... [الحديث ٢]

١٢٣ ..... [الحديث ٣]

١٢٣ ..... [الحديث ٤]

١٢٤ ..... [الحديث ٥]

١٢٥ ..... [الحديث ٦]

١٢٥ ..... [الحديث ٧]

١٢٦ ..... [الحديث ٨]

١٢٦	[الحديث ٩]
١٢٦	[الحديث ١٠]
١٢٦	[الحديث ١١]
١٢٧	[الحديث ١٢]
١٢٧	[الحديث ١٣]
١٢٧	[الحديث ١٤]
١٢٧	[الحديث ١٥]
١٢٧	[الحديث ١٦]
١٢٨	[الحديث ١٧]
١٢٨	[الحديث ١٨]
١٢٨	[الحديث ١٩]
١٢٩	[الحديث ٢٠]
١٢٩	[الحديث ٢١]
١٢٩	[الحديث ٢٢]
١٢٩	[الحديث ٢٣]
١٢٩	[الحديث ٢٤]
١٣٠	[الحديث ٢٥]
١٣٠	[الحديث ٢٦]
١٣١	[الحديث ٢٧]
١٣١	[الحديث ٢٨]
١٣١	[الحديث ٢٩]
١٣١	[الحديث ٣٠]
١٣١	[الحديث ٣١]
١٣٢	[الحديث ٣٢]
١٣٢	[الحديث ٣٣]
١٣٢	[الحديث ٣٤]

١٣٢	[٣٥ الحديث]
١٣٣	[٣٦ الحديث]
١٣٣	[٣٧ الحديث]
١٣٣	[٣٨ الحديث]
١٣٣	[٣٩ الحديث]
١٣٤	[٤٠ الحديث]
١٣٤	[٤١ الحديث]
١٣٤	[٤٢ الحديث]
١٣٤	[٤٣ الحديث]
١٣٤	[٤٤ الحديث]
١٣٤	[٤٥ الحديث]
١٣٧	[٤٦ الحديث]
١٣٧	[٤٧ الحديث]
١٣٩	[٤٨ الحديث]
١٣٩	[٤٩ الحديث]
١٤٠	[٥٠ الحديث]
١٤٢	[٥١ الحديث]
١٤٣	[٥٢ الحديث]
١٤٤	[٥٣ الحديث]
١٤٤	[٥٤ الحديث]
١٤٤	[٥٥ الحديث]
١٤٥	[٥٦ الحديث]
١٤٦	[٥٧ الحديث]
١٤٦	[٥٨ الحديث]
١٤٧	[٥٩ الحديث]
١٤٧	[٦٠ الحديث]

١٤٧	[الحديث ٦١]
١٤٧	[الحديث ٦٢]
١٤٨	[الحديث ٦٣]
١٤٨	[الحديث ٦٤]
١٤٨	[الحديث ٦٥]
١٤٩	[الحديث ٦٦]
١٥٠	[الحديث ٦٧]
١٥٠	[الحديث ٦٨]
١٥٠	[الحديث ٦٩]
١٥٠	[الحديث ٧٠]
١٥١	[الحديث ٧١]
١٥١	[الحديث ٧٢]
١٥١	[الحديث ٧٣]
١٥٢	[الحديث ٧٤]
١٥٢	[الحديث ٧٥]
١٥٢	[الحديث ٧٦]
١٥٣	[الحديث ٧٧]
١٥٤	[الحديث ٧٨]
١٥٥	[الحديث ٧٩]
١٥٥	[الحديث ٨٠]
١٥٦	[الحديث ٨١]
١٥٦	[الحديث ٨٢]
١٥٦	[الحديث ٨٣]
١٥٧	[الحديث ٨٤]
١٥٨	[الحديث ٨٥]
١٥٩	[الحديث ٨٦]

١٥٩	[الحديث ٨٧]
١٥٩	[الحديث ٨٨]
١٦٠	[الحديث ٨٩]
١٦١	[الحديث ٩٠]
١٦١	[الحديث ٩١]
١٦١	[الحديث ٩٢]
١٦٢	[الحديث ٩٣]
١٦٢	[الحديث ٩٤]
١٦٢	[الحديث ٩٥]
١٦٢	[الحديث ٩٦]
١٦٣	[الحديث ٩٧]
١٦٣	[الحديث ٩٨]
١٦٣	[الحديث ٩٩]
١٦٤	[الحديث ١٠٠]
١٦٤	[الحديث ١٠١]
١٦٦	[الحديث ١٠٢]
١٦٦	[الحديث ١٠٣]
١٦٦	[الحديث ١٠٤]
١٦٦	[الحديث ١٠٥]
١٦٧	[الحديث ١٠٦]
١٦٧	[الحديث ١٠٧]
١٦٨	[الحديث ١٠٨]
١٦٨	[الحديث ١٠٩]
١٦٩	[الحديث ١١٠]
١٦٩	[الحديث ١١١]
١٦٩	[الحديث ١١٢]

- ١٧٠ ..... [الحديث ١١٣]
- ١٧٠ ..... [الحديث ١١٤]
- ١٧٠ ..... [الحديث ١١٥]
- ١٧١ ..... [الحديث ١١٦]
- ١٧٢ ..... [الحديث ١١٧]
- ١٧٢ ..... [الحديث ١١٨]
- ١٧٢ ..... [الحديث ١١٩]
- ١٧٢ ..... [الحديث ١٢٠]
- ١٧٣ ..... [الحديث ١٢١]
- ١٧٣ ..... [الحديث ١٢٢]
- ١٧٥ ..... [الحديث ١٢٣]
- ١٧٥ ..... [الحديث ١٢٤]
- ١٧٥ ..... [الحديث ١٢٥]
- ١٧٥ ..... [الحديث ١٢٦]
- ١٧٦ ..... [الحديث ١٢٧]
- ١٧٦ ..... [الحديث ١٢٨]
- ١٧٦ ..... [الحديث ١٢٩]
- ١٧٦ ..... [الحديث ١٣٠]
- ١٧٦ ..... [الحديث ١٣١]
- ١٧٧ ..... [الحديث ١٣٢]
- ١٧٨ ..... [الحديث ١٣٣]
- ١٧٨ ..... [الحديث ١٣٤]
- ١٧٨ ..... [الحديث ١٣٥]
- ١٧٩ ..... ٩ بَابُ الْغُرْرِ وَالْمَجَازَفَةِ وَشِرَاءِ الشَّرْفَةِ وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَجُوزُ
- ١٧٩ ..... [الحديث ١]
- ١٧٩ ..... [الحديث ٢]

١٧٩	الحديث [٣]
١٨٠	الحديث [٤]
١٨١	الحديث [٥]
١٨١	الحديث [٦]
١٨٢	الحديث [٧]
١٨٢	الحديث [٨]
١٨٢	الحديث [٩]
١٨٤	الحديث [١٠]
١٨٥	الحديث [١١]
١٨٥	الحديث [١٢]
١٨٥	الحديث [١٣]
١٨٥	الحديث [١٤]
١٨٦	الحديث [١٥]
١٨٧	الحديث [١٦]
١٨٨	الحديث [١٧]
١٨٩	الحديث [١٨]
١٨٩	الحديث [١٩]
١٩١	الحديث [٢٠]
١٩١	الحديث [٢١]
١٩٣	الحديث [٢٢]
١٩٣	الحديث [٢٣]
١٩٣	الحديث [٢٤]
١٩٤	الحديث [٢٥]
١٩٥	الحديث [٢٦]
١٩٥	الحديث [٢٧]
١٩٥	الحديث [٢٨]



١٩٦	[٢٩ الحديث]
١٩٧	[٣٠ الحديث]
١٩٧	[٣١ الحديث]
١٩٧	[٣٢ الحديث]
١٩٨	[٣٣ الحديث]
١٩٨	[٣٤ الحديث]
١٩٨	[٣٥ الحديث]
١٩٩	[٣٦ الحديث]
٢٠٠	[٣٧ الحديث]
٢٠١	[٣٨ الحديث]
٢٠١	[٣٩ الحديث]
٢٠١	[٤٠ الحديث]
٢٠٣	[٤١ الحديث]
٢٠٤	[٤٢ الحديث]
٢٠٤	[٤٣ الحديث]
٢٠٦	[٤٤ الحديث]
٢٠٦	[٤٥ الحديث]
٢٠٧	[٤٦ الحديث]
٢٠٨	[٤٧ الحديث]
٢٠٨	[٤٨ الحديث]
٢٠٨	[٤٩ الحديث]
٢٠٨	[٥٠ الحديث]
٢١٢	[٥١ الحديث]
٢١٣	[٥٢ الحديث]
٢١٣	[٥٣ الحديث]
٢١٣	[٥٤ الحديث]

٢١٤	[الحديث ٥٥]
٢١٤	[الحديث ٥٦]
٢١٤	[الحديث ٥٧]
٢١٥	[الحديث ٥٨]
٢١٥	[الحديث ٥٩]
٢١٥	[الحديث ٦٠]
٢١٥	[الحديث ٦١]
٢١٦	[الحديث ٦٢]
٢١٦	[الحديث ٦٣]
٢١٦	[الحديث ٦٤]
٢١٧	[الحديث ٦٥]
٢١٧	[الحديث ٦٦]
٢١٨	[الحديث ٦٧]
٢١٨	[الحديث ٦٨]
٢١٨	[الحديث ٦٩]
٢٢٠	[الحديث ٧٠]
٢٢٠	[الحديث ٧١]
٢٢٠	[الحديث ٧٢]
٢٢١	[الحديث ٧٣]
٢٢١	[الحديث ٧٤]
٢٢١	[الحديث ٧٥]
٢٢١	[الحديث ٧٦]
٢٢٢	[الحديث ٧٧]
٢٢٢	[الحديث ٧٨]
٢٢٢	[الحديث ٧٩]
٢٢٢	[الحديث ٨٠]

٢٢٣ ..... [الحديث ٨١]

٢٢٣ ..... [الحديث ٨٢]

٢٢٤ ..... [الحديث ٨٣]

٢٢٥ ..... [الحديث ٨٤]

٢٢٤ ..... [الحديث ٨٥]

٢٢٤ ..... [الحديث ٨٦]

٢٢٨ ..... ١٠ باب بَيْعِ الْمَاءِ وَالْمُنْعِ مِنْهُ وَالْكَلْبِ وَالْمَزَاعِي وَحَرِيمِ الْحُقُوقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٢٢٨ ..... [الحديث ١]

٢٢٨ ..... [الحديث ٢]

٢٢٨ ..... [الحديث ٣]

٢٣١ ..... [الحديث ٤]

٢٣٣ ..... [الحديث ٥]

٢٣٣ ..... [الحديث ٦]

٢٣٣ ..... [الحديث ٧]

٢٣٤ ..... [الحديث ٨]

٢٣٥ ..... [الحديث ٩]

٢٣٥ ..... [الحديث ١٠]

٢٣٦ ..... [الحديث ١١]

٢٣٧ ..... [الحديث ١٢]

٢٣٧ ..... [الحديث ١٣]

٢٣٧ ..... [الحديث ١٤]

٢٣٨ ..... [الحديث ١٥]

٢٣٨ ..... [الحديث ١٦]

٢٣٨ ..... [الحديث ١٧]

٢٣٩ ..... [الحديث ١٨]

٢٤٠ ..... [الحديث ١٩]

٢٤٠ ..... [الحديث ٢٠]

٢٤٢ ..... [الحديث ٢١]

٢٤٢ ..... [الحديث ٢٢]

٢٤٢ ..... [الحديث ٢٣]

٢٤٢ ..... [الحديث ٢٤]

٢٤٣ ..... [الحديث ٢٥]

٢٤٤ ..... [الحديث ٢٦]

٢٤٥ ..... [الحديث ٢٧]

٢٤٦ ..... [الحديث ٢٨]

٢٤٧ ..... [الحديث ٢٩]

٢٤٧ ..... [الحديث ٣٠]

٢٤٨ ..... [الحديث ٣١]

٢٤٩ ..... [الحديث ٣٢]

٢٤٩ ..... [الحديث ٣٣]

٢٥٠ ..... [الحديث ٣٤]

٢٥٠ ..... [الحديث ٣٥]

٢٥٠ ..... [الحديث ٣٦]

٢٥٢ ..... ١١ بابُ أَحْكَامِ الْأَرْضَيْنِ

٢٥٢ ..... [الحديث ١]

٢٥٢ ..... [الحديث ٢]

٢٥٤ ..... [الحديث ٣]

٢٥٥ ..... [الحديث ٤]

٢٥٥ ..... [الحديث ٥]

٢٥٥ ..... [الحديث ٦]

٢٥٦ ..... [الحديث ٧]

٢٥٦ ..... [الحديث ٨]

٢٥٦	.....	[الحديث ٩]
٢٥٦	.....	[الحديث ١٠]
٢٥٦	.....	[الحديث ١١]
٢٥٧	.....	[الحديث ١٢]
٢٥٨	.....	[الحديث ١٣]
٢٥٨	.....	[الحديث ١٤]
٢٥٩	.....	[الحديث ١٥]
٢٥٩	.....	[الحديث ١٦]
٢٥٩	.....	[الحديث ١٧]
٢٦١	.....	[الحديث ١٨]
٢٦١	.....	[الحديث ١٩]
٢٦٢	.....	[الحديث ٢٠]
٢٦٣	.....	[الحديث ٢١]
٢٦٣	.....	[الحديث ٢٢]
٢٦٣	.....	[الحديث ٢٣]
٢٦٥	.....	[الحديث ٢٤]
٢٦٥	.....	[الحديث ٢٥]
٢٦٦	.....	[الحديث ٢٦]
٢٦٦	.....	[الحديث ٢٧]
٢٦٨	.....	[الحديث ٢٨]
٢٦٨	.....	[الحديث ٢٩]
٢٦٨	.....	[الحديث ٣٠]
٢٦٩	.....	[الحديث ٣١]
٢٧٠	.....	[الحديث ٣٢]
٢٧٠	.....	[الحديث ٣٣]
٢٧٠	.....	[الحديث ٣٤]

٢٧٠ ..... [الحديث ٣٥]

٢٧١ ..... ١٢ بَابُ أَجْرِ السَّمْسَارِ وَالدَّلَالِ

٢٧١ ..... [الحديث ١]

٢٧١ ..... [الحديث ٢]

٢٧١ ..... [الحديث ٣]

٢٧٢ ..... [الحديث ٤]

٢٧٢ ..... [الحديث ٥]

٢٧٢ ..... [الحديث ٦]

٢٧٣ ..... [الحديث ٧]

٢٧٣ ..... [الحديث ٨]

٢٧٤ ..... [الحديث ٩]

٢٧٥ ..... ١٣ بَابُ التَّلْقَى وَالتَّحْكُمِ

٢٧٥ ..... [الحديث ١]

٢٧٥ ..... [الحديث ٢]

٢٧٥ ..... [الحديث ٣]

٢٧٥ ..... [الحديث ٤]

٢٧٦ ..... [الحديث ٥]

٢٧٦ ..... [الحديث ٦]

٢٧٦ ..... [الحديث ٧]

٢٧٧ ..... [الحديث ٨]

٢٧٨ ..... [الحديث ٩]

٢٧٨ ..... [الحديث ١٠]

٢٧٨ ..... [الحديث ١١]

٢٧٩ ..... [الحديث ١٢]

٢٧٩ ..... [الحديث ١٣]

٢٧٩ ..... [الحديث ١٤]

٢٨١	.....	[الحديث ١٥]
٢٨١	.....	[الحديث ١٦]
٢٨١	.....	[الحديث ١٧]
٢٨٢	.....	[الحديث ١٨]
٢٨٢	.....	[الحديث ١٩]
٢٨٢	.....	[الحديث ٢٠]
٢٨٢	.....	[الحديث ٢١]
٢٨٣	.....	[الحديث ٢٢]
٢٨٣	.....	[الحديث ٢٣]
٢٨٣	.....	[الحديث ٢٤]
٢٨٤	.....	[الحديث ٢٥]
٢٨٤	.....	[الحديث ٢٦]
٢٨٤	.....	[الحديث ٢٧]
٢٨٥	.....	[الحديث ٢٨]
٢٨٦	.....	١٤ باب الشُّفْعَةِ
٢٨٦	.....	[الحديث ١]
٢٨٦	.....	[الحديث ٢]
٢٨٦	.....	[الحديث ٣]
٢٨٦	.....	[الحديث ٤]
٢٨٧	.....	[الحديث ٥]
٢٨٨	.....	[الحديث ٦]
٢٨٨	.....	[الحديث ٧]
٢٨٨	.....	[الحديث ٨]
٢٨٩	.....	[الحديث ٩]
٢٨٩	.....	[الحديث ١٠]
٢٨٩	.....	[الحديث ١١]

٢٩١	.....	[الحديث ١٢]
٢٩١	.....	[الحديث ١٣]
٢٩١	.....	[الحديث ١٤]
٢٩٣	.....	[الحديث ١٥]
٢٩٣	.....	[الحديث ١٦]
٢٩٤	.....	[الحديث ١٧]
٢٩٤	.....	[الحديث ١٨]
٢٩٥	.....	[الحديث ١٩]
٢٩٦	.....	[الحديث ٢٠]
٢٩٧	.....	١٥ باب الزُّهون
٢٩٧	.....	[الحديث ١]
٢٩٧	.....	[الحديث ٢]
٢٩٧	.....	[الحديث ٣]
٢٩٧	.....	[الحديث ٤]
٢٩٩	.....	[الحديث ٥]
٢٩٩	.....	[الحديث ٦]
٢٩٩	.....	[الحديث ٧]
٢٩٩	.....	اشاره
٢٩٩	.....	[الحديث ٨]
٣٠٠	.....	[الحديث ٩]
٣٠٠	.....	[الحديث ١٠]
٣٠٠	.....	[الحديث ١١]
٣٠١	.....	[الحديث ١٢]
٣٠١	.....	[الحديث ١٣]
٣٠٢	.....	[الحديث ١٤]
٣٠٣	.....	[الحديث ١٥]



٣٠٣	[الحديث ١٦]
٣٠٤	[الحديث ١٧]
٣٠٤	[الحديث ١٨]
٣٠٥	[الحديث ١٩]
٣٠٥	[الحديث ٢٠]
٣٠٥	[الحديث ٢١]
٣٠٥	[الحديث ٢٢]
٣٠٦	[الحديث ٢٣]
٣٠٦	[الحديث ٢٤]
٣٠٨	[الحديث ٢٥]
٣٠٨	[الحديث ٢٦]
٣٠٩	[الحديث ٢٧]
٣١٠	[الحديث ٢٨]
٣١٠	[الحديث ٢٩]
٣١٠	[الحديث ٣٠]
٣١١	[الحديث ٣١]
٣١٢	[الحديث ٣٢]
٣١٢	[الحديث ٣٣]
٣١٣	[الحديث ٣٤]
٣١٤	[الحديث ٣٥]
٣١٤	[الحديث ٣٦]
٣١٥	[الحديث ٣٧]
٣١٧	[الحديث ٣٨]
٣١٨	[الحديث ٣٩]
٣١٩	[الحديث ٤٠]
٣١٩	[الحديث ٤١]

- ٣٢٠ ..... [الحديث ٤٢]
- ٣٢١ ..... [الحديث ٤٣]
- ٣٢١ ..... [الحديث ٤٤]
- ٣٢١ ..... ١٦ باب الوُدَيْعِہ
- ٣٢٢ ..... [الحديث ١]
- ٣٢٣ ..... [الحديث ٢]
- ٣٢٣ ..... [الحديث ٣]
- ٣٢٣ ..... [الحديث ٤]
- ٣٢٤ ..... [الحديث ٥]
- ٣٢٤ ..... [الحديث ٦]
- ٣٢٤ ..... [الحديث ٧]
- ٣٢٤ ..... [الحديث ٨]
- ٣٢٧ ..... [الحديث ٩]
- ٣٢٨ ..... [الحديث ١٠]
- ٣٢٨ ..... ١٧ باب الغَارِيہ
- ٣٢٨ ..... [الحديث ١]
- ٣٢٩ ..... [الحديث ٢]
- ٣٢٩ ..... [الحديث ٣]
- ٣٢٩ ..... [الحديث ٤]
- ٣٣٠ ..... [الحديث ٥]
- ٣٣٠ ..... [الحديث ٦]
- ٣٣٠ ..... [الحديث ٧]
- ٣٣٠ ..... [الحديث ٨]
- ٣٣٠ ..... [الحديث ٩]
- ٣٣١ ..... [الحديث ١٠]
- ٣٣١ ..... [الحديث ١١]

٣٣٢	.....	[الحديث ١٢]
٣٣٢	.....	[الحديث ١٣]
٣٣٢	.....	[الحديث ١٤]
٣٣٣	.....	[الحديث ١٥]
٣٣٣	.....	[الحديث ١٦]
٣٣٣	.....	[الحديث ١٧]
٣٣٤	.....	١٨ باب الشُّرْكِ وَ الْمُضَارَبَةِ .....
٣٣٤	.....	[الحديث ١]
٣٣٤	.....	[الحديث ٢]
٣٣٤	.....	[الحديث ٣]
٣٣٤	.....	[الحديث ٤]
٣٣٥	.....	[الحديث ٥]
٣٣٥	.....	[الحديث ٦]
٣٣٦	.....	[الحديث ٧]
٣٣٦	.....	[الحديث ٨]
٣٣٦	.....	[الحديث ٩]
٣٣٦	.....	[الحديث ١٠]
٣٣٧	.....	[الحديث ١١]
٣٣٧	.....	[الحديث ١٢]
٣٣٧	.....	[الحديث ١٣]
٣٣٧	.....	[الحديث ١٤]
٣٣٨	.....	[الحديث ١٥]
٣٣٨	.....	[الحديث ١٦]
٣٣٩	.....	[الحديث ١٧]
٣٤٠	.....	[الحديث ١٨]
٣٤١	.....	[الحديث ١٩]

٣٤١	.....	[الحديث ٢٠]
٣٤٣	.....	[الحديث ٢١]
٣٤٣	.....	[الحديث ٢٢]
٣٤٣	.....	[الحديث ٢٣]
٣٤٣	.....	[الحديث ٢٤]
٣٤٣	.....	[الحديث ٢٥]
٣٤٤	.....	[الحديث ٢٦]
٣٤٤	.....	[الحديث ٢٧]
٣٤٤	.....	[الحديث ٢٨]
٣٤٤	.....	[الحديث ٢٩]
٣٤٧	.....	[الحديث ٣٠]
٣٤٧	.....	[الحديث ٣١]
٣٤٧	.....	[الحديث ٣٢]
٣٤٩	.....	[الحديث ٣٣]
٣٤٩	.....	[الحديث ٣٤]
٣٤٩	.....	[الحديث ٣٥]
٣٥٠	.....	[الحديث ٣٦]
٣٥١	.....	[الحديث ٣٧]
٣٥٢	.....	[الحديث ٣٨]
٣٥٢	.....	[الحديث ٣٩]
٣٥٢	.....	[الحديث ٤٠]
٣٥٢	.....	١٩ بابُ الغَزَاذِعِ
٣٥٢	.....	[الحديث ١]
٣٥٢	.....	[الحديث ٢]
٣٥٤	.....	[الحديث ٣]
٣٥٥	.....	[الحديث ٤]

٣٥٦	.....	[٥ الحديث]
٣٥٧	.....	[٦ الحديث]
٣٥٧	.....	[٧ الحديث]
٣٥٧	.....	[٨ الحديث]
٣٥٩	.....	[٩ الحديث]
٣٥٩	.....	[١٠ الحديث]
٣٥٩	.....	[١١ الحديث]
٣٦٠	.....	[١٢ الحديث]
٣٦٠	.....	[١٣ الحديث]
٣٦٠	.....	[١٤ الحديث]
٣٦٢	.....	[١٥ الحديث]
٣٦٣	.....	[١٦ الحديث]
٣٦٤	.....	[١٧ الحديث]
٣٦٤	.....	[١٨ الحديث]
٣٦٤	.....	[١٩ الحديث]
٣٦٤	.....	[٢٠ الحديث]
٣٦٥	.....	[٢١ الحديث]
٣٦٦	.....	[٢٢ الحديث]
٣٦٧	.....	[٢٣ الحديث]
٣٦٨	.....	[٢٤ الحديث]
٣٦٨	.....	[٢٥ الحديث]
٣٦٨	.....	[٢٦ الحديث]
٣٧٠	.....	[٢٧ الحديث]
٣٧٠	.....	[٢٨ الحديث]
٣٧٢	.....	[٢٩ الحديث]
٣٧٢	.....	[٣٠ الحديث]

٣٧٣	[٣١ الحديث]
٣٧٣	[٣٢ الحديث]
٣٧٣	[٣٣ الحديث]
٣٧٤	[٣٤ الحديث]
٣٧٥	[٣٥ الحديث]
٣٧٧	[٣٦ الحديث]
٣٧٧	[٣٧ الحديث]
٣٧٧	[٣٨ الحديث]
٣٧٧	[٣٩ الحديث]
٣٧٩	[٤٠ الحديث]
٣٧٩	[٤١ الحديث]
٣٧٩	[٤٢ الحديث]
٣٨١	[٤٣ الحديث]
٣٨٢	[٤٤ الحديث]
٣٨٢	[٤٥ الحديث]
٣٨٢	[٤٦ الحديث]
٣٨٣	[٤٧ الحديث]
٣٨٣	[٤٨ الحديث]
٣٨٤	[٤٩ الحديث]
٣٨٤	[٥٠ الحديث]
٣٨٤	[٥١ الحديث]
٣٨٤	[٥٢ الحديث]
٣٨٥	[٥٣ الحديث]
٣٨٦	[٥٤ الحديث]
٣٨٦	[٥٥ الحديث]
٣٨٨	[٥٦ الحديث]

٣٨٩	[الحديث ٥٧]
٣٩٠	[الحديث ٥٨]
٣٩٠	[الحديث ٥٩]
٣٩١	[الحديث ٦٠]
٣٩١	[الحديث ٦١]
٣٩١	[الحديث ٦٢]
٣٩٢	[الحديث ٦٣]
٣٩٢	[الحديث ٦٤]
٣٩٢	٢٠ بابُ الإِجَارَاتِ
٣٩٣	[الحديث ١]
٣٩٣	[الحديث ٢]
٣٩٤	[الحديث ٣]
٣٩٤	[الحديث ٤]
٣٩٤	[الحديث ٥]
٣٩٤	[الحديث ٦]
٣٩٥	[الحديث ٧]
٣٩٥	[الحديث ٨]
٣٩٥	[الحديث ٩]
٣٩٥	[الحديث ١٠]
٣٩٦	[الحديث ١١]
٣٩٦	[الحديث ١٢]
٣٩٦	[الحديث ١٣]
٣٩٦	[الحديث ١٤]
٣٩٨	[الحديث ١٥]
٣٩٩	[الحديث ١٦]
٣٩٩	[الحديث ١٧]

٤٠٠	[الحديث ١٨]
٤٠١	[الحديث ١٩]
٤٠١	[الحديث ٢٠]
٤٠٢	[الحديث ٢١]
٤٠٢	[الحديث ٢٢]
٤٠٢	[الحديث ٢٣]
٤٠٥	[الحديث ٢٤]
٤٠٥	[الحديث ٢٥]
٤٠٩	[الحديث ٢٦]
٤٠٩	[الحديث ٢٧]
٤٠٩	[الحديث ٢٨]
٤١١	[الحديث ٢٩]
٤١١	[الحديث ٣٠]
٤١١	[الحديث ٣١]
٤١٢	[الحديث ٣٢]
٤١٢	[الحديث ٣٣]
٤١٢	[الحديث ٣٤]
٤١٤	[الحديث ٣٥]
٤١٤	[الحديث ٣٦]
٤١٥	[الحديث ٣٧]
٤١٦	[الحديث ٣٨]
٤١٦	[الحديث ٣٩]
٤١٧	[الحديث ٤٠]
٤١٧	[الحديث ٤١]
٤١٧	[الحديث ٤٢]
٤١٧	[الحديث ٤٣]



٤١٧	[٤٤ الحديث]
٤١٨	[٤٥ الحديث]
٤١٨	[٤٦ الحديث]
٤١٨	[٤٧ الحديث]
٤١٩	[٤٨ الحديث]
٤١٩	[٤٩ الحديث]
٤١٩	[٥٠ الحديث]
٤١٩	[٥١ الحديث]
٤١٩	[٥٢ الحديث]
٤٢٠	[٥٣ الحديث]
٤٢٠	[٥٤ الحديث]
٤٢٠	[٥٥ الحديث]
٤٢٠	[٥٦ الحديث]
٤٢١	[٥٧ الحديث]
٤٢٢	[٥٨ الحديث]
٤٢٢	[٥٩ الحديث]
٤٢٢	[٦٠ الحديث]
٤٢٢	[٦١ الحديث]
٤٢٣	[٦٢ الحديث]
٤٢٣	٢١ بابٌ مِنَ الرِّيَاضَاتِ
٤٢٣	[١ الحديث]
٤٢٤	[٢ الحديث]
٤٢٥	[٣ الحديث]
٤٢٦	[٤ الحديث]
٤٢٧	[٥ الحديث]
٤٢٧	[٦ الحديث]

٤٢٩	.....	[٧ الحديث]
٤٢٩	.....	[٨ الحديث]
٤٣٠	.....	[٩ الحديث]
٤٣٠	.....	[١٠ الحديث]
٤٣٠	.....	[١١ الحديث]
٤٣١	.....	[١٢ الحديث]
٤٣١	.....	[١٣ الحديث]
٤٣١	.....	[١٤ الحديث]
٤٣١	.....	[١٥ الحديث]
٤٣٢	.....	[١٦ الحديث]
٤٣٣	.....	[١٧ الحديث]
٤٣٤	.....	[١٨ الحديث]
٤٣٤	.....	[١٩ الحديث]
٤٣٥	.....	[٢٠ الحديث]
٤٣٦	.....	[٢١ الحديث]
٤٣٧	.....	[٢٢ الحديث]
٤٣٧	.....	[٢٣ الحديث]
٤٣٨	.....	[٢٤ الحديث]
٤٣٨	.....	[٢٥ الحديث]
٤٤٠	.....	[٢٦ الحديث]
٤٤٠	.....	[٢٧ الحديث]
٤٤٠	.....	[٢٨ الحديث]
٤٤١	.....	[٢٩ الحديث]
٤٤١	.....	[٣٠ الحديث]
٤٤٢	.....	[٣١ الحديث]
٤٤٢	.....	[٣٢ الحديث]

٤٤٤	[٣٣ الحديث]
٤٤٤	[٣٤ الحديث]
٤٤٤	[٣٥ الحديث]
٤٤٥	[٣٦ الحديث]
٤٤٥	[٣٧ الحديث]
٤٤٥	[٣٨ الحديث]
٤٤٥	[٣٩ الحديث]
٤٤٦	[٤٠ الحديث]
٤٤٦	[٤١ الحديث]
٤٤٧	[٤٢ الحديث]
٤٤٧	[٤٣ الحديث]
٤٤٨	[٤٤ الحديث]
٤٤٩	[٤٥ الحديث]
٤٤٩	[٤٦ الحديث]
٤٤٩	[٤٧ الحديث]
٤٥٠	[٤٨ الحديث]
٤٥٠	[٤٩ الحديث]
٤٥١	[٥٠ الحديث]
٤٥١	[٥١ الحديث]
٤٥٢	[٥٢ الحديث]
٤٥٢	[٥٣ الحديث]
٤٥٢	[٥٤ الحديث]
٤٥٢	[٥٥ الحديث]
٤٥٢	[٥٦ الحديث]
٤٥٢	[٥٧ الحديث]
٤٥٢	[٥٨ الحديث]

٤٥٤ ..... [الحديث ٥٩]

٤٥٤ ..... [الحديث ٦٠]

٤٥٤ ..... [الحديث ٦١]

٤٥٤ ..... [الحديث ٦٢]

٤٥٤ ..... [الحديث ٦٣]

٤٥٧ ..... تعريف مركز

## ملاذ الأخبار فی فهم تهذیب الأخبار المجلد ۱۱

### اشاره

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۵ ق

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

٥ بابُ العيوبِ الموجِبِ للردِّ

[الحديث ١]

١ الحَسِيْدُ بْنُ سَعِيْدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى شَيْئًا وَبِهِ عَيْبٌ أَوْ عَوْرٌ لَمْ يَتَبَرَّأْ إِلَيْهِ وَ لَمْ يَبْرَأْ بِهِ وَ أَخِيْدَتْ فِيهِ بَعِيْدًا مَا قَبَضَهُ شَيْئًا وَ عَلِمَ بِذَلِكِ الْعَوْرِ أَوْ بِذَلِكِ الْعَيْبِ إِنَّهُ يُمَضَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ وَ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَنْقُصُ مِنْ ذَلِكِ الدَّاءِ وَ الْعَيْبِ مِنْ تَمَنِّي ذَلِكِ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ

باب العيوب الموجبه للرد أى: الموجبه لجواز الرد، أو على البائع قبول الرد.

الحديث الأول: ضعيف على المشهور معتبر.

و فى القاموس: العوار مثلثة العيب.

فالترديد من الراوى، أو يخص بنوع من العيب كالداء، و العيب بنوع آخر.

و يدل على سقوط خيار الرد بالعيب بتبرى البائع منه، أو علم المشتري،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثُّوبَ أَوْ الْمَتَاعَ فَيَجِدُ فِيهِ عَيْبًا قَالَ إِنْ كَانَ الثُّوبُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ رَدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ وَ أَخَذَ التَّمَنِّيَّ وَ إِنْ كَانَ الثُّوبُ قَدْ قُطِعَ أَوْ خِيَطَ أَوْ صُبِغَ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ.

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ كُنْتُ أَنَا وَ عُمَرُ بِالْمَدِينَةِ فَبَاعَ عُمَرُ جَرَابًا كُلُّ ثَوْبٍ بِكَذَا وَ كَذَا فَأَخَذُوهُ فَأَقْتَسَمُوهُ فَوَجَدُوا ثَوْبًا فِيهِ عَيْبٌ فَرَدُّوهُ فَقَالَ لَهُمْ أُعْطِيكُمْ تَمَنَّهُ الَّذِي بَعْتُكُمْ بِهِ قَالُوا لَا وَ لَكِنْ نَأْخُذُ مِثْلَ قِيَمِهِ الثُّوبِ فَذَكَرَ عُمَرُ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ

و كلاهما متفق عليه، و على أن التصرف يمنع الرد دون الأرش.

و المشهور أن مطلق التصرف مانع حتى ركوب الدابة، و ظاهر بعض الأصحاب التصرف المغير للصفة. و ربما يفهم من بعض الأخبار الثاني كخير جميل، و جعل ابن حمزه التصرف بعد العلم بالعيب مانعا من الأرش أيضا، و هو نادر.

قوله عليه السلام: لم يتبرأ إليه أى: لم يسقط البائع خيار المشتري. " و لم يبين له " أى: العيب، و فى بعض النسخ " و لم يبرأ " أى: و لم يبرأ المشتري ذمه البائع.

الحديث الثانى: مرسل كالحسن.

الحديث الثالث: صحيح.

قوله عليه السلام: يلزمه ذلك أى: عمر، و هو البائع، إذ لهم باعتبار تبعض الصفقة أن يردوا الجميع،

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧

#### [الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَجَدَ عَلَيْهَا فَوْجَدَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا وَ رَدَّ الْبَائِعَ عَلَيْهِ قِيمَةَ الْعَيْبِ.

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي إِيَّانٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع لَا يَرُدُّ النَّبِيَّ لَيْسَتْ بِجُبَلِي إِذَا وَطِئَهَا كَانَ يَضَعُ مِنْ تَمَنِّيَّهَا بِقَدْرِ عَيْبِهَا

---

فلو ماكس فى ذلك يردون الجميع عليه، فهذا السبب يلزمه القبول.

و يحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى المشتري الذى وقع الثوب فى حصته أو أفراد الضمير بقصد الجنس. و يؤيده ما فى نسخه الفقيه من ضمير الجمع، و هذا أوفق للأصول، لأنه مع الرد للبائع الخيار فى أخذ الجميع لتبعض الصفقة أو أخذ المعيب و رد ثمنه، و ليس لهم أن يأخذوا قيمه الصحيح، و لا ينافى ذلك جواز أخذ الأرش إن لم يرد الجميع.

الحديث الرابع: ضعيف.

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

و المشهور بين الأصحاب استثناء مسأله من القاعده المقرره أن التصرف يمنع الرد، و هى أنه لو كان العيب الحمل و كان التصرف الوطاء، يجوز الرد مع نصف العشر للوطء.

و لكون المسأله مخالفه لأصول الأصحاب من وجوه التجأ بعض الأصحاب إلى حملها على كون الحمل من المولى البائع، فيكون أم ولد، و يكون البيع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْ عَنْ صَيْفُوانِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حَيَارِيَهُ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَقالَ إِنَّ وَحِيدَ بِهَا عَيْبًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا وَ لَكِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا نَقَصَهَا الْعَيْبُ قالَ قُلْتُ هَذَا قَوْلُ عَلِيِّ ع قالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى قالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع كَانَ الْقَضَاءُ الْأَوَّلُ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَرَى الْأَمَةَ فَوَطَّئَهَا ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ أَنْ الْبَيْعَ لَزِمَ وَ لَهُ أَرشُ الْعَيْبِ

باطلا- و إطلاق نصف العشر مبنى على الأ-غلب من كون الحمل مستلزما للثيوبه، فلو فرض على بعد كونها بكرا كان اللازم العشر، و بعد ورود النصوص الصحيحه هذا الحمل غير موجه. نعم ما ذكره من تقييد نصف العشر بما إذا كانت ثيبا وجه جمع بين خبر عبد الملك و سائر الأخبار.

و ألحق بعض الأصحاب بالوطء مقدماته من اللمس و القبلة و النظر بشهوه، و فى وطئ الدبر إشكال، و قال الشهيد الثانى رحمه الله: الأجود الإلحاق، و الله يعلم.

الحديث السادس: صحيح.

و حمل على أن يكون العيب غير الحمل.

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: كان القضاء الأول أى: على عهد الرسول صلى الله عليه و آله و عهد على عليه السلام، ثم تغير فى هذا الزمان. و لعل هذا رد على ما ذهب إليه الشافعى و جماعه من العامه، من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩

#### [الحديث ٨]

٨ عَنْ عَنْ صَيْفُوانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَبْتِئِعُ الْجَارِيَةَ فَيَقَعُ عَلَيْهَا ثُمَّ يَجِدُ بِهَا عَيْبًا بَعْدَ ذَلِكَ قالَ



لَا يَرُدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَ لَكِنْ يُقَوِّمُ مَا بَيْنَ الْعَيْبِ وَ الصَّحِّهِ فَيَرُدُّ عَلَى الْمُتَبَاعِ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ لَهَا أَجْرًا.

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا عَيْبًا قَالَ تُقَوِّمُ وَ هِيَ صَحِيحَةٌ وَ تُقَوِّمُ وَ فِيهَا الدَّاءُ ثُمَّ يَرُدُّ الْبَائِعَ عَلَى الْمُتَبَاعِ فَضَّلَ مَا بَيْنَ الصَّحِّهِ وَ الدَّاءِ

أن وطء الثيب مطلقا- سواء كانت حاملا أم لا- لا يمنع الرد.

و فى المصباح: ظهرت عليه اطلعت.

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: معاذ الله أن يجعل لها اجرا كأنهم كانوا يقولون ببطان البيع من الرأس، فيلزم أن يكون وطؤه فى هذه المده بالأجره بدون عقد و ملك.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى معاذ الله أن يجعل لها اجرا يكون بإزاء الوطاء حتى لا يأخذ منه الأرش، بل الوطاء مباح له و الأرش لازم. و يفهم من هذه الأخبار أنه كان مذهب بعض العامه عدم الرد و الأرش.

الحديث التاسع: ضعيف كالموثق.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠

#### [الحديث ١٠]

١٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً لَمْ يَعْلَمْ بِحَبْلِهَا فَوَطَّئَهَا قَالَ يَرُدُّهَا عَلَى الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ وَ يَرُدُّ عَلَيْهِ نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا لِنِكَاحِهِ إِيَّاهَا وَ قَدْ قَالَ عَلِيُّ ع لَا تَرُدُّ الَّتِي لَيْسَتْ بِحَبْلَى إِذَا وَطَّئَهَا صَاحِبُهَا وَ يُوَضَّعُ عَنْهُ مِنْ تَمَنِّيَّهَا بِقَدْرِ عَيْبٍ إِنْ كَانَ فِيهَا.

#### [الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَرُدُّ الَّتِي لَيْسَتْ بِحَبْلَى إِذَا وَطَّئَهَا صَاحِبُهَا وَ لَهُ أَرَشُ الْعَيْبِ وَ تَرُدُّ الْحَبْلَى وَ يَرُدُّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا.

#### [الحديث ١٢]

١٢ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ وَ هِيَ

حُبْلَى فَيَطْوُهَا قَالَ يَرُدُّهَا وَ يَرُدُّ عَشْرَ ثَمَنِهَا إِذَا كَانَتْ حُبْلَى

---

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و قد قال على عليه السلام الغرض إما بيان حكم لآخر، أو الاستدراك بمفهوم الصفه على ما ذكره عليه السلام، أو بيان عدم الرد المشهور عن على عليه السلام إنما هو في غير الحبلى، فلا يتوهم التناقض، و الله يعلم.

الحديث الحادى عشر: حسن.

الحديث الثانى عشر: حسن.

قوله عليه السلام: يردها قال الوالد العلامة تغمده الله بالمغفرة: يمكن حمله على ما إذا كانت بكرا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَيَقَعُ عَلَيْهَا فَيَجِدُهَا حُبْلَى قَالَ يَرُدُّهَا وَ يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيانِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ الْحُبْلَى فَيَقَعُ عَلَيْهَا وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ قَالَ يَرُدُّهَا وَ يَكْسُوَهَا.

[الحديث ١٥]

١٥ أَبُو الْمُعْزَاءِ عَنْ فَضِيلِ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ بَاعَ جَارِيَةَ حُبْلَى وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ فَكَحَّهَا الَّذِي اشْتَرَى قَالَ يَرُدُّهَا وَ يَرُدُّ نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا.

[الحديث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ بَاعَ جَارِيَةَ

---

لعدم منافاته للحمل، لإمكان حصوله بالمساحقه، كما رواه الكليني رضى الله عنه مرسلا، حيث قال: فى روايه أخرى: إن كانت بكرة فعشر ثمنها، و إن لم يكن بكرة فنصف عشر ثمنها.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

و يمكن حمله على ما إذا رضى البائع، و كذا الخبر الثانى.

الحديث الرابع عشر: موثق كالصحيح.

الحديث الخامس عشر: مجهول، و قيل: صحيح.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢

حُبْلَى وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ فَنَكَحَهَا الَّذِي اشْتَرَى قَالَ يَرُدُّهَا وَ يَرُدُّ نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ لَا تَنَافَى بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لِأَنَّ الَّذِي يَلْزَمُ مَنْ وَطِئَ الْجَارِيَةَ وَ هِيَ حُبْلَى ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرُدَّهَا أَنْ يَرُدَّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ ثَمَنِهَا وَ هُوَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ ابْنِ سَنَانَ وَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو وَ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ وَ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ وَ أَمَّا رِوَايَةُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو الَّتِي رَوَاهَا- الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ عَشْرُ قِيمَتِهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا مِنَ النَّاسِخِ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ سَقَطَ نِصْفُ وَ بَقِيَ عَشْرُ قِيمَتِهَا لِأَنَّ قَدْ أوردنا الرواية عنه مطابقه للأخبار الأخرى فى وُجوبِ نِصْفِ عَشْرِ الْقِيمَةِ فِيمَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ وَ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَضْبُوطَةً لَجَازَ أَنْ تُحْمَلَ عَلَى مَنْ يَطَأُ الْجَارِيَةَ مَعَ الْعِلْمِ

بَأَنَّهُمَا حُبْلَى فَحِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ عَشْرُ قِيمَتَيْهَا عُقُوبَةً وَ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْعَشْرِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحُبْلَيْهَا وَ وَطِئَتْهَا ثُمَّ عَلِمَ بِالْحُبْلِ فَأَمَّا خَبْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ يُرَدُّ مَعَهَا شَيْئًا فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ عَنَى بِقَوْلِهِ شَيْئًا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتَيْهَا لِأَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ لَهُ وَ لِغَيْرِهِ وَ إِذَا بَيَّنَّ فِي غَيْرِ هَذَا الْخَبْرِ مَقْدَارُ ذَلِكَ فَيُنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْخَبْرُ عَلَيْهِ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ مِنْ قَوْلِهِ يُرَدُّهَا وَ يَكْسُوها فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ يَكْسُوها كَسْوَةً تُسَاوِي نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتَيْهَا وَ لَا تَنَافَى بَيْنَ الْأَخْبَارِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ عَلَى حَالٍ

## [الحدِيث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي هَمَّامٍ قَالَ سَمِعْتُ الرَّضَاعَ

الحدِيث السابع عشر: صحيح.

و المشهور أنه إذا حدث الجنون و الجذام و البرص و القرن إلى سنه يجوز الرد، و لو كان الرد بعد السنه، لكن يبقى فى حكم الجذام إشكال، فإنه يوجب العتق على المالك قهراً، و حينئذ فإن كان حدوثه فى السنه دليلاً على تقدمه على البيع، كما قيل فى التعليل، فيكون عتقه على البائع، فلا يتجه الخيار، و إن عمل

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣

يَقُولُ يُرَدُّ الْمَمْلُوكُ مِنْ أَحْدَاثِ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَ الْجُدَامِ وَ الْبَرَصِ فَإِذَا اشْتَرَيْتَ مَمْلُوكًا فَوَجَدْتَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ مَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ ذِي الْحِجَّةِ فَرُدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ فَأَبَى قَالَ لَا يُرَدُّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَ أَنَّهُ أَبَى عِنْدَهُ.

## [الحدِيث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْخِيَارُ فِي

على الظاهر كان حدوثه فى ملك المشتري موجبا لعتقه قبل أن يختار الفسخ.

و يمكن حله باختيار الثانى و عتقه على المشتري موقوف على ظهوره، و هو متأخر عن سبب الخيار، فيكون السابق مقديما فيتخير، فإن فسخ عتق على البائع بعده، و إن اختار الإمضاء عتق على المشتري بعده، فينبغى تأمل ذلك، كذا ذكره فى المسالك.

قوله عليه السلام: ما بينك و بين ذى الحجة قال الوالد العلامة قدس سره: أى إذا كان البيع فى أول المحرم، لأنه أول السنه عرفاً، و المراد انتهاء ذى الحجة، و احتمال كون سنتها كالزكاه أحد عشر شهراً بعيد.

قوله عليه السلام: لا يرد لا خلاف في

أن الإباق الكائن عند البائع عيب، و ظاهر الأكثر الاكتفاء بالمره، و شرط بعض الاعتياد، فلا يكون إلا بمرتين، و ظاهر الخبر يدل على الأول.

الحديث الثامن عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤

الْحَيَوَانِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ لِلْمُشْتَرِيِّ وَ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَ أَخِيْدَاتِ السَّنَةِ يُرَدُّ بَعِيْدَ السَّنَةِ قُلْتُ وَ مَا أَخِيْدَاتِ السَّنَةِ قَالَ الْجُنُونُ وَ الْجَذَامُ وَ الْبَرَصُ وَ الْقَرْنُ فَمَنْ اشْتَرَى فَحَدَّثَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْدَاثُ فَالْحُكْمُ أَنْ يُرَدَّ عَلَيَّ صَاحِبِهِ إِلَى تَمَامِ السَّنَةِ مِنْ يَوْمِ اشْتِرَائِهِ.

#### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ سَمِعْتُ الرَّضَاعَ يَقُولُ يُرَدُّ الْمَمْلُوكُ مِنْ أَخِيْدَاتِ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَ الْجَذَامِ وَ الْبَرَصِ وَ الْقَرْنِ قَالَ فَقُلْتُ وَ كَيْفَ يُرَدُّ مِنْ أَخِيْدَاتِ السَّنَةِ فَقَالَ هَذَا أَوَّلُ السَّنَةِ يَعْنِي الْمَحْرَمَ فَإِذَا اشْتَرَيْتَ مَمْلُوكًا فَحَدَّثَ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ مَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ ذِي الْحِجَّةِ رَدَّدْتُهُ عَلَيَّ صَاحِبِهِ.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَّاءِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ نَشْتَرِي الْجَارِيَةَ مِنَ السُّوقِ فَنَوْلِيهَا ثُمَّ يَجِيءُ الرَّجُلُ

---

و قال في النهاية: القرن بسكون الراء تكون في فرج المرأة كالسن يمنع من الوطاء، و يقال لها: العفلة. انتهى.

و قال في المغرب: القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه، إما غده غليظه، أو لحمه مرتتقه أو عظم.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: و بين ذى الحجة أى: آخر ذى الحجة، لذكر السنه في الأخبار الأخر.

الحديث العشرون: مجهول:

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥

فَيَقِيْمُ الْبَيْتَةَ عَلَيَّ أَنَّهَا جَارِيَتُهُ لَمْ تُبْعَ وَ لَمْ تُهَبْ قَالَ فَقَالَ أَنْ يُرَدَّ إِلَيْهِ جَارِيَتُهُ وَ يُعَوِّضُهُ بِمَا انْتَفَعَ قَالَ كَأَنَّ مَغْنَاهُ قِيَمَةُ الْوَلَدِ.

#### [الحديث ٢١]

٢١ سِيَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع قَالَ تَرُدُّ الْجَارِيَةَ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ الْجُنُونِ وَالْحَيْذَامِ وَالْبَرَصِ وَالْقَرْنِ وَالْحَدَبِ لِأَنَّهَا

---

قوله: كان معناه قيمه الولد قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر أنه من كلام حريز، والمعنى:

أن زواره فسر العوض بقيمه الولد، كما سيجى ء فى أخبار آخر، و لكنه لم يجزم، لأنه يمكن أن يكون المراد بإزاء الوطاء من العشر و نصف العشر أو كليهما.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و الحدبه معطوف على الأربعة.

و قال فى المصباح: الحدب بفتح الحاء ما ارتفع من الأرض، و منه قيل: حدب الإنسان حدبا من باب تعب إذا خرج على ظهره و ارتفع عن الاستواء، فالرجل أحذب و المرأه حدباء. انتهى.

و كان التعليل فى قوله عليه السلام " لأنها " لبيان أنها منقصة عظيمه، فتوجب الرد، أو المراد أن هذه بسبب داء يكون سابقا

فى الصدر، فىكون بسببه دخول الظهر و خروج الصدر، فلذا ىرد إلى سنة.

و فى نسخ الكافى " و القرن الحذب " بدون العاطف و " إلا أنها " مكان

ملاذ الأخبار فى فهم تهذىب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦

تكون فى الصدر تدخل الظهر و تخرج الصدر.

### [الحديث ٢٢]

٢٢ على بن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مزار عن يونس فى رجل اشترى جارية على أنها عذراء فلم يجدها عذراء قال يرد عليه فضل القيمة إذا علم أنه صادق

" لأنها "

و يمكن أن يقال: إنه لىس فى الخبر أنها من عيوب السنة، فىمكن أن يكون المراد مجرد كونها عىبا و إن اختص بعضها بكونها من عيوب السنة، و الله يعلم.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

قوله: قال ىرد القائل هو الرضا علىه السلام.

قوله علىه السلام: إذا علم أنه صادق أى: بإقرار البائع، أو شهاده الشهود، أو قرب الإخبار بزمان البىع، بىحث لا يمكن تجدد الثىوبه فىه. و المشهور بىن الأصحاب أن الثىوبه لىست بعىب، و ظاهر ابن البراج كونها عىبا. و على المشهور لو شرط البكاره فظهر عدمها ىثبت به الرد، و هل ىثبت الأرش؟ فىه إشكال، و قوى فى المسالك ثبوتة. و ذهب بعض الأصحاب إلى عدم التخبىر، لفوات البكاره مطلقا، و المشهور الأول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذىب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧

### [الحديث ٢٣]

٢٣ أحمد بن محمد عن الحسين بن زرعه عن سماعه قال سألته عن رجل باع جارية على أنها بكر فلم يجدها على ذلك قال لا ترد عليه و لا يجب عليه شئ لأنه يكون يذهب فى حال مرض أو أمر يصيبها.

### [الحديث ٢٤]



٢٤ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَأَوْلَدَهَا فَوَجَدَتِ الْجَارِيَةَ مَسْرُوقَةً قَالَ يَأْخُذُ الْجَارِيَةَ صَاحِبُهَا وَيَأْخُذُ الرَّجُلُ وَلَدَهُ بِقِيَمَتِهِ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً مُدْرِكَةً فَلَمْ تَحْضُ عِنْدَهُ حَتَّى مَضَى لَهَا سِتُّهُ أَشْهُرٌ وَ لَيْسَ بِهَا حَمْلٌ قَالَ إِنْ كَانَ مِنْهَا تَحِيضٌ وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ كِبَرٍ فَهَذَا عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ

الحديث الثالث والعشرون: موثق.

و يحتمل أن يكون المراد بقوله "على أنها بكر" اشتراط ذلك، كما فهمه الأكثر، فالجواب على المشهور مبني على احتمال زوال البكاره عند المشتري بالحمل على مضي زمان يحتمل ذلك، كما يشعر التعليل به.

و يمكن أن يراد به أنه اشترى بظن أنه بكر من غير اشتراط، فالحكم ظاهر، و التعليل مبني على أنه لا يستلزم ذلك عيباً من جهه دلالاته على الزنا، و الأول أظهر.

الحديث الرابع والعشرون: مرسل كالحسن و معمول به.

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

و عمل به الأصحاب في سته أشهر، إلا ابن إدريس فإنه نفى الحكم رأساً،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ السَّيَّارِيِّ قَالَ رَوَى عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ قَدَّمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ خَصِيماً لَهُ فَقَالَ إِنَّ هَذَا بَيَاعَنِي هَيْدِهِ الْجَارِيَةَ فَلَمْ أَجِدْ عَلَى رَكَبِهَا حِينَ كَشَفْتُهَا شِعْراً وَ زَعَمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا قَطُّ قَالَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى إِنَّ النَّاسَ لَيَحْتَالُونَ لِهَذَا بِالْحَيْلِ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ فَمَا الَّذِي كَرِهْتَ فَقَالَ أَيُّهَا الْقَاضِي إِنْ كَانَ عَيْباً فَافْضِ لِي بِهِ قَالَ حَتَّى أَخْرَجَ إِلَيْكَ فَإِنِّي أَجِدُ أَدَى فِي بَطْنِي ثُمَّ إِنَّهُ دَخَلَ فَخَرَجَ مِنْ بَابِ آخَرَ فَآتَى مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ الثَّقَفِيَّ فَقَالَ أَيُّ شَيْءٍ تَزُوونَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ عَلَى رَكَبِهَا

شَعْرٌ أَيْكَونُ ذَلِكَ عَيْبًا فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَمَا هَذَا نَصًّا فَلَا أَعْرِفُهُ وَ لَكِنْ حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ كُلُّ مَا كَانَ فِي أَصْلِ الْخَلْقِ فَزَادَ أَوْ نَقَصَ فَهُوَ عَيْبٌ فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَسْبُكَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْقَوْمِ

و ناقش الشهيد الثاني رحمه الله في قيد الستة، بأنها في كلام الراوى و كلام المعصوم عام.

الحديث السادس و العشرون: ضعيف.

وعد الشهيد رحمه الله في الدروس من العيوب عدم شعر الركب، و قال:

هى قضيه ابن ابي ليلى مع محمد بن مسلم.

و قال فى القاموس: الركب محرکه العانه أو منبتها. انتهى.

و فى الصحاح: قال الخليل: هو للمرأة خاصه، و قال الفراء: هو للرجل و المرأة.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩

فَقَضَى لَهُمْ بِالْعَيْبِ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُيَسَّرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَشْتَرِي زَيْتَ زَيْتٍ فَيَجِدُ فِيهِ دُرْدِيًّا قَالَ إِنْ كَانَ شَيْءٌ يَغْلَمُ أَنَّ الدُّرْدِيَّ يَكُونُ فِي الزَّيْتِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَغْلَمُ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا وَ فِيهَا زِيَادَةٌ مِنَ الطَّرِيقِ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيمَا اشْتَرَى فَلَا بَأْسَ

قوله: فقال له ابن ابي ليلى حسبك ليس "له" فى أكثر النسخ، و هو أولى، بأن يكون خطابا لنفسه، و مع وجودها الظاهر أنه خطاب لمحمد بن مسلم، أى: يكفيك فكيف لا تعمل به، كذا أفاده الوالد العلامة قدس الله روحه.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان شىء فى بعض النسخ "إن كان المشتري" و عليه يمكن حمله على أن المراد أنه إذا كان بالقدر

المتعارف و لم يكن زائدا يكون معلوما غالبا، فعبر عنه بلازمه غالبا.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

و هو يحتمل أوجها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠

### [الحديث ٢٩]

٢٩ الصَّفَارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع جُعِلْتُ فَمَدَاكَ الْمَتَاعُ يُبَاعُ فِيمَنْ يَزِيدُ فَيُنَادِي عَلَيْهِ الْمُنَادِي فَإِذَا نَادَى عَلَيْهِ بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فِيهِ فَإِذَا اشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي وَ رَضِيَ بِهِ وَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا نَفْسُهُ التَّمَنُّ فَرُبَّمَا زَهَّدَ فَإِذَا زَهَّدَ فِيهِ ادَّعَى فِيهِ عُيُوبًا وَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا فَيَقُولُ لَهُ

الأول: أن يكون المراد أنه يذكر فى الأفواه أن هذه الزيادة من الطريق، فأجاب عليه السلام بأنه كان فى جملة ما اشتراه و كان عليه يد بايعه لا يسمع كلام الناس فيه ما لم يثبت شرعا أنه كذلك.

و الثانى: أنه إن لم يكن ذلك مستوعبا للمبيع لا يبطل البيع من رأس، بل يسترد من الثمن بنسبه ذلك.

الثالث: أن يكون المراد الزيادة التى لا يحتاج الناس إليها

فى الاستطراق، فإنه يجوز تملكه كما قيل.

وقال الوالد العلامة طاب ثراه: يمكن أن يكون الطريق ملكا للبائع، أو كان عاما زائدا على سبعة أذرع، و كان الزائد بمنزله الموات، و بالإدخال صار ملكا للبائع ثم للمشتري، أو كان ملكا للبائع حين اشتراها و أخرجها من ملكه، ثم أدخلها فى المبيع، و إلا كان البيع باطلا فى الزائده، لتعلق حق الكافه بها.

انتهى.

و يحتمل أن يكون المراد أنه اشترى الدار و فيها طريق ينتهى إليها لم يذكر فى البيع، فالمراد بالجواب أنه إن كان داخلا فيما اشتراه البائع فلا بأس، لأنه قرينه على أنه أراد بيعه أيضا، أو المراد أنه إن كان داخلا فى الحدود فهو من المشتري، و إلا فهو باق على ملك البائع، و سيأتى مثله فى باب الغرر.

الحديث التاسع و العشرون: حسن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١

الْمُنَادَى قَدْ بَرِنْتُ مِنْهَا فَيَقُولُ لَهُ الْمُشْتَرِي لَمْ أَسْمَعْ الْبَرَاءَةَ مِنْهَا أَيْ يَصَدَّقُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَنُّ أَمْ لَا يُصَدَّقُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّمَنُّ فَكَتَبَ ع عَلَيْهِ التَّمَنُّ.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الثَّوْقَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَضَى فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَكَّةَ فِيهَا سَمْنٌ احْتَكَرَهَا حُكْرَةً فَوَجِدَ فِيهَا رُبًّا فَخَاصِمَهُ إِلَى عَلِيٍّ ع فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ ع لَكَ بِكَيْلِ الرَّبِّ سَمْنًا فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ إِنَّمَا بَعْتُهُ مِنْكَ حُكْرَةً فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ ع إِنَّمَا اشْتَرَى مِنْكَ سَمْنًا وَ لَمْ يَشْتَرِ مِنْكَ رُبًّا

قوله: فربما زهد أى: لم يرتض به و رغب عنه، و حمل على ما إذا ادعى عدم السماع مع اعترافه بصدور التبرى عن المنادى، أو ثبوت ذلك بالبينة، فيكون دعواه عدم السماع

منافيا للظاهر فلا يسمع.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل على ترجيح الظاهر على الأصل، فإنه يستبعد أن يسمع جميع كلامه ولا يسمع تبريه من العيوب.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

وقال في الصحاح: العكه بالضم آنيه السمن. انتهى.

و في القاموس: الرب بالضم ثفل السمن.

و في بعض النسخ " فوجد فيها زيتا " و الأول أصوب.

و في النهاية: فيه " إنه كان يشتري العير حكره " أى: جملة، وقيل: جزافا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢

و أصل الحكر الجمع و الإمسك. انتهى.

و قوله عليه السلام " لك بكيلى سمنا " إما للأرش، أو يحمل على أنه اشترى فى الذمه و أعطها عوضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣

## ٦ باب ابتياع الحيوان

### [الحديث ١]

١ الحُسيُّ بنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى الرَّضَاعِ يَقُولُ صَاحِبُ الْحَيَوَانِ الْمُشْتَرَى بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

### [الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاطٍ عَمَّنْ

---

باب ابتياع الحيوان الحديث الأول: موثق كالصحيح.

و المشتري على صيغته اسم الفاعل على أنه نعت للصاحب، و يحتمل أن يكون على صيغته المفعول نعتا للحيوان، فلا- يتم

الاستدلال به على اختصاص الخيار بالمشتري، إلا أن يقال: يلغو التوصيف حينئذ. وفيه نظر.

الحديث الثاني: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤

رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ حَدَّثَ بِالْحَيَوَانِ حَدَّثَ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

### [الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الشَّرْطِ فِي الْإِمَاءِ أَلَّا تُبَاعَ وَلَا تُورَثَ وَلَا تُوهَبَ فَقَالَ يَجُوزُ ذَلِكَ غَيْرَ الْمِيرَاثِ فَإِنَّهَا تُورَثُ لِأَنَّ كُلَّ شَرْطٍ خَالَفَ الْكِتَابَ فَهُوَ بَاطِلٌ قَالَ ابْنُ سِنَانٍ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ فِيهِ شُرْكَاءُ فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ فَقَالَ أَحَدُهُمْ أَنَا أَحَقُّ بِهِ أَلَمْ يَكُنْ قَالَ نَعَمْ إِنْ كَانَ وَاحِدًا.

### [الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا بَأْسَ بِأَنَّ يَبِيعَ الرَّجُلُ الرَّقِيقَ مِنَ السُّنْدِ وَالسُّودَانَ وَ التَّلِيدَ وَ الْجَلِيبَ وَ الْمُؤَلُودَ

و قد مر الكلام فيه في باب عقود البيوع.

الحديث الثالث: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب عدم صحه اشتراط ما يكون منافيا لمقتضى العقد كان لا يبيع و لا يهب و لا يطاء، و هذا الخبر يدل على جواز بعضها.

قال في الدروس: و لو شرط ما ينافي العقد كعدم التصرف بالبيع و الهبه و الاستخدام و الوطاء بطل و أبطل على الأقرب. انتهى.

و يدل أيضا على ثبوت الشفعه في الحيوان، كما هو مذهب أكثر المتقدمين، و ذهب أكثر المتأخرين إلى اختصاصها بغير المنقول عاده مما يقبل القسمة، كما سيأتي.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥

مِنَ الْأَعْرَابِ قَالَ ابْنُ سِنَانٍ وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعُلَامَ أَوْ الْجَارِيَةَ وَ لَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ أَوْ أُمٌّ بِمَضِيرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ قَالَ

لَا يُخْرِجُهُ مِنْ مِصْرٍ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ إِنْ كَانَ صَغِيرًا وَلَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أُمٌّ فَطَابَتْ نَفْسُهَا وَنَفْسُهُ فَاشْتَرِهِ

---

قوله عليه السلام: و التليد أى: الذى ولد ببلاد العجم ثم حمل صغيرا، فنبت

ببلاد الإسلام، كذا ذكره الجوهري.

و قال فى النهايه: قال العيسى: التليده التى ولدت ببلاد العجم و حملت، فنشأت ببلاد العرب، و المولده التى ولدت ببلاد الإسلام. انتهى.

و قال الوالد العلامه: أى كان كافرا و استرق، ثم أسلم و نشأ فى بلاد الإسلام و كذا أولادهم ما لم يعتقدوا.

قوله عليه السلام: و الجليب قال فى القاموس: جلبه يجلبه و يجلبه جلبا و جلبا و أجلبه ساقه من موضع آخر، و عبد جليب مجلوب. انتهى.

و قال الوالد العلامه قدس سره: أى المسروق من بلاد الكفار، و إن كان جميعه أو خمسه من الإمام، أو ما يباع فى بلاد الإسلام، و ينقل من بلد إلى بلد آخر، و كذا المولود من الأعراب و إن كان من ولد إسماعيل.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦

إِنْ شِئْتَ

---

قوله: أو أخت أو أم فى الكافى و الفقيه: أو أخت أو أب أو أم.

و قال فى الدروس: اختلف فى التفريق بين الأطفال و أمهاتهم إلى سبع سنين و قيل: إلى بلوغ مداه الرضاع، ففى روايه سماعه يحرم إلا برضاهم، و أطلق المفيد و الشيخ فى الخلاف و المبسوط التحريم و فساد البيع، و هو ظاهر الأخبار، و طرد الحكم فى أم الأم، و ابن الجنيد طرده فى من يقوم مقام الأم فى الشفقه، و أفسد البيع فى السبايا، و كره ذلك فى غيرهم، و الحليون على كراهه التفرقه و تخصيص ذلك بالأم، و هو فتوى الشيخ فى العتق من النهايه. انتهى.

و قال يحيى بن سعيد فى جامعه: لا يفرق بين الأخوين و الأختين و الأخ و الأخت و الأم و ولدها إلا بطيب نفسها، أو يبلغ الولد سبعا أو ثمانيا،



فجاز حينئذ و روى أنه يفسخ البيع من دون ذلك. انتهى.

وقال فى المسالك: القول بالمنع أجد، لتطافر الأخبار، و ظاهرها عدم الفرق بين رضاهما و عدمه، و فى خبر ابن سنان الاختصاص بعدم الرضا، و هل يختص بالولد مع الأم أم يعم غيرهما من الأرحام المشاركين لهما فى الاستيناس؟

استقرب فى التذكرة الأول، و الخبر يدل على الثانى. انتهى.

ثم الظاهر من قوله "لا يخرج من مصر إلى آخر" عدم البأس بمحض التفريق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الْمَمْلُوكَ وَ يَشْتَرِي عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ شَيْئًا قَالَ يَجُوزُ ذَلِكَ.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَابَّةً فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ثَمَنُهَا فَأَتَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ يَا فُلَانُ أَنْقِذْ عَنِّي وَ الرَّبْحَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فَيَنْقُذْ عَنْهُ فَفَقَتِ الدَّابَّةُ قَالَ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ رِبْحٌ كَانَ بَيْنَهُمَا.

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ أَبِيانٍ عَنِ زُرَّارَةَ وَ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

---

فى الملك إن لم يخرج إلى بلد آخر. و يفهم من قوله "لا- تشتره" المنع من التفريق فى الملك مطلقا، و هو أحوط، و خص الرضا فيه بالأم، و يمكن إجراؤه فى غيرها بطريق أولى.

الحديث الخامس: صحيح.

قوله: و يشترط عليه الظاهر أنه يشترط المملوك على المولى، و هو يصح على القول بملك المملوك و عدمه، كما قال فى الدروس. و يحتمل أن يكون المعنى يشترط المولى على العبد، و هذا أيضا يصح بكل من الاعتبارين، و إن كان ظاهره الملك.

الحديث السادس: صحيح معمول به.

الحديث السابع: موثق بسند و صحيح بالسند الثاني و الثالث.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨

جَمِيعاً أَنَّهُمَا سَأَلَاهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً بِثَمَنِ مُسَمًّى ثُمَّ بَاعَهَا فَرَبِحَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ صَاحِبَهَا الَّذِي لَهُ فَاتَى صَاحِبَهَا يَتَقَاضَاهُ وَ لَمْ يَنْقُدْ مَالَهُ فَقَالَ صَاحِبُ الْجَارِيَةِ لِلَّذِينَ بَاعَهُمْ أَكْفُونِي غَرِيمِي هَذَا وَ الَّذِي رَبِحْتُ عَلَيْكُمْ فَهُوَ لَكُمْ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٨]

٨ الحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَى وَ بَيْنَهُ قَرَابَةٌ مَاتَ وَ تَرَكَ أَوْلَاداً صِغَاراً وَ تَرَكَ مَمَالِيكَ عِلْمَاناً وَ جَوَارِي وَ لَمْ يُوصِ فَمَا تَرَى فِيمَنْ يَشْتَرِي مِنْهُمُ الْجَارِيَةَ يَتَّخِذُهَا أُمَّ وَ لَسِدٍ وَ مَا تَرَى فِي بَيْعِهِمْ قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَهُمْ وَلِيُّ يَقُومُ بِأَمْرِهِمْ يَبَاعَ عَلَيْهِمْ وَ يَنْظُرُ لَهُمْ كَمَا نَ مَأْجُوراً فِيهِمْ قُلْتُ فَمَا تَرَى فِيمَنْ يَشْتَرِي مِنْهُمُ الْجَارِيَةَ فَيَتَّخِذُهَا أُمَّ وَ لَسِدٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا بَاعَ عَلَيْهِمُ الْقِيمَ لَهُمْ

النَّاظِرُ لَهُمْ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا فِيمَا صَنَعَ الْقَيِّمُ لَهُمْ النَّاظِرُ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ

قوله الذى ربحت عليكم فهو لكم لعل المراد أن البائع الثانى باعهم بأجل، فيسقط بعض الثمن ليعطوه حالا و الفرع مذكور.

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان لهم ولى قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الظاهر أن الولى هنا من يقوم بإذن الحاكم بأمرهم، أو الأعم منه و من العدل الذى يتولى أمورهم حسبه، و الأحوط فى العدل أن يتولى بإذن الفقيه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ مَاتَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَ لَمْ يُوصِ فَرَفِعَ أَمْرُهُ إِلَى قَاضِي الكُوفَةِ فَصَيَّرَ عَبْدَ الْحَمِيدِ الْقَيِّمَ بِمَالِهِ وَ كَانَ الرَّجُلُ خَلْفَ وَرَثَةِ صِغَارًا وَ جَوَارِي وَ مَتَاعًا فَبَاعَ عَبْدَ الْحَمِيدِ الْمَتَاعَ فَلَمَّا أَرَادَ بَيْعَ الْجَوَارِي ضَعُفَ قَلْبُهُ فَبَاعَ فِي بَيْعِهِنَّ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْمَيْتُ صَيَّرَ إِلَيْهِ وَصِيَّتَهُ وَ كَانَ قِيَامُهُ بِهِذَا بِأَمْرِ الْقَاضِي لِأَنَّهِنَّ فُرُوجٌ قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع وَ قُلْتُ لَهُ يَمُوتُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَلَا يُوصَى إِلَى أَحَدٍ وَ يُخَلَّفُ جَوَارِي فَيُقِيمُ الْقَاضِي رَجُلًا مِّنَّا لِيُبْعَهُنَّ أَوْ قَالَ يَقُومُ بِذَلِكَ رَجُلٌ مِّنَّا فَيَضَعُ قَلْبَهُ لِأَنَّهِنَّ فُرُوجٌ فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ

و قال فى التحرير: يجوز شراء أمه الطفل من وليه، و يباح وطؤها من غير كراهه.

و قال فى المسالك: اعلم أن الأمور المفتقره إلى الولايه: إما أن تكون أطفالا أو وصايا، أو حقوقا و ديونا، فإن كان الأول فالولايه فيهم لأبيه، ثم لجده لأبيه، ثم لمن يليه من أجداده على الترتيب. فإن عدم الجميع فوصى الأب ثم وصى الجد و هكذا، فإن عدم الجميع فالحاكم، و فى غير

الأطفال للوصى ثم الحاكم، و المراد به السلطان العادل، أو نائبه الخاص، أو العام مع تعذر الأولين، و هو الفقيه الجامع لشرائط الفتوى العدل.

فإن تعذر الجميع فهل يجوز أن يتولى النظر في تركه الميت من يوثق به من المؤمنين؟ قولان: أحدهما المنع، ذهب إليه ابن إدريس. و الثانى الجواز، و هو مختار الأكثر تبعاً للشيخ، لقوله تعالى " الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ " و يؤيده بعض الروايات.

الحديث التاسع: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠

قَالَ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْقِيَمُ مِثْلَكَ أَوْ مِثْلَ عَبْدِ الْحَمِيدِ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَهُوَ آبِقٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مَعَهُ شَيْئًا آخَرَ فَيَقُولَ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ وَعَبْدَكَ بِكَذَا وَكَذَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعَبْدِ كَانَ ثَمَنُهُ الَّذِي نَقَدَ فِي الشَّيْءِ .

#### [الحديث ١١]

١١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ رِفَاعَةَ النَّخَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ سَأَوْتُ رَجُلًا بِجَارِيَةٍ فَبَاعَنِهَا بِحُكْمِي فَقَبَضْتُهَا مِنْهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ بَعَثْتُ إِلَيْهِ بِالْأَلْفِ دِرْهَمٍ فَقُلْتُ هَذِهِ الْأَلْفُ دِرْهَمٍ حُكْمِي عَلَيْكَ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا مِنِّي وَ قَدْ كُنْتُ مَسِسْتُهَا قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ دِرْهَمٍ قَالَ فَقَالَ أَرَى أَنْ تُقَوِّمَ الْجَارِيَةَ قِيمَةً عَادِلَةً فَإِنْ كَانَ قِيمَتُهَا أَكْثَرَ مِمَّا بَعَثْتَ إِلَيْهِ كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُدَّ إِلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ

قوله عليه السلام: إذا كان القيم مثلك قال الوالد العلامة طاب مرقده: الظاهر أن المماثلة فى الاعتماد على نفسه، بأن يعلم من حاله أنه يضبط أموالهم من الضياع، أو يتأتى منه الاستثمار، أو يكون عدلاً ضابطاً، و هو الثقة على المشهور. و يحتمل بعيداً أن تكون المماثلة فى الفقه، بأن يكون مجتهداً عدلاً ضابطاً، و أبعد منه من يكون منصوباً خاصاً من قبل المعصوم بشرائطه. انتهى.

و الخبر مشتمل على إعجاز، فلا تغفل.

الحديث العاشر: موثق معمول به.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

و قال فى الدروس: يشترط فى العوضين أن يكونا معلومين، فلو باعه بحكم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١

الْقِيمَةِ وَإِنْ كَانَ قِيمَتُهَا أَقَلَّ مِمَّا بَعَثَتْ إِلَيْهِ فَهُوَ لَهُ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَصِيبْتُ بِهَا عَيْبًا بَعِيدًا مَا مَسِسْتُهَا قَالَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَرُدَّهَا وَ  
لَكَ أَنْ تَأْخُذَ قِيمَةَ مَا بَيَّنَّ

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيَبِيعُ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ فَيَقُولُ صَاحِبُهُ أَنَا أَحَقُّ بِهِ أَلَهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ وَاحِدًا فَقِيلَ لَهُ فِي الْحَيَوَانَ شُفْعَهُ قَالَ لَا

أحدهما أو ثالث بطل، وإن هلك ضمن القابض بقيمته يوم التلف. وفي المقنعه و النهايه يوم البيع، إلا أن يحكم على نفسه بالأكثر فيجب، أو يكون البائع حاكما فيحكم بالأقل فيتبع، واختاره الشاميان، وقال ابن إدريس: عليه الأعلى من القبض إلى التلف، وفي روايه رفاعه جواز تحكيم المشتري فتلزمه القيمه. انتهى.

قوله: إن أصبت بها أى: بالجاريه المذكوره، و يحتمل الأعم.

الحديث الثاني عشر: حسن.

و يدل على جواز الشفعه فى المملوك دون سائر الحيوانات مع عدم تعدد الشركاء.

قال فى الدروس، اختلف الأصحاب فى الشفعه فى المنقول، فأثبتها فيه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢

[الحديث ١٣]

١٣ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شِرَاءِ مَمْلُوكٍ أَهْلِ الذَّمِّ إِذَا أَقْرُوا لَهُمْ بِذَلِكَ قَالَ إِذَا أَقْرُوا لَهُمْ بِذَلِكَ فَاشْتَرَوْا وَانْكَحُوا.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَقِيقِ أَهْلِ الذَّمِّ أَشْتَرِي مِنْهُمْ شَيْئًا فَقَالَ اشْتَرِ إِذَا

المتأخرين نفيها فيه، و أثبتها الصدوقان في الحيوان و الرقيق، و الفاضل في العبيد، لصحيحه الحلبي، و مرسله يونس تدل على العموم، و ليس ببعيد.

الحديث الثالث عشر: مرسل كالموثق.

قوله عليه السلام: إذا أقرؤا لهم يمكن أن يكون على الاستحباب، كذا أفاده الوالد العلامة.

و يمكن أن يكون المراد ثبوت اليد: إما بالإقرار، أو بالشراء، أو بالتصرفات التي تدل على المالكية، فلا يختص الحكم بأهل الذمه. و يحتمل أن يكون المراد خصوص أهل الذمه، بل هو الظاهر، فلا يكفي فيه مجرد اليد، بل لا بد من الإقرار، بخلاف المسلمين فإن أحوالهم محمولة على الصحة، لكن لم نر قائلًا بالفرق، و الله يعلم.

الحديث الرابع عشر: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣

أَقْرَؤُوا لَهُمْ بِالرِّقِّ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ أَبَانٌ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَقِيقِ أَهْلِ الذَّمِّ اشْتَرَى مِنْهُمْ شَيْئًا فَقَالَ اشْتَرُوا إِذَا أَقْرَؤُوا لَهُمْ بِالرِّقِّ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَمَدَّخَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ وَ مَعَهُ ابْنٌ لَهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا تَحِارَهُ إِيْنِكَ فَقَالَ التَّنْحُسُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَا تَشْتَرِ سَبِيًّا وَ لَا غَبِيًّا فَإِذَا اشْتَرَيْتَ رَأْسًا فَلَا يَرِيَنَّ ثَمَنَهُ فِي كِفِّهِ الْمِيزَانِ فَمَا مِنْ رَأْسٍ يَرَى

الحديث الخامس عشر: مرسل كالموثق.

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله عليه السلام: لا تشتت سببا أى: من أهل الإسلام، أو من أهل الذمه.

و قال في الصحاح: غلام غبى قليل الفطنة.

و فى الكافي "شينا ولا عيبا". أى: لا تشتت المعيوب فتبيع على أنه صحيح، أو مطلقا على الكراهه. و يمكن الفرق بين الشين و

العيب بتخصيص أحدهما بالعيوب الظاهره و الآخر بالباطنه، أو أحدهما بالخليه و الآخر بالخليه.

قوله عليه السلام: فلا ترين كذا في الكافي، و في بعض النسخ " فلا ير أن " و عليه " أن " حرف من

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤

ثَمَنُهُ فِي كِفِّهِ الْمِيزَانَ فَافْلَحَ فَإِذَا اشْتَرَيْتَ رَأْسًا فَعَبَّرَ اسْمَهُ وَ أَطْعَمَهُ شَيْئًا حُلُومًا إِذَا مَلَكَتَهُ وَ تَصَدَّقَ عَنْهُ بِأَرْبَعِهِ دَرَاهِمَ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ نَظَرَ إِلَى ثَمَنِهِ وَ هُوَ يُوزَنُ لَمْ يُفْلِحْ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ شَارَكَ فِي جَارِيَةٍ لَهُ وَ قَالَ إِنْ رَبِحْنَا فِيهَا فَلَكَ نِصْفُ الرَّبِيحِ وَ إِنْ كَانَ وَضِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقَالَ لِي لَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا إِذَا طَابَتْ نَفْسُ صَاحِبِ الْجَارِيَةِ

حروف المشبهه بالفعل.

و قال في المسالك: ظاهر النص أن الكراهه معلقه على رؤيته في الميزان، فلا- يكره في غيره، و ربما قيل: إنه جرى على المتعارف من وضع الثمن فيه، فلو رآه في غيره كره أيضا. و فيه نظر.

قوله عليه السلام: و صدق عنه قال في مفردات الراغب: يقال: صدق و تصدق " فلا صِدَقَ وَ لا صَدَّقَ لِي " إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ " إِنَّ الْمُتَصَدِّقِينَ وَ الْمُصَدِّقَاتِ " .

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

و قال في الدروس: و لو قال: الربح لنا و لا خسران عليك ففي صحيحه رفاعه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥

#### [الحديث ١٩]

١٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْمَمْلُوكَ وَ مَالُهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَيَكُونُ مَالُ الْمَمْلُوكِ أَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ بِهِ قَالَ لَا بَأْسَ.



٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ مَمْلُوكًا فَوَجَدَ لَهُ مَالًا قَالَ الْمَالُ لِلْبَائِعِ  
إِنَّمَا بَاعَ نَفْسَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ مَا كَانَ لَهُ مِنْ مَالٍ أَوْ مَتَاعٍ فَهُوَ لَهُ

فى الشركة فى جارىه يصح، و رواه أبو الربيع، و منعه ابن إدريس، لأنه مخالف لقضيه الشركة. قلنا: لا نسلم أن تبيعه المال لازم لمطلق الشركة، بل للشركة المطلقة، و الأقرب تعدى الحكم إلى غير الجارىه من المبيعات.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: لا بأس حمله بعض الأصحاب على ما إذا كانا مختلفين فى الجنس، أو لم يكن ماله ربويا، أو نقص عن الثمن. و يمكن أن يقال به على إطلاقه، لعدم كونه مقصودا بالذات، أو باعتبار أن المملوك يملك، إذ مع أنه ورد فى بعض الروايات جواز بيعه مع ماله، و إن كان ماله أكثر مما اشتراه به.

الحديث العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: من اشترى عبدا له مال كان ماله لمولاه إلا أن يشترطه المشتري. و قيل: إن لم يعلم به البائع فهو له، و إن علم فهو للمشتري، و الأول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦

٢١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْمَمْلُوكَ وَ لَهُ مَالٌ لِمَنْ مَالُهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ عِلْمَ الْبَائِعِ أَنَّ لَهُ مَالًا فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِلْمَ الْبَائِعِ فَهُوَ لِلْبَائِعِ

أشهر. انتهى.

و قال الشهيد الثانى فى شرحه: ما اختاره المصنف واضح، بناء على أنه لا يملك شيئا، و يؤيده صحيحه محمد بن مسلم، و القول

بالتفصيل لابن الجنيدي، محتجا بحسنه زرارته، و يضعف بأن الملك لا ينتقل إلى المشتري بمجرد العلم من دون صيغته. و يمكن حمل الروايه على اشتراط البائع للمشتري ذلك.

ثم قال رحمه الله: ذكر هذه المسأله من قال بملك العبد، و من أحاله و نسبه المال إلى العبد على الأول واضح، و على الثاني يراد به ما سلب عليه المولى و أباحه له، و القول بانتقال المال على الخلاف بالتفصيلين، أما على القول بأنه يملك فيشكل الحكم بكونه للبائع أو للمشتري بالاشتراط و عدمه، أو بالعلم و عدمه، و قد يوجه بوجه. انتهى.

و المسأله في غايه الإشكال، لتعارض الأخبار و الاعتبار، و الاحتياط في مثله طريقه الأحرار.

الحديث الحادي و العشرون: حسن.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يمكن حمله على أن المراد العلم بأن المال المملوك كفاضل الضريبه، فنسبته إلى المشتري مجاز.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧

#### [الحديث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا وَ كَانَ عِنْدَهُ عَبْدَانِ فَقَالَ لِلْمُشْتَرِي اذْهَبْ بِهِمَا فَاخْتَرِ أَيَّهُمَا شِئْتَ وَ رَدَّ الْآخَرَ وَ قَدْ قَبِضَ الْمَالَ فَذَهَبَ بِهِمَا الْمُشْتَرِي فَأَبَقَ أَحَدَهُمَا مِنْ عِنْدِهِ قَالِ لِيُرَدَّ الَّذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا وَ يَقْبِضُ نِصْفَ الثَّمَنِ مِمَّا أُعْطِيَ مِنَ الْبَيْعِ وَ يَذْهَبُ فِي طَلَبِ الْغُلَامِ فَإِنْ وَجَدَهُ يَخْتَارُ أَيَّهُمَا شَاءَ وَ رَدَّ النِّصْفَ الَّذِي أَخَذَ وَ إِنْ لَمْ يَجِدْ كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفُهُ لِلْبَائِعِ وَ نِصْفُهُ لِلْمُشْتَرِي

الحديث الثاني و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: ليرد الذي عنده يمكن حمله على ما إذا اشترى عبدا مشاعا من عبيد و فرط في الحفظ، و كان الأمر

وقال في الدروس: لو اشترى عبدا موصوفا في الذمه، فدفع إليه عبدان ليختار فأبق أحدهما، ففي رواية محمد بن مسلم يرتجع نصف الثمن، فإن وجدته تخير، وإلا كان الباقي بينهما، وعليها الأكثر، وهو بناء على تساويهما في القيمة و مطابقتها للوصف، و انحصار حقه فيهما، و عدم ضمان المشتري هنا، لأنه لا يزيد على المبيع المعين الهالك في مده الخيار، فإنه من ضمان البائع، و الحليون على ضمان المشتري الآبق كالمقبوض بالسوم، غير أن ابن إدريس قيد الضمان بكونه مورد العقد، فلو لم يكن المعقود عليه فلا ضمان، و يشكل إذا هلك في زمن الخيار، و استخرج في الخلاف من الرواية جواز بيع عبد من عبدان، و ليست صريحه فيه، و جوزه الفاضل إذا كانا متساويين من كل وجه.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨

### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رِجَالٍ اشْتَرَوْا فِي أُمَّهِ فَاتْتَمَنُوا بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأُمَّهُ عِنْدَهُ فَوَطَّئَهَا قَالَ يُدْرَأُ عَنْهُ مِنَ الْحَدِّ بِقَدْرِ مَالِهِ فِيهَا مِنَ النَّقْدِ وَ يُضْرَبُ بِقَدْرِ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا وَ تُقَوَّمُ الْأُمَّهُ عَلَيْهِ بِقِيمِهِ وَ يُلْزَمُهَا فَإِنْ كَانَتْ الْقِيمَةُ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَيْتَ بِهِ الْجَارِيَةَ أُلْزِمَ ثَمَنَهَا الْأَوَّلَ وَ إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي قَوِّمَتْ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا أُلْزِمَ ذَلِكَ الثَّمَنَ وَ هُوَ صَاحِرٌ لِأَنَّهُ اسْتَفْرَشَهَا قُلْتُ فَإِنْ أَرَادَ بَعْضُ الشَّرَكَاءِ شِرَاءَهَا دُونَ الرَّجُلِ قَالَ ذَلِكَ لَهُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

وقال في الدروس: و لو وطأها أحد الشركاء حد

بنصيب غيره مع العلم، و لحق به الولد، و عليه قيمه نصيب الشريك يوم ولد حيا، و تصير أم ولد، فعليه قيمتها يوم الوطء، و يسقط منها بقدر نصيبه، و فى روايه ابن سنان عليه أكثر الأمرين من قيمتها يوم التقويم و ثمنها، و اختاره الشيخ. انتهى.

و قال فى المسالك: و أوجب الشيخ تقويمها بنفس الوطء، استنادا إلى روايه ابن سنان، و الأقوى ما اختاره المصنف من عدم التقويم إلا بالإحبال، إذ به تصير أم ولد فتقوم عليه. انتهى.

قوله: شراءها أى: من الواطئ، لأنها قومت عليه و من الشركاء، فلا يكون التقويم لازما، بل هو باختيار الشركاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩

حَتَّى تُشْتَبَرَأَ وَ لَيْسَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا إِلَّا بِالْقِيمَةِ.

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي حَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ مَفُوضٍ إِلَيْهِمَا يَشْتَرِيَانِ وَ يَبِيعَانِ بِأَمْوَالِهِمَا وَ كَانَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ فَخَرَجَ هَذَا يَعِيدُو إِلَى مَوْلَى هَذَا وَ هَذَا إِلَى مَوْلَى هَذَا وَ هُمَا فِي الْقُوَّةِ سَوَاءٌ فَاشْتَرَى هَذَا مِنْ مَوْلَى هَذَا وَ هَذَا الْعَبْدَ وَ ذَهَبَ هَذَا فَاشْتَرَى هَذَا مِنْ مَوْلَى هَذَا الْعَبْدَ الْآخَرَ فَانصَرَفَا إِلَى مَكَانِهِمَا فَتَشَبَّثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ وَ قَالَ لَهُ أَنْتَ عَبْدِي قَدْ اشْتَرَيْتُكَ مِنْ سَيِّدِكَ قَالَ يُحْكَمُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ افْتَرَقَا يُدْرَعُ الطَّرِيقُ فَأَيُّهُمَا كَانَ أَقْرَبَ فَهُوَ الَّذِي سَبَقَ لِلَّذِي هُوَ أَبْعَدُ وَ إِنْ كَانَا سَوَاءً فَهُمَا رُدُّ عَلَى مَوْلَاهُمَا بِأَنْ جَاءَا سَوَاءً وَ افْتَرَقَا سَوَاءً إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا سَبَقَ صَاحِبَهُ فَالسَّابِقُ هُوَ لَهُ إِنْ شَاءَ بَاعَ وَ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَ لَيْسَ

قوله عليه

السلام: و ليس على غيره أى: لا- يلزم غير الوطاء إذا أراد شراءها أكثر من قيمه إذا كان الثمن أكثر، كما كان يلزم الواطئ ذلك، وقال الشيخ بجميع ذلك فى النهاية، و ذكر مضمون الخبر إلى قوله: و إن أرادوا من الشركاء الجارية كان له أخذها، و لا يلزم إلا ثمنها الذى تساوى فى الحال.

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

و قال فى الدروس: روى أبو خديجه عن الصادق عليه السلام فى المملوكين المأذونين يبتاع كل منهما الآخر، فالحكم للسابق. فلو اشتبه و كانا فى القوه سواء حكم لأقرب الطريقتين، فإن تساويا بطل البيعان، و روى القرعه مع التساوى، و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠

لَهُ أَنْ يُضْرَبَ بِهِ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ سَوَاءً يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ بِهِ كَانَ عَبْدًا لِلْآخَرِ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَخَوَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ هَلْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَ وَلَدِهَا فَقَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا ذَلِكَ

مبنى على الشراء لأنفسهما إذا ملكنا العبد، أو الشراء بالإذن و قلنا ينعزل المأذون لخروجه عن الملك، إلا أنه يصير فضوليا فيلحقه إمكان الإجازة. و لو كانا و كيلين و قلنا بعدم الانعزال صحا معا.

و فى النهاية لو علم الاقتران أفرع، و رده ابن إدريس بأن القرعه لاستخراج المبهم، و مع الاقتران لا إبهام بل ييطان، و أجاب المحقق بجواز ترجيح أحدهما فى نظر الشرع فيقرع، و يشكل بأن التكليف منوط بأسبابه الظاهره، و إلا لزم التكليف بالمحال. انتهى.

قوله: أن يضربه من الضرب، أو من الإضرار أى ليس للعبد الإضرار به للمنازعه التى وقعت بينهما و يمنعه الحاكم من ذلك.

الحديث السادس و العشرون: موثق.

و يدل على الحرمة، و لا تخلو من قوه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١

### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ اشْتَرَيْتَ لَهُ جَارِيَةً مِنَ الْكُوفَةِ قَالَ فَذَهَبَتْ لِتَقُومَ فِي بَعْضِ الْحِجَابِ فَقَالَتْ يَا أُمَّهُ فَقَالَ لَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَلَمْ يَكُنْ أُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَمَرَ بِهَا فَرُدَّتْ وَقَالَ مَا أَمِنْتُ لَوْ حَبَسْتِهَا أَنْ أَرَى فِي وُلْدِي مَا أَكْرَهُ.

### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِسَبِيٍّ مِنَ الْيَمَنِ فَلَمَّا بَلَغُوا الْجُحْفَةَ نَفَقَتْهُمْ فَبَاعُوا جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ كَانَتْ أُمُّهَا مَعَهُمْ فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ص سَمِعَ بُكَاءَهَا فَقَالَ مَا هَذِهِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ اخْتَجْنَا إِلَى نَفَقِهِ فَبَعَثْنَا ابْنَتَهَا فَبَعَثَ بِثَمَنِهَا فَأَتَى بِهَا وَقَالَ يَبِيعُهُمَا جَمِيعًا أَوْ أَمْسِكُوهُمَا جَمِيعًا.

### [الحديث ٢٩]

٢٩ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ فَضِيلٍ قَالَ قَالَ غُلَامٌ سَمِعْتَنِي لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي قُلْتُ لِمَوْلَايَ بِعْنِي بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَأَنَا أُعْطِيكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ كَانَ يَوْمَ شَرَطْتَ لَكَ مَالَ فَعَلَيْكَ أَنْ تُعْطِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ يَوْمَئِذٍ مَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ

الحديث السابع والعشرون: حسن.

الحديث الثامن والعشرون: حسن.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

وقال في الدروس: وروى فضيل أنه لو قال لمولاه: بعني بسبعمائه و لك على ثلاثمائه، لزمه إن كان له مال حينئذ، و أطلق في صحيحه الحلبي لزمه بالجعله السائغ. انتهى.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢

### [الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ بْنِ الْفَضِيلِ قَالَ قَالَ غُلَامٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي كُنْتُ قُلْتُ لِمَوْلَايَ بِعْنِي بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَأَنَا أُعْطِيكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنْ كَانَ لَكَ يَوْمَ شَرَطْتَ أَنْ تُعْطِيَهُ شَيْءٌ فَعَلَيْكَ أَنْ تُعْطِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ يَوْمَئِذٍ شَيْءٌ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

### [الحديث ٣١]

٣١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَمْلُوكٍ ادَّعَى أَنَّهُ حُرٌّ وَ لَمْ يَأْتِ بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ اشْتَرِيهِ قَالَ نَعَمْ

و قال الوالد العلامه طاب مضجعه: حمل على ما إذا كان من فاضل الضريبه أو أورش الجنايه. انتهى.

و أقول: يحتمل أن يكون الوجه فى ذلك أنه إن كان له مال، فهو كان من البائع فيلزمه الأداء، بخلاف ما إذا حصل عند المشتري، فهو من مال المشتري فلا يجوز الشرط.

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم قال الوالد العلامه برد الله مضجعه: محمول على ما إذا كان فى يد البائع، كما يدل عليه قوله " عن مملوك " و إلا فالأصل الحريه.

و قال يحيى بن سعيد فى الجامع: لا تقبل دعوى الرقيق الحريه فى السوق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣

### [الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَدْخُلُ السُّوقَ وَ أُرِيدُ اشْتِرِيَ جَارِيَةً فَتَقُولُ إِنِّي حُرَّةٌ فَقَالَ اشْتَرِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا بَيِّنَةٌ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي وَلِيدِهِ بَاعَهَا ابْنُ سَيِّدِهَا وَ أَبُوهُ غَائِبٌ فَاسْتَتَوْلَدَهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ فَوَلَمَدَتْ مِنْهُ غُلَامًا - ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهَا الْأَوَّلُ فَحَاصِمَ سَيِّدِهَا الْأَخَرَ فَقَالَ وَلِيدَتِي بَاعَهَا ابْنِي بغيرِ إِذْنِي فَقَالَ الْحُكْمُ أَنْ يَأْخُذَ وَلِيدَتَهُ وَ ابْنَهَا فَنَاشَدَهُ الَّذِي اشْتَرَاهَا فَقَالَ لَهُ خُذِ ابْنَهُ الَّذِي بَاعَكَ

إلا بينه.

و قال العلامه فى التحرير: لو اشترى عبدا فادعى الحريه لم تقبل إلا بالبينه.

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

و محمول على إقراره أو لا بالرقبه، أو كون البائع ذا يد عليه كما مر.

الحديث الثالث و الثلاثون: حسن.

و قال فى الاستبصار: الوجه فى هذا الخبر أنه إنما يأخذ وليدته و ابنها إذا لم يرد عليه قيمه الولد، فإذا بذل قيمه الولد فلا يجوز أخذ ولده. انتهى.

و قال فى الصحاح: الوليده الصبيه و الأمه، الجمع ولانده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤

الْوَلِيدَةَ حَتَّى يُنْفَذَ لَكَ الْبَيْعَ فَلَمَّا أَخَذَهُ قَالَ لَهُ أَبُوهُ أَرْسِلْ ابْنِي فَقَالَ لَا وَاللَّهِ لَا أَرْسِلُ إِلَيْكَ ابْنَكَ حَتَّى تُرْسِلَ ابْنِي فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ سَيِّدُ الْوَلِيدَةِ أَحْزَرَ بَيْعَ ابْنِهِ.

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع فِي الرَّجُلِ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ دَابَّةً فَأَخْبَدَتْ فِيهَا حَدَثًا مِنْ أَخْبَدِ الْحَافِرِ أَوْ نَعْلِيهَا أَوْ رِكَبَ ظَهْرَهَا فَرَأَسِحَ أَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ الَّتِي لَهُ فِيهَا الْخِيَارُ بَعِيدَ الْحَدَثِ الَّذِي يُحْدِثُ فِيهَا أَوْ الرُّكُوبِ الَّذِي رَكِبَهَا فَرَأَسِحَ فَوْقَ عِذَا أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَقَدْ وَجِبَ الشَّرَاءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

#### [الحديث ٣٥]

٣٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَعْتَرِضُ الْأُمَّةَ لِيَشْتَرِيَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَحَاسِنِهَا وَيَمَسَّهَا مَا لَمْ يَنْظُرَ إِلَى مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ

قوله عليه السلام: و ابنها أى: ليأخذ منه قيمته يوم ولد، كما ذكره الأصحاب. قوله عليه السلام: خذ ابنه أى: لتأخذ منه ما عرفت بتغيره، و لعله عليه السلام كان يعلم إذنه فى الواقع، فكان هذا حيله لأن يجيز ظاهرا أيضا، كما كان دأبه عليه السلام فى أمثاله.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

و يدل على أن أمثال تلك التصرفات أيضا مسقطه للخيار.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.



[الحديث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ مُيَسَّرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ شُرَيْحٍ قَالَ أَتَى عَلِيًّا عَ خَصِيْمًا فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنَّ هَذَا بَاعَنِي شَاهًا تَأْكُلُ الذَّبَّانَ فَقَالَ شُرَيْحٌ لَبْنٌ طَيِّبٌ بَغَيْرِ عَلْفٍ قَالَ فَلَمْ يَرُدَّهَا

و قال فى المسالك: المراد بمحاسنها مواضع الحسن و الزينه، كالكفين و الرجلين و الشعر، و لا يشترط فى ذلك إذن المولى، و لا- تجوز الزيادة على ذلك إلا بإذنه، و يكون تحليلًا يتبع منه ما دل عليه اللفظ حتى العوره، و كذا يجوز له مس ما يجوز النظر إليه مع الحاجه، و جوز فى التذكرة النظر إلى ما عدا العوره بدون إذن البائع. انتهى.

و لعل المراد بما لا ينبغى النظر إليه العوره.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول أو ضعيف.

و قال بعض الفضلاء: على بن محمد بن على

الخرزاز يكنى أبا القاسم، كان ثقه من أصحابنا فقيها "صه" "جش" "كأنه المراد، و وقع " يحيى " سهوا من قلم الناسخ. انتهى.

قوله: تأكل الذبان قال فى القاموس: الذباب معروف، جمعه أذبه و ذبان بالكسر و ذب بالضم.

انتهى.

و فى بعض النسخ "الذنان" بالنون.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْعَمْرِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَطَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لِرَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا فِي دَابَّةٍ إِلَى عَلِيٍّ ع فَرَعَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهَا نَتَجَتْ عِنْدَهُ عَلَى مَذُودِهِ وَ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْنَةَ سِوَاءَ فِي الْعِيدِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمَا بِسَهْمَيْنِ فَعَلَّمَ السَّهْمَيْنِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْلَامَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْأَرْضِ بَيْنَ السَّبْعِ وَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ أَيُّهُمَا كَانَتْ صَاحِبَ الدَّابَّةِ وَ هُوَ أَوْلَى بِهَا فَاسْأَلْكَ أَنْ تُفَرِّجَ وَ تُخْرِجَ سَهْمَهُ فَخَرَجَ سَهْمُ أَحَدِهِمَا فَقَضَى لَهُ بِهَا وَ كَانَ أَيْضًا إِذَا اخْتَصِمَ الْخَصْمَانِ فِي جَارِيَةٍ فَرَعَمَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا وَ زَعَمَ الْآخَرُ

و فى القاموس: الذنين كأمر و غراب رقيق المخاط، أو ما سال من الأنف رقيقا أو عام فيهما.

قوله: فلم يردها أى: أمير المؤمنين عليه السلام لم يحكم بردها، و هذا موضع الاستشهاد من الخبر أو المشتري، فيكون الاستشهاد بعدم إنكاره عليه السلام قول شريح.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: فقضى له بها أقول: تفصيل القول فى هذه المسألة أنه لو تنازعا عينا، فلا يخلو من أن تكون فى يدهما معا، أو فى يد أحدهما، أو فى يد ثالث، فإن كانت فى يدهما، فإن كان لواحد منهما بينه حكم له،

و إن لم يكن لواحد منهما بينه قضى بينهما نصفين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٧

.....

على قول، و يحلف كل منهما لصاحبه على قول آخر، و هو الأقوى، بل قيل: إنه لم ينقل الأكثر فيه خلافا، فإن حلفا جميعا أو نكلا، حكم لهما بالتنصيف و حلفهما على النفى.

و إن حلف الذى أمر الحاكم بتحليفه و نكل الآخر بعده و قضينا بمجرد النكول، حكم بالكل للحالف، و إلا رد عليه اليمين و حكم بمقتضاه. و إن نكل الأول و رغب الآخر فى اليمين حلف يمينا واحده جامعه بين النفى و الإثبات، و يحتمل وجوب يمينين نافيه و مثبتة.

و لو كانت العين فى يد أحدهما و لا بينه لواحد منهما، فيقضى بها للمثبت مع يمينه، فإن نكل رد اليمين على الآخر إن لم نقض بالنكول، و يحلف المثبت على النفى و المدعى بالإثبات.

و لو كانت بيد ثالث، فإن صدق أحدهما، فهو فى حكم ذى اليد، فهى له مع يمينه و على المصدق اليمين للآخر إن ادعى علمه بأنها لها، فإن امتنع حلف الآخر و أغرمه القيمة إن لم نقض بالنكول. و لو صدقهما، فهى لهما بعد حلفهما أو نكولهما، و إحلافه إن ادعى علمه طلبا للغرم. و لو أنكرهما حلف لهما.

و لو كان لكل واحد منهما و أمكن الجمع بين البيتين، كما لو شهدت إحداهما لزيد أمس بملكك و الأخرى بانتقاله إلى عمرو الآن، و كما لو أطلقت إحداهما و فصلت الأخرى، جمع بينهما و لا تعارض هاهنا.

و إن وقع: فإما أن يكون فى يدهما، أو فى يد أحدهما، أو فى يد ثالث، فأما الأول فالمعروف بين الأصحاب أنه يقضى بها بينهما نصفين.

و فى المسالك أنه لا إشكال فى الحكم بها نصفين. و اختلف الأصحاب فى سبب ذلك، فقيل:

لتساقت البيتين، و على هذا يلزم لكل منهما يمين لصاحبه. و قيل: لأن لكل واحد منهما مرجح باليد على نصفها، فبنى على ترجيح بينه الداخل، و لا يمين على هذا القول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٨

.....

---

و الأشهر أن السبب ترجيح بينه الخارج.

و فى المسألة إشكال من وجهين:

أحدهما: من حيث الإطلاق، حيث لم يعتبروا ترجيح إحدى البيتين هاهنا من حيث الرجحان بالعدالة و العدد، و فى بعض الروايات إشعار باعتبار ذلك.

و ثانيهما: أن فى الأخبار ما يدل على القرعه و الحلف بعدها، كروايه عبد الرحمن ابن أبى عبد الله و صحيحه الحلبي و غيرهما.

و أما الثانى، و هو أن تكون فى يد أحدهما و أقام كل منهما بينه، فلأصحاب فى ذلك أقوال: منها ترجيح الخارج، سواء شهدت البيه من الجانبين بالملك المطلق، أو المقيد، أو بالتفريق، ذهب إليه الصدوقان و الشيخ فى موضع من الخلاف و جماعه من الأصحاب، لكن الصدوق اعتبر تقديم أعدل البيتين إن كان ذلك.

و منها ترجيح ذى اليد مطلقا، و هو قول الشيخ فى موضع من الخلاف.

و منها ترجيح الداخل إن شهدت بينته بالسبب مطلقا و ترجيح الخارج فى غيرها، و هو قول الشيخ فى عده من كتبه و المحقق و جماعه، و به جمعوا بين الأخبار.

و منها ترجيح الأعدل من البيتين، أو الأكثر عددا، مع تساويهما فى العدالة مع اليمين، و مع التساوى يقضى للخارج، و هو قول المفيد.

و فى المسألة أقول آخر نادره فى غايه الإشكال.

و أما الثالث، و هو أن تكون فى يد ثالث، فالمشهور بين الأصحاب خصوصا

المتأخرين منهم أنه يقضى بأرجح البيتين عداله، و لو تساوتا فى العداله يقضى لأكثرهم شهودا، و مع التساوى يقرع بينهما، فمن خرج اسمه أحلف و قضى له، و لو امتنع حلف الآخر و قضى له، فإن نكلا- قضى بينهما بالسويه. و قال الشيخ فى المبسوط: يقضى بالقرعه إن شهدتا بالملك المطلق و يقسم إن شهدتا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٩

أَنَّهُ أَنْتَجَّهَا فَكَانَا إِذَا أَقَامَا الْبَيِّنَةَ جَمِيعًا قَضَىٰ بِهَا لِلَّذِي أُتِّجَتْ عِنْدَهُ.

#### [الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَيْهِ فِي دَائِبِهِ وَ كِلَاهُمَا أَقَامَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ أَنْتَجَّهَا فَقَضَىٰ بِهَا لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ وَ قَالَ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ جَعَلْتَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ.

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيِّ ع أَنَّهُ قَضَىٰ فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَىٰ بَعْلَهُ فَأَقَامَ

بالملك المقيد، و لو اختصت إحداهما بالتقييد قضى بها دون الأخرى، و النصوص غير ناهضة بالدلاله على هذه التفاصيل، و المسأله قويه الإشكال، و الله أعلم بحقيقه الحال.

قوله عليه السلام: للذى أنتجت عنده يدل على الحكم بأقوى السببين، و لم أر به قائلا.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: جعلتها بينهما نصفين يدل على ما فى المبسوط، و على المشهور يمكن حمله على النكول منهما معا.

و يمكن حمله على كونهما فى يدهما معا، بأن يراد بقوله عليه السلام "لم تكن فى يده" لم تكن فى يده خاصه.

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٠

أَحَدُهُمَا شَاهِدَيْنِ وَ الْآخَرُ خَمْسَةٌ فَقَالَ لِصَاحِبِ الشُّهُودِ الْخَمْسَةِ خَمْسَةٌ أَشْهُمٌ وَ لِصَاحِبِ الشَّاهِدَيْنِ سَهْمَانِ.

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقُطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ خَادِمٍ عِنْدَ قَوْمٍ لَهَا وَوَلَدٌ قَدْ بَلَغُوا وَوَلَدٌ لَمْ يَبْلُغُوا تَسْأَلُ الْخَادِمَ مَوَالِيهَا بَيْعَ وَوَلَدِهَا وَ يَسْأَلُ الْوَلَدَ ذَلِكَ أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يُبَاعُوا أَوْ يَصْلُحَ بَيْعُهُمْ وَإِنْ هِيَ لَمْ تَسْأَلْ ذَلِكَ وَ لَا هُمْ قَالَ إِذَا كَرِهَ الْمَمْلُوكُ صَاحِبَهُ فَبَيْعُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

#### [الحدِيث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَدُوِّ صَالِحُوا ثُمَّ خَفَرُوا وَ لَعَلَّهُمْ إِنَّمَا خَفَرُوا لِأَنَّهُ لَمْ يُعَدَلْ عَلَيْهِمْ أَوْ يَصْلُحُ

قوله عليه السلام: لصاحب الشهود حمله بعضهم على الصلح، و بعضهم على أنه عليه السلام كان عالما باشتراكهم فيها بتلك النسبه، و إلا فالأوفق لأقوال الأصحاب و الأخبار الأخر الحكم بالأكثر شهودا إن لم يكن الأقل أعدل.

الحدِيث الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فبيعه أحب إلى يمكن حمله على ما إذا لم يكونوا صغارا، فإنهم هم الذين يعتبر رضاهم.

الحدِيث الحادى و الأربعون: حسن أو مجهول.

إذ ذكر فى محمد بن سهل أن له مسائل، و فيه مدح ما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥١

أَنْ يُشْتَرَى مِنْ سَبِيهِمْ قَالَ إِنْ كَانَ مِنْ عَدُوٍّ قَدْ اسْتَبَانَ عَدَاؤُهُمْ فَاشْتَرِ مِنْهُمْ وَ إِنْ كَانَ قَدْ نَفَرُوا فَظَلَمُوا فَلَا يُبْتَاعُ مِنْ سَبِيهِمْ.

#### [الحدِيث ٤٢]

٤٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ سَبِيِّ الدَّيْلَمِ وَ يَشْرِقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَ يُغَيِّرُ الْمُشْرِكِينَ عَلَيْهِمْ بِلَا إِمَامٍ أَوْ يَحِلُّ شِرَاؤُهُمْ قَالَ إِذَا أَقْرَبُوا بِالْعُبُودِيَّةِ فَلَا بَأْسَ بِشِرَائِهِمْ.

#### [الحدِيث ٤٣]

٤٣ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَشَّاءُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي امْرَأَةً رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشُّرُوكِ يَتَّخِذُهَا أُمًّا وَ لَدِ قَالَ لَا بَأْسَ

قوله عليه السلام: قد استبان عداوتهم أى: بأن يرزوا للمحاربه، فهم حربى يصح سبيهم، و إن هربوا من ظلمهم و لم يبرزوا لا يصلح بيعهم و شراؤهم، و قد مر هذا الخبر و ما بعده فى كتاب الجهاد.

الحديث الثانى و الأربعون: حسن أو مجهول.

قوله عليه السلام: إذا أقرؤا بالعبوديه كأنه كناية عن تسلطهم و استيلائهم عليهم، لاشتراطه فى التملك.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

قوله: من أهل الشرك إما صفه ل " الرجل "، فالاشتراء إما منه أو من غيره، و يحتمل تعلقه بقوله

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٢

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشُّرْكِ ابْنَتَهُ فَيَتَّخِذُهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ وَ لَمَّا يُنَافَى هَذَا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْهَلٍ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ أَصَابَهُمْ

" يشتري " و الأول أظهر.

الحديث الرابع و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا بأس من باب الاستنقاذ و التملك بالاستيلاء بعده، فإنه لا يصلح تملك الابنه.

قال فى الدروس: يملك الآدمى بالسبى ثم التولد، و إذا أقر مجهول الحريه بالعبوديه قبل، و لا يقبل رجوعه، سواء كان المقر مسلما أو كافرا لمسلم أو كافرا.

و يجوز شراء سبى الظالم و إن كان كله للإمام فى صورته غزو السريه بغير إذنه، أو فيه الخمس كما فى غيرها. و لا فرق بين كون الظالم مسلما أو كافرا. و لو اشترى حريبا من مثله جاز. و لو كان ممن ينعق عليه، قيل: كان استنقاذا حذرا من الدور لو كان شراء.

الحديث الخامس و الأربعون: حسن أو مجهول.

قوله عليه السلام: و لا من أهل الذمه لعل المراد و ليس لأهل الذمه أيضا أن يبتاعوا، أو المعنى ليس لهم أن يبيعوا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٣

جُوعٌ فَأَتَى رَجُلٌ بَوْلِدٍ لَهُ فَقَالَ هَذَا لَكَ أَطْعَمُهُ وَ هُوَ لَكَ عَبْدٌ قَالَ لَا يُبْتَاعُ حُرٌّ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَكَ وَ لَا مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ.

لَأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَخْصُوصٌ بِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ السَّبِيَّ لِذُخُولِهِمْ تَحْتَ الْجَزِيَةِ وَ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ يَتَنَاوَلُ



مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَ لَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا عَلَى حَالٍ

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ مُثَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ تَكُونُ لِي الْمَمْلُوكَهُ مِنَ الزَّانَا أَحْسَبُ مِنْ تَمَنِّيهِ وَ أَتَزَوَّجُ فَقَالَ لَا تَحْجُجْ مِنْ تَمَنِّيهِ وَ لَا تَتَزَوَّجْ مِنْهُ.

هَذَا الْحَبِيرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا جَوَازَ بَيْعِ وَلَدِ الزَّانَا وَ الْحَجِّ مِنْ تَمَنِّيهِ وَ الصَّدَقَةِ مِنْهُ

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَطِيبُ وَ لَعْدُ الزَّانَا أَبَدًا وَ لَا يَطِيبُ تَمَنُّهُ وَ الْمَمْزِيرُ

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

الحديث السابع و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا يطيّب ولد الزنا أبداً أي: هذا الشخص نفسه، أو أعقابه.

و قوله عليه السلام "إلى سبعة آباء" أي: لا يطيّب الولد و إن كان سابع آباءه ولد زناء.

قوله عليه السلام: الرجل الذي يكسب مالا إذا وقع البيع و التزويج على العين، لكن الثاني لا يخلو من نظر، و يحتمل

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٤

لَا يَطِيبُ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ فَقِيلَ أَيُّ شَيْءٍ الْمَمْزِيرُ قَالَ الرَّجُلُ الَّذِي يَكْسِبُ مَالًا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ فَيَتَزَوَّجُ أَوْ يَتَسَرَّى فَيُولَدُ لَهُ فَذَلِكَ الْوَلَدُ هُوَ الْمَمْزِيرُ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ اللَّقِيطَةِ فَقَالَ حُرَّةٌ لَمَّا تُبَاعَ وَ لَا تُوَهَّبُ

التعميم أيضاً، إذ هذا كأنه لا يريد البيع و التزويج، لأنه لا يريد إعطاء الثمن و الصداق من ماله.

قوله عليه السلام: هو المميز و الممراز بالزائين، أى: محل الخمور أو الخمور كأنه خمر.

و فى بعض النسخ " الممراز " بتقديم المعجمه على المهمله من المزر، و هو نوع من الفقاع كالسابق.

و فى بعضها " المميز " الممراز بتقديم المهمله على المعجمه، و هكذا وجد بخط الشيخ رحمه الله، يعنى: ما يكون منه نقصان الغرض.

و قال فى القاموس: المرز العيب و الشين، و امترز عرضه نال منه، و من ماله مرزه و مرزه نال منه.

الحديث الثامن و الأربعون: حسن.

قوله عليه السلام: حره أى: لقيطه بلاد الإسلام، أو

بلاد الكفر إذا كان فيها مسلم يمكن تولده منه، كما ذكره الأصحاب.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٥

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ اللَّقِيطَةِ فَقَالَ لَا تُبَاعُ وَلَا تُشْتَرَىٰ وَلَا تَسْتَحْدِمُهَا بِمَا أَنْفَقْتَهُ عَلَيْهَا.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَزَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُنْبُذُ حُرٌّ فَإِذَا كَبِرَ فَإِنْ شَاءَ تَوَالَىٰ الَّذِي التَّقَطُّهُ وَ إِيَّا فَيُرَدُّ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ وَ لِيَذْهَبَ فَلْيَتَوَالَ مَنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مُثَنَّى عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُنْبُذُ حُرٌّ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَالِيَ غَيْرَ الَّذِي رَبَّاهُ وَالِاهُ

---

الحديث التاسع والأربعون: صحيح.

والاستخدام خلاف المشهور، بل المشهور أنه ينفق عليه من ماله إن كان له مال بإذن الحاكم إن أمكن، وإلا بدونه، وإلا فمن بيت المال. وإن تعذر وأنفق الملتقط من ماله، يرجع إليه بعد البلوغ إن كان له مال مع نية الرجوع وإلا فلا، وذهب ابن إدريس إلى عدم الرجوع مطلقاً، ويمكن حمل الخبر على رضا اللقيط.

الحديث الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: فإن شاء أي: ليس له عليه ولايه، إلا أن يجعله ضامن جريته.

وقال في الصحاح: اللقيط المنبوذ يلتقط.

الحديث والحادي والخمسون: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٦

وَ إِنْ طَلَبَ مِنْهُ الَّذِي رَبَّاهُ النَّفَقَةَ وَ كَانَ مُوسِراً رَدَّ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ مُعْسِراً كَانَ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ صَدَقَةً.

## [الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَنَانِ الْجَلَّابِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِائَةَ شَاهٍ عَلَى أَنْ يُبَدَلَ مِنْهَا كَذَا وَكَذَا قَالَ لَا يَجُوزُ.

## [الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَّابِ

قوله عليه السلام: كان ما أنفق عليه صدقه أى: إلى أن ييسر.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

قوله: على أن يبذل بالذال المعجمه، و فى بعض النسخ بالذال المهمله.

قوله عليه السلام: لا يجوز للجهاله فى المبدل و المبدل منه، أما لو عينها جاز، كما لو قال: على أن يبذل منها هذه الخمسه مثلا بخمسه أخرى كذا و كذا صفتها.

و على نسخه الذال المعجمه يمكن أن يكون المراد أنه اشترط عند البيع أن يبيع هذه الخمسه من البائع، فيكون موافقا لما ذكره بعض الأصحاب من عدم جواز هذا الاشرط فى العقد.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٧

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَشْتَرِي الْغَنَمَ أَوْ يَشْتَرِي الْغَنَمَ جَمَاعَةً ثُمَّ تُدْخَلُ دَارًا ثُمَّ يَقُومُ رَجُلٌ عَلَى الْبَابِ فَيَعُدُّ وَاحِدًا وَ اثْنَيْنِ وَ ثَلَاثَةً وَ أَرْبَعَةً وَ خَمْسًا ثُمَّ يُخْرِجُ السَّهْمَ قَالَ لَا يَصِحُّ هَذَا إِنَّمَا يَصْلُحُ السَّهْمُ إِذَا عُدِلَتْ الْقِسْمَةُ.

## [الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِتِّهِامَ الْقَصَّابِينَ مِنْ قَبِيلٍ أَنْ يَخْرُجَ السَّهْمُ فَقَالَ لَا يَشْتَرِي شَيْئًا حَتَّى يَعْلَمَ أَيْنَ يَخْرُجُ السَّهْمُ فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا خَرَجَ

قوله: ثم يخرج السهم كما إذا اشترى عشره مائه من الغنم، فتدخل بيتا، فتخرج كيف ما اتفق، فإذا بلغ المخرج عشره أخرجه اسم

رجل، فمن خرج اسمه يعطيه تلك العشرة، فلم يجوز عليه السلام ذلك، للغرر و عدم تحقق شرائط القسمة فيه، إذ من شروطها تعديل السهام، فربما وقع في سهم بعضهم كلها سمانا و في سهم بعضهم كلها

قوله عليه السلام: إذا عدلت القسمة أى: بأن يجعل فى كل من الطرفين جيد و ردى ء و سمين و مهزول.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: فهو بالخيار إذا خرج أى: إذا أراد اشترى ببيع آخر و إلا فلا، لبطلان البيع الأول.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على عدم جواز شراء حصه واحد منهم، إذا كان دأبهم فى القسمة ما تقدم، أما إذا أمكن القسمة بتعديل السهام، فلا منع، لأنه يشتري مشاعا، فإن اقتسموا بالتعديل فلا خيار، و إلا فإن خرج فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٨

### [الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَهِدَ بَعِيرًا مَرِيضًا وَ هُوَ يُبَاعُ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ بَعْدَهُ دَرَاهِمَ فَاشْرَكَ فِيهِ رَجُلًا بِدُرْهَمَيْنِ بِالرَّأْسِ وَ الْجِلْدِ فَقُضِيَ أَنَّ الْبَعِيرَ بَرَأَ فَبَلَغَ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ قَالَ فَقَالَ لِصَاحِبِ الدَّرْهَمَيْنِ خُمْسٌ مَا بَلَغَ فَإِنْ قَالَ أُرِيدُ الرَّأْسَ وَ الْجِلْدَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ هَذَا الضَّرَارُ وَ قَدْ أُعْطِيَ حَقَّهُ إِذَا أُعْطِيَ الْخُمْسَ

سهمه الردى ء له الخيار فى القسمة، و ما وقع من المنع أولا بناء على ما هو دأبهم من شراء عشره مجهوله من الجميع.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح على الظاهر.

قوله عليه السلام: فإن قال أريد أى: إنهم اشتروه لأن يذبحوه لكونه مريضا و هم لا- يرجون براءه، فإذا برأ يلزمهم صاحب الدرهمين بالذبح، ليأخذ الرأس و الجلد و هم لا يرتضون به، فقال عليه السلام: هذا ضرر عليهم، لأن الذبح عند البرء ضرر، و يمكن الاستدلال من هذا التعليل على ما عليه مدار الأصحاب من انتفاء الضرر

مطلقا.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: استدل به على عدم جواز شراء أجزاء الحيوان معيناً، و جواز بيع الجزء المشاع منه، و أنه لو اشترك بالرأس و الجلد يكون شريكا بنسبه الثمن مشاعاً، و لا يكون له الرأس و الجلد. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و قال فى الدروس: و لو استثنى جزءا معلوماً منه صح مع الإشاعه، و لو استثنى الرأس و الجلد فالمروى الصحة، فإن ذبحه فذاك، و إلا كان البائع شريكا بنسبه قيمه، و المرتضى و ابن إدريس يجوزان استثناء الرأس و الجلد و لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٥٩

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَ قَالَ أَجِئُكَ بِالثَّمَنِ فَقَالَ إِنْ جَاءَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ شَهْرٍ وَ إِلَّا فَلَا بَيْعَ لَهُ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْفَارِسِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

يتشاركان، و لو اشترى كوا فى حيوان بالأجزاء المعينه لغا الشرط و كان بينهم على نسبه الثمن.

الحديث السادس و الخمسون: حسن.

و المشهور طرحه للأخبار الداله على أن الخيار إنما هو فى الثلاثه، و قد مر قول أبى الصلاح بأن خيار الأمه مده الاستبراء، و هو قريب من الخبر.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٥٩

و قال الشيخ فى الاستبصار: الوجه فى هذا أحد شيئين:

أحدهما: أن نحمله على ضرب من الاستحباب، فنقول: إنه يستحب للبائع أن يصبر إلى شهر، و إن لم يجب عليه ذلك أكثر من

ثلاثة أيام، ثم بعد ذلك هو بالخيار.

و الوجه الآخر: هو أن يكون هذا الحكم يختص الجوارى دون سائر الأمتعه و يخص هذا من عموم الأخبار المتقدمه، كما يخص ما يفسد من يومه كذلك، لأن الشرط فيه يوم واحد، فإن جاء بالثمن و إلا فلا بيع له. انتهى.

الحديث السابع و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٠

بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي



رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَمَاتَ الْعَبْدُ فِي الشَّرْطِ قَالَ يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا رَضِيَهُ ثُمَّ هُوَ بَرِيءٌ مِنَ الضَّمَانِ.

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْقَضِيرِيِّ عَنْ خِدَاشٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا فَوَلَدَتْ لَهُ فَمَاتَ قَالَ إِنْ شَاءُوا أَنْ يَبِيعُوهَا بِأَعُوْهَا فِي الدَّيْنِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى مَوْلَاهَا مِنْ ثَمَنِهَا وَإِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ قَوْمٌ عَلَى وَلَدِهَا مِنْ نَصِيْبِهِ وَإِنْ كَانَ وَلَدُهَا صَغِيرًا يُنْتَظَرُ بِهِ حَتَّى يَكْبُرَ ثُمَّ يُجْبَرُ عَلَى قِيَمَتِهَا فَإِنْ مَاتَ وَلَدُهَا يَبِيعُ فِي الْمِيرَاثِ إِنْ شَاءَ الْوَرَثَةُ

قوله عليه السلام: يستحلف بالله ما رضيه أى: لم يسقط الخيار قبل موته. ويدل على أن التلف فى أيام خيار المشتري من البائع.

الحديث الثامن والخمسون: مجهول.

قوله: فولدت له فمات يحتمل أن يكون الضمير المرفوع فى قوله "فمات" راجعا إلى المولى و إلى الولد، فعلى الثانى ظاهر، و على الأول يدل على جواز بيع أم الولد مع حياه الولد فى ثمن رقبته.

ولا خلاف فى أنه مع إعسار المولى تباع بعد الموت فى ثمنها، و مع حياه المولى خلاف، و الأكثر على الجواز، و نقل عن المرتضى رحمه الله المنع من بيعها مطلقا ما دام ولدها حيا.

ثم إن المشهور أنها تعتق من نصيب ولدها، و لو لم يكن للولد نصيب بسبب

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦١

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الْكُرْخِيِّ قَالَ اشْتَرَيْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جَارِيَةً فَلَمَّا ذَهَبَتْ أَنْفَعْدُهُمْ قُلْتُ أَسْتَحِطُّهُمْ قَالَ لَا إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ الْإِسْتِحْطَاطِ بَعْدَ الصَّفْقَةِ.

#### [الحديث ٦٠]

٦٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ أَتَيْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ع بِجَارِيَةٍ أَعْرَضَهَا عَلَيْهِ فَجَعَلَ يُسَاوِمُنِي وَ أَنَا أُسَاوِمُهُ ثُمَّ

استيعاب الدين لا يقوم عليه و إن كان موسرا، و آخر الخبر يدل على التقويم، و قال به الشيخ فى النهايه.

وقوله عليه السلام "فإن مات ولدها" الظاهر أن المراد به الموت في مده انتظار البلوغ، فالمراد بالميراث الدين. و يحتمل أن يكون المراد موت الولد في حياة المولى، فالحكم ظاهر.

و بالجمله الخبر لا يخلو من اضطراب و تدافع ظاهرا بين أجزاءه. و يمكن التوفيق بينها، بأن يحمل قوله عليه السلام "باعوها" على الجواز، و قوله "قومت على ولدها" على الاستحباب مع رضا الولد ليوافق المشهور، أو جبرا كما هو ظاهر الرواية، و الله يعلم.

الحديث التاسع و الخمسون: مجهول و فى الكافى و الفقيه: أبى زياد الكرخى.

الحديث الستون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٢

بِعْتَهَا إِيَّاهُ فَضَمِنَ عَلَى يَدِي فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّمَا سَاوَمْتُكَ لِأَنْظُرَ الْمُسَاوَمَةَ أَوْ لَا تَتَّبِعُنِي أَوْ لَا تَتَّبِعُنِي فَقُلْتُ قَدْ حَطَطْتُ عَنْكَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ فَقَالَ هَيْهَاتَ أَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ الضَّمْنِ أَمَا بَلَغَكَ قَوْلُ أَبِي رَسُولِ اللَّهِ ص الْوَضِيعَةُ بَعْدَ الضَّمْنِ حَرَامٌ.

#### [الحديث ٦١]

٦١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَارَكَ رَجُلًا فِي جَارِيَةٍ فَقَالَ لَهُ إِنَّ رَيْحَتَ فَلَكَ وَ إِنَّ وَضِعْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الْجَارِيَةُ لِلْقَائِلِ

---

قوله صلى الله عليه و آله: الوضيعه بعد الضمنه حرام حمله الأصحاب على تأكد الاستحباب.

و قال الوالد العلامه نور الله ضريحه: يدل على جواز المماسكه من البائع و المشتري،

و يدل على كراهه الحط و إن لم يكن بالاستحطاط. و قوله " فضمن على يدي " أى: وقع العقد بالمصافقه باليد، كما كان المتعارف فى البيع و البيعه، أو صيرنى وكيلا فى قبضها حتى يرتفع الخيار، و الظاهر أنه إذا نقص بدون رضا البائع فهو حرام بعد البيع، و أما إذا كان فى زمن الخيار و فسخه ثم اشتراه منه بأنقص فليس بمكروه. و لو كان بالمبالغه فهو مكروه، و ظاهر الروايه حرمة الجميع، لكن التفصيل أظهر من الأخبار.

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: إن كانت الجاربه للقائل لأن هذا تبرع من ماله. و يمكن أن يكون المراد بمشاركته فى الجاربه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٣

### [الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَنِ الرَّجُلِ أَتَبَاعُ مِنْهُ طَعَامًا أَوْ أَتَبَاعُ مِنْهُ مَتَاعًا عَلَى أَنْ لَيْسَ عَلَى مِنْهُ وَضِيعَةٌ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ وَحَدُّ ذَلِكَ قَالَ لَا يَتَّبَعِي.

### [الحديث ٦٣]

٦٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَنَانَ الْجَلَّابِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مَائَةً شَاهٍ عَلَى أَنْ يَرُدَّ مِنْهَا كَذَا وَكَذَا قَالَ لَا يَجُوزُ

مشاركته فى الدلاله عليها، و توليته له فى البيع و الشراء، لا المشاركه فى المال.

و يؤيده ما روى عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يشارك فى السلعه يدل عليها، قال: إن ربح فله و إن وضع فعليه.

الحديث الثانى و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا ينبغى لا تنافى بينه و بين ما سبق، لأن الأول اشتراط على الشريك، و هذا على البائع، و هو غرر.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا يجوز أى: مع عدم التعيين. و هذا يدل على أن " يبدل " فى الخبر السابق بالبدال المهمله.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٤

### [الحديث ٦٤]

٦٤ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اخْتَصَمَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع رَجُلَانِ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ بَعِيرًا وَاسْتَشَى النَّبِيَّ الرَّأْسَ وَالْجِلْدَ ثُمَّ بَدَا لِلْمُشْتَرَى أَنْ يَبِيعَهُ فَقَالَ لِلْمُشْتَرَى هُوَ شَرِيكَكَ فِي الْبَعِيرِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ وَالْجِلْدِ.

#### [الحديث ٦٥]

٦٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْعَنَوِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَهَدَ بَعِيرًا مَرِيضًا وَهُوَ يُبَاعُ فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ بَعَثَهُ دَرَاهِمَ فَجَاءَ وَاشْتَرَكَ فِيهِ رَجُلٌ آخَرُ بِدَرَاهِمَيْنِ بِالرَّأْسِ وَالْجِلْدِ فَقَضَى أَنَّ الْبَعِيرَ بَرَأَ فَبَلَغَ ثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ فَقَالَ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمَيْنِ خُمُسُ مَا بَلَغَ فَإِنْ قَالَ أُرِيدُ الرَّأْسَ وَالْجِلْدَ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ هَذَا الضَّرَارُ وَقَدْ أُعْطِيَ حَقَّهُ إِذَا أُعْطِيَ الْخُمُسَ.

#### [الحديث ٦٦]

٦٦ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ رَجُلًا قَدِ اشْتَرَى ثَلَاثَ جَوَارٍ قَوْمَ كُلِّ وَاحِدِهِ بِقِيمِهِ فَلَمَّا صَارُوا إِلَى النَّبِيِّ

---

الحديث الرابع و الستون: ضعيف على المشهور.

قوله صلوات الله عليه: هو شريكك عمل به الأ-كثر، بأن تكون الشركه على نسبه القيمه لا-التمن. و قيل: بالبطلان الحديث الخامس و الستون: صحيح على الظاهر.

الحديث السادس و الستون: صحيح.

قوله: قوم كل واحده بقيمه قال بعض الفضلاء: أى المشتري قوم كل واحده من الجوارى على نفسه بقيمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٥

جَعَلَهُنَّ بِثَمَنٍ فَقَالَ لِلْيَائِعِ لِمَكَ عَلَى نِصْفِ الرِّبْحِ فَبَاعَ جَارِيَتَيْنِ بِفَضْلِ عَلَى الْقِيمَةِ وَ أَحْبَلَ الثَّالِثَةَ قَالَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ نِصْفَ الرِّبْحِ فِيمَا بَاعَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا أَحْبَلَ شَيْءٌ

---

معينه و قال للبائع: أبيعهن فإن ظهر ربح فلك نصفه، و إن لم يظهر فلك القيمه التى جرت بينى و بينك، و ضمير " صاروا " و ضمير " جعلهن " يرجعان على الجوارى، و المعنى لما جعلهن فى السوق جعلهن بثمان أكثر من القيمه التى جرت بينهما.

قوله: فلما صاروا أى: البائع و المشتري، فيكون ما قبله محمولا على المساومه قبل البيع،

و هذا أوفق ليكون الشرط فى ضمن العقد.

قوله: جعلهم بئمن أى: بئمن واحد هو مجموع قيمه الجوارى، أو كل واحد منهن بئمن، ليكون البائع شريكا فى الزائد، و الأول أظهر. و فى بعض النسخ "جعلهن" و هو الظاهر.

قوله عليه السلام: و ليس عليه فيما أحبل شىء لأنه شرط للبائع أنه إن باع و ظهر ربح يعطيه نصفه، و لما لم يبع لا يلزمه شىء، و يدل على جواز مثل هذا الشرط فى البيع و لزومه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٦

#### [الحديث ٦٧]

٦٧ عَنْهُ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ مِنَ السُّوقِ فَيُولِدُهَا ثُمَّ يَجِيءُ مُسْتَحِقُّ الْجَارِيَةِ فَقَالَ يَأْخُذُ الْجَارِيَةَ الْمُسْتَحِقُّ وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمُبْتَاعُ قِيمَةَ الْوَلَدِ وَيَرْجِعُ عَلَيَّ مَنْ بَاعَهُ بِئْمَنِ الْجَارِيَةَ وَقِيمَةَ الْوَلَدِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنْهُ.

#### [الحديث ٦٨]

٦٨ عَنْهُ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْشَمٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا وَكَانَ عِنْدَهُ عَبْدَانِ فَقَالَ لِلْمُشْتَرِي أَذْهَبَ بِهِمَا فَأَخْتَرَهُ أَحَدَهُمَا وَرَدَّ الْآخَرَ وَفَدَّ قَبْضَ الْمَالِ فَذَهَبَ بِهِمَا الْمُشْتَرِي فَأَبَقَ أَحَدَهُمَا مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لِيُرِدَّ الَّذِي عِنْدَهُ مِنْهُمَا وَيَقْبِضُ نِصْفَ الثَّمَنِ مَا أُعْطِيَ مِنَ الْبَيْعِ وَيَذْهَبُ فِي طَلَبِ الْعِلَامِ فَإِنْ وَجَدَهُ اخْتَارَ أَيُّهُمَا شَاءَ وَرَدَّ النِّصْفَ الَّذِي أَخَذَ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفٌ لِلْبَائِعِ وَنِصْفٌ لِلْمُبْتَاعِ.

#### [الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنِ عَلِيِّ

---

الحديث السابع و الستون: موثق.

و عليه العمل.

الحديث الثامن و الستون: ضعيف على المشهور.

و قد مر بعينه إلا فى أول السند، فإنه أخذه فيما تقدم من الكافى و هاهنا من كتاب الصفار.

الحديث التاسع و الستون: مجهول.

و ذهب الشيخ و أتباعه إلى أنه من اشترى جاريه سرقت من أرض الصلح،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٧

بِنِ النَّعْمَانِ عَنِ مِشْكِينِ السَّمَانِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً سُرِقَتْ مِنْ أَرْضِ الصُّلْحِ قَالَ فَلْيُرَدَّهَا عَلَى  
الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ وَ لَا يَقْرُبَهَا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مُوسِرًا قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنَّهُ قَدْ مَاتَ وَ مَاتَ عَقِبُهُ قَالَ فَلْيَسْتَسْعِفْهَا.

#### [الحديث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ

كان له ردها على البائع و يستعيد الثمن. و لو مات أخذ من وارثه، و لو لم يخلف وارثا استسعت الجارية في ثمنها، و مستندهم  
هذا الخبر. و قال ابن إدريس:

تكون بمنزله اللقطة. و اختار المحقق في الشرائع و الشهيد الثاني رحمه الله وجوب التوصل إلى مالكيها، أو وكيله، أو وارثه  
كذلك، و مع التعذر يدفع إلى الحاكم و لا يستسعى.

قوله عليه السلام: إن قدر عليه كأنه متعلق بالرد و صوره القدره صوره الحياه.

و قوله عليه السلام "أو كان موسرا" أي: لم يقدر عليه و مات، لكن كان موسرا يمكن أخذه من تركته.

و لعل الأصوب الواو مكان "أو"، و يحتمل أن يكون بمعنى الواو، كما في قول الشاعر:

و قد زعمت ليلي بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

و له شواهد من الآيات.

الحديث السبعون: مرسل.

ملاذ

الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٨

مِسْمَعٌ كَزْدِينَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ امْرَأَةٌ لَهَا أُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ أَتَبِعُهَا قَالَ لَا قُلْتُ فَإِنَّهَا لَا تَجِدُ مَا تُنْفِقُ عَلَيْهَا وَلَا مَا تَكْسُوهَا قَالَ فَإِنَّ بَلَغَ الشَّأْنُ ذَلِكَ فَنَعَمْ إِذَا.

### [الحديث ٧١]

٧١ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سُلَيْمِ الطَّرْبَالِ أَوْ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ سُلَيْمِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلُ اشْتَرَى جَارِيَةً مِنْ سُوقِ الْمُسَيْلِمِينَ فَخَرَجَ بِهَا إِلَى أَرْضِهِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ثُمَّ إِنَّ أَبَاهَا يَزْعُمُ أَنَّهَا لَهُ وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتَةَ قَالَ يَفْبِضُ وَلَدَهُ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ وَيُعَوِّضُهُ فِي قِيَمِهِ مَا أَصَابَ مِنْ لَبْنِهَا وَخِدْمَتِهَا

قوله عليه السلام: لا محمول على الكراهه، لأنها لا تعتق على الأثني، و يدل عليه آخر الخبر.

الحديث الحادي و السبعون: مجهول مرسل.

قوله: يزعم أنها له أى: ادعى أنها ابنته حره الأصل، أو اشترى ابنته و عتقت عليه، كذا ذكره الوالد العلامة برد الله مضجعه.

قوله عليه السلام: و يعوضه أى: بأخذها و كاله عن ابنته، و إنما لم يقل قيمه الأولاد، لأنه ظهر أنه حره فلا قيمه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٦٩

### ٧ بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ

### [الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَرْمِ مَتَى

باب بيع الثمار الحديث الأول: موثق.

و فى الكافى: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن.

و هو الصواب. و فيه: متى يحل بيعه؟ قال: إذا عقد و صار عروقا، كذا ذكره الفاضل الأسترآبادى رحمه الله.

و نقل عن خط الشهيد الثانى رحمه الله أن العروق اسم الحصرم بالنبطيه، و قال الأصمعى: العرق جاء بمعنى الشده، و لا أدرى ما



أصله.

أقول: و لم أر العروق بمعنى الحصرم فى اللغة، و فى بعض نسخ الكافى " إذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص:

يَجْلُّ بَيْعُهُ فَقَالَ إِذَا عَقَدَ وَ صَارَ عُقُودًا.

وَ الْعُقُودُ اسْمٌ الْحِصْرِمِ بِالْبَطْنِيِّ

عقل و صار غورقا" و هو أظهر النسخ.

قال فى الفائق فى ذكر الدجال: ثم يأتى الخصيب فيعقل الكرم ثم يكحب ثم يمجب عقل الكرم إذا أخرج الحصرم أول ما يخرج و هو العقيلي، و كحب و هو الغورق إذا جل حبه و الكحبه الحبه الواحده و مجب من المجب و هو الاسترخاء بالنضج.

و قال فى موضع آخر: العقد و العقل و العقم أخوات، و قيل للمرأة العاقر:

معقوله، كأنها مشدوده الرحم. انتهى.

و فى القاموس: العقيلي كسميها الحصرم، و عقل الكرم أخرج الحصرم.

و قال فى الدروس: بدو الصلاح فى العنب انعقاد حصرمه لا ظهور عنقوده و إن ظهر نوره.

و هو يومى إلى أنه كان عنده عنقودا، كما فى بعض نسخ الكتاب، و فى بعض النسخ "عقودا" فكأنه على التشبيه بالعقود التى فى الحبل، و على نسخه "عروقا" كناية عن ظهور عنقوده لشباهته بالعروق، أو ظهور العروق بين الحبوب، و الله يعلم.

قوله: و العنقود اسم الحصرم بالنبطيه قال الوالد العلامة روح الله روحه: التفسير للشيخ، لأنه ليس فى الكافى.

انتهى.

و الحصرم كزبرج التمر قبل النضج و أول العنب ما دام خضرا.

و اعلم بدو الصلاح فى النخل احمراره أو اصفراره. و قيل: أن يبلغ مبلغا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧١

## [الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ

يؤمن عليها العاهه، و فى سائر الثمار انعقاد الحب و إن كان فى كمام، و هذا هو الظهور المجوز للبيع أيضا.  
و إنما يختلفان فى النخل، و أما فى غيره فإنما يختلفان إذا اشترط فى بدو الصلاح تناثر الزهر بعد الانعقاد،

أو تلون الثمرة، أو صفاء لونها، أو الحلاوة و طيب الأكل في مثل التفاح، أو النضج في مثل البطيخ. أو تناهى عظم بعضه في مثل القثاء، كما زعمه الشيخ في الميسوط.

وقال في الدروس: لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها عاما واحدا إجماعا، والمشهور عدم جوازه أزيد من عام، و لم يخالف فيه إلا الصدوق، لصحيحه يعقوب، و حملت على عدم بدو الصلاح. و لو باعها قبل ظهورها منضمه، احتمل ابن إدريس جوازه عاما واحدا، ثم أفتى بالمنع، و هو الأصح، و الجواز رواه سماعة.

و لو ظهرت و لما يبدو صلاحها و باعها أزيد من عام، أو مع الأصل، أو بشرط القطع، أو مع الضميمة صح. و كذا لو بيعت على مالك الأصل في أحد قولى الفاضل، و المنع اختيار الخلاف. و بدون أحد من هذه الشروط مكروه على الأقوى، جمعا بين الأخبار. و قال سلاز: إن سلمت الثمرة لزم البيع، و إلا رجع المشتري بالثمن و الحاصل للبائع.

و على اشتراط بدو الصلاح لو أدرك بعض البستان جاز بيع الجميع، و لو ضم إليه بستان آخر منعه الشيخ لظاهر عمار، و الوجه الجواز لروايه إسماعيل بن الفضل و اعتضاها بالأصل.

الحديث الثانى: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٢

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بُسْتَانًا فِيهِ نَخْلٌ وَ شَجَرٌ مِنْهُ مَا قَدْ أَطْعَمَ وَ مِنْهُ مَا لَمْ يُطْعَمَ قَالَ لَا بُأْسَ إِذَا كَانَ فِيهِ مَا قَدْ أَطْعَمَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بُسْتَانًا فِيهِ نَخْلٌ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ بُسْرِ أَخْضَرَ فَقَالَ لَا حَتَّى يَزْهُوَ قُلْتُ وَ مَا الزَّهْوُ قَالَ حَتَّى يَتَلَوَّنَ.

[الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ

عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ هَلْ يَصِلُحُ شِرَاؤُهَا قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ طَلْعُهَا فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا رَطْبَهُ أَوْ بَقْلًا فَيَقُولُ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذِهِ الرُّطْبَةَ وَهَذَا النُّخْلَ وَهَذَا الشَّجَرَ بِكَذَا وَكَذَا فَإِنْ لَمْ يُخْرِجِ الثَّمَرَةَ كَانَ رَأْسُ مَالِ الْمُشْتَرِي فِي الرُّطْبَةِ وَالبَقْلِ.

#### [الحديث ٤]

٤ الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْرِكَ فَقَالَ إِذَا كَانَ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ بَيْعٌ لَهُ غَلَّةٌ قَدْ أُدْرِكَتْ فَبَيْعٌ كُلُّهُ حَلَالٌ

و قال في الصحاح: أطعمت النخل إذا أدرك ثمرها. و أطعمت البسره، أى:

صار لها طعم و أخذت الطعم، و هو افتعل من الطعم مثل اطلب من الطلب.

الحديث الثالث: موثق.

و قال في المسالك: فيه تنبيه على أن المراد بالظهور ما يشمل خروجه فى الطلع، و فيه دليل على جواز بيعه عاما مع الضميمة، إلا أنه مقطوع و حال سماعه مشهور.

الحديث الرابع: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٣

#### [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا كَانَ الْحَائِطُ فِيهِ ثَمَارٌ مُخْتَلِفَةٌ فَأَدْرَكَ بَعْضُهَا فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهِ جَمِيعًا.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوَشَّاءِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ النُّخْلِ إِذَا حَمَلَ فَقَالَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَزْهُوَ قُلْتُ وَ مَا الزَّهْوُ جُعِلَتْ فِدَاكَ قَالَ يَحْمَرُّ وَ يَصْفَرُّ وَ شِبْهُ ذَلِكَ

قوله: فى تلك فى الكافى " فى تلك الأرض بيع " أى: مبيع. و فى الكافى: ببيع ذلك كله.

الحديث الخامس: صحيح.

و في الكافي: فلا بأس ببيعها.

الحديث السادس: ضعيف.

قوله عليه السلام: و شبه ذلك أى: فى غير النخل، بأن يكون تفسيراً للزهو مطلقاً. أو فى النخل و المراد الحالات التى بعد الاحمرار و الاصفرار. و يحتمل أن يكون نوع من التمر لا يحمر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٤

### [الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شِرَاءِ النَّخْلِ وَالْكَزْمِ وَالشَّمَارِ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعَ سِنِينَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَقُولُ إِنْ لَمْ يُخْرَجْ فِي هَذِهِ السَّنَةِ أَخْرَجَ فِي قَابِلٍ وَإِنْ اشْتَرَيْتَهُ سَنَةً فَلَا تَشْتَرِهِ حَتَّى يَبْلُغَ وَإِنْ اشْتَرَيْتَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ فَلَا بَأْسَ وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الشَّمْرَةَ الْمَسِيَّ مَاءً مِنْ أَرْضٍ فَتَهْلِكُ تِلْكَ الْأَرْضُ كُلُّهَا فَقَالَ اخْتَصَمُوا فِي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَكَانُوا يَذْكُرُونَ ذَلِكَ فَلَمَّا رَأَوْهُمْ لَا يَدْعُونَ الْخُصُومَةَ نَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ الْبَيْعِ حَتَّى تَبْلُغَ الشَّمْرَةُ وَلَمْ يُحْرَمْ وَلَكِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ خُصُومَتِهِمْ

و لا يصفر.

و قال فى النهاية: فيه " نهى عن بيع النخل حتى يزهى " و فى روايه " حتى يزهو " يقال: زهى النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته، و أزهى يزهى أحمر و أصفر،

وقيل: هما بمعنى الاحمرار و الاصفار.

الحديث السابع: حسن.

و يدل على أن الأخبار السابقة محمولة على الكراهه، بل على الإرشاد لرفع النزاع، كذا أفاد الوالد العلامة طاب ثراه.

قوله عليه السلام: و إن اشتريته ثلاث سنين كان ما يفهم منه من منع سنتين محمول على الفضل و الاستحباب، للمفهوم المتقدم، و يمكن حمله على المثال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٥

#### [الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رَبِيعٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لِي نَخْلًا بِالْبَصْرَةِ فَأَبِيعُهُ وَ أَسْجَى الثَّمَنَ وَ أَسْتَيْتِي الْكُرَّ مِنَ الثَّمَرِ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ نَبِيعَ السِّنِينَ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ ذَا عِنْدَنَا عَظِيمٌ قَالَ أَمَا إِنَّكَ إِنْ قُلْتَ ذَاكَ لَقَدْ كَانَتْ رِسُولُ اللَّهِ ص أَحِلَّ ذَلِكَ فَتَظَلَّمُوا فَقَالَ ع لَمَّا تَبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ بُرَيْدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنِ الرَّطْبِ تَبَاعَ قِطْعَتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَ قِطْعَاتٍ قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ فَأَكْثَرْتُ السُّؤَالَ عَنْ أَشْبَاهِ هَذَا فَجَعَلَ يَقُولُ لَا بَأْسَ بِهِ فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ مَنَّ بَيْنَنَا يُفْسِدُونَ عَلَيْنَا هَذَا كُلَّهُ فَقَالَ أَظُنُّهُمْ سَمِعُوا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ص فِي النَّخْلِ ثُمَّ حَالَ بَيْنِي وَ بَيْنَهُ رَجُلٌ فَسَكَتَ فَأَمَرْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ أَنْ يَسْأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ ع

الحديث الثامن: مجهول كالصحيح.

و اتفق الأصحاب على جواز استثناء ثمره شجرات، أو نخلايت بعينها، و استثناء حصه مشاعه أو أرتال معلومه، خلافا لأبى الصلاح، فإنه منعه فى الأرتال. و لو خاست الثمره فى اشتراط الحصه المشاعه و الأرتال، سقط من الثنيا بحسابه.

قوله: إن ذا عندنا عظيم أى: من عندنا لا يجوزونه. و ظاهره المنع قبل بدو الصلاح من البيع أكثر من سنه واحده أيضا، و لعله على الكراهه. و يمكن أن يكون "ذا" إشارة إلى البيع قبل ذلك مطلقا لا إلى خصوص ما تقدم.

الحديث التاسع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٦

عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّخْلِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَخْرَجَ



رَسُولُ اللَّهِ ص فَسَمِعَ ضَوْضَاءَ فَقَالَ مَا هَذَا فَقِيلَ تَبَاعِ النَّاسُ فِي النَّخْلِ فَقَعِدَ النَّخْلُ الْعَامَ فَقَالَ ص أَمَّا إِذَا فَعَلُوا فَلَا تَشْتَرُوا النَّخْلَ الْعَامَ حَتَّى يَطَّلَعَ فِيهِ شَيْءٌ وَلَمْ يُحَرِّمُهُ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ وَرَقٍ

و في الكافي " عن ثعلبه عن بريد " و هو الصواب. و فيه: فقلت: أصلحك الله - استحياء من كثره ما سألته و قوله لا بأس به - إن من يلينا إلى آخره.

و قال في النهاية: ضوضوا أى: ضجوا و استغاثوا، و الضوضاء أصوات الناس و غلبتهم، و هى مصدر.

قوله: فقعد النخل العام فى القاموس: قعدت النخلة حملت سنه و لم تحمل أخرى.

و فى بعض النسخ " ففقد " و فى بعضها " ففقدوا ".

الحديث العاشر: موقوف.

و قال المحقق فى الشرائع: أما الخضر فلا يجوز بيعها قبل ظهورها، و يجوز بعد انعقادها لقطه واحده و لقطات، و كذا ما يقطع و يستخلف - كالرطبه و البقول - جزه و جزات، و كذا ما يخترط كالحناء و التوت.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٧

الشَّجَرِ هَلْ يَصْلُحُ شِرَاؤُهُ ثَلَاثَ خَرَطَاتٍ أَوْ أَرْبَعَ خَرَطَاتٍ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتَ الْوَرَقَ فِي شَجَرِهِ فَاشْتَرِ مَا شِئْتَ مِنْ خَرَطِهِ.

#### [الحديث ١١]

١١ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ سَنَتَيْنِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَالرُّطْبَةُ نَبِيْعُهَا هَذِهِ الْجِزَّةُ وَ كَذَا وَ كَذَا بَعْدَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ثُمَّ قَالَ كَانَ أَبِي يَبِيعُ الْحِنَاءَ كَذَا وَ كَذَا خَرَطَهُ.

#### [الحديث ١٢]

١٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ لَقِحَ فَالثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِذَلِكَ.

#### [الحديث ١٣]

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

الحديث الثانى عشر: مجهول.

بل موثق على الظاهر، إذ الظاهر أن يحيى بن أبى العلاء هو ابن العلاء. و فى بعض النسخ "الحسن بن محمد بن سماعه".

و قال فى النهايه: تلقيح النخل وضع طلع الذكر فى طلع الأنثى أول ما ينشق.

الحديث الثالث عشر: موثق.

و قال فى الدروس: لا تدخل الثمره قبل التأبير فى بيع الأصل فى غير النخل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَهُ فَنَمْرُهُ لِلَّذِي بَاعَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِذَلِكَ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلْمَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص أَنَّ ثَمَرَ النَّخْلِ لِلَّذِي أَبْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعَ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ إِذَا بَاعَ الْحَائِطُ فِيهِ النَّخْلُ وَالشَّجَرُ سَنَهُ وَاحِدَةً فَلَا يُبَاعَنَّ حَتَّى تَبْلُغَ ثَمْرَتُهُ وَإِذَا بَاعَ سَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَضْرَاءِ

و لا- فى النخل، إلا- أن ينتقل بالبيع، و طرد الشيخ الحكم فى المعاوضات، و وافق على عدم دخوله فى غيرها كالهبة، و رجوع البائع فى عين ماله عند التفليس.

و فى دخول الورد قبل انعقاد الثمره فى بيع الأصول خلاف، فأدخله الشيخ فى ظاهر كلامه، و منعه الفاضل، و أدخل ابن الجنيد فى بيع شجر الورد، و تبعه القاضى و ابن حمزه، و منع الحلبيون ذلك، و هو قوى.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: بعد أن يكون فيه أى: فى الحائط " شىء من الخضره " فتضم إلى الثمره، فإذا حمل على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٧٩

#### [الحديث ١٦]

١٦ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شِرَاءِ النَّخْلِ فَقَالَ كَانَ أَبِي عَ يَكْرَهُ شِرَاءَ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ ثَمَرُهُ السَّنَهَ وَ لَكِنْ سَنَيْنَ وَ الثَّلَاثَ كَانَ يَقُولُ إِنْ لَمْ يَحْمِلْ فِي هَذِهِ السَّنَهَ حَمَلَ فِي السَّنَهِ الْآخَرَى قَالِ يَعْقُوبُ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبْتَاعُ النَّخْلَ وَ الْفَاكِهَهَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ فَيَشْتَرِي سِنَيْنَ أَوْ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعًا فَقَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا يُكْرَهُ شِرَاءَ سَنَهٍ وَاحِدَهَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ مَخَافَهَ الْآفَهِ حَتَّى تَسْتَبِينَ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَا تَشْتَرِ النَّخْلَ حَوْلًا وَاحِدًا حَتَّى يُطْعِمَ وَ إِنْ كَانَ يُطْعِمُ وَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَبْتَاعَهُ سَنَيْنَ فَافْعَلْ

ما بعد الظهور، فالقيد على الاستحباب، و إلا فعلى مذهب الصدوق أيضا محمول عليه، و على ما احتمله ابن إدريس أوجه.

و أما عود الضمير إلى الشجر، بأن يكون المراد بالخضره الورق، فلا يخفى بعده و عدم موافقته لشىء من المذاهب.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و يدل على مختار الصدوق من جواز بيعها قبل الظهور أزيد من عام واحد، و لا يخلو من قوه.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و إن كان يطعم ليس الواو فى بعض النسخ المصححه، و على نسخه الواو فكان المراد و إن كان يعلم عادة أنه يطعم بعد ذلك، و على نسخه عدمها، فالمراد إن كان النخل من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٠

#### [الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا تُشْتَرِ النَّخْلَ حَوْلًا وَاحِدًا حَتَّى يُطْعَمَ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَبْتَاعَهُ سَنَتَيْنِ فَافْعَلْ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْأَحْوَطَ أَنْ لَا تُشْتَرَى الثَّمَرَةُ سِنَةً وَاحِدَةً إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبْدُوَ صَيْلًا حَتَّى إِذَا اشْتَرَيْتَ فَلَا تُشْتَرَى إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا شَيْءٌ آخَرَ فَإِنْ خَاسَتْ كَمَا أَنَّ رَأْسَ الْمَالِ فِيمَا بَقِيَ وَ مَتَى اشْتَرَيْتَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْبَيْعُ بَاطِلًا لَكِنْ يَكُونُ فَاعِلُهُ قَدْ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَقَدْ صَرَخَ بِذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْهَا

حَدِيثُ الْحَلْبِيِّ وَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ص نَهَى عَنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ قَطْعِ الْخُصُومَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَ لَمْ يُحَرِّمَهُ وَ كَذَلِكَ ذَكَرَ ثَعْلَبَةُ بْنُ زَيْدٍ وَ زَادَ فِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَاهُمْ ذَلِكَ الْعَامَ بِعَيْنِهِ دُونَ سَائِرِ الْأَعْوَامِ وَ فِي حَدِيثِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ أَبِي ع كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ كَانَ يُحَرِّمُهُ وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَخْبَارِ

شأنه أن يطعم، بأن يكون مضي من زمان غرسه خمس عشر سنين أو أكثر.

و يمكن أن يكون المراد إذا كان من نيتهما أن يطعم، أى: لم يشتره بشرط القطع. و فيه أيضا دلالة على مذهب الصدوق، و الله يعلم.

الحديث الثامن عشر: موثق.

و قال فى الصحاح: خاس البيع و الطعام، كأنه كسد حتى فسد.

قوله عليه السلام: يكره ذلك العام لا يخفى أن المراد سنة واحده لا ذلك العام المخصوص.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨١

### [الحديث ١٩]

١٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الثَّمْرَةَ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ وَجَدَ رِبْحًا فَلْيَبِعْ

و قال الوالد العلامة قدس سره: الأولى الاستشهاد بقوله عليه السلام "لم يحرمه" فى صحيحه الحلبي و بريد العجلي، و إلا فالكراهه فى مصطلح الأخبار لا تنافى الحرمة. انتهى.

و أقول: إطلاق كلام الشيخ هنا و فى الاستبصار يشمل قبل الظهور أيضا، فيدل على عدم تحقق ما نقل من الإجماع عليه، فالقول بالكراهه مطلقا متجه، جمعا بين الأخبار، و الاحتياط لا يترك.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: إن وجد ربحا فليبع لعل التقييد بوجودان الربح مبنى على أنه لا يبيع غالبا

إلا إذا وجد ربحا، لا أن الحكم مقيد به، بل التولية أولى بالجواز.

وقال في المسالك: يجوز أن يبتاع ما ابتاعه من الثمرة بزياده عما ابتاعه، أو نقصان قبل قبضه وبعده، وهذه المسألة محل وفاق، وهي منصوصه في صحيحه الحلبي و محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام، وفيه تنبيه على أن الثمرة حينئذ ليست مكيله ولا موزونه، فلا يحرم بيعها قبل القبض، ولو قيل بتحريمه قبله فيما يعتبر بأحدهما. انتهى.

ولا يخفى أن الأخبار خالية عن ذكر كونها على الشجره، فيمكن للقائل

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٢

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْ عَنِ صَيْفُوانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا أَنَّ قَالَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى الثَّمْرَةَ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبُضَهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٢١]

٢١ عَنْ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ وَ صَيْفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْتُ أُعْطِيَ الرَّجُلُ لَهُ الثَّمْرَةَ عَشْرِينَ دِينَارًا وَأَقُولُ لَهُ إِذَا قَامَتْ ثَمَرْتُكَ بِشَيْءٍ فَهِيَ لِي بِذَلِكَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيْتُ أَخَذْتُ وَإِنْ كَرِهْتُ تَرَكْتُ فَقَالَ أَمَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْطِيَهُ وَ لَا تَشْتَرِطَ شَيْئًا قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ لَا يُسْمَى شَيْئًا اللَّهُ يَغْلَمُ مِنْ نَيْتِهِ ذَلِكَ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِذَا كَانَ مِنْ نَيْتِهِ

بتخصيص الحرمة بالطعام القول به مطلقا، إلا إذا عمم الطعام بحيث يشمل كل مأكول، كما يظهر من بعضهم، فتأمل.

الحديث العشرون: صحيح.

الحديث الحادي والعشرون: صحيح.

قوله: إذا قامت ثمرتك ظاهره أن المراد إذا بلغت ثمرتك قيمه، فاشترت منك ما يوازي ذلك الثمن بتلك القيمة، فحينئذ كان باطلا من جهه جهاله المبيع، أو البيع قبل ظهور الثمره، أو قبل بدو صلاحها، فيدل على كراهه إعطاء الثمن بنيه الشراء لما لا يصح شراؤه.

و يمكن أن يكون المراد بقوله "قامت ثمرتك" بلوغها حدا يمكن الانتفاع منها، فيكون قد اشترى المجموع بذلك الثمن. و حينئذ قوله عليه السلام "لا يصلح" يكون محمولا على الكراهه، لعدم إرادتهم للبيع، أو لعدم الظهور أو بدو الصلاح.

و يمكن أن يقال: المراد أنه يعطيه عشرين دينارا قرضا، بشرط أن يبيعه بعد

[الحديث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَجَ بَعْنَى تَمْرَهُ نَخْلِكَ هَذَا الَّذِي فِيهَا بِتَفْيِيزَيْنِ مِنْ تَمْرٍ أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ يُسَمَّى مَا شَاءَ فَبَاعَهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَقَالَ التَّمْرُ

---

بلوغ الثمره بقيمه نازل، و

هذا فى حكم الربا، فلذا منعه عليه السلام، ثم إنه يمكن أن يقرأ كلاً من "رضيت" و"كرهت" بصيغته التكلم و الخطاب، والله يعلم.

الحديث الثانى و العشرون: حسن.

قوله: يعنى ثمره نخلك هذا ليس بمزابه على المشهور، لاشتراط كونه من تلك النخلة عند الجمهور.

ولا خلاف بين الأصحاب فى حرمه بيع المزابه، و إنما الخلاف فى معناها هل هى بيع ثمره النخل بتمر منه، أو بمطلق التمر؟ و هذا الخبر يشملهما، فلذا حمل على العريه.

قوله: التمر و البسر من نخله واحده أى: يشتري بسر نخله بثمره تلك النخلة، فيدخل فى المزابه على جميع الأقوال، و لذا حملة الشيخ فى الاستبصار على العريه، لكونها مستثناه من المزابه كما سيأتى. و يمكن حملة على ثمره شجره بعضها بسر و بعضها تمر، فجوز عليه السلام ذلك لبدو صلاح بعضها كما مر.

قوله عليه السلام: فإما أن يختلط فى بعض النسخ "يخلط" أى: يشتري البسر على النخل مع التمر المقطوع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٤

وَ الْبَسْرُ مِنْ نَخْلِهِ وَاحِدِهِ لَا بَأْسَ فَأَمَّا أَنْ يَخْتَلِطَ التَّمْرُ الْعَتِيقُ وَ الْبَسْرُ فَلَا يَصْلُحُ وَ الزَّيْبُ وَ الْعِنْبُ مِثْلُ ذَلِكَ.

### [الحديث ٢٣]

٢٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَمْرٌ بِالتَّمْرِ فَأَكُلُ مِنْهَا قَالَ كُلْ وَ لَا تَحْمِلْ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ التُّجَّارَ قَدِ اشْتَرَوْهَا وَ نَقَدُوا أَمْوَالَهُمْ قَالَ اشْتَرَوْا مَا لَيْسَ لَهُمْ

منه بالتمر، لأن المقطوع مكيل. أو يحمل على أنه يبيع من غير أن يكيل المقطوع فالنهى للجهاله.

و يمكن أن يكون المراد بالخلط المعاوضه، بأن يبيع البسر بالتمر المقطوع فالنهى للمزابه، أو للجهاله مع عدم الكيل، أو



المراد به معاوضه البسر بالتمر المقطوعين، فالنهى لأنه ينقص البسر إذا جف، كما نهى عن بيع الرطب بالتمر لذلك.

و قال فى الاستبصار: فالوجه فى هذا الخبر أن نحمله و نخصه بجواز بيع العرايا، و هى جمع عريه، يكون لرجل نخله فى دار قوم و ملكهم و يتقل عليهم دخوله عليهم فى كل وقت، فرخص له أن يبيع ثمره تلك النخله بالثمره منها، يدل على ذلك ما رواه على بن إبراهيم عن أبيه - الخبير.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول و قد مر.

قوله عليه السلام: اشترى ما ليس لهم إما استفهام إنكارى، أو إخبار. و على الثانى فالمراد أنهم يشترون ما ليس لهم و هذا القدر كان حلالا لهم قبل الشراء بالاشتراك بينهم و بين المسلمين، فكان لهم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٥

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ عَ فِي رَجُلٍ بَاعَ بُسِي تَانًا لَهُ فِيهِ شَجَرٌ وَ كَرْمٌ فَاسْتَشْتَى شَجَرَهُ مِنْهَا هَلْ لَهُ مَمَرٌ إِلَى الْبُسِي تَانِ إِلَى مَوْضِعِ شَجَرَتِهِ الَّتِي اسْتَشْتَاهَا وَ كَمْ لِهَذِهِ الشَّجَرَةِ الَّتِي اسْتَشْتَاهَا مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي حَوْلَهَا بِقَدْرِ أَغْصَانِهَا أَوْ بِقَدْرِ مَوْضِعِهَا الَّتِي هِيَ نَابِتَةٌ فِيهِ فَوَقَّعَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا بَاعَ وَ أَمْسَكَ فَلَا يَتَعَدَّى الْحَقُّ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يُونُسَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي النَّخْلَ لِيَقْطَعَهُ لِلْجُدُوعِ فَيَدْعُهُ فَيَحْمِلُ النَّخْلَ قَالَ هُوَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبٌ

فكيف يشترونه؟ أو المراد أنهم اشترى مال غير البائع، فلا يصح شراؤهم، و الله يعلم.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا- يتعدى الحق يمكن حمله على التقيه، و يمكن حمل السؤال على أنه كان يسأل عن الملكيه فأجاب عليه السلام بأنه لا يملك غير ما ذكر فى العقد.

و قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على استحباب رفع الجهاله، بأن يشترط فى الاستثناء المرور و مدى جرائدها، و سيجىء فى الأخبار فى أن له ذلك و إن لم يذكر.

الحديث الخامس و العشرون: موثق على الظاهر.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون صاحب الأرض قيل: المراد أجره الأرض، و يشكل بأنه لا مدخل للسقى فيه، فإنه يستحقها

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٦

الأرض سقاه و قام عليه.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَعُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَرْيَةٍ فِيهَا أَرْحَاءٌ وَ نَخْلٌ وَ زَرْعٌ وَ بَسَاتِينٌ وَ أَرْطَابٌ أَشْتَرِي غَلَّتْهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَا يَصْلُحُ التَّمْرُ بِالرُّطْبِ إِنَّ الرُّطْبَ رَطْبٌ وَ التَّمْرُ يَابِسٌ فَإِذَا يَبَسَ الرُّطْبُ نَقَصَ

على أى حال.

و الذى يخطر بالبال هو حمل السؤال عن أصل الثمرة، فأجاب عليه السلام بأنه إذا جرى بين المشتري و بينه عقد مساقاه، فالثمره مشتركة، و إلا- فهي مختصه بالمشتري، و لا- ينافى استحقاق أجره الأرض. و ما ذكرناه على نسخه "ساقاه" ظاهر، و أما على نسخه "سقاه" أيضا لا يبعد حمله عليه.

الحديث السادس و العشرون: موثق.

و ذهب بعض الأصحاب إلى وقوع الإجاره بلفظ البيع و المشهور العدم.

و يمكن حمل الخبر على أن السائل تجوز فى إطلاق الشراء على القبالة أو الإجاره.

الحديث السابع و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: لا يصلح حمله الشيخ رحمه الله فى الاستبصار على الكراهه إذا كان مثلا بمثل، و أما

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٧

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْ عُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَبْرَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يَصْلُحُ التَّمْرُ بِالرُّطْبِ

التَّمْرُ يَابِسٌ وَ الرُّطْبُ رَطْبٌ.

### [الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَبْرَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يَصْلُحُ أَنْ تُقْرِضَ ثَمْرَةً وَ تَأْخُذَ أَجُودَ مِنْهَا بِأَرْضٍ أُخْرَى غَيْرِ الَّذِي أَقْرِضْتَ مِنْهَا.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ

بزياده فحرام. و ذهب أكثر الأصحاب إلى عدم جواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل و متفاضلاً، و ذهب ابن إدريس إلى جوازه مثلاً بمثل، و المسألة لا تخلو من إشكال، و لعل القول بالجواز أقوى.

و فى تعديه الحكم إلى غيرهما، كالعنب و الزبيب و اللحم الرطب بالمقدد و الحنطة المبلولة باليابسه، خلاف، ذهب جماعه إلى المنع لكون العله منصوصه فى الأخبار، و الأقرب الكراهه فى الجميع، و الأحوط الترك فى الكل.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

و لعل داود هو ابن سرحان الثقه، كذا ذكره العلامة نور الله قبره.

الحديث التاسع و العشرون: مجهول.

و حملة الأصحاب على الكراهه، أو على الشرط. و الصواب "التي" مكان "الذى".

الحديث الثلاثون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٨

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَمَالَ سَيْئِلَ عَنِ النَّخْلِ وَ التَّمْرِ يَبْتَاعُهَا الرَّجُلُ عَاماً وَاحِداً قَبْلَ أَنْ تُثْمَرَ قَالَ لَا حَتَّى تُثْمَرَ وَ تَأْمَنَ ثَمْرَتُهَا مِنَ الْآفَةِ فَإِذَا أَثْمَرَتْ فَابْتَعْهَا أَرْبَعَةَ أَغْوَامٍ إِنْ شِئْتَ مَعَ ذَلِكَ الْعَامِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ.

### [الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ اشْتَرَى ثَمْرَةً نَخْلٍ سَيْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ غَيْرُ ذَلِكَ النَّخْلِ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا سَنَةً وَ لَا يَشْتَرِهِ حَتَّى يَبِينَ صِلَاحُهُ قَالَ وَ بَلَّغْنِي أَنَّهُ قَالَ فِي

ثَمَرِ الشَّجَرِ لَا بَأْسَ بِشِرَائِهِ إِذَا صَلَحَتْ ثَمَرَتُهُ فَقِيلَ لَهُ وَ مَا صَلَاحُ ثَمَرَتِهِ فَقَالَ إِذَا عَقَدَ بَعْدَ سُقُوطِ وَرْدِهِ

---

و ظاهره اشتراط بلوغ الثمره فى جواز الشراء أكثر

من عام. و يمكن حمله على الاستحباب. و يحتمل أن يكون المراد بالأثمار ظهور الثمرة، و بالأمن من الآفة بدو الصلاح، فيوافق المشهور.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا يصلح إلا سنه قال الوالد العلامة قدس سره: أى يكره أن لا يشتري إلا ثمره العام الواحد بدون الضميمة. انتهى.

و هو تأويل جيد، و إن كان ظاهره كراهه البيع أزيد من سنه واحده، بل الأفضل بيعه سنه واحده بعد بدو الصلاح.

قوله عليه السلام: إذا عقد يدل على ما ذهب إليه الشيخ فى بعض كتبه من اشتراط تناثر الورد فى بدو الصلاح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٨٩

### [الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا النَّخْلُ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرِ إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ هَذَا النَّخْلَ بِكَذَا وَ كَذَا كَيْلًا مُسَيِّمًا وَ تُعْطِنِي نِصْفَ هَذَا الْكَيْلِ زَادَ أَوْ نَقَصَ وَ إِمَّا أَنْ آخُذَهُ أَنَا بِذَلِكَ وَ أُرِدَّ عَلَيْكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

و فى أكثر النسخ و الروايات " الحسين بن هاشم " و هو أبو سعيد المكارى، و هو الظاهر.

قوله: اختر إما أن تأخذ قال فى المسالك: هذه معاوضه مخصوصه مستثناه من المزابنه، و ظاهر الأصحاب أن الصيغه تكون بلفظ القبالة، و أن لها حكما خاصا زائدا على البيع و الصلح.

و فى الدروس: إنه نوع من الصلح، و أن إقراره مشروط بالسلامه. و دليله غير واضح.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يظهر منه جواز المزابنه، و أن أخبار النهى محموله على الكراهه أو التقية. انتهى كلامه أعلى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٠

يَقُولُ إِنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسِتِّينَ مِنْ تَمْرٍ وَكَانَ لَهُ نَخْلٌ فَقَالَ لَهُ خُذْ مَا فِي نَخْلِي بِتَمْرِكَ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ فَأَتَى  
النَّبِيَّ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِفُلَانٍ عَلَيَّ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسِتِّينَ مِنْ تَمْرٍ فَكَلَّمُهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا فِي نَخْلِي بِتَمْرِهِ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ص إِلَيْهِ فَقَالَ  
يَا فُلَانُ خُذْ مَا فِي نَخْلِي بِتَمْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَفِي وَ أَبِي أَنْ يَفْعَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِصَاحِبِ النَّخْلِ أُجِدُّ نَخْلَكَ فَجَذَّهُ  
فَكَالَ لَهُ

وقال فى الاستبصار: الوجه فى هذا الخبر أن يكون النبى صلى الله عليه وآله إنما أشار عليه أن يأخذ ما فى النخل بما له عليه على وجه الصلح والوساطه، لا على أنه يبتاع بذلك، فلما رآه أنه لا يجيب إلى ذلك أعطاه من عنده تبرعا، وليس فى الخبر أنه أخذ من النخل بما أعطاه. من عنده تبرعا، وليس فى الخبر أنه أخذ من النخل بما أعطاه. انتهى.

قوله صلى الله عليه وآله: اجذذ نخلك فجذه بالجيم والذال المعجمتين، وفى بعض النسخ "فجذه" بالجيم والذال المهمله.

وقال فى الصحاح: جد النخل يجده، أى صرمه، وأجد النخل حان، وهذا زمن الجداد والجداد مثل الصرام والصرام.

وكان المعجمتين تصحيف من النساخ.

قوله: فأخبرنى بعض أصحابنا من تتمه خبر أبى الصباح، وكان الحسن بن محمد بن سماعه غير جازم أنه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩١

أَصْحَابِنَا عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ وَ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَيْبَعَةَ الرَّأْيِ لَمَّا بَلَغَهُ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ ص قَالَ هَذَا رَبًّا قُلْتُ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ قَالَ صَدَقْتُ.

#### [الحدیث ٣٤]

٣٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَّالٍ عَنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنِ مُصَيْدِقِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع سُبُلَ عَنِ الْفَاكِهَةِ مَتَى يَحِلُّ بَيْعُهَا قَالَ إِذَا كَانَتْ فَاكِهَةً كَثِيرَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَأَطْعَمَ بَعْضُهَا فَقَدْ حَلَّ بَيْعَ الْفَاكِهَةِ كُلِّهَا فَإِذَا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا فَلَا يَحِلُّ بَيْعُهَا حَتَّى يُطْعَمَ فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُتَفَرِّقَةً فَلَا يَبَاعُ مِنْهَا

شَيْءٌ حَتَّى يُطْعَمَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا وَحْدَهُ ثُمَّ تُبَاعَ تِلْكَ الْأَنْوَاعُ

قد سمع هذه التتمه عن ابن رباط، و لكنه أخبره بعض أصحابه عنه، فيكون قائل " أخبرني " الحسن، و قائل " قلت أشهد بالله " أبو الصباح، و فاعل " قال: صدقت " أبو عبد الله عليه السلام.

و قوله عليه السلام " صدقت " لأن الثمره على الشجره غير مكيل و لا موزون.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

و قال فى الصحاح: أطعمت البسره، أى صار لها طعم، و أخذت الطعم و هو افتعل من الطعم. انتهى.

و قال فى الاستبصار: الوجه فى هذا الخبر أحد شيئين:

أحدهما: أن يكون الأنواع المختلفه فى أماكن متفرقه، فإنه لا يجوز بيعها إلا بعد أن يطعم كل نوع منها، ألا ترى أنه قال فى أول الخبر " إذا كانت فاكهه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٢

### [الحديث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالثَّمَرِ مِنَ الزَّرْعِ وَ النَّخْلِ وَ الْكُرْمِ وَ الشَّجَرِ وَ الْمَبَاطِخِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَرِ أَيْحَلُّ لَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ شَيْئًا وَ يَأْكُلَ بغيرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ وَ كَيْفَ حَالُهُ إِنْ نَهَاهُ صَاحِبُ الثَّمَرِ أَوْ أَمَرَهُ الْقَيْمُ فَلَيْسَ لَهُ وَ كَمِ الْحَيْدِ الَّذِي يَسْبِغُهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ مِنْهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا

كثيره فى موضع واحد فأطعم بعضها فقد حل بيع الفاكهه كلها"، فعلم أنه أراد بالثانى ما قلناه.

و الوجه الثانى: أن نحمله على ضرب من الاستحباب و الاحتياط دون الوجوب انتهى.

و قال المحقق فى الشرائع: و لو أدركت ثمره بستان لم يجز بيع البستان



الآخر و لو ضم إليه، و فيه تردد.

و قال الشهيد الثاني رحمه الله فى شرحه: الأقوى جواز الانضمام، و روايه عمار تدل على العموم.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: أو أمره القيم أى: يأمره بالأكل من جعله المالك فيما على البستان، و ليس له ذلك، لعدم إذن المالك له فى ذلك، أو لعدم معلوميته.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٣

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ ع لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَحْمِلُهُ مَعَهُ فَأَمَّا مَا يَأْكُلُهُ فِي الْحَالِ مِنَ الثَّمَرِ فَمُبَاحٌ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٦]

٣٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ بِالنَّخْلِ وَالسُّبُلِ وَالْثَمَرِ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا مِنْ ضَرُورِهِ أَوْ غَيْرِ ضَرُورِهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَمُرُّ بِالثَّمَرِ فَأَكُلُ مِنْهَا قَالَ كُلْ وَ لَا تَحْمِلْ قُلْتُ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنَّ التُّجَّارَ قَدِ اشْتَرَوْهَا وَ نَفَدُوا أَمْوَالَهُمْ قَالَ اشْتَرَوْا مَا لَيْسَ لَهُمْ

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السابع و الثلاثون: مرسل مجهول.

و المشهور بين الأصحاب أن من مر على ثمره من النخل أو شجر الفواكه أو الزرع اتفاقاً، جاز له أن يأكل منها و لا يحمل، و نقل الشيخ فى الخلاف و ابن إدريس الإجماع على الجواز، و ادعى ابن إدريس تواتر الأخبار عليه. و خالف فيه المرتضى و جماعه من المتأخرين، و الأول أقوى، و أخبار المنع يمكن حملها على الكراهه جمعاً، و حمل العلامة أخبار الجواز على ما إذا علم بشاهد الحال الإباحه، و هو بعيد.

و ذكر بعض الأصحاب شروطاً ثلاثه: الأول أن يكون المرور اتفاقاً. الثانى أن لا يفسد، و لعل المرجع فى التفسير إلى العرف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٤

و قال فى المسالك: بأن يأكل شيئا كثيرا يظهر فيها أثر بين.

الثالث أن لا يحمل معه شيئا، و زاد بعضهم رابعا، و هو عدم العلم بالكراهه، و ينافيه روايه محمد بن مروان، و خامسا هو عدم ظن الكراهه. و سادسا و هو كون الثمره

على الشجره، و رعايتها أحوط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٥

## ٨ بابُ بَيْعِ الْوَاحِدِ بِالْأَثْنَيْنِ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَ مَا يَجُوزُ مِنْهُ وَ مَا لَا يَجُوزُ

### [الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ مُخْتَلِفٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ يَتَفَاضَلُ فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ يَدًا يَدًا فَإِنَّمَا نَظَرَهُ فَلَا يَصْلُحُ

باب بيع الواحد بالاثنين و أكثر من ذلك و ما يجوز منه و ما لا يجوز الحديث الأول: ضعيف.

قوله عليه السلام: فأما نظره فلا يصلح أى: إذا لم يكن أحد العوضين أحد النقيدين، و المشهور حملة على التقية.

و قال فى الدروس: و لو اختلف الجنسان جاز التفاضل نقدا. و فى النسيئة خلاف، فمنعه ابن الجنيدي فى النسيئة، و هو ظاهر المفيد و سلا و القاضى، لقوله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٦

### [الحدِيث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ مُخْتَلِفٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ يَتَفَاضَلُ فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ يَدًا يَدًا فَإِنَّمَا نَظَرَهُ فَلَا يَصْلُحُ.

### [الحدِيث ٣]

٣ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَكُونُ الرَّبَا إِلَّا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ.

### [الحدِيث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

عليه السلام "إنما الربا النسيئة" و قول الباقر عليه السلام "إذا اختلف الجنسان فلا بأس مثلين بمثل يدا يدا" و جوزه الشيخ و

المتأخر على كراهيته، لقوله صلوات الله عليه " إذا اتفق الجنس مثلاً- بمثل و إن اختلف فبيعوا كيف شئتم "، و صحيحه الحلبي تنزل على الكراهيه، و في ثبوت الربا في المعدود قولان، أشهرهما الكراهه، لصحيحه محمد بن مسلم و زراره، و التحريم خيره المفيد و سلا و ابن الجنيدي، و لم نقف لهم على قاطع. و لو تفاضل المعدودات نسيته، ففيه الخلاف، و الأقرب الكراهيه.

الحديث الثاني: صحيح بسنده الأول و الثالث، و موثق بالسند الثاني.

الحديث الثالث: موثق كالصحيح.

و ينفي مذهب المفيد في المعدود.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٧

ع قَالَ لَا يَصْلُحُ التَّمْرُ الْيَابِسُ بِالرُّطْبِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْيَابِسَ يَابَسَ وَ الرُّطْبَ رَطْبٌ فَإِذَا يَبَسَ نَقَصَ قَالَ وَ لَا يَصْلُحُ الشَّعِيرُ بِالْحِنْطِ إِلَّا وَاحِدًا بَوَاحِدِهِ وَ قَالَ الْكَيْلُ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا قَالَ وَ يُكْرَهُ قَفِيزٌ لَوْزٌ بِقَفِيزَيْنِ وَ قَفِيزٌ تَمْرٌ بِقَفِيزَيْنِ وَ لَكِنْ صَاعٌ حِنْطُهُ بِصَاعَيْنِ مِنْ تَمْرٍ وَ صَاعٌ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ زَبِيبٍ إِذَا اِخْتَلَفَ هَذَا وَ الْفَاكِهَةُ الْيَابِسَةُ تَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِمُعَاوَضَةِ الْمَتَاعِ مَا لَمْ يَكُنْ كَيْلًا وَ لَا وَزْنًا.

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُبَاعُ مَخْتُومَانِ مِنْ شَعِيرٍ بِمَخْتُومٍ مِنْ حِنْطِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَ التَّمْرُ مِثْلُ ذَلِكَ وَ سُئِلَ عَنِ الزَّيْتِ بِالسَّمْنِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ قَالَ يَدَا بَيْدٍ لَا بَأْسَ بِهِ وَ سُئِلَ عَنِ الرَّجْلِ يَشْتَرِي الْحِنْطَةَ فَلَا

يَجِدُ إِلَّا شَعِيرًا أَوْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ قَالَ لَا إِنَّمَا أَضْلُهُمَا وَاحِدٌ

قوله عليه السلام: الكيل يجرى أى: مع الوزن، أو المراد أنه فى المكيل يلزم أن يجرى العوض و المعوض مجرى واحدا، و كان الأخير متعين فى العبارة الثانية. و قيل: المراد فيها أيضا مع التمر، و المشهور كون الحنطه و الشعير فى الربا جنسا واحدا، بل ادعى عليه الإجماع، و المخالف نادر.

الحديث الخامس: صحيح.

و قال فى الدروس: منع فى النهايه من بيع السمن بالزيت متفاضلا نسيئه، تعويلا على روايات قاصره الدلاله ظاهره فى الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٨

#### [الحديث ٦]

٦ صَفْوَانٌ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبْدَلَ وَسَقَيْنَ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ بَوْسُقٍ مِنْ تَمْرِ خَيْبَرَ.

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الدَّقِيقُ بِالْحِنْطَةِ وَ السَّوِيقُ بِالدَّقِيقِ مِثْلًا بِمِثْلِ لَأَبَسَ بِهِ

قوله عليه السلام: إنما أصلهما واحد سيأتى وجهه.

الحديث السادس: صحيح.

قوله: أن يستبدل وسقين كان هذا سهو من الراوى، و كان وسق من تمر المدينة بوسقين من تمر خيبر كما سيجى ء. و يحتمل السهو فى الخبر الثانى أيضا. و يحتمل أن يكون لكل منهما تمر جيد و ردى ء.

الحديث السابع: صحيح.

و قال فى الدروس: يباع الدقيق بالحنطه وزنا احتياطا عند الشيخ و ابن إدريس جزما، لأن الوزن أصل الكيل. و قال الفاضل: يباع أحدهما بالآخر كيلا- متساويين، لأن الكيل أصل فى الحنطه، و الروايات الصحيحه مصرحه بالجواز فى المتماثلين، و ليس فيها ذكر العيار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٩٩

## [الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ رَأْسًا بِرَأْسٍ لَا يَزْدَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

## [الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحِنْطَةُ وَالذَّقِيقُ لَا بَأْسَ بِهِ رَأْسًا بِرَأْسٍ.

## [الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَفَضَّالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي الْبُرِّ بِالسَّوِيْقِ قَالَ مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّهُ يَكُونُ لَهُ رَيْعٌ أَوْ يَكُونُ لَهُ فَضْلٌ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ قُلْتُ بَلَى فَقَالَ هَذَا بِهَذَا قَالَ إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْئَانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ.

## [الحديث ١١]

١١ عَنْهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ فَقَالَ إِذَا كَانَا سَوَاءً فَلَا بَأْسَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحِنْطَةِ بِالذَّقِيقِ فَقَالَ إِذَا كَانَا سَوَاءً

---

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: مرسل كالصحيح.

وقال الوالد العلامة نور الله روحه: يظهر من الأخبار المتكثرة جواز الاستبدال بالكيل مع أن الحنطة أثقل وزنا والوزن أولى.

الحديث العاشر: صحيح.

ويدل على جواز التبديل، ولا يضر فضل الحنطة، فإنه وقع بحسب الواقع بإزاء العمل. ولعل تعليقه عليه السلام لرفع استبعاد المخالفين، مع أنه يحتمل أن يكون مثل هذا إذا لم يكن فيه عمل لم يكن جائزا.

الحديث الحادي عشر: موثق.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٠

فَلَا بَأْسَ.

## [الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الطَّعَامِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ فَقَالَ لَا يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَّا أَنْ تَصْرِفَهُ نَوْعًا إِلَى نَوْعٍ آخَرَ فَإِذَا صَرَفْتَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ وَ أَكْثَرَ.

## [الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ وَ الْحِنْطَةِ بِالدَّقِيقِ فَقَالَ إِذَا كَانَ سَوَاءً فَلَا بَأْسَ وَ إِلَّا فَلَا.

## [الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا تَبِعِ الْحِنْطَةَ بِالشَّعِيرِ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَ لَا تَبِعِ قَفِيزًا مِنْ حِنْطَةٍ بِقَفِيزَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ قَالَ وَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَكْرَهُ وَ سَقَا مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ بِوَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرِ خَيْبَرَ لِأَنَّ تَمْرَ الْمَدِينَةِ أَجْوَدُهُمَا قَالَ وَ كَرِهَ أَنْ يُبَاعَ التَّمْرُ بِالرُّطْبِ عَاجِلًا بِمِثْلِ كَيْلِهِ إِلَى أَجَلٍ مِنْ أَجَلِ أَنْ التَّمْرَ يَبْسُ فَيَنْقُصَ مِنْ كَيْلِهِ.

## [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الرَّجْلِ يَبِيعُ الرَّجْلَ طَعَامًا الْأَكْرَارَ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ مَا يُتَمُّ لَهُ مَا بَاعَهُ فَيَقُولُ لَهُ خُذْ مِنِّي مَكَانَ كُلِّ قَفِيزِ حِنْطَةٍ قَفِيزَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَا نَقَصَ مِنَ الْكَيْلِ قَالَ

الحديث الثاني عشر: موثق.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و لكن يرد قال الوالد العلامة قدس سره: أخذ الثمن على الاستحباب، لأن له أن يأخذ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠١

لَا يَصْلُحُ لِأَنَّ أَصْلَ الشَّعِيرِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ مِنَ الْكَيْلِ.

## [الحديث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَنِّ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيْجُوزُ قَفِيرٌ مِنْ حِنْطِهِ بِقَفِيرَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ قَالَ لَا يَجُوزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الشَّعِيرَ مِنَ الْحِنْطِ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى الطَّحَّانِ الطَّعَامَ فَيَقَاطِعُهُ عَلَى أَنْ يُعْطَى صَاحِبَهُ لِكُلِّ عَشْرِهِ اثْنَيْ عَشَرَ دَقِيقًا فَقَالَ لَا قُلْتُ فَالرَّجُلُ يَدْفَعُ السَّمْسِمَ إِلَى الْعَصَّارِ وَيَضْمَنُ لَهُ لِكُلِّ صَاعٍ أَرْطَالًا مُسَمَّاهُ قَالَ لَا

كل المبيع وإن لم يكن عنده.

الحديث السادس عشر: موثق كالصحيح.

قوله: ثم قال إن الشعير من الحنطة لعله إشاره إلى ما رواه الصدوق بإسناده أن علي بن أبي طالب عليه السلام سئل مما خلق الله الشعير، فقال: إن الله تبارك و تعالی أمر آدم عليه السلام أن ازرع مما اخترت لنفسك و جاءه جبرئيل بقبضه من الحنطة، فقبض آدم على قبضه و قبضت حواء على أخرى، فقال آدم لحواء: لا- تزرعي أنت، فلم تقبل أمر آدم، فكل ما زرع آدم جاء حنطه، و كل ما زرعت حواء جاء شعيرا.

الحديث السابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٢

#### [الحديث ١٨]

١٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مَحْبُوبٍ عَنْ سَيْفِ التَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي بَصِيرٍ أَحِبُّ أَنْ تَسْأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ اسْتَبَدَلَ قَوْصَيْ رَتَيْنِ فِيهِمَا مَطْبُوحٌ بِقَوْصِي رِهِ فِيهَا مُشَقُّ قَالَ فَسَأَلَهُ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ هَذَا مَكْرُوهٌ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ وَ لِمَ يَكْرَهُ فَقَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبَدَلَ وَسَقًا مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ بِوَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرِ خَيْبَرَ وَ لَمْ يَكُنْ عَلِيُّ ع يَكْرَهُ الْحَلَالَ.

#### [الحديث ١٩]

١٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كَانَ عَلِيُّ ع يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبَدَلَ وَسَقًا مِنْ تَمْرِ خَيْبَرَ بِوَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّ تَمْرَ الْمَدِينَةِ أَدْوَنُهُمَا

و المنع لأنه لا يعلم حصول هذا القدر، و مقتضى العقد أن يكون ما يحصل للمالك، زائدا كان أو ناقصا.



الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله: استبدل قوصرتين قال فى النهايه: فى حديث على عليه السلام "أصلح من كان له قوصره" هى وعاء من قصب يعمل للتمر يشدد و يخفف. انتهى.

و البسر المطبوخ نوع ردى ء من التمر يسمى ب " خارك " و المشقق أيضا نوع منه.

و قوله عليه السلام " هذا مكروه " أى: حرام.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٣

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عن رجل أسلف رجلاً زيتاً على أن يأخذ منه سمناً قال لا يصلح.

#### [الحديث ٢١]

٢١ محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول لا ينبغي للرجل إسلاف السمن بالزيت و لا الزيت بالسمن.

#### [الحديث ٢٢]

٢٢ محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله عن الزيت بالسمن اثنين بواحد قال يداً بيداً لا بأس به.

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال سئل أبو عبد الله عن العنب بالزبيب قال لا يصالح إلا مثلاً بمثل قال و الرطب و التمر مثلاً بمثل.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ عنه عن خالد بن جرير عن أبي الربيع قال قلت لأبي عبد الله ع

الحديث العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يصلح حمل على الكراهه فى المشهور.

الحديث الحادى و العشرون: ضعيف.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٤

مَا تَرَى فِي التَّمْرِ وَ الْبُسْرِ الْأَحْمَرِ مِثْلًا بِمِثْلِ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَالْبُخْتِجِ وَ الْعِنَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ وَ لَا نَقْصَانُ الزَّائِدُ وَ الْمُسْتَزِيدُ فِي النَّارِ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَمَّا تَبِعُوا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ قَالَ وَ مَنَعَ التَّضْيِيرِيفَ وَ قَالَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ دِرَاهِمٌ فَسُؤِلَ فَلْيَبِيعْهُنَّ بِأَثْمَانِهِنَّ بِمَا شَاءَ مِنَ الْمَتَاعِ

---

و يدل على مذهب ابن إدريس رحمه الله، إذ الظاهر أنهم لم يفرقوا بين الرطب و البسر.

و قال فى الصحاح: البختج العصير المطبوخ. انتهى.

و قال فى النهاية: و أصلها بالفارسيه مى پخته.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

قوله: و منع التصريف أى: أخذ الصرف لمبادله الجيد و الردى ء من الذهب و الفضة. و الفسول جمع الفسل.

قال فى النهايه: الفسل الرذل من كل شىء، يقال: فسله و أفسله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٥

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ وَليدِ بْنِ صَبِيحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ الْفُضْلُ بَيْنَهُمَا هُوَ الرَّبَّاءُ الْمُنْكَرُ.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّرَاهِمِ بِالدَّرَاهِمِ وَ عَنِ فَضْلِ مَا بَيْنَهُمَا فَقَالَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا نَحَاسٌ أَوْ ذَهَبٌ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ وَ زُنًا بِوَرْنٍ وَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَ زُنًا بِوَرْنٍ.

#### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبْتَاعُ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلَيْنِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ يَدًا بِيَدٍ.

#### [الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

---

الحديث السابع و العشرون: موثق.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا كان بينهما أى: كان ذلك مع الناقص ليكون بإزاء الزائد، كذا أفاده الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث التاسع و العشرون: موثق كالصحيح.

الحديث الثلاثون: ضعيف.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٦

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الدَّهَبِ بِالفِضَّةِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا يَبْتَاغُ رَجُلٌ فِضَّةً بِدَهَبٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَلَا يَبْتَاغُ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اشْتَرَيْتَ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ أَوْ فِضَّةً بِدَهَبٍ فَلَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ وَإِنْ نَزَا حَائِطًا فَانْزِ مَعَهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الدَّهَبِ بِالدَّرَاهِمِ فَيَقُولُ أَرْسِلْ رَسُولًا فَيَسْتَوْفِي لَكَ تَمَنَّهُ قَالَ يَقُولُ هَاتِ وَ هَلُمَّ وَ يَكُونُ رَسُولُكَ مَعَهُ

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

و لا- خلاف فى وجوب التقابض قبل التفرق فى النقدين، إلا للصدوق حيث لم يعتبر المجلس، استنادا إلى روايات ضعيفه، و الأصحاب كلهم على خلافه، فربما كان الشرط إجماعيا، و هل يجب تحصيل هذا الشرط بحيث يأثمان لو أخلا به، قطع فى التذكرة بالتأثير بالترك، و لا يخفى ما فيه.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف.

و لعله محمول على كون الرسول و كيلا- فى البيع أيضا. و الضابط فى ذلك أن المعتبر حصول التقابض قبل تفرق المتعاقدين، فمتى كان الوكيل فى القبض غير المتعاقدين اعتبر قبضه قبل تفرق المتعاقدين، و لا اعتبار بتفرق الوكيلين. و متى كان

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٧

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الدَّرَاهِمَ بِالدَّنَانِيرِ فَيَزِنُهَا وَ يَنْتَقِدُهَا وَ يَحْسُبُ ثَمَنَهَا كَمْ دِينَارٍ ثُمَّ يَقُولُ أَرْسِلْ غُلَامَكَ مَعِيَ حَتَّى أُعْطِيَهُ الدَّنَانِيرَ فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يُفَارِقَهُ حَتَّى يَأْخُذَ الدَّنَانِيرَ فَقُلْتُ إِنَّمَا هُمْ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَ أَمْكِنْتَهُمْ قَرِيبَهُ بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ وَ هَذَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ فَقَالَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ وَزْنِهَا وَ انْتَقَادَهَا فَلْيَأْمُرِ الْغُلَامَ الَّذِي يُرْسِلُهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي يُبَايِعُهُ وَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْوَرِقَ وَ يَقْبِضُ مِنْهُ الدَّنَانِيرَ حَيْثُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ الْوَرِقَ.

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ ابْتِاعَ مِنْ رَجُلٍ بَدِينَارٍ وَ أَخَذَ بِنِصْفِهِ بَيْعًا وَ بِنِصْفِهِ وَرِقًا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِنِصْفِهِ وَرِقًا أَوْ بَيْعًا وَ يَتْرُكُ نِصْفَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بَعْدَ فَيَأْخُذَ بِهِ وَرِقًا أَوْ بَيْعًا فَقَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ أَتْرُكَ مِنْهُ شَيْئًا حَتَّى آخُذَهُ جَمِيعًا فَلَا يَفْعَلُهُ

المتعاقدان و كيلين، اعتبر تقابضهما في المجلس و تقابض المالكين قبل تفرق الوكيلين.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: و ينتقدها في بعض النسخ " و ينقدها"، قال في الصحاح: نقدت الدراهم و أنقدها إذا أخرجت منها الزيف.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح بسنديه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٨

#### [الحديث ٣٧]

٣٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَاءِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الدِّينَارَ بِأَكْثَرَ مِنْ صَرَفِ يَوْمِهِ نَسِيئَةً.

#### [الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَمَّارِ السَّابَّاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَبِيعُ الدَّرَاهِمَ بِالدَّنَانِيرِ نَسِيئَةً قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ

و ظاهره أنه يأخذ بنصف الدينار متاعا و بنصفها دراهم، فلو أخذ المتاع و ترك الدراهم، فهو غير جائز على المشهور. و لو عكس، فالمشهور الجواز، و الخبر يشملهما. و يمكن حمله في الأخير على الكراهه.

و قال في الدروس: لو جمع بين الربوى و غيره جاز، فإن كان مشتملا على أحد النقدين قبض ما يوازنه في المجلس.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق.

و قال في الدروس: روى زراره و غيره جواز بيع الدنانير و الدراهم نسيئته، و هي متروكة معارضه بأشهر معتضده بالفتوى.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٠٩

بْنِ فَصَّالٍ عَنْ نَعْلَبَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَمَّارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الدِّينَارُ بِالدَّرَاهِمِ بِنِثْلَيْتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِينَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نَسِيئَةً قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الدِّينَارَ نَسِيئَةً بِمَائِهِ وَ أَقَلِّ وَ أَكْثَرَ.

[الحديث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُسَلِّفَ دَنَانِيرَ بَكَذَا وَ كَذَا دَرَاهِمًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ وَ عَنِ الرَّجُلِ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ دَنَانِيرَ بِالنَّسِيئَةِ قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا الذَّهَبُ وَ غَيْرُهُ فِي الشِّرَاءِ وَ الْبَيْعِ سَوَاءً.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَجْهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّهَا لَا تُعَارِضُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ نَسِيئَةً مُتَّفَاضِلًا لِأَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ كَثِيرَةٌ وَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا الْأَصْلُ فِيهَا عَمَّارُ بْنُ مُوسَى السَّابِطِيُّ وَ هُوَ وَاحِدٌ قَدْ ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ وَ ذَكَرُوا أَنَّ مَا يَنْفَرِدُ بِنَقْلِهِ لَا يُعْمَلُ بِهِ لِأَنَّهُ كَانَ فَطْحِيًّا غَيْرَ أَنَا لَا نَطْعُنُ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ لِأَنَّهُ وَ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ ثِقَةٌ فِي النَّقْلِ لَا يُطْعَنُ عَلَيْهِ فِيهِ وَ أَمَّا خَبْرُ زُرَّارَةَ فَالطَّرِيقُ إِلَيْهِ - عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ وَ هُوَ مُضَعَّفٌ جِدًّا لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ مَا يَنْفَرِدُ بِنَقْلِهِ وَ تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْأَخْبَارُ وَجْهًا مِنَ التَّأْوِيلِ وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ ع نَسِيئَةً صِفَةً الدَّنَانِيرِ وَ لَا يَكُونَ حَالًا لِلْبَيْعِ فَيَكُونُ تَلْخِيصُ الْكَلَامِ أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ

الحديث الأربعون: ضعيف.

الحديث الحادى و الأربعون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٠

دَنَائِرُ نَسِيئِهِ جَازَ أَنْ يَبِيعَهَا عَلَيْهِ فِي الْحَالِ بِدَرَاهِمِ سَعْرِ الْوَقْتِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَيَأْخُذَ الثَّمَنَ عَاجِلًا وَ

نَحْنُ نَذَكُرُ بَعْدَ هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْفَضْلِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ أَنَّ امْرَأَهُ مِنْ أَهْلِنَا أَوْصَتْ أَنْ نُدْفَعَ إِلَيْكَ ثَلَاثِينَ دِينَارًا وَكَانَ لَهَا عِنْدِي فَلَمْ يَحْضُرْنِي فَذَهَبْتُ إِلَى بَعْضِ الصَّيَارِفِهِ فَقُلْتُ أَسْأَلُفِي دَنَانِيرَ عَلَى أَنْ أُعْطِيكَ ثَمَنَ كُلِّ دِينَارٍ سِتَّةَ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا فَأَخَذْتُ مِنْهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ بِمِائَتَيْنِ وَسِتِّينَ دِرْهَمًا وَقَدْ بَعَثْتَهَا إِلَيْكَ فَكَتَبَ عِ الْيَّ وَصَلَتْ الدَّنَانِيرُ.

فَهَذَا الْخَبْرُ لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ حِكَايَةِ حَالِ مَا فَعَلَهُ مِنْ اسْتِسْلَافِهِ الدَّرَاهِمَ بِالدَّنَانِيرِ وَبَعَثَهُ بِهَا إِلَى الرُّضَاعِ لِأَجْلِ حَوَالِهِ كَانَتْ حَصَلَتْ عَلَيْهِ وَ أَنَّهُ قَبَلَهَا مِنْهُ وَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ جَوَازِ ذَلِكَ فَسَوَّغَهُ وَ أَحْيَا ذَلِكَ لَهُ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهِ فَلَا يُعَارِضُ مَا قَدَّمَناهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قَدَّمَناهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مَسِيكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ

الحديث الثاني و الأربعون: مجهول.

قوله: فهذا الخبر ليس فيه لا يخفى ما فيه، لتقريره عليه السلام و أخذه.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح بسنديه.

و في الكافي: و ابن أبي عمير عن حماد. و هو الظاهر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١١

دَنَانِيرُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْخُذَ بِثَمَنِهَا دَرَاهِمَ.

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدَّيْنُ دَرَاهِمُ مَعْلُومَةٌ إِلَى أَجْلِ فَجَاءَ الْأَجْلُ وَ لَيْسَ عِنْدَ الَّذِي حَلَّ عَلَيْهِ الدَّرَاهِمُ فَقَالَ لَهُ خُذْ مِنْ دَنَانِيرٍ بِصَرْفِ الْيَوْمِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٥]



٤٥ عَنْهُ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ وَفَضَالَةَ وَصَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَنَانِيرٌ فَأَحَالَ عَلَيْهِ رَجُلًا آخَرَ بِالدَّنَانِيرِ أَيْ أَخَذَهَا دَرَاهِمَ قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ

الحديث الرابع والأربعون: موثق كالصحيح.

وقال في الشرائع: لو كان له عليه دراهم، فاشترى بها دنانير، صحح وإن لم يتقابضا. وكذا لو كان له دنانير، فاشترى بها دراهم، لأن النقدين من واحد.

انتهى.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ١١١

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: اعلم أن المصنف فرض المسأله فى من اشترى دنانير ممن عليه الدراهم، وجماعه من الأصحاب فرضوها - تبعاً للروايه - فى من قال لمن فى ذمته الدراهم حولها إلى دنانير، و حكموا بالتحول وإن لم يتقابضا، لعله أن النقدين من واحد، وأنكر ذلك ابن إدريس.

الحديث الخامس والأربعون: صحيح.

الحديث السادس والأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٢

سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أُتْبِعَ عَلَى آخَرَ بِدَنَانِيرٍ ثُمَّ أُتْبِعَهَا عَلَى آخَرَ بِدَنَانِيرٍ هَلْ يَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمَ بِالْقِيَمَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّمَا الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ سَوَاءٌ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَكُونُ لِلرَّجُلِ عِنْدِي الدَّرَاهِمُ فَيُلْقَانِي فَيَقُولُ كَيْفَ سَعَرَ  
الْوَضَحَ الْيَوْمَ فَأَقُولُ كَذَا وَكَذَا فَيَقُولُ أَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ كَذَا وَكَذَا أَلْفَ دِرْهَمًا وَضَحًا فَأَقُولُ نَعَمْ فَيَقُولُ حَوْلَهَا لِي دَنَانِيرٌ بِهَذَا  
السَّعْرِ وَ أَثْبَتَهَا لِي عِنْدَكَ فَمَا تَرَى فِي هَذَا فَقَالَ لِي إِذَا كُنْتَ قَدْ اسْتَقْصَيْتَ لَهُ السَّعَرَ يَوْمَئِذٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ فَقُلْتُ إِنِّي لَمْ أُوْازِنُهُ وَ  
لَمْ أُنَاقِدْهُ

وَإِنَّمَا كَانَ كَلَامٌ مِنِّي وَ مِنْهُ فَقَالَ أَلَيْسَ الدَّرَاهِمُ مِنْ عِنْدِكَ وَ الدَّنَانِيرُ مِنْ عِنْدِكَ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَلَا بَأْسَ

قوله: ثم أتبعها على آخر بدنانير في بعض النسخ: ثم أتبعها آخر على آخر.

و قال في النهاية: و منه حديث الحوالة " إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع " أي: إذا أحيل على قادر فليحتل. قال الخطابي: أصحاب الحديث يرونه اتبع بتشديد التاء، و صوابه بسكون التاء بوزن أكرم. انتهى.

الحديث السابع و الأربعون: موثق.

و قال في القواعد: و لو كان له دنانير، فأمره أن يحولها إلى دراهم، أو بالعكس بعد المساعره على جهه التوكيل، صح و إن تفرقا قبل القبض، لأن النقدين من واحد. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٣

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ عَنْ صَيْفُوانَ عَنْ إِسْحاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لِي عِنْدَهُ دَرَاهِمٌ فَأَتِيهِ فَأَقُولُ خُذْهَا وَ أَثْبِتْهَا عِنْدَكَ وَ لَمْ أَقْبِضْ شَيْئاً قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْهُ عَنْ فَضالَةَ عَنْ أَبانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

و قال في القاموس: الوضح محرکه الدرهم الصحيح.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق.

و في الكافي بتغيير السند إلى إسحاق هكذا: فأقول: حولها دنانير من غير أن أقبض شيئا، قال: لا بأس، قلت: يكون لي عنده دنانير فأتيه، فأقول: حولها دراهم و أثبتها عندك و لم أقبض منه شيئا؟ قال: لا بأس.

قوله: خذها الظاهر حولها، و على تقديره المراد به التحويل. و يحتمل أن يكون المعنى أنه أودعه دراهم، فيوكله على أن يشتري به دنانير.

و قال في الدروس: في صحيحه إسحاق و عبيد يجوز تحويل النقد إلى صاحبه و إن لم يتقابضا، معللا بأن النقدين من واحد، و

ظاهره أنه بيع و أن ذلك توكيل للصير في القبض و ما في الذمه مقبوض، و عليه ابن الجنيد و الشيخ، و اشترط ابن إدريس القبض في المجلس، و هو نادر.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٤

عَبْدُ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الصَّيْرِفِيِّ مِائَةٌ دِينَارٍ وَيَكُونُ لِلصَّيْرِفِيِّ عِنْدَهُ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَيَقَاطِعُهُ عَلَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْ عَنِ صَيْفُوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِينِي بِالْوَرَقِ فَأَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِالدَّنَانِيرِ فَأَشْتَعِلُ عَنْ تَحْرِيرِ وَزْنِهَا وَانْتِقَادِهَا وَ أَفْضَلَ مَا بَيْنِي وَ بَيْنَهُ فِيهَا فَأُعْطِيهِ الدَّنَانِيرَ وَ أَقُولُ لَهُ لَيْسَ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ بَيْعٌ وَ إِنِّي قَدْ نَقَضْتُ الَّذِي بَيْنِي وَ بَيْنَكَ مِنَ الْبَيْعِ وَ وَرَقُكَ عِنْدِي قَرْضٌ وَ دَنَانِيرِي عِنْدَكَ قَرْضٌ حَتَّى يَأْتِينِي مِنَ الْعَدِ فَأُبَايِعُهُ فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَالَ إِسْحَاقُ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُنِي

الْوَرِقَ بِالذَّنَائِيرِ وَ أَتَزَنُ مِنْهُ وَ أَزِنُ لَهُ حَتَّى أَفْرَغَ فَلَا يَكُونُ بَيْنِي وَ بَيْنَهُ عَمَلٌ إِلَّا أَنْ فِي وَرِقِهِ نَفَايَهُ وَ زُيُوفًا وَ مَا لَا يَجُوزُ فَيَقُولُ انْتَقِدْهَا  
وَ رُدَّ نَفَايَتَهَا فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ لَكِنْ لَا يُؤَخَّرُ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ الصَّرْفُ قُلْتُ فَإِنْ وَجَدْتُ فِي

---

و المراد بالمقاطعه المحاسبه.

الحديث الخمسون: موثق.

قوله: فأشتغل عن تحرير وزنها و في بعض نسخ الكافي " عن تعبير وزنها " و في بعضها " عن تعبيرها و وزنها " .

و على التقادير المعنى: إنه يعرض لى شغل لم يمكنى استعمال وزنها و إخراج رديئها.

قوله: إلا أن في ورقه نفايه قال في الصحاح: النفايه بالضم ما نفيته من الشئ ء لرداءته. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٥

.....

---

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: يدل صدر الخبر على لزوم التقابض على ما اعتقده إسحاق و عجزه على عدمه، إلا أن يقال: بحصول التقابض، و لا- ينافيه الرد و الأخذ مره أخرى إذا خرج زيوفها و ردها و أخذ بدلها، لكنه يشترط فى الرد و الأخذ التقابض أيضا. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و أقول: يمكن حمل النهى عن أكثر من يومين على الكراهه.

قال فى الدروس: لو ظهر النقد ثمنا أو مثمنا من غير الجنس و كان معيننا بطل العقد، لأن الأثمان تتعين بالتعيين عندنا. و لو ظهر بعضه بطل فيه و يتخير فى الباقي، و إن كان غير معين فله الإبدال ما لم يتفرقا. و إن كان العيب من الجنس، كخشونه الجوهر و ردائه السكه، فإن تعيين فليس له الإبدال، و يتخير بين رده و بين الأرش إن اختلف الجنس، و إن اتحد فله الرد لا غير، و

إن لم يتعين فله الإبدال ما دام في المجلس، وإن تفرقا لم يجز الإبدال على الأقرب و له الرد.

وقال الشيخ وابن حمزه: يتخير بين الإبدال والفسخ والرضا مجانا، ولم يقيدا باتحاد الجنس. وفي المختلف له الإبدال دون الفسخ لعدم التعيين، ويشكل بأنهما تفرقا قبل قبض البدل. وقال ابن الجنيدي: يجوز الإبدال ما لم يتجاوز يومين، فيدخل في بيع النسيئة، ولم يقيد بالتعيين وعدمه، وفي روايه إسحاق عن الكاظم عليه السلام إشاره إليه. انتهى.

وقال المحقق قدس سره في الشرائع: إن لم يخرج بالعيب من الجنسيه، كان مخيرا بين الرد والإمساك بالثمن من غير أورش، وله المطالبه بالبدل قبل التفرق قطعاً، وفيما بعد التفرق تردد.

وقال الشهيد الثاني رحمه الله في وجه التردد: من حيث أن الإبدال يقتضى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٦

وَرِقِهِ فَضْلاً مِقْدَارَ مَا فِيهَا مِنَ النَّفَايَةِ فَقَالَ هَذَا احْتِيَاظٌ هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

#### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ الرَّفْقَةَ رُبَّمَا عَجَلَتْ فَخَرَجَتْ فَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى الدَّمَشَقِيَّةِ وَالبَصْرِيَّةِ وَ إِنَّمَا يَجُوزُ بِسِابُورِ الدَّمَشَقِيَّةِ وَالبَصْرِيَّةِ قَالَ وَ مَا الرَّفْقَةُ قُلْتُ الْقَوْمُ يَتَرَفَقُونَ يَجْتَمِعُونَ لِلخُرُوجِ فَإِذَا عَجَلُوا فَرُبَّمَا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الدَّمَشَقِيَّةِ وَالبَصْرِيَّةِ فَبَعَثْنَا بِالْغَلَّةِ فَصَيَّرُوا أَلْفَ وَ خَمْسِينَ مِنْهَا بِأَلْفٍ مِنَ الدَّمَشَقِيَّةِ وَالبَصْرِيَّةِ فَقَالَ لَا خَيْرَ فِي هَذَا أَفَلَا تَجْعَلُونَ مَعَهَا ذَهَباً لِمَكَانِ زِيَادَتِهَا فَقُلْتُ لَهُ أَشْتَرِي أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ دِينَارٍ بِأَلْفِي دِرْهَمٍ

عدم الرضا بالمقبوض قبل التفرق، و أن الأمر الكلي الثابت في الذمه قد وجد في ضمن البدل الحاصل

بعد التفرق، فيؤدى إلى فساد الصرف. و من تحقق التقابض، لأن المقبوض و إن كان معييا فقد كان محسوبا عوضا، و هو الأقوى، و هل يجب قبض البدل فى مجلس الرد؟ فيه وجهان، أجودهما العدم. انتهى.

قوله عليه السلام: هذا احتياط إذ ربما لا يكون له شىء عند الرد، أو ليحصل التقابض فيما لا يكون فى مقابله إلا الزيوف.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

قوله: و إنما يجوز بسابور الدمشقيه قال فى القاموس: و سابور كوره بفارس مدينتها نوبندجان. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٧

قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّ أَبِي عَ كَانَ أَجْرًا عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنِّي وَ كَانَ يَقُولُ هَذَا فَيَقُولُونَ إِنَّمَا هَذَا الْفِرَارُ لَوْ جَاءَ رَجُلٌ بِدِينَارٍ لَمْ يُعْطَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ لَوْ جَاءَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ لَمْ يُعْطَ أَلْفَ دِينَارٍ فَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ نَعَمْ الشَّيْءُ الْفِرَارُ مِنَ الْحَرَامِ إِلَى الْحَلَالِ.

#### [الحديث ٥٢]

٥٢ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُكَدَّرِ يَقُولُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع رَحِمَكَ اللَّهُ وَ اللَّهُ إِنَّكَ لَتَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ دِينَارًا وَ الصَّرْفُ بِتِسْعَةِ عَشْرٍ فَدَرْتَ بِالْمَدِينَةِ كُلَّهَا عَلَى أَنْ تَجِدَ مَنْ يُعْطِيكَ عَشْرِينَ مَا وَجَدْتَهُ وَ مَا هَذَا إِلَّا فِرَارٌ وَ كَانَ أَبِي يَقُولُ صَدَقْتَ وَ اللَّهُ وَ لَكِنَّهُ فِرَارٌ مِنْ بَاطِلٍ إِلَى حَقٍّ

و فى بعض النسخ: بنيسابور.

و قال الوالد العلامة طاب مرقده: يمكن أن يكون المراد بقوله " و ما الرفقه " إن الرفيق لا يدفع عنك، بل الكافى هو الله تعالى، فلم يفهم و أجاب عن البديهي.

انتهى.

و فى الصحاح: الغل بالكسر الغش.

الحديث الثانى و الخمسون: صحيح.

و محمد بن المنكدر كان من فقهاء العامه.

قوله: و الصرف بتسعه عشر أى: كانت

قيمه الدينار في ذلك اليوم تسعه عشر درهما. و في الكافي. بثمانيه عشر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٨

#### [الحديث ٥٣]

٥٣ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَبَدِلُ الشَّامِيَّةَ بِالْكُوفِيَّةِ وَزَنَّا بِوَزْنٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَبَدِلُ الشَّامِيَّةَ بِالْكُوفِيَّةِ وَزَنَّا بِوَزْنٍ فَيَقُولُ الصَّيْرَفِيُّ لَا أُبَدِّلُ لَكَ حَتَّى تُبَدِّلَنِي يَوْسُفِيَّةَ بَغْلَةَ وَزَنَّا بِوَزْنٍ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ فَقُلْنَا إِنَّ الصَّيْرَفِيَّ إِنَّمَا طَلَبَ فَضْلَ الْيَوْسُفِيَّةِ عَلَى الْبَغْلَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ عَزِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي بِالدَّرَاهِمِ إِلَى الصَّيْرَفِيِّ فَيَقُولُ لَهُ آخِذْ مِنْكَ الْمِائَةَ بِمِائَةٍ وَعَشْرَةٍ أَوْ بِمِائَةٍ

---

وقال في الدروس: و لا- يشترط في قيمه أن تكون ذات وقع، فلو ضم ديناراً إلى ألف درهم ثمناً لألفى درهم جاز، لروايه ابن الحجاج.

الحديث الثالث و الخمسون: صحيح.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

قوله: إنما طلب فضل اليوسفيه أى: غرضه أن يأخذ اليوسفيه لأنه أجود، فقال عليه السلام " لا بأس " لأنها زياده في الكيفيه لا الكمييه. و اختلف الأصحاب في تلك الزيادات الحكميه هل هي توجب الربا أم لا؟ و هذه الأخبار تدل على الجواز، و لا يخلو من قوه.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١١٩

وَ خَمْسَةٍ حَتَّى يُرَاضِيَهُ عَلَى الَّذِي يُرِيدُ فَإِذَا فَرَّغَ جَعَلَ مَكَانَ الدَّرَاهِمِ الزِّيَادَةَ دِينَاراً أَوْ ذَهَباً ثُمَّ قَالَ لَهُ قَدْ رَادَدْتُكَ الْبَيْعَ وَ إِنَّمَا



أَبَايَعُكَ عَلَى هَذَا لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَصْلُحُ أَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ وَ جَعَلَ ذَهَبًا مَكَانَ الدَّرَاهِمِ فَقَالَ إِذَا كَانَ إِجْرَاءُ الْبَيْعِ عَلَى الْحَلَالِ فَلَا بَأْسَ  
بِذَلِكَ قُلْتُ فَإِنْ جَعَلَ الذَّهَبَ فُلُوسًا فَقَالَ مَا أَدْرَى مَا الْفُلُوسُ.

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ عَنْهُ عَنْ صِهْمَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَجِيئُنِي بِالْوَرَقِ يَبِيعُهَا يُرِيدُ بِهَا وَرَقًا عِنْدِي فَهَوَّ الْيَقِينُ  
عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ الدَّنَانِيرَ لَيْسَ يُرِيدُ إِلَّا الْوَرَقَ وَ لَا يَقُومُ حَتَّى يَأْخُذَ وَرَقِي فَأَشْتَرِي مِنْهُ الدَّرَاهِمَ بِالدَّنَانِيرِ فَلَا تَكُونُ دَنَانِيرُهُ عِنْدِي  
كَامِلَةً فَأَسْتَقْرِضُ لَهُ مِنْ جَارِي فَأُعْطِيهِ كَمَالَ دَنَانِيرِهِ

---

قوله: ما أدري ما الفلوس لعل المراد أنه قد بينت تلك القاعدة الكليه، لجواز البيع مع انضمام غير الجنس، فلا ثمره في

السؤال عن الخصوصيات.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: يفهم من هذا الحديث الشريف و من حديث إسحاق بن عمار المذكور فى الكافى قال: قلت له: تجيئنى الدراهم بينها الفضل فنشترىه بالفلوس، فقال: لا و لكن انظر فضل ما بينهما فزن نحاسا وزن الفضل، فاجعله مع الدراهم الجياد و خذ وزنا بوزن. أن الفلوس ليس حكمها حكم الدراهم و الدينير، و أن حكمها حكم الطعام، يعنى من خواص الدرهم و الدينار وقوع المعاملات بذكر عددهما، فلا بد فى الفلوس من ذكر وزنها انتهى.

و لما أفاده رحمه الله شواهد من الأخبار.

الحديث السادس و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٠

و لَعَلَّى لَا أُحْرَزُ وَزَنَهَا فَقَالَ أَلَيْسَ يَأْخُذُ وَفَاءَ الَّذِي لَهُ قُلْتُ بَلَى قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْ صَيْفُوانَ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ وَ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَبِي بَعَثَنِي بِكَيْسٍ فِيهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ إِلَى رَجُلٍ صَرَافٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ أَمَرَنِي أَنْ أَقُولَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا فَإِذَا بَاعَهَا أَخَذَ ثَمَنَهَا فَاشْتَرَى لَنَا بِثَمَنِهَا دِرْهَمَ مَدَنِيَّةٍ.

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع آتَى الصَّيْرَفِيَّ بِالدَّرَاهِمِ اشْتَرَى مِنْهُ الدَّنَانِيرَ فَيَزِنُ لِي أَكْثَرَ مِنْ حَقِّي ثُمَّ

---

قوله: و لعلى لا أحرص وزنها أى: لعلمى بأنه يردها على و يشتري منى بها الدراهم فأردها على صاحبه.

و يدل على أنه يحصل القبض بإقباض ما يشتمل على الحق، و إن كان أزيد كما صرح به جماعه.

قال فى التحرير: لو أعطاه أكثر من حقه ليزن له حقه بعد وقت صح، و يكون الزائد أمانه يضمه مع التفريط خاصه.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح.

قوله: فيزن لى أى: يعطينى دنانير أكثر مما اشتريته منه، لعلمه بأنى أردته عليه.

أَبْتَأَعُ مِنْهُ مَكَانِي بِهَا دَرَاهِمَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ لَكِنْ لَا يَزِنُ لَكَ أَقْلٌ مِنْ حَقِّكَ.

#### [الحدِيث ٥٩]

٥٩ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَبَبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّيَارِفَةِ ابْتِاعَا وَرِقًا بِدَنَانِيرٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ انْقُدْ عَنِّي وَ هُوَ مُوسِرٌ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْقُدَ نَقْدًا فَنَقَدَ عَنْهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِرِبْحٍ أَوْ يَصْلُحَ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحدِيث ٦٠]

٦٠ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْوَرِقَ مِنَ الرَّجُلِ وَ يَزِنُهَا وَ يَعْلَمُ وَزْنَهَا ثُمَّ يَقُولُ أَمْسِكْهَا عِنْدَكَ كَهَيْئَتِهَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ وَ أَنَا بِالْخِيَارِ عَلَيْكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ بِالْخِيَارِ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ وَ إِلَّا فَلَا

قوله عليه السلام: و لكن لا يزن إذ يبطل فيما بقى، إذ لا نظره فى التصرف.

الحدِيث التاسع و الخمسون: صحيح.

قوله: ثم بدا له أى: للناقد.

الحدِيث الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان بالخيار أى: بأن لم يوقع البيع و كان مخيرا فى إيقاعه و عدمه، فلا- بأس به أن يشتريها منه إذا جاء بقيمتها و أوقع البيع بعد ذلك.

#### [الحدِيث ٦١]

٦١ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجِيءُ إِلَى صَيْفِرِيِّ وَ مَعَهُ دَرَاهِمٌ يَطْلُبُ أَجُودَ مِنْهَا فَيَقَاوِلُهُ عَلَى دَرَاهِمِهِ يَزِيدُهُ كَذَا وَ كَذَا بِشئٍ ةٍ قَدْ تَرَاضَا عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْطِيهِ بَعْدَ دَرَاهِمِهِ دَنَانِيرَ ثُمَّ يَبِيعُهُ الدَّنَانِيرَ بِتِلْكَ الدَّرَاهِمِ عَلَى مَا تَقَاوَلَا عَلَيْهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ قَالَ أَلَيْسَ ذَلِكَ بَرِضًا مِنْهُمَا جَمِيعًا قُلْتُ بَلَى قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحدِيث ٦٢]

٦٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ الْحَبَبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَمَّا يَأْسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ دِرْهَمٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ دِينَارَيْنِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا دِينَارَانِ أَوْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

## [الحديث ٦٣]

٦٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَكُونُ عِنْدَهُ دَنَانِيرٌ لِبَعْضِ خُلَطَائِهِ فَيَأْخُذُ مَكَانَهَا وَرِقًا فِي حَوَائِجِهِ وَهُوَ يَوْمَ قُبِضَتْ سَبْعَةٌ وَ نِصْفُ بَدِينَارٍ وَقَدْ يَطْلُبُ صَاحِبُ الْمَالِ بَعْضَ الْوَرِقِ وَ لَيْسَ بِحَاضِرِهِ فَيَبْتَاعُهَا لَهُ الصَّيْرَفِيُّ بِهَذَا السَّعْرِ وَ نَحْوِهِ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ السَّعْرُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهَا حَتَّى صَارَ الْوَرِقُ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بَدِينَارٍ وَ هَلْ يَضِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَ إِنَّمَا هِيَ بِسَعْرِ الْأَوَّلِ يَوْمَ قُبِضَتْ كَانَتْ سَبْعَةً وَ نِصْفُ بَدِينَارٍ قَالَ إِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْوَرِقَ بَعْدَ الدَّنَانِيرِ فَلَا يَضُرُّهُ كَيْفَ الصَّرْفُ

الحديث الحادي و الستون: صحيح.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: بعدد الدنانير أى: بقيمه الدنانير وقت الدفع، و فى بعض النسخ " بعد الدنانير " و هو أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٣

فَلَا بَأْسَ .

## [الحديث ٦٤]

٦٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لِي عَلَيْهِ الْمَالُ فَيَقْضِيَنِي بَعْضًا دَنَانِيرًا وَ بَعْضًا دَرَاهِمًا فَإِذَا جَاءَ يُحَاسِبُنِي لِتَوْفِينِي يَكُونُ قَدْ تَغَيَّرَ سِعْرُ الدَّنَانِيرِ أَى السَّعْرَيْنِ أَحْسَبُ لَهُ سِعْرَ الَّذِي كَانَ يَوْمَ أُعْطَانِي الدَّنَانِيرَ أَوْ سِعْرَ يَوْمِ الَّذِي أَحْسَبُهُ فَقَالَ سِعْرَ يَوْمَ أُعْطَاكَ الدَّنَانِيرَ لِأَنَّكَ حَبِسْتَ مَنَفَعَتَهَا عَنْهُ.

## [الحديث ٦٥]

٦٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الدَّنَانِيرُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ دَرَاهِمَ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ السَّعْرُ قَالَ فَهِيَ لَهُ عَلَى السَّعْرِ الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ وَ إِنْ أَخَذَ دَنَانِيرًا فَلَيْسَ

و فى الكافى " بقدر الدنانير " أى: بقيمه يوم الدفع، كما هو المشهور، و يدل عليه الأخبار الآتية.

الحديث الرابع و الستون: موثق.

وقال فى الدروس: لو كان علىه أحد النقدىن، فدفع إلىه الآخر قضاء و لم يحاسبه، احتسب بقیمة یوم القبض، و فى روایه إسحاق لأنه حبس منفعته عنه.

الحدیث الخامس و الستون: موثق.

قوله علیه السلام: فلیس له دراهم عنده أى: إذا أخذ الدنانیر بعد أن كان له فى ذمته الدنانیر، یرأ المعطى من دنانیره

ملاذ الأخیار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ۱۱، ص: ۱۲۴

لَهُ دَرَاهِمٌ عِنْدَهُ فَدَنَانِيرُهُ عَلَيْهِ يَأْخُذُهَا بِرُءُوسِهَا مَتَى شَاءَ.

### [الحديث ۶۶]

۶۶ الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن سماعه عن إبراهيم بن عبد الحميد عن عبد صالح ع قال سألتُه عن الرجل يكون له عند الرجل دنانير أو خلیط له يأخذ مكانها ورقاً فى حوائجه و هى یوم قبضها سبعة و سبعة و نصف دینار و قد طلبها الصيرفى و لیس الورق حاضراً فینتاعها له الصيرفى بهذا السعر سبعة و سبعة و نصف ثم یجىء یحاسبه و قد ارتفع سعر الدنانیر و صار باثنى عشر كل دینار هل یصلح ذلك له و إنما هى له بالسعر الأول یوم قبض منه دراهمه فلا یضره كيف كان السعر قال یحسبها بالسعر الأول فلا بأس به

---

و إن تغیر سعر الدراهم، لأنه لم یکن له دراهم عنده حتى یعتبر قیمه الدراهم بالنسبة إلى الدنانیر، بل

كانت الدنانير فى ذمته و أعطاهما بتلك العدد و برأ منه، بخلاف الأول، فإنه كان له الدنانير و أخذ بعوضها الدراهم، فلذا تعتبر قيمه الدراهم.

و قال بعض أفاضل المعاصرين: يعنى وقع الفصل بينهما بأخذه الدراهم أولاً مكان دنانيره، ثم أخذ دنانيره ثانياً بعد ذلك، فليس للمعطى أن يجعلها فى مقابله دنانيره التى كانت له عليه أولاً- و يطلب منه دراهمه، إذ لا- دراهم له عليه حينئذ، بل ليس له إلا دنانيره التى أعطاهما ثانياً يأخذها متى شاء. انتهى.

و لا يخفى أن ما ذكرنا أظهر.

الحديث السادس و الستون: موثق.

و قال فى النهاية: الخليلط المخالط يريد به الشريك الذى يخلط ماله بمال شريكه.

و الحاصل أنه إذا كان دفع إليه الورق بقدر الدينار ثم تغير السعر، فلا يضره

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٥

#### [الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَيُّوبَ شَرِيكَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ فَيُعْطِيهِ دَنَانِيرَ وَ لَا يُصَارِفُهُ فَتَصِيرُ الدَّنَانِيرُ بزيادته أَوْ نُقْصَانٍ قَالَ لَهُ سِعْرُ يَوْمٍ أَعْطَاهُ.

#### [الحديث ٦٨]

٦٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدَّرَاهِمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِإِنْفَاقِهَا.

#### [الحديث ٦٩]

٦٩ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ إِتْفَاقِ الدَّرَاهِمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا فَقَالَ إِذَا جَازَتْ الْفِضَّةُ الْمُثْلِينَ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٧٠]

٧٠ عَنْهُ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي إِتْفَاقِ الدَّرَاهِمِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا فَقَالَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْفِضَّةُ فَلَا بَأْسَ بِإِنْفَاقِهَا

تغير السعر و لا عدم المحاسبه، فإنه يحاسبه على السعر الأول.

الحديث السابع و الستون: مجهول.

الحديث الثامن و الستون: صحيح.

و حمل على ما إذا كانت معلومه الصرف.

الحديث التاسع و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا جازت لعله كان فى ذلك الزمان هذا هو المتداول بينهم، و كذا الخير الآتى.

الحديث السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٦

#### [الحديث ٧١]

٧١ ابنُ أبي نَصِيرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ سَجِسْتَانَ فَقَالَ لَهُ إِنَّ عِنْدَنَا دَرَاهِمَ يُقَالُ لَهَا الشَّاهِيَّةُ تُحْمَلُ عَلَى الدَّرْهِمِ دَانِقِينَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ يَجُوزُ.

#### [الحديث ٧٢]

٧٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ عَلِيِّ الصَّيْرَفِيِّ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِو الجُعْفِيِّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَأُلْقِيَ بَيْنَ يَدَيْهِ دَرَاهِمٌ فَأُلْقَى إِلَيَّ دَرَاهِمًا مِنْهَا فَقَالَ أَيُّشَ هَذَا فَقُلْتُ سَتُوقٌ فَقَالَ وَ مَا السُّتُوقُ فَقُلْتُ طَبَقَتَيْنِ فِضَّةً وَ طَبَقَةً مِنْ نُحَاسٍ وَ طَبَقَةً مِنْ فِضَّةٍ فَقَالَ اكْسِرْهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ بَيْعُ هَذَا وَ لَا إِنْفَاقَهُ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنْفَاقُ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ إِلَّا بَعِيدَ أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّهَا كَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يُبَيَّنْ يُظُنُّ الْآخِذُ لَهَا أَنَّهَا جِيَادٌ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٧٣]

٧٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ قَالَ لَا أَعْلَمُهُ

الحديث الحادى و السبعون: مرسل كالصحيح.

الحديث الثانى و السبعون: مختلف فيه.

و قال فى القاموس: ستوق كتور و قدوس و ستوق بضم التائىن زىف بهرج ملبس بالفضه. انتهى.

و فى الصحاح: البهرج الباطل و الردى ء من الشى ء.

و يدل على استحباب كسر الدراهم المغشوشه، و إن كانت مشتمله على الأسماء الشريفة لغلبه المصلحه.

الحديث الثالث و السبعون: مرسل كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٧

إِلَّا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَعْمَلُ الدَّرَاهِمَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا النُّحَاسَ أَوْ غَيْرَهُ ثُمَّ يَبِيعُهَا قَالَ إِذَا بَيْنَ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٧٤]

٧٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ النَّضْرِ عَنْ ابْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شِرَاءِ الْفِضَّةِ فِيهَا الرَّصَاصُ بِالْوَرِقِ وَ إِذَا خَلَصَتْ نَقَصْتُ مِنْ كُلِّ عَشْرِهِ دَرَهْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِالذَّهَبِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الذَّهَبِ فِيهِ الْفِضَّةُ وَ الرَّيْبِيُّ وَ التُّرَابُ بِالذَّنَانِيرِ وَ الْوَرِقِ فَقَالَ لَا تُصَارِفُهُ إِلَّا بِالْوَرِقِ

قوله: لا أعلمه كلام ابن أبى عمير، و فاعل "قال" على بن رثاب.

قوله عليه السلام: إذا بين ذلك فى بعض نسخ الكافى "إذا كان بين الناس ذلك" أى: كان رائجا معلوم الصرف.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يصلح إلا بالذهب لاحتمال أن يكون فى المغشوش الفضة بقدر الورق و أكثر.

قوله: بالذنانير و الورق لعل الواو بمعنى "أو"، و قيل: المراد به معناه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٨

#### [الحديث ٧٥]

٧٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الذَّهَبِ فِيهِ الْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ قَالَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا بِالذَّنَانِيرِ وَ الْوَرِقِ.

#### [الحديث ٧٦]



٧٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَقْرِضُ الدَّرَاهِمَ الْبَيْضَ عَدَدًا ثُمَّ يُعْطِي سُودًا وَزَنًا وَقَدْ عَرَفَ أَنَّهَا أَثْقَلُ مِمَّا أَخَذَ وَتَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَجْعَلَ فَضْلَهَا لَهُ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ شَرَطَ لَوْ وَهَبَ لَهُ كُلَّهَا صَلَحَ لَهُ

---

و قوله عليه السلام " لا تصارفه إلا بالورق " أى: لا يحتاج إلى ضم الدنانير.

و ما ذكرنا أظهر، و كل هذا محمول على ما هو الغالب فى المعاملات، من أنهم لا يبذلون من الجنس الغالب أزيد مما فى المغشوش، كما ذكره الأصحاب.

قال فى الدروس: و المغشوش من النقدين يباع بغيرهما، أو بأحدهما مخالفا، أو مماثلا مع زياده تقابل الغش، و إن لم يعلم قدر الغش إذا علم وزن المبيع.

الحديث الخامس و السبعون: موثق.

قوله عليه السلام: لا يصلح إلا بالدنانير و الورق أى: بهما معا.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يحمل على عدم المساواه كما هو الغالب فيضم شيئا آخر مع الذهب أو الفضة أو على الاستحباب.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٢٩

### [الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلصَّائِغِ صُغِّ لِي هَذَا الْخَاتَمَ وَ أُبَدِّلْ لَكَ دِرْهَمًا طَازِجًا بِدِرْهَمٍ غَلِيٍّ قَالَ لَا بَأْسَ

---

و يدل كأخبار آخر على أن الربا فى القرض ليس مثل الربا فى البيع، و لا يضر إعطاء الزائد ما لم يكن شرط، و كان الغالب كهذا الزمان زياده الدراهم السابقه و نقصان الطازجه، بل لا كراهه فى إعطاء الزائد، بل الظاهر استحبابه، كذا أفاده الوالد العلامة روح

قال فى التحريم: إذا أقرضه وجب إعاده المثل، فإن شرط الزيادة حرم و لم يفد الملك، سواء شرط زياده عين أو منفعه. و لو رد عليه أزيد فى العين أو فى الصفه من غير شرط، لم يكن به بأس، سواء كان العرف يقتضى ذلك أو لا. و لا تقوم العاده فى التحريم مقام الشرط، و لا فرق فى التحريم مع الشرط بين الربوى و غيره.

و لو شرط فى القرض أن يؤجر داره، أو يبيعه شيئاً، أو يقترضه المقترض مره أخرى جاز، أما لو شرط أن يؤجر داره بأقل من أجرتها، أو يستأجر منه بأكثر أو على أن يهدى له هديه، أو يعمل له عملاً، فالوجه التحريم، و لو فعل ذلك من غير شرط كان جائزاً. و قال الشيخ: إذا أعطاه الغله و أخذ منه الصراح، شرط ذلك أو لم يشرط، لم يكن به بأس، و فيه إشكال مع الشرط.

الحديث السابع و السبعون: مجهول.

و قال المحقق فى الشرائع: روى جواز ابتاع درهم بدرهم مع اشتراط صياغه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٠

#### [الحديث ٧٨]

٧٨ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يَاسِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَيِّدُ أَيْمَانَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسَيِّفُ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ وَيَنْقُدُهَا إِيَّاهُ بِأَرْضِ

خاتم، و هل يتعدى الحكم؟ الأشبه لا. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: هذه روايه أبى الصباح، و اختلفوا فى تنزيلها، فالشيخ عمل بها فى البيع المذكور، و عداها إلى اشتراط غير صياغه الخاتم. و كذلك ابن إدريس، إلا أنه نظر إلى أن الصياغه ليست زياده عينيه و الممتنع فى الربا هى خاصه. و الحق أنها لا دلالة

لها على مدعاهم، بل إنما تضمنت جعل إبدال الدرهم شرطاً في الصياغة لا البيع بشرط الصياغة، إلا أن يقال: إن الإبدال يرجع إلى الصرف، ولا فرق بين الزيادة إذا جعلت شرطاً في الربوي وبين جعل الربوي شرطاً فيها.

وأجود ما نزلت عليه الرواية أنها تضمنت إبدال درهم طازج بدرهم غله مع شرط الصياغة من جانب الغله، ومع ذلك لا يتحقق الزيادة، لأن الطازج على ما ذكره بعض أهل اللغة والفقهاء الخالص الدرهم الخالص والغله غيره وهي المغشوش، وقد تطلق على المكسره، ولكن هنا يتم مع التفسير الأول، لأن الزيادة الحكمية مشروطه مع المغشوش، وهي تقابل بما زاد في الخالص من جنسه.

انتهى.

وقال في النهاية: الطازجه الخالصه المنقاه، و كأنه تعريب " تازه " بالفارسيه.

الحديث الثامن والسبعون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣١

أُخْرَى وَ الدَّرَاهِمُ عَدَدًا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٧٩]

٧٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ التُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ نَدَفَعُ إِلَى الرَّجُلِ الدَّرَاهِمَ فَأَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهَا بِأَرْضٍ أُخْرَى سُودًا بوزنها وَ أَشْتَرِطُ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٨٠]

٨٠ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ آخُذْ الدَّرَاهِمَ مِنَ الرَّجُلِ فَأَزِنَهَا ثُمَّ أَفْرِقْهَا فَيَقْبِ فِي يَدِي مِنْهَا فَقَالَ أَلَيْسَ تَحْرَى الوَفَاءَ فَقُلْتُ بَلَى فَقَالَ لَا بَأْسَ

الحديث التاسع والسبعون: صحيح.

الحديث الثمانون: مجهول.

و لعل إسماعيل هو ابن عمار، فالحديث حسن موثق.

قوله: فأزنها أى: آخذها وزنا ثم أفرقها عددا.

و قال بعض الفضلاء: يعنى أستوفى منه بالوزن الدراهم التى لى عليه، ثم أفرقها عددا فيزيد عليها شىء قليل، فقال عليه السلام: إذا كان قصده بإعطاء الزيادة تحصيل اليقين بالوفاء، فلا بأس عليك بذلك، و إن كان من باب السهو، فعليك أن ترده عليه. انتهى.

و قال الوالد العلامة قدس سره: أى إذا كنت قصدت إن توفى حقوقهم و زاد واحد، فلا إثم عليك، و لا ينافى وجوب التعريف.

أقول: لا يبعد كون هذا النقص الحاصل بالصرف عددا مع رضا الآخذين به لشيوع المعاملة عددا مغتفرا، إذا كان مقصوده عند الدفع الوفاء و لم يتعمد ذلك،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٢

### [الحديث ٨١]

٨١ ابنُ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا يَكُونُ الْوَفَاءُ حَتَّى يَرْجَحَ.

### [الحديث ٨٢]

٨٢ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَشْتَرِي الشَّيْءَ بِالدَّرَاهِمِ فَأُعْطِي النَّاقِصَ الْحَبَّةَ وَ الْحَبَّتَيْنِ قَالَ لَا حَتَّى تُبَيِّنَهُ ثُمَّ قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَحْوَ هَذِهِ الدَّرَاهِمِ الْأَوْضَاحِيَّةِ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَنَا عَدَدًا.

### [الحديث ٨٣]

٨٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ ابْنِ سَنَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ لِي عَلَيْهِ الدَّرَاهِمُ فَيُعْطِينِي الْمُكْحَلَةَ قَالَ الْفِضَّةُ

---

كما هو ظاهر الرواية، و يؤيده صحيحه عبد الرحمن الآتية.

و قوله "تحرى" إما على صيغه الماضى الغائب، إما التفاتا على ما حملنا عليه، أو المراد به المعطى أولا، كما فهمه الفاضل المتقدم، أو على صيغه المضارع المخاطب بحذف إحدى التائين، و هو أظهر.

الحديث الحادى و الثمانون: صحيح.

قوله عليه السلام: حتى يرجح أى: الميزان.

و قال الوالد العلامة نور قبره: على الاستحباب، أو الوجوب من باب المقدمة.

الحديث الثاني و الثمانون: صحيح.

و يدل على جواز المعامله عددا إذا علموا نقصها.

الحديث الثالث و الثمانون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٣

بِالْفِضَّةِ وَ مَا كَانَ مِنْ كُحْلِ فَهُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّهُ عَلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

#### [الحديث ٨٤]

٨٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْجَوْهَرِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَ فِيهِ ذَهَبٌ وَ فِضَّةٌ وَ صُفْرٌ جَمِيعاً كَيْفَ نَشْتَرِيهِ قَالَ اشْتَرِهِ بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ جَمِيعاً

و قال فى الصحاح: المكحلة التى فيها الكحل، و هو أحد ما جاء على الضم من الأدوات.

قوله عليه السلام: فهو دين عليه أى: يعطيه المكحلة مع الكحل و الجميع بوزن ما عليه من الدراهم، فقوله عليه السلام " و ما كان من كحل " أى: ما يوازيه من الدراهم، و كونه عليه إما بأن يسترد الكحل، أو لأنه يعطيه جبرا مع عدم رضاه به، أو لكونه مما لا يتمول و غير مقصود بالبيع، بأن يكون كحلا قليلا.

و فى

بعض النسخ "فهو دين عليك حتى يردده عليه" فهو مبنى على كون المكحله بوزن الدراهم بدون الكحل و يأخذ الكحل جيرا. و فى الكافى كالأول.

الحديث الرابع و الثمانون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة روح الله روحه: لما كان الحجر الذى فيه الذهب أو الفضة لا يعلم قدر ما فيه منهما، فلا يمكن البيع بأحدهما و لو كان بأزيد من الحجر، لأن التراب لا قيمه له حتى يكون بإزاء الزيادة بخلاف المغشوش، و التعبير بالذهب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٤

### [الحديث ٨٥]

٨٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِعِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّا يُكْنَسُ مِنَ التُّرَابِ فَأَبِيعُهُ فَمَا أَصْبَحَ بِهِ قَالَ تَصَدَّقْ بِهِ فَإِنَّمَا لَكَ وَ إِنَّمَا لِأَهْلِهِ قُلْتُ فَإِنَّ فِيهِ ذَهَبًا وَ فِضَّةً وَ حَدِيدًا فَبَأَى شَيْءٌ أَبِيعُهُ قَالَ بَعْهُ بِطَعَامٍ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ لِي قَرَابَةٌ مُحْتَاجٌ أُعْطِيهِ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ

و الفضة للمثال، أو الغرض نهى البيع بأحدهما، بل يكون بهما أو بغيرهما من الأمتعه. انتهى.

و قال فى الدروس: تراب أحد النقدين يباع بالآخر و بعرض. و لو اجتمعا و بيعا جاز، و كذا تراب الصياغه، و تجب الصدقه بعينه، أو بشئ مع جهل أربابه.

الحديث الخامس و الثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فإما لك أى: مع إعراض المالك.

و قال المحقق فى الشرائع: تراب الصياغه يباع بالذهب و الفضة معا، أو بعرض غيرهما ثم يتصدق به، لأن أربابه لا يتميزون. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: فلو تميزوا بأن كانوا منحصرين رده إليهم، و لو كان بعضهم معلوما فلا بد من محالته و لو بالصلح، لأن الصدقه بمال الغير مشروطه

باليأس عن معرفته، و لو دلت القرائن على إعراض مالكة عنه جاز للصائع تملكه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٥

#### [الحديث ٨٦]

٨٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جَوَاهِرِ الْأُسْرُبِّ وَهُوَ إِذَا خَلَصَ كَانَ فِيهِ فِضَّةٌ أَوْ يَصْلُحُ أَنْ يُسَلَّمَ الرَّجُلُ فِيهِ الدَّرَاهِمَ الْمُسَمَّاهَ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأُسْرُبِّ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ يَعْنِي لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالْأُسْرُبِّ.

#### [الحديث ٨٧]

٨٧ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْأُسْرُبِّ يُشْتَرَى بِالْفِضَّةِ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْأُسْرُبُّ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٨٨]

٨٨ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

---

الحديث السادس و الثمانون: مجهول.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على أن الذهب في النحاس و الفضة في الأسرب مستهلكا، فيجوز الإسلاف فيهما بهما، و لا ربا فيه سيما بحسب الغالب فإنه إن وجدا فيهما فلا يصلان إلى أن يصيرا زائدين على الثمن. انتهى.

و قال في الدروس: و لو كان في أحد العوضين ربوى غير مقصود اغتفر، كالدراهم المموهه بالذهب و الصفر و الرصاص المشتملين على الذهب و الفضة.

الحديث السابع و الثمانون: حسن.

قوله عليه السلام: إذا كان الغالب عليه الأسرب أى: اسمه لا جنسه، كما مر.

الحديث الثامن و الثمانون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٦

ع قَالَ اشْتَرَى أَبِي أَرْضًا وَ اشْتَرَطَ عَلَيَّ صَاحِبَهَا أَنْ يُعْطِيَهُ وَرِقًا كُلَّ دِينَارٍ بَعَثَرَهُ دَرَاهِمَ.

٨٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لِي عَلَيْهِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ عَدَدًا قَضَانِيهَا مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَزَنًّا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ قَالَ وَقَالَ جَاءَ الرَّبَا مِنْ قَبْلِ الشَّرْطِ وَإِنَّمَا تُفْسِدُهُ الشَّرْطُ

قوله عليه السلام: كل دينار بعشره دراهم أقول: يحتمل وجهين:

الأول: أن تكون المساومه على الدينانير، ثم يشترط عليه أن يبدل مكان كل دينار عشرة دراهم، أو يوقع البيع على الدينار أيضا، ثم يحول ما في ذمته إلى الدراهم بتلك النسبه، كما مر.

الثاني: أن يكون البيع بالدراهم و يشترط عليه أن يعطى دراهم تكون عشره منها في السوق بدينار، فيكون ذكر هذا لتعيين نوع الدراهم.

قال في الدروس: لو باعه بدراهم صرف عشره بدينار صح مع العلم لا مع الجهل. انتهى.

و لعله حملة



على الثاني.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يدل على جواز تبادل الدنانير بالدرهم والظاهر أنه كان الشائع بيع الأرضين والعقارات بالذهب وكانت الدرهم والدنانير تختلف قيمتهما، فلذا شرطهما صلوات الله عليه في نفس العقد.

الحديث التاسع والثمانون: مجهول و صحيح على احتمال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٧

#### [الحديث ٩٠]

٩٠ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ حَمْرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِلْمَالٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ حَيَّامٌ فِيهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ أَشْتَرِيهِ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ تَقْدِرُ عَلَى تَخْلِيصِهِ فَلَا وَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى تَخْلِيصِهِ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٩١]

٩١ الْحُسَيْنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ شُعَيْبِ الْعَمْرُقُوفِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ بَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِالنَّقْدِ فَقَالَ

الحديث التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: إن كان تقدر على تخليصه فلا قال الوالد العلامة قدس الله روحه: الظاهر أنه محمول على الكراهة.

وقال المحقق فى الشرائع: الأوانى المصوغه من الذهب و الفضة إن كان كل واحد منهما معلوما جاز بيعه بجنسه من غير زياده و بغير الجنس و إن زاد، و إن لم يعلم و أمكن تخليصهما لم يبيع بالذهب و لا- بالفضه و بيعت بهما أو بغيرهما، و إن لم يمكن تخليصهما و كان أحدهما أغلب بيعت بالأقل، و إن تساويا بيعت بهما. انتهى.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: منعه من بيعه بأحدهما على تقدير إمكان التخليص لا وجه له، بل يجوز حينئذ بيعه بهما و بأحدهما و بغيرهما، سواء أمكن التخليص أم لا، إذا علم زياده الثمن على جنسه بما يتمول.

الحديث الحادى و التسعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٨

لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ النَّسِيئَةِ فَقَالَ إِذَا نَقَدَ مِثْلَ مَا فِي فِضَّتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَوْ يُعْطَى الطَّعَامَ.

#### [الحديث ٩٢]

٩٢ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِبَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِالْفِضَّةِ بِنِسَاءٍ إِذَا نُقِدَ ثَمَنُ فِضَّتِهِ وَإِلَّا فَاجْعَلْ ثَمَنَ فِضَّتِهِ طَعَامًا وَ لِيُنْسِهِ إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٩٣]

٩٣ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السُّيُوفِ الْمُحَلَّاهِ فِيهَا الْفِضَّةُ تُبَاعُ بِالذَّهَبِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي النَّسَاءِ أَنَّهُ الرَّبَا إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْيَدِ بِالْيَدِ فَقُلْتُ لَهُ فَبَيْعُهُ بِدَرَاهِمٍ بِنَقْدٍ فَقَالَ كَانَ أَبِي يَقُولُ يَكُونُ مَعَهُ عَرْضٌ أَحَبُّ إِلَيَّ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا كَانَتِ الدَّرَاهِمُ الَّتِي يُعْطَى أَكْثَرَ مِنَ الْفِضَّةِ الَّتِي فِيهَا فَقَالَ وَ كَيْفَ لَهُمْ بِالِاخْتِيَاظِ بِمِثْلِكَ فَقُلْتُ فَأَيُّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانُوا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ وَإِلَّا فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ مَعَهُ الْعَرْضَ أَحَبُّ إِلَيَّ

الحديث الثاني و التسعون: صحيح.

الحديث الثالث و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: إنه الربا لعل المراد أنه بمنزلة الربا في التحريم، أو إن لم يكن من جهة لزوم التقابض باطلا فهو من جهة عدم تجويز التفاضل في الجنس نسيئته باطل، لكن لم ينقل منهم قول بعدم لزوم التقابض في النقدين، وإنما الخلاف بينهم في غيرهما، و لعله كان بينهم فترك.

و قال البغوى فى شرح السنه يقال: كان فى الابتداء حين قدم النبى صلى الله

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٣٩

#### [الحديث ٩٤]

٩٤ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّيْفِ الْمُفَضَّضِ يُبَاعُ بِالذَّرَاهِمِ فَقَالَ إِذَا كَانَتْ فِضَّتُهُ أَقْلَ مِنَ النَّقْدِ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَتْ فِضَّتُهُ أَكْثَرَ فَلَا يَصْلُحُ.

#### [الحديث ٩٥]

٩٥ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّيْفِ الْمُفَضَّضِ يُبَاعُ بِدَرَاهِمٍ قَالَ إِذَا كَانَتْ فِضَّتُهُ أَقْلَ مِنَ النَّقْدِ فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ فَلَا يَصْلُحُ.

#### [الحديث ٩٦]

٩٦ عَنْ جَعْفَرٍ وَ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ السَّيْفُ اشْتَرِيهِ وَ فِيهِ الْفِضَّةُ

تَكُونُ الْفِضَّةُ أَكْثَرَ وَأَقْلَّ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

عليه و آله المدينة بيع الدراهم بالدراهم و الدنانير بالدنانير متفاضلا جائزا يدا بيد، ثم صار منسوخا بإيجاب المماثلة، و قد بقى على المذهب الأول بعض الصحابه ممن لم يبلغهم النسخ كان منهم عبد الله بن عباس، و كان يقول: أخبرنى أسامه بن زيد أن النبى صلى الله عليه و آله قال: إنما الربا فى النسيئه.

الحديث الرابع و التسعون: مجهول.

الحديث الخامس و التسعون: صحيح.

الحديث السادس و التسعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا بأس به قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يحمل الأكثر على ما لم يكن أكثر من النقد.

أقول: و الحاصل أن فى فضته كثره و قله على اختلاف أفراده، لا أنها أكثر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٠

#### [الحديث ٩٧]

٩٧ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ أَظُنُّهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جِدَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِالْفِضَّةِ يُبَاعُ بِنَسِيئِهِ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ لِأَنَّ فِيهِ الْحَدِيدَةَ وَ السَّيْرَ.

#### [الحديث ٩٨]

٩٨ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سُئِلَ عَنِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى وَ السَّيْفِ الْحَدِيدِ الْمُمَوَّهِ بِالْفِضَّةِ نَبِيْعُهُ بِالدَّرَاهِمِ فَقَالَ بَعِ بِالدَّهَبِ وَ قَالَ إِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَبِيْعَهُ بِنَسِيئِهِ وَ قَالَ إِذَا كَانَ التَّمَنُّ أَكْثَرَ مِنَ الْفِضَّةِ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٩٩]

٩٩ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الدَّرَاهِمُ بِالدَّرَاهِمِ مَعَ أَحَدِهِمَا الرَّصَاصُ وَ زُنًا يَوْزَنُ فَقَالَ أَعِدْ فَأَعَدْتُ ثُمَّ قَالَ أَعِدْ فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا

من النقد، فلا حاجة إلى نسبته إلى وهم الراوى، كما فعله فى الاستبصار.

الحديث السابع و التسعون: موثق.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: محمول على ما إذا كان الثمن غير النقدين.

أقول: التعليل يأبى عنه، و يمكن حمله على ما إذا كان مموها بالفضه مستهلكه فيه، و حمله فى الاستبصار على ما إذا نقد مثل ما فيه من الفضه. و له وجه و إن كان بعيدا أيضا.

الحديث الثامن و التسعون: موثق كالصحيح.

الحديث التاسع و التسعون: موثق كالصحيح.

قوله: ثم قال: أعد قال الوالد العلامة تغمده الله بالمغفره: الظاهر أن تكرير الإعادة لسمع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤١

#### [الحديث ١٠٠]

١٠٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ تَجِيئِي الدَّرَاهِمُ بَيْنَهُمَا الْفَضْلُ فَتَشْتَرِيهِ بِالْفُلُوسِ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ أَنْظِرْ فَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا فَرَنْ نُحَاسًا وَ زِنِ الْفِضَّةَ وَ اجْعَلْهُ مَعَ الدَّرَاهِمِ الْجِيَادِ وَ خُذْ وَزْنًا بَوْرًا.

#### [الحديث ١٠١]

١٠١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَ عُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ

حضر المجلس، فرما كانوا مشغولين بالصحبه. و يدل على أن الرصاص القليل الذى يكون فى المغشوش كاف فى عدم تحقق الربا.

الحديث المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لا و لكن انظر أى: لا تحتاج إلى أن تجعل الجميع، فلوسا بل يكفى أن تجعل الفلوس بإزاء الزيادة لثلا يحصل الربا، كذا أفاده الوالد العلامة قدس الله روحه.

و قد تقدم أنه يحتمل أن يكون باعتبار أن الفلوس كانت تصرف بالعدد من غير وزن، و لا بد من وزنه.

و قيل: كان السائل أراد بالفضل الفضل فى الجنس، فكان يشتري ذلك الفضل بإعطاء فلوس مع المغشوشه، و إنما لا يجوز ذلك لعدم العلم بمقدار كل من الفضه و الغش فى المغشوش، فأمره عليه السلام أن ينظر إلى الفضل، فيزنه بنظره وزنا و يزن

نحاساً و يجعله مع الجياد، ليكون بإزاء الغش في المغشوشه و يأخذ وزناً بوزن ليقع كل من الفضه و الغش في مقابل الآخر.

الحديث الحادى و المائة: موثق.

و فى النجاشى: زياد بن أبى غياث.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٢

عَنْ ثَابِتِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ دَرَاهِمٌ مَعْلُومَةٌ فَجَاءَ الْأَجْلُ وَ لَيْسَ عِنْدَهُ دَرَاهِمٌ وَ لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ دَنَائِرٍ فَيَقُولُ لِغَرِيمِهِ خُذْ مِنِّي دَنَائِرَ

بِصَرْفِ الْيَوْمِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ١٠٢]

١٠٢ عَنْهُ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ يَجِيئُنِي الرَّجُلُ بِدَنَانِيرٍ يُرِيدُ مِنِّي دَرَاهِمَ فَأُعْطِيهِ أَرْخَصَ مِمَّا أُبِيعَ قَالَ أَعْطِهِ أَرْخَصَ مِمَّا تَجِدُ لَهُ.

#### [الحديث ١٠٣]

١٠٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَذْخُلُ الْمَالَ بَيْتَ الْمَالِ عَلَيَّ أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ سِتَّةَ قَالَ حِسَابُ الْأَجْرِ لِلْأَجْرِ

الحديث الثاني و المائة: ضعيف.

و قال الوالد العلامة نور الله مرقده: يدل على استحباب البيع بأرخص من ثمن المثل، سيما مع المؤمن، و خصوصا إذا وعده الإحسان. انتهى.

و يمكن حمله على ما إذا وكله في الشراء، كما مر في الأخبار.

الحديث الثالث و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: حساب الأجر للأجر يمكن أن يقرأ الأجر الثاني على صيغة الفاعل بمعنى الأجير، يقال: أجرني أي صار أجيرى، أو معطى الأجر يقال: أجره، أي جزاه، فعلى الأول المراد أن حساب الأجر، أي الأجر المحسوب، أي مجموع الأجر للأجير. و على الثاني اللام بمعنى "على". و يمكن أن يقرأ الأجر الأول أيضا كذلك بدون الثاني، كما

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٣

#### [الحديث ١٠٤]

١٠٤ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَأْتِينِي يَسْتَقْرِضُ مِنِّي الدَّرَاهِمَ فَأَوْطِنُ نَفْسِي عَلَيَّ أَنْ أُؤَخِّرَهُ بِهَا شَهْرًا لِلَّذِي يَتَجَاوَزُ بِهِ عَنِّي فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنِّي فَضَّهُ تَبْرًا عَلَيَّ أَنْ يُعْطِينِي مَضْرُوبَةً إِلَّا أَنْ ذَلِكَ وَزَنًا بَوْزَنٍ سِوَاءِ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا إِلَّا أَنِّي لَا أُسَمِّي لَهُ تَأْخِيرًا إِنَّمَا أُشْهِدُ لَهَا عَلَيْهِ فَيَرْضَى قَالَ لَا أُحِبُّهُ.

#### [الحديث ١٠٥]

١٠٥ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقْرِضُ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ الْعَلَّةَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ

لا يخفى. و يحتمل أن يكون المراد حسابه في الآخرة.

و قال الوالد العلامة: الظاهر أنه كان صرافا لخزنه بيت المال و كان يأخذ الأجر، فسأل عن جواز ذلك، و الجواب أنه مال الفقراء، و ينبغي أن يكون الغرض الآخرة أو يجوز أى لا يعمل أحد مجانا. و يمكن أن يكون مراده تحليله صلوات الله عليه له، و الجواب الجواب، أو أنه لا يجوز مجانا أيضا، لأن ما يجعلونه فى بيت المال لا يصرفونه فى مصارفه.

الحديث الرابع و المائة: موثق.

قوله عليه السلام: لا أحبه مع الاشرط محمول على الحرمة، كما هو المشهور، لأنها زياده وصفيه، و مع عدمه على الكراهه كما هو ظاهر " لا أحبه".

الحديث الخامس و المائة: موثق.

قوله: فيأخذ منه الطازجيه أى: مع عدم الشرط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٤

وَ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنِ عَلِيٍّ ع.

#### [الحديث ١٠٦]

١٠٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَقْرِضُ الدَّرَاهِمَ فَيُرَدُّ الْمُتَقَالَ أَوْ يَسْتَقْرِضُ الْمُتَقَالَ فَيُرَدُّ الدَّرَاهِمَ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ إِنَّ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَسْتَقْرِضُ الدَّرَاهِمَ الْفُسُولَةَ فَيُدْخِلُ عَلَيْهِ الدَّرَاهِمَ الْجِيَادَ فَيَقُولُ أَيْ بَنِي رُدَّهَا عَلَى الَّذِي اسْتَقْرِضْنَا مِنْهُ فَأَقُولُ يَا أَبَهُ إِنَّ دَرَاهِمَهُ كَانَتْ فُسُولَةً وَ هَذِهِ خَيْرٌ مِنْهَا فَيَقُولُ يَا بَنِي إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ فَأَعْطَهَا إِيَّاهُ.

#### [الحديث ١٠٧]

١٠٧ عَنْ جَعْفَرِ رَفَعَهُ إِلَى مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث السادس و المائة: موثق.

قوله: عن الرجل يستقرض الدراهم في الكافي و الفقيه " الدرهم " في الموضعين، و الألفان زیدتا من النساخ كذا ذكره الوالد العلامة قدس سره.

قوله عليه السلام: إن هذا هو الفضل أي: هذا إحسان إما من المقرض أو من المستقرض، و لا بأس به مع عدم الشرط، و لعله إشارة إلى قوله تعالى " وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ " .

الحديث السابع و المائة: مرفوع.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٥

إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَ تَبْرَ ذَهَبٍ بِالْمِ دِينَهِ فَلَمْ يُشْتَرِ مِنِّي إِلَّا بِالْ دَنَائِرِ فَيَصِحُّ لِي أَنْ أَجْعَلَ بَيْنَهُمَا نَحَاسًا فَقَالَ إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَكُنْ نَحَاسٌ وَزَنًا.

#### [الحديث ١٠٨]

١٠٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ بِدِينَارٍ غَيْرِ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ قَالَ فَاسِدٌ فَلَعَلَّ الدِّينَارَ يَصِيرُ بِدِرْهَمٍ.

#### [الحديث ١٠٩]

١٠٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ بِدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمًا وَ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ نَسِيئَةً وَ لَكِنْ يَجْعَلُ ذَلِكَ بِدِينَارٍ إِلَّا ثُلُثًا وَ إِلَّا رُبْعًا وَ إِلَّا سُدْسًا أَوْ شَيْئًا يَكُونُ جُزْءًا مِنَ الدِّينَارِ

و تقدم القول فيه.

الحديث الثامن و المائة: مجهول أو ضعيف.

و قال في الشرائع: و لو باع مائة درهم بدینار إلا درهما لم يصح للجهاله.

انتهى.

و قال الشهيد الثاني رحمه الله في المسالك: هكذا أطلق الشيخ و جماعه، و يجب تقييده بجهاله نسبة الدرهم من الدينار، بأن جعله مما يتجدد من النقد حالا و مؤجلا، أو من الحاضر مع عدم علمهما بالنسبه، فلو علماها صح، و في روايه السكوني إشارة إلى أن العله هي الجهاله.

الحديث التاسع و المائة: ضعيف.



[الحديث ١١٠]

١١٠ عَنْهُ عَيْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ الضَّرِيرِ عَنْ حَمَادِ بْنِ مُيَسَّرٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُشْتَرَى الثَّوْبُ بِدَيْنَارٍ غَيْرِ دَرَاهِمٍ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى كَمِ الدِّينَارِ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

[الحديث ١١١]

١١١ عَنْهُ عَنِ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ قَالَ لِي يُونُسُ كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاعِ أَنَّ لِي عَلَى رَجُلٍ ثَلَاثَةَ آلَافِ دَرَاهِمٍ وَكَأَنَّكَ تَلْمِكُ الدَّرَاهِمُ تَنْفُقُ بَيْنَ النَّاسِ تَلْمِكُ الْأَيَّامِ وَلَيْسَ تَنْفُقُ الْيَوْمَ أَلَى عَلَيْهِ تَلْمِكُ الدَّرَاهِمِ بِأَعْيَانِهَا أَوْ مَا يَنْفُقُ بَيْنَ النَّاسِ فَكَتَبَ ع إِلَيَّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَنْفُقُ بَيْنَ النَّاسِ كَمَا أُعْطِيَتْهُ مَا يَنْفُقُ بَيْنَ النَّاسِ

الحديث العاشر و المائة: ضعيف.

الحديث الحادي عشر و المائة: ضعيف.

وقال في الدروس: و لو سقطت المعامله بالدراهم المقترضه، فليس على المقترض إلا مثلها، فإن تعذر فقيمتها من غير الجنس حذرا من الربا وقت الدفع لا وقت التعذر لا وقت القرض خلافا للنهيه. و قال ابن الجنيد: عليه ما ينفق بين الناس، و القولان مرويان إلا أن الأول أشهر. و لو سقطت المعامله بعد الشراء، فليس على المشتري إلا الأولى. و لو تبايعا بعد السقوط و قبل العلم فالأولى نعم يتخير المغبون في نسخ البيع و إمضائه. انتهى.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: جمع الصدوق رحمه الله بين الأخبار بأنه إذا كان له عنده بوزن معلوم و نقد معلوم فله الأولى، و إن لم يذكر النقد فله الثانيه، لكنه يمكن أن يكون أحدهما زائدا فيحصل الربا، فيمكن الجمع بأنه إن

[الحديث ١١٢]

١١٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع مَا تَقُولُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فِي الدَّرَاهِمِ الَّتِي أَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِوَضِيْعِهِ تَصِيرُ إِلَيَّ مِنْ بَعْضِهِمْ بَعِيْرٍ وَضِيْعِهِ لَجَهْلِي بِهِ وَ إِنَّمَا أَخَذْتُهُ عَلَيَّ أَنَّهُ

جِيْدٌ أَيْ جُوْزٌ لِي أَنْ آخُذَهُ وَ أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِي إِلَيْهِ عَلَيَّ حَيْدُ مَا صَارَ إِلَيَّ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَتَبَ عَ لِمَا يَحِلُّ ذَلِكُ وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ جُعِلْتُ  
فِدَاكَ هَلْ يَجُوْزُ إِنْ وَصَلْتُ إِلَيَّ رَدُّهُ عَلَيَّ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَتِهِ بِهِ أَوْ إِبْدَالَهُ مِنْهُ وَ هُوَ لَا يَدْرِي أَنِّي أُبْدِلُهُ مِنْهُ وَ أَرُدُّهُ عَلَيْهِ فَكَتَبَ  
عَ لَا يَجُوْزُ.

#### [الحديث ١١٣]

١١٣ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع أَنَّهُ كَانَ لِي عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمٌ وَ أَنَّ السُّلْطَانَ أَسْقَطَ  
تِلْكَ الدَّرَاهِمَ وَ جَاءَ

كان قرضاً- كما صرح به في خير صفوان- فله الأولى، لثلا يحصل الربا. و إن كان ثمن مبيع أو مهر كان له الثانيه، لأن المطلق  
ينصرف إلى الربح. و يمكن أن يجمع بأن يكون له الرائج بوزن السابق، أو بالتخير للطالب، و الوسط أظهر.

الحديث الثاني عشر و المائة: حسن.

و لعل عدم الجواز محمول على الكراهه، أو لعدم تحقق شرائط التقاص.

الحديث الثالث عشر و المائة: صحيح.

قوله: و جاب دراهم قال الوالد العلامة روح الله روحه: كذا بخطه، و هو من العربي المولد، و في الفقيه: و جاء بدراهم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٨

بِـدَرَاهِمٍ أَعْلَى مِنْ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ الْأُولَى وَ لَهُمُ الْيَوْمَ وَضِعَهُ فَأَيُّ شَيْءٍ لِي عَلَيْهِ الْأُولَى الَّتِي أَسْقَطَهَا السُّلْطَانُ أَوْ الدَّرَاهِمِ الَّتِي  
أَجَارَهَا السُّلْطَانُ فَكَتَبَ عَ الدَّرَاهِمِ الْأُولَى.

#### [الحديث ١١٤]

١١٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ صَيْفَوَانَ قَالَ سَأَلَهُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سَعِيدٍ عَنْ رَجُلٍ اسْتَفْرَضَ دَرَاهِمَ مِنْ رَجُلٍ وَ  
سَقَطَتْ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ أَوْ تَغَيَّرَتْ وَ لَا يُبَاعُ بِهَا شَيْءٌ إِلَّا لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ الدَّرَاهِمِ الْأُولَى أَوْ الْجَائِزَةِ الَّتِي تَجُوْزُ بَيْنَ النَّاسِ قَالَ فَقَالَ  
لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ الدَّرَاهِمِ الْأُولَى.

#### [الحديث ١١٥]

١١٥ عَنْ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْمَدَائِنِيُّ عَنْ

قوله: أعلى من تلك الدراهم أى: قيمه، أو وزنا. و على الأخير يمكن حمل ما تقدم على عدم التفاوت فى الوزن، و الشيخ فى الاستبصار أول ما ينفق بين الناس فى الخبر السابق بقيمه ما كان ينفق أولا، و كذلك أول الدراهم الأولى فى الأخيرين بقيمه الدراهم الأولى رفعا للتنافى، قال: لأنه يجوز أن يسقط الدراهم الأوله حتى لا تكاد تؤخذ أصلا، فلا يلزمه أخذها و هو لا ينتفع بها، و إنما له قيمه دراهمه الأوله، و ليس له المطالبه بالدراهم التى تكون فى الحال.

الحديث الرابع عشر و المائة: صحيح على الظاهر.

لشهاده صفوان بالجواب، و يحتمل الجهاله.

الحديث الخامس عشر و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٤٩

الْحَسَنُ بْنُ صَيْدَقَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَدْخُلُ الْمَعَادِنَ وَ أبيعُ الْجَوْهَرَ بِتُرَابِهِ بِالْدَّنَانِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ وَ أَنَا أَصِيرُ الدَّرَاهِمَ بِالْدَّرَاهِمِ وَ أَصِيرُ الْغَلَّةَ وَ ضَحَا وَ أَصِيرُ الْوَضْحَ غَلَّةً قَالَ إِذَا كَانَ فِيهَا دَنَانِيرٌ فَلَا بَأْسَ قَالَ فَحَكَيْتُ ذَلِكَ لِعَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابِطِيِّ قَالَ كَذَبًا قَالَ لِي أَبُوهُ ثُمَّ قَالَ لِي الدَّنَانِيرُ أَيْنَ تَكُونُ قُلْتُ لَا أَدْرِي قَالَ عَمَّارُ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع تَكُونُ مَعَ الَّذِي يَنْقُصُ.

#### [الحديث ١١٦]

١١٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْبَعِيرِ بِالْبُعَيْرِينَ يَدًا بَيْدًا وَ نَسِيئَهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ثُمَّ قَالَ خُطَّ عَلَى النَّسِيئِهِ

قوله: قال لى أبوه أى: الكاظم عليه السلام، أو المراد جده الصادق عليه السلام لقوله بعد ذلك قال لى أبو عبد

الله عليه السلام.

الحديث السادس عشر و المائة: صحيح.

و لا خلاف بين العامة فى جواز بيع الحيوان بالحيوانين حالا، و إنما الخلاف بينهم فى النسيئه، فذهب أكثرهم إلى عدم الجواز، فالأمر بالخط على النسيئه للتقيه، لأن لا يراه أحد من المخالفين، و لعله كان كتب الجواب، و الخط عليها كناية عن عدم ذكرها. و يمكن أن يكون الخط على النسيئه لكرهاتها. و بالجمله هذا الخبر و مفهوم الأخبار الآتية و منطوقها: إما محموله على الكراهه، أو التقيه، و الأحوط الترك.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٠

#### [الحديث ١١٧]

١١٧ عَنْ عَنِ صَفْوَانَ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْبُعِيرُ بِالْبُعَيْرَيْنِ وَ الدَّابَّةُ بِالدَّابَّتَيْنِ يَدًا بِيَدٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

#### [الحديث ١١٨]

١١٨ عَنْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبْدِ بِالْعَبِيدَيْنِ وَ الْعَبْدِ بِالْعَبْدِ وَ الدَّرَاهِمِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِالْحَيَوَانِ كُلِّهَا يَدًا بِيَدٍ.

#### [الحديث ١١٩]

١١٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ ابْنِ رِيَّاطٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّاهِ بِالشَّاتَيْنِ وَ الْبَيْضَةِ بِالْبَيْضَتَيْنِ قَالَ لَا بَأْسَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَيْلٌ وَ لَا وَزْنٌ.

#### [الحديث ١٢٠]

١٢٠ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ مُخْتَلَفٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ مُتَّفَاضِلًا فَلَا بَأْسَ بِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ فَأَمَّا نَسِيئُهُ فَلَا يَصْلُحُ

الحديث السابع عشر و المائة: صحيح.

الحديث الثامن عشر و المائة: ضعيف.

الحديث التاسع عشر و المائة: موثق.

الحديث العشرون و المائة: موثق.

و اعلم أن الثمن و المثلثن إما أن يكونا ربويين، أو أحدهما، أو يكونا معا غير ربويين. أما الأول، فإن تماثلا في الجنس و جب المساواه و الحلول، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر نسيئته. و إن تساويا قدرا قال العلامة في المختلف: و لا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥١

### [الحديث ١٢١]

١٢١ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُثَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَكُونُ الرَّبَا إِلَّا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ.

### [الحديث ١٢٢]

١٢٢ عَنْ جَعْفَرٍ وَ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ

أعرف في ذلك خلافا إلا قولنا نادرا للشيخ ذكره في الخلاف، و كلامه أيضا قابل للتأويل.

و لو اختلفا في الجنس، فإن كان أحدهما من الأثمان صح بالإجماع، نقدا كان أو نسيئته. و إن لم يكن أحدهما من الأثمان، جاز بيع أحدهما بالآخر نقدا كان أو نسيئته. و إن لم يكن أحدهما من الأثمان، جاز بيع أحدهما بالآخر نقدا متماثلا و متفاضلا بلا خلاف. و هل يجوز التفاضل في النسيئته؟ قولان، قال الشيخ في النهاية: يجوز. و ذهب المفيد و سلار و ابن البراج و ابن أبي عقيل إلى تحريمه.

و قال في المبسوط بالكراهه، و احتج المانعون بخبر الحلبي، و لا يخفى عدم دلالة إلا على الكراهه.

و أما الثاني، فيجوز نقدا و نسيئته إجماعا.

و أما الثالث، فإنه يجوز نقدا بلا خلاف، و في النسيئته قولان، قال الشيخ في النهاية و الخلاف: لا يجوز لا متفاضلا و لا متماثلا. و قال في المبسوط: يكره، و المشهور الجواز. و احتج المانعون بخبر جميل و سماعه و عبد الرحمن و أضرابها.

و يمكن حملها على الكراهه. و الأظهر الحمل على التقية، لقول بعض العامة بعدم الجواز في المعدود، و بعضهم في خصوص الحيوان، كما يومئ إليه خبر سعيد ابن يسار.

الحديث الحادي و العشرون و المائة: موثق كالصحيح.

الحديث الثاني و العشرون و المائة: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ

مَتَاعٍ مُخْتَلِفٍ أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ مُتَّفَاضِلًا فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهِ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ فَأَمَّا نَسِيئُهُ فَلَا يَصْلُحُ.

#### [الحديث ١٢٣]

١٢٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْضِ بِالْبَيْضَتَيْنِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ التَّوْبِ بِالتَّوْبَتَيْنِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ الْفَرَسِ بِالْفَرَسَيْنِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ثُمَّ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ فَلَا يَصْلُحُ مِثْلَيْنِ بِمِثْلِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَإِذَا كَانَ لَا يُكَالُ وَ لَا يُوزَنُ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِثْنَانِ بَوَاحِدٍ.

#### [الحديث ١٢٤]

١٢٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنِ زُرَّارَةَ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالتَّوْبِ بِالتَّوْبَتَيْنِ.

#### [الحديث ١٢٥]

١٢٥ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنِ حَمَزَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَ ذَلِكُكَ وَ قَالَ إِذَا وَصَفْتَ الطُّولَ فِيهِ وَ الْعَرَضَ.

#### [الحديث ١٢٦]

١٢٦ عَنْهُ عَنِ فَضَّالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ سَلَمَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع أَنَّهُ كَانَ كَسَا النَّاسَ بِالْعِرَاقِ وَ كَانَ فِي الْكِسْوَةِ حُلَّةٌ جَيِّدَةٌ قَالَ

---

الحديث الثالث و العشرون و المائة: موثق.

الحديث الرابع و العشرون و المائة: موثق.

الحديث الخامس و العشرون و المائة: مجهول.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: يظهر منه أن المراد بالنهاى النهى عن السلف فيها بدون الوصف.

الحديث السادس و العشرون و المائة: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٣

فَسَأَلَهَا إِيَّاهُ الْحُسَيْنُ فَمَأْبَى فَقَالَ الْحُسَيْنُ أَنَا أُعْطِيكَ مَكَانَهَا حُلَّتَيْنِ فَأَبَى فَلَمْ يَزَلْ يُعْطِيهِ حَتَّى بَلَغَ لَهُ خَمْسًا فَأَخَذَهَا مِنْهُ ثُمَّ أَعْطَاهُ الْحُلَّةَ وَ جَعَلَ الْحُلَّ فِي حَجْرِهِ وَ قَالَ لَأُخْذَنَّ خَمْسَهُ بَوَاحِدِهِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَقَدْ رَوَى كَرَاهِيَهُ ذَلِكَ وَ أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُذَكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشِمَنِهِ وَ هُوَ الْأَحْوَطُ

#### [الحديث ١٢٧]

١٢٧ رَوَى ذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّوْبَيْنِ الرَّدِّيَيْنِ بِالتَّوْبِ الْمُزْتَفِعِ وَ الْبُعِيرِ بِالْبُعَيْرَيْنِ وَ الدَّابَّةِ بِالدَّابَّتَيْنِ فَقَالَ كَرِهَ ذَلِكَ عَلَيَّ عَ فَتَحْنُ نَكَرَهُهُ إِلَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الصَّنْفَانِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ أَوْ إِحْدَاهُنَّ فِي هَذَا الْبَابِ قَالَ نَعَمْ نَكَرَهُهُ.

#### [الحديث ١٢٨]

١٢٨ الْحُسَيْنُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ فَقَالَ إِذَا سَمَّيْتَ الثَّمَنَ فَلَا بَأْسَ

قوله عليه السلام: لأخذن خمسة بواحدة لعله تصريح بجواز هذا بعد ما ظهر جوازه من فعله، أو المعنى: إني لا أدع جانب المسلمين لولدي و آخذ لهم خمسة بواحدة.

الحديث السابع و العشرون و المائة: صحيح.

قوله عليه السلام: أو إحداهن أى: حكم الإبل واحد مع حكم البقر و الغنم.

الحديث الثامن و العشرون و المائة: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٤

#### [الحديث ١٢٩]

١٢٩ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ عَاوِضْنِي بِفَرَسِي فَرَسِكَ وَ أَزِيدَكَ قَالَ فَلَا يَصْلُحُ وَ لَكِنْ يَقُولُ أَعْطِنِي فَرَسَكَ بِكَذَا وَ كَذَا وَ أَعْطِيكَ فَرَسِي بِكَذَا وَ كَذَا.

#### [الحديث ١٣٠]

١٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُرْقِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْغَزْلِ بِالتِّيَابِ الْمُنْسُوجِهِ وَ الْغَزْلِ أَكْثَرَ وَرْنَا مِنَ التِّيَابِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ١٣١]

١٣١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَرِهَ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ



---

قوله عليه السلام: إذا سميت الثمن أى: بأن يبيع الحيوان مثلاً بثمان و يشتري بتلك الثمن حيوانين.

الحديث التاسع والعشرون والمائة: صحيح.

الحديث الثلاثون والمائة: صحيح.

قوله عليه السلام: لا بأس به لأن الغزل وإن كان موزوناً لكن الثياب غير موزونة.

الحديث الحادى والثلاثون والمائة: موثق.

والظاهر "محمد بن يحيى" كما فى الكافى والفقيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٥

#### [الحديث ١٣٢]

١٣٢ الحسن بن محمد بن سماعه عن جعفر بن سماعه عن أبان بن عثمان عن إسماعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل قال له رجل اذفع إلى غنمك وإبلك تكون معى فإذا ولدت أبدلت لك إن شئت إنائها بذكورها أو ذكورها بإنائها فقال إن ذلك فعل مكروه إلا أن يبدلها بعيد ما تولد ويغزلها قال وسألته عن الرجل يدفع إلى الرجل بقراً و غنماً على أن يدفع إليه كل سنة من ألبانها وأولادها كذا وكذا قال كل ذلك مكروه

---

وقال فى الشرائع: لا يجوز بيع لحم بحيوان من جنسه، كلحم الغنم بالشاه، و يجوز بغير جنسه. انتهى.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: هذا هو المشهور بين الأصحاب، و خالف فيه ابن إدريس فحكم بالجواز، لأن الحيوان غير مقدر بأحد الأمرين، و هو قوى مع كونه حياً، وإلا فالمنع أقوى، والظاهر أنه موضع النزاع.

الحديث الثانى والثلاثون والمائة: قوله: بذكورها الضمير راجع إلى جنس الغنم والإبل لا ما تقدم. وكذا قوله "

بإناؤها".

قوله عليه السلام: إن ذلك فعل مكروه قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: الظاهر أن المراد بالكراهة الحرمة، إن كان على وجه البيع للجهاله، و بمعناها إن كان على سبيل الوعد. و أما الجزء الأخير فهو ضريبه البقر و الغنم بلبنها و أولادها. و المشهور بين الأصحاب عدم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٦

#### [الحديث ١٣٣]

١٣٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَمَّا تَبِعَ رَاحِلَهُ عَاجِلَهُ بِعَشْرَةِ مَلَأِقِيحٍ مِنْ أَوْلَادِ حَمَلٍ مِنْ قَابِلٍ.

#### [الحديث ١٣٤]

١٣٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ أَحْمَدَ بْنِ الْمَيْمُونِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْغَزْلِ بِالثِّيَابِ الْمَبْسُوطَةِ وَ الْغَزْلُ أَكْثَرُ مِنْ قَدْرِ الثِّيَابِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ١٣٥]

١٣٥ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الزَّيْتِ بِالسَّمْنِ اثْنَيْنِ بَوَاحِدٍ قَالَ يَدًا يَدًا لَا بَأْسَ بِهِ

---

الصحة، لأن الضريبه هى أجره، و لا يصح أجره الأعيان. انتهى.

و أقول: و يحتمل أن يكون الكراهه للتقييد بكونها من ألبان تلك الأغانم و أولادها، إذ لعله لا يحصل منها هذا القدر، أو لاتحاد العوض و المعوض.

الحديث الثالث و الثلاثون و المائة: حسن.

و لا خلاف فى عدم جواز بيع الملاقيح.

و قال فى النهايه: فيه " أنه نهى عن بيع الملاقيح " جمع ملقاح، و هو جنين الناقه، و إنما نهى عنه لأنه بيع الغرر.

الحديث الرابع و الثلاثون و المائة: موثق.

الحديث الخامس و الثلاثون و المائة: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٧

## ٩ بَابُ الْغَرْرِ وَالْمَجَازَفَةِ وَشِرَاءِ السَّرِقَةِ وَمَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَجُوزُ

### [الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُسْكَانٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ

باب الغرر و المجازفه و شراء السرقة و ما يجوز من ذلك و ما لا يجوز قال فى النهايه: فيه " إنه نهى عن بيع الغرر " و هو ما كان له ظاهر يغر المشتري و باطن مجهول. و قال الأزهرى: بيع الغرر ما كان على غير عهد و لا ثقته، و يدخل فيه البيوع التى لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل مجهول، و قد تكرر فى الحديث و منه حديث مطرف " إن لى نفسا واحده و إنى أكره أن أغررها بها " أى: أحملها على غير ثقته.

الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٨

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ سَمِيَتْ فِيهِ كَيْلًا فَلَا يَصْلُحُ مُجَازَفَةً.

### [الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ سَمِيَتْ فِيهِ كَيْلًا فَلَا يَصْلُحُ مُجَازَفَةً وَ هَذَا مِمَّا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ.

### [الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

قوله عليه السلام: سميت فيه كيلا- أى: فى البيع، أو فى العرف مطلقا، أو إذا لم يعلم حاله فى عهد النبى صلى الله عليه و آله، و الأصحاب على الأخير. و على الأول فالمراد عند القبض، و المشهور أن المعتبر فى الكيل و الوزن ما كان فى عهد النبى صلى الله عليه و آله إذا علم ذلك و إن تغير، و إن لم يعلم فعاده البلدان فى وقت البيع، فإن اختلفت فلكل بلد حكمها، و الشيخان و سلالر غلبوا فى الربا جانب التحريم فى كل البلاد.

و المشهور عدم جواز بيع ما يكال، أو يوزن، أو يعد جزافا، و عليه الفتوى، و ذهب بعض الأصحاب إلى جوازه مع المشاهده. و

لا يخلو من قوه، لأن تلك الأخبار محتمله لمعان أخرى، كما عرفت، و عمومات البيع يشمل المعلومات بالمشاهده، لكن الاحتياط يقتضى العمل بالمشهور، و إن كان لا يخلو من حرج فى كثير من الأشياء.

الحديث الثانى: صحيح.

قوله عليه السلام: و هذا مما يكره أى: يحرم، أو لا يصلح على المشهور.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٥٩

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي بَيْعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ يُعَيِّرُهُ ثُمَّ يَأْخُذُ عَلَيَّ نَحْوِ مَا فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٤]

٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِيَانَ بْنِ صَالِحٍ وَ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْجَوْزِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَدَّهُ فَيَكَالَ بِمِكَالٍ ثُمَّ يُعَدُّ مَا فِيهِ

ثُمَّ يُكَالُ مَا بَقِيَ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ الْعَدَدِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ

قوله: يعيره ثم يأخذ يقال: غير الدنانير أى وزنها واحدا بعد واحد.

وقال الوالد العلامة نور الله مرقده: أى يزنه، كما أنه يزن حملا مثلا و يأخذ الباقي على وزنه. هذا إذا أخبر البائع بالوزن و اختير بعضها فلا ريب فيه، بل يجوز الاعتماد عليه بدون التعبير، و أما إذا لم يعل فظاهره الجواز و اغتفار أمثال تلك الزيادة و النقيصه، و المشهور عدم الصحه، و الأظهر من الأخبار الصحه. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و فى الصحاح: عايرت المكايل و الموازين عيارا و عاورت بمعنى، يقال:

عايروا بين مكائلكم و هو فاعلوا من العيار، و لا تقل عيروا.

الحديث الرابع: صحيح بسنديه.

وقال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمه: الظاهر " و هشام " لأن الصدوقين رواه عن الحلبي عنه عليه السلام، و حينئذ يكون جميعا عباره عن الثلاثه. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٠

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ سَوَّارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَكَارِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اشْتَرَيْ مَائَةَ رَاوِيَهُ زَيْتًا فَأَعْتَرِضُ رَاوِيَهُ أَوْ اثْنَيْنِ فَأَتَرْنَهُمَا ثُمَّ آخُذُ سَائِرَهُ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع

وقال فى الشرائع: و إذا تعذر عدما يجب عده، جاز أن يعتبر مكيال و يؤخذ بحسابه.

وقال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: ينبغى أن يراد بالتعذر التعسر، و إنما عبر عليه السلام به تبعاً للروايه، و فى حكمه الموزون و المكييل حيث يشق وزنهما و كيلهما، كما يدل عليه خبر عبد الملك، و ليس فى الروايه تقييد بالعجز و لا بالمشقه، فينبغى القول بجوازه مطلقا، للروايه و لزوال الغرر بذلك، و التفاوت اليسير مغتفر، و لا قائل بالفرق بين الثلاثه حتى يتوجه القول بالاجتراء فى الموزون خاصه للروايه، و لأن المعدود أدخل فى الجهاله و أقل ضبطا.

الحديث الخامس: ضعيف.

و الظاهر "صفوان" بدل "سوار" كما فى الكافى.

قوله عليه السلام: لا بأس قيل: حمل على ما إذا أخبر البائع.

الحديث السادس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦١

عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدَّيْنُ عَلَى رَجُلٍ وَ مَعَهُ رَهْنٌ أَيْشْتَرِيهِ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٧]

٧ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي بَيْعًا فِيهِ كَيْلٌ أَوْ وَزْنٌ يُعِيرُهُ ثُمَّ يَأْخُذُهُ عَلَى نَحْوِ مَا فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَهُ نَعْمٌ يَبِيعُ أَلْبَانَهَا بِعَيْرِ كَيْلٍ قَالَ نَعَمْ حَتَّى يَنْقَطِعَ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا

قوله: أ يشتريه أى: الرهن، و حمل على المرتهن، أو على إذنه. و يحتمل الدين أيضا، كما ذكره الوالد العلامة قدس شريفه.

الحديث السابع: مرسل.

قوله: يعيره ثم يأخذ أى: يأخذ عيار الكيل ثم يأخذ على الحساب ذلك الكيل، أو يكيل بعضا و يأخذ الباقي بحسابه.

الحديث الثامن: مجهول كالصحيح.

قوله: يبيع ألبانها قال بعض الفضلاء: يعنى اللبن فى الضرور، كالثمره على الشجره ليس مما يكال عادة، فهل يجوز بيعها بغير كيل؟ قال: نعم، لكن لا بد من تعيين بأن يقال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٢

#### [الحديث ٩]

٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّبَنِ يُشْتَرَى وَهُوَ فِي الضَّرْعِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَحْلُبَ إِلَى سُكَّرَجِهِ فَيَقُولَ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا اللَّبْنَ الَّذِي فِي السُّكَّرَجِهِ وَ مَا فِي ضُرُوعِهَا بِثَمَنِ مُسَمَّى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الضُّرُوعِ شَيْءٌ كَانَ مَا فِي السُّكَّرَجِهِ

---

إلى انقطاع الألبان، أو إلى أن تنتصف، أو نظير ذلك. انتهى.

وقيل: إن المراد أنه يشترط أن يكون كله أو بعضه محلوبا، فالمراد بالانقطاع الانفصال عن الضرع.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ١٦٢

الحديث التاسع: موثق.

وقال فى الاستبصار: ولا ينافى الخبر الأول، لأنه إنما باع

من اللبن مقدار ما فى الضرع، فلم يجر ذلك لأنه مجهول. و إنما جاز فى الخبر الأول بيعها مده معلومه و زمانا معيناً، فكان ذلك جارياً مجرى الإجاره، فساغ و لم يكن ذلك حراماً.

و قال فى الشرائع: و كذا لا يجوز بيع اللبن فى الضرع و إن ضم إليه ما يحتلب منه.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: جوز الشيخ مع الضميمه و لو إلى ما يوجد فى مده معلومه استناداً إلى روايه ضعيفه، و الوجه المنع إلا على التفصيل السابق، بأن يكون المعلوم مقصوداً بالذات، نعم لو صالح على ما فى الضرع، أو على ما سيوجد مده معلومه فالأجود الصحه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٣

### [الحديث ١٠]

١٠ الحسن بن محبوب عن إبراهيم الكرخي قال قلت لأبي عبد الله ما تقول فى رجل اشترى من رجل أصواف مائه نعهه و ما فى بطونها من حمل بكذا و كذا درهماً قال لا بأس بذلك إن لم يكن فى بطونها حمل كان رأس ماله فى الصوف

و قال فى النهايه: فيه " لا آكل فى سكرجه " هى بضم السين و الكاف و التشديد إناء صغير يؤكل فيه الشىء القليل من الأدم، و هى فارسيه، و أكثر ما يوضع فيه الكوامخ و نحوها. انتهى.

و كأنها معرب تغارجه.

الحديث العاشر: مجهول.

و يدل على جواز بيع الأصواف على الظهور و ما فى البطون مع الضميمه.

و قال فى الشرائع: و كذا لا يجوز بيع الجلود و الأصواف و الأوبار و الشعر على الأنعام و إن ضم إليه غيره، و كذا ما فى بطونها، و كذا إذا ضمهما.

و قال فى المسالك: و الأقوى جواز بيع ما عدا الجلود منفرداً



أو منضمًا مع مشاهدته و إن جهل وزنه، لأنه حينئذ غير موزون، كالثمره على الشجره، و إن كان موزونًا لوقلح، و فى بعض الأخبار حينئذ غير موزون، كالثمره على الشجره، و إن كان موزونًا لوقلح، و فى بعض الأخبار دلالة عليه، و ينبغى مع ذلك جزءه فى الحال، أو يشترط تأخيرها إلى مده معلومه، فعلى هذا يصح ضم ما فى البطن إليه إذا كان المقصود بالذات هو ما على الظهر، كما تقدم فى القاعده، كذا ذكره الشهيد الثانى رحمه الله.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٤

### [الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَ هُوَ آبِقُ عَنْ أَهْلِهِ قَالَ لَا يَصِلُحُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مَعَهُ شَيْئًا آخَرَ وَ يَقُولَ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الشَّيْءَ وَ عَبْدَكَ بِكَذَا وَ كَذَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعَبْدِ كَانَ الَّذِي نَقَدَهُ فِيمَا اشْتَرَى مِنْهُ.

### [الحديث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ النَّخَّاسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ يَعْنِي مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ ع قُلْتُ لَهُ يَصِلُحُ لِي أَنْ أَشْتَرِيَ مِنَ الْقَوْمِ الْحَارِيَةَ الْأَبَقَةَ وَ أُعْطِيَهُمُ الثَّمَنَ وَ أَطْلُبَهَا أَنَا قَالَ لَا يَصِلُحُ شَرَاؤُهَا إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ مَعَهَا مِنْهُمْ شَيْئًا ثَوْبًا أَوْ مَتَاعًا فَتَقُولَ لَهُمْ أَشْتَرِي مِنْكُمْ جَارِيَتِكُمْ فَلَانَهُ وَ هَذَا الْمَتَاعُ بِكَذَا وَ كَذَا دَرَاهِمًا فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

### [الحديث ١٣]

١٣ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنِ الْأَصَمِّ عَنِ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع نَهَى أَنْ يُشْتَرِيَ شَبَكَةَ الصَّيَادِ يَقُولُ اضْرِبْ شَبَكَتَكَ فَمَا خَرَجَ فَهُوَ لِي مِنْ مَالِي بِكَذَا وَ كَذَا.

### [الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

---

الحديث الحادى عشر: موثق.

قوله عليه السلام: لا يصلح إلا أن يشتري لا خلاف فيه.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

الحديث الرابع عشر: ضعيف إن رجع الضمير إلى سهل، و مرسل كالصحيح إن رجع إلى أحمد.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٥

ع قَالَ إِذَا كَانَتْ أَجْمَهُ لَيْسَ فِيهَا قَصْبٌ أُخْرِجَ شَيْءٌ مِّنَ السَّمَكِ فَيُبَاعُ وَمَا فِي الْأَجْمَةِ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ

و في بعض النسخ " عن أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي نصر " فالضمير راجع إلى الكليني، أو إلى أحد من العده الذين يروى الكليني بتوسطهم عن أحمد، لكن الأول هو الظاهر، إذ في الكافي هكذا: سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر.

قوله عليه السلام: ليس فيها قصب قيد بذلك لأنه إن كان فيها قصب لا يحتاج إلى ضميمه أخرى.

و قال المحقق في الشرائع: لا يجوز بيع سمك الآجام و لو كان مملوكا لجهالته و لو ضم إليه القصب أو غيره على الأصح. انتهى.

و قال في المسالك: المراد به السمك الذي ليس بمشاهد و لا محصور، و القول بالجواز مع الضميمة للشيخ و جماعه، استنادا إلى أخبار ضعيفه، و الذي اختاره المتأخرون أن المقصود بالبيع إن كان هو القصب و جعل السمك تابعا له صح البيع، و إن انعكس أو كانا مقصودين لم يصح، و هو الأقوى، و كذا القول في كل مجهول ضم إلى معلوم، كالحمل و اللبن الذي في الضرع و غيرهما.

الحديث الخامس عشر: مرسل كالموثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَتَقَبَّلُ بِجُزِيَةِ رُءُوسِ الرَّجَالِ وَبِخَرَاجِ النَّخْلِ وَالْأَجَامِ وَالطَّيْرِ وَهُوَ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا شَيْءٌ أَبَدًا أَوْ يَكُونُ قَالَ إِذَا عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَاحِدًا أَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ فَاشْتَرِهِ وَتَقَبَّلْ مِنْهُ

قوله: لعله لا يكون أى: بأن أسلموا قبل الحول، أو ماتوا قبله، وكذا البواقي.

قوله عليه السلام: علم من ذلك شيئاً يحتمل أن يكون على وجه الصلح، أو يكون القبالة عقداً آخر يشمل سائر العقود، و لعل الشراء و التقبيل بالتوزيع على ما ذكر.

وقال في المسالك: ظاهر الأصحاب أن للقبالة حكماً خاصاً زائداً على البيع و الصلح، لكون الثمن و المثلن واحداً و عدم ثبوت الربا. و فى الدروس أنها نوع من الصلح. انتهى.

وقال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: لا بأس بأن يشتري الإنسان، أو يتقبل بشىء معلوم جزية رؤوس أهل الذمه، و خراج الأرضين، و ثمره الأشجار و ما فى الآجام من السموك، إذا كان قد أدرك شىء من هذه الأجناس و كان البيع فى عقد واحد، و لا يجوز ذلك فيما لا يدرك منه شىء على حال. و قال ابن إدريس لا يجوز ذلك لأنه مجهول، و الشيخ رحمه الله عول على روايه إسماعيل بن الفضل، و هى ضعيفه مع أنها محموله على أنه يجوز شراء ما أدرك، و مقتضى اللفظ ذلك من حيث عود الضمير إلى الأقرب، على أنا نقول: ليس هذا بيعاً فى الحقيقه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٧

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ

أَصِيحَابِنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي الْجِصَّ فَيَكِيلُ بَعْضَهُ وَ يَأْخُذُ الْبَقِيَّةَ بِغَيْرِ كَيْلٍ فَقَالَ إِذَا أَنْ يَأْخُذَ كُلَّهُ بِتَصَدِيقِهِ وَ إِذَا أَنْ يَكِيلَهُ كُلَّهُ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لِي عَلَيْهِ أَحْمَالٌ كَيْلٌ مُسَمًّى

و إنما هو نوع مرضاه غير لازمه و لا محرمه. انتهى.

و اعلم أن هذا من الأخبار التي استدلت بها على حل الخراج، إذا أخذه بإذن سلطان الجور، كما سيأتى تحقيقه إن شاء الله.

الحديث السادس عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: إما أن يأخذ كله أى: إذا أخبر البائع بالكيل، فلا يحتاج إلى كيل البعض أيضا، و يجوز الاعتماد عليه فى الكل. و إن لم يخبر و كان اعتماده على الخرص و التخمين، فلا يفيد كيل البعض.

و ما تقدم من كيل بعض الأحمال كان مثيرا للظن القوى بمقدار البقيه، لتساويها فى النظر، بخلاف التل من الجص، فإن بكيل البعض لا يحصل الظن بمقدار البقيه.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله: يكون لى عليه أحمال قال فى الاستبصار: فالوجه فى هذه الروايه أنه إنما جاز ذلك لأنه ليس بعقد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٨

فَيَبْعَثُ إِلَيَّ بِأَحْمَالٍ فِيهَا أَقْلٌ مِنَ الْكَيْلِ الَّذِي لِي عَلَيْهِ فَأَخُذُهَا مُجَازَفَةً فَقَالَ لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الْآخِرِ مِائَةٌ كُرٌّ تَمْرٍ وَ لَهُ نَخْلٌ سَيَّابِئُهُ فَيَقُولُ أُعْطِنِي نَخْلَكَ هَذَا بِمَا عَلَيْكَ فَكَأَنَّهُ كَرِهَهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا النَّخْلُ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرِ إِذَا أَنْ تَأْخُذَ هَذَا النَّخْلَ بِكَذَا وَ كَذَا كَيْلًا مُسَمًّى وَ تُعْطِنِي نِصْفَ هَذَا الْكَيْلِ زَادَ أَوْ نَقَصَ

وَإِنَّمَا أَنْ آخُذَ أَنَا بِذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ

بيع، و إنما كان له عليه شىء معلوم، فرضى أن يأخذ منه ما يعلم أنه أنقص مما له عليه، فلم يكن بذلك بأس، و إنما المحذور العقد على ما يكال مجازفه.

قوله: و له نخل سائبه أى: لم يؤجرها لغيره، أو المراد من السائبه النخل التى تكون فى الطريق و كانت الكراهه لحق الماره كما مر. و فى بعض النسخ " فيأتيه " و هو أظهر، و لعله داخل فى المزابنه بالمعنى الأعم.

قوله عليه السلام: لا بأس كان هذا الحكم للشريكين مستثنى من عدم جواز المزابنه، أو حمل على أنه صلح و ليس ببيع مزابنه.

و قال فى الشرائع: إذا كان بين اثنين نخل أو شجر، فتقبل أحدهما بحصه صاحبه بشىء معلوم كان جائزا. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: هذه القبالة عقد مخصوص مستثناه من المزابنه و المحاقله معا، و الأصل روايه ابن شعيب، و لا دلالة فيها على إيقاعها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٦٩

#### [الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى تَيْنَ بَيْدَرٍ قَبْلَ أَنْ يُدَاسَ تَيْنَ كُلِّ بَيْدَرٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ يَأْخُذُ التَّيْنَ وَيَبِيعُهُ قَبْلَ أَنْ يُكَالَ الطَّعَامُ قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ

بلفظ التقبيل.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله: كل بيدر بشىء معلوم فى الفقيه: كل كر بشىء معلوم. و هو أظهر. و الخبر يؤيد قول الشيخ بجواز بيع كل الصبره كل قفيز بدرهم، و إن جهل مقدار الكل، و المشهور خلافه.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: البيع التبن و ليس بمكيل و لا موزون، فيجوز بيعه قبل القبض و قبل كيل الطعام، و لا ريب

فيه. انتهى.

وقال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: لا بأس أن يشتري الإنسان من البيدر كل كر من الطعام تبنيه بشىء معلوم وإن لم يكل بعد الطعام، و تبعه ابن حمزه.

وقال ابن إدريس: لا يجوز ذلك، لأنه مجهول وقت العقد. والمعتمد الأول.

لنا أنه مشاهد فينتفى الغرر و ما رواه زراره، و لجهاله ممنوعه، إذ من عادة الزراعه قد يعلم مقدار ما يخرج من الكر غالباً، و لا يشترط الإحاطه بجميع المبيع، بحيث ينتفى الجهاله عن كل أحواله، بل بينى فى ذلك على المتعارف.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٠

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ فَضُولِ مَوَازِينِ اللَّحْمِ وَالْقَتِّ وَ نَحْوِ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهُمْ يَشْتَرُونَ عِنْدَنَا الْوَزَنَاتِ بِعَشْرِهِ وَ اللَّحْمَ الْأَرْطَالَ بِالدَّرَاهِمِ وَ لَا يُتْرَنُ إِلَّا رَاجِحاً وَ ذَلِكَ الرَّجْحَانُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يُعْرَفُ فَقَالَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْبَلَدِ فَانظُرْ مِنْ ذَلِكَ

[الحديث ٢٠]

٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ عَشْرَةَ آلَافِ طُنِّ قَصَبٍ فِي أَتْبَارٍ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ أَجْمِهِ وَاحِدِهِ وَ الْأَتْبَارُ فِيهِ ثَلَاثُونَ أَلْفَ طُنِّ فَقَالَ الْبَائِعُ قَدْ بَعْتُكَ مِنْ هَذَا الْقَصَبِ عَشْرَةَ آلَافِ طُنِّ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَدْ قَبِلْتُ وَ اشْتَرَيْتُ وَ رَضَيْتُ فَأَعْطَاهُ مِنْ ثَمَنِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَ وَكَّلَ الْمُشْتَرِي مَنْ يَقْبِضُهُ فَأَصْبَحُوا وَ قَدَّ النَّارُ فِي الْقَصَبِ فَاحْتَرَقَ مِنْهُ عِشْرُونَ أَلْفَ طُنِّ وَ بَقِيَ عَشْرَةُ آلَافِ طُنِّ فَقَالَ الْعَشْرَةُ آلَافِ طُنِّ الَّتِي بَقِيَتْ هِيَ لِلْمُشْتَرِي وَ الْعِشْرُونَ الَّتِي احْتَرَقَتْ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

[الحديث ٢١]

٢١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ

قوله: عن فضول موازين اللحم و القت قال في المصباح: القت الفصفصه إذا يبست. و قال الأزهري: القت حب برى لا- ينبته الآدمي، فإذا كان عام قحط و فقد أهل البادية ما يقتاتون به من لبن و تمر و نحوه دقوه و طبخوه و اجترءوا به على ما فيه من الخشونه.

و قال: الفصفصه بكسر الفائين قبل أن تجف، فإذا جفت زال عنها اسم الفصفصه و سميت القت. انتهى.

و في النهاية: القت الفصفصه، و هي الرطبه من علف الدواب. انتهى.

و الظاهر أنهم كانوا يزنون اللحم و يملأون منه مكيالاً ثم يأخذون من ذلك الكيل بحساب ذلك، فيحصل لذلك زياده من جهة الوزن و كذا القت.

الحديث العشرون: صحيح.

و حملة في المختلف على ما إذا كانت الأطنان متساوية.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧١

.....

و في القاموس: الطن بالضم حزمه القصب، الواحده بهاء. انتهى.

و في الصحاح: نبرت الشيء أنبره نبره رفعته، و منه



سمى المنبر، و نبره المغنى رفع صوته عن خفض. ابن السكيت: أنبار الطعام واحدها نبر مثل نقس و أنقاس. انتهى.

و يدل ظاهرا على جواز شراء مثل ذلك بالمشاهده. و حملة فى المختلف على ما إذا كانت الأطنان متساويه.

ثم إن هذا البيع يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون باعه هذا المقدار من القصب فى الذمه، و شرط أن يعطيه من هذا الأنبار. و الثانى أن يكون باعه هذا المقدار مشاعا من جميع الأنبار.

فعلى الأول الضمان ظاهر، لأنه فى الذمه، و تلف العين لا يسقط ما فى الذمه.

و على الثانى الضمان مبنى على أن المبيع قبل القبض مضمون على البائع، فيلزمه تعويض ما تلف من حصته مما بقى فى الأنبار.

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٢

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْأَجَامَ إِذَا كَانَ فِيهَا قَصَبٌ.

#### [الحديث ٢٢]

٢٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شِرَاءِ الْأَجْمَةِ لَيْسَ فِيهَا قَصَبٌ إِنَّمَا هِيَ مَاءٌ قَالَ يَصِيدُ كَفًّا مِنْ سَمَكٍ يَقُولُ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا السَّمَكَ وَ مَا فِي هَذِهِ الْأَجْمَةِ بَكَدًا وَ كَدًا.

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادِ الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ يَحْتَلِبُهَا فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ فَيَشْتَرِي الْخَمْسَةَ مِائَةَ رِطْلٍ وَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمِائَةَ رِطْلٍ بِكَدًا وَ كَدًا فَيَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ رِطْلٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ

---

قوله عليه السلام: بأن يشتري الآجام أى: سمك الآجام بضميمه القصب، لا إذا قطع قصبه و لم يخرج بعد.

الحديث الثانى و العشرون: مرسل.

و يدل على عدم لزوم كون الضميمه مقصوده بالذات.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

قوله: فيشتري الخمسمائة الظاهر أنه يشتري منه الخمسمائة إما بالسلف بأجال مختلفه، أو حالا في الذمه.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٣

بْنِ أَبِي الْمُثَنَّى سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ نُعْطِي الرَّاعِيَ بِالْجَبَلِ الْغَنَمَ يَزَعَاهَا وَ لَهُ أَصْوَأُفُهَا وَ أَلْبَانُهَا وَ يُعْطِينِي الرَّاعِيَ لِكُلِّ شَاهٍ دِرْهَمًا فَقَالَ لَيْسَ بِذَلِكَ بِأَسُّ قُلْتُ فَإِنَّ أَهْلَ الْمَسْجِدِ يَقُولُونَ لَا لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَيْسَ لَهَا صُوفٌ وَ لَا لَبْنٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ هَلْ يُطَيَّبُهُ إِلَّا ذَلِكَ يَذْهَبُ بَعْضٌ وَ يَبْقَى بَعْضٌ.

### [الحديث ٢٥]

٢٥ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ يُعْطِيهَا بِضَرِيئِهِ سَمْنَاً شَيْئاً مَعْلوماً

---

قوله عليه السلام: ليس بذلك بأس كأنه بعقد الصلح.

قوله عليه السلام: يذهب بعض و يبقى بعض يعنى: إنما رضى صاحب الغنم عن كل شاه بدرهم، لأجل أن فيها ما ليس له صوف و لا لبن، و لو لم يكن كذلك لما رضى به. أو المراد أنه لا يحل هذا العقد إلا ذلك، لأنك قلت منها ما ليس له صوف، فظهر منه أن بعضها ليس كذلك، و يكفى هذا فى صحه العقد.

و قيل: يعنى أن زياده بعضها يجبر نقص بعض، و لو لا ذلك لما طاب.

الحديث الخامس و العشرون:

حسن.

و قال فى الصحاح: الضريبه واحده الضرائب التى تؤخذ فى الإرصاء و الجزيه و نحوها، ضريبه العبد و هى غلته.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٤

أَوْ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَذَا وَ كَذَا قَالَ لَا بَأْسَ بِالْدَرَاهِمِ وَ لَسْتُ أَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بِالسَّمَنِ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ مُيَذْرِكِ الْهَزْهَازِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْغَنَمُ فَيُعْطِيهَا بِضَرْبِيهِ شَيْءٌ مَعْلُومٌ مِنْ

قوله عليه السلام: و لست أحب إذ الظاهر من السمن أن يكون من تلك الشياه، و لعله لم يحصل منها ذلك القدر، بقرينه قوله عليه السلام فى الخبر الآتى " إلا أن تكون حوالب ". و ظاهر تلك الأخبار الكراهه.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهايه: لا بأس بأن يعطى الإنسان الغنم و البقر بالضريبه مده من الزمان بشىء من الدراهم و الدنانير و السمن، و إعطاء ذلك بالذهب و الفضة أجود فى الاحتياط. و قال ابن إدريس: لا يجوز ذلك. و التحقيق أن هذا ليس ببيع و إنما هو نوع معاوضه و مرضاه غير لازمه بل سائغه، و لا منع من ذلك، و قد وردت الأخبار.

الحديث السادس و العشرون: مجهول مرسل.

و فى الرجال: أبى الهزهاز.

قوله عليه السلام: لا بأس بالدراهم بين عليه السلام حكم الدراهم و السمن و لم يتعرض لحكم الصوف. و الظاهر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٥

الصُّوفِ وَ السَّمَنِ أَوْ الدَّرَاهِمِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْدَرَاهِمِ وَ كَرِهَ السَّمَنِ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ غَنَمَهُ بِسَمَنِ وَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ لِكُلِّ شَيْءٍ كَذَا وَ كَذَا فِي كُلِّ شَهْرٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْدَرَاهِمِ فَأَمَّا السَّمَنِ فَلَا أَحِبُّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَوَالِبَ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ مُعَمَّرِ الرَّيَّاتِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَجِيئُنِي فَيَقُولُ أَقْرَضْنِي دَنَانِيرَ حَتَّى أَشْتَرِيَ بِهَا زَيْتًا وَ أَيْبِعَكَ قَالَ لَا بَأْسَ

أنه أيضا في حكم السمن، و إنما ذكر السمن على سبيل المثال، و الله أعلم بحقيقه الحال.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

و قال فى الدروس: و لو قاطعه على اللبن مده معلومه بعوض، جاز عند الشيخ لا باللبن و السمن، و فى صحيحه ابن سنان جواز ذلك بالسمن إذا كانت حوالب، و فى لزوم هذه المعاوضه نظر. و قطع ابن إدريس بالمنع منها. و لو قيل بجواز الصلح عليها كان حسنا و يلزم حينئذ، و عليه تحمل الروايه.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

قوله: و أبيعك أى: بثمان المثل، أو أنقص منه. و على الوجهين جوازه مختلف فيه بين الأصحاب، و إن كان المنع فى الثانى أقوى عندهم. و ظاهر الخبر الجواز مطلقا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٦

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ قَالَ سَمِعْتُ مُعَمَّرًا الرَّيَّاتِ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي رَجُلٌ أَيْبِعُ الزَّيْتَ يَا تَيْبِي مِنَ الشَّامِ فَأَخُذْ لِنَفْسِي مِمَّا أَيْبِعُ قَالَ مَا أَحَبُّ لَكَ ذَلِكَ قَالَ إِنِّي لَسْتُ أَنْقُصُ نَفْسِي شَيْئًا مِمَّا أَيْبِعُ قَالَ بَعُهُ مِنْ غَيْرِكَ وَ لِمَا تَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ قَالَا لَكَ لَا أَنْقُصُكَ رِطْلًا مِنْ دِينَارٍ كَيْفَ كُنْتَ تَصْنَعُ أَلَا تَقْرُبُهُ قَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنَّهُ يَطْرُحُ طُرُوفَ السَّمْنِ وَ الزَّيْتِ لِكُلِّ ظَرْفٍ كَذَا وَ كَذَا رِطْلًا فَرُبَّمَا زَادَ وَ رُبَّمَا نَقَصَ قَالَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَنْ تِلْكَ

مِنْكُمْ فَلَا بَأْسَ.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْ عَنِّ حَنَّانٍ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ

و قد تقدم القول فيه.

الحديث التاسع والعشرون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: ما أحب ذلك لك لكونه وكيلا في البيع، و حمل على الكراهه، كذا أفاد الوالد العلامة طاب ثراه.

قوله عليه السلام: أ رأيت كان المراد أن الظاهر من توكيله إياك في البيع البيع من غيرك، و لعله إذا علم أنك تبيع من نفسك لا يرضى بتلك القيمة، و إن لم تنقص لنفسك عن الثمن مما تبيع من غيرك.

و قوله عليه السلام " لا تقربه " يحتمل النهى و النفى، و الله يعلم.

الحديث الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٧

الرِّيَّاتُ إِنَّا نَشْتَرِي الرِّبْتَ فِي أَزْفَاقِهِ وَ يُحْسَبُ لَنَا فِيهِ نُقْصَانٌ لِمَكَانِ الْأَزْفَاقِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ كَانَ يَزِيدُ وَ يَنْقُصُ فَلَا بَأْسَ وَ  
إِنْ كَانَ يَزِيدُ وَ لَا يَنْقُصُ فَلَا تَقْرَبُهُ.

### [الحديث ٣١]

٣١ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ جَمِيلٍ عَنْ مُيَسَّرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ رَجُلٌ اشْتَرَى زَقَّ زَيْتٍ فَوَجَدَ فِيهِ دُرْدِيًّا قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي  
مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّ الدُّرْدِيَّ يَكُونُ فِي الرِّبِّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِدَّهُ وَ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ فَلَهُ أَنْ يَزِدَّهُ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَوْزَانَ قَالَ سَأَلْتُ عَبْدًا صَالِحًا عَنْ سَمْنِ  
الْجَوَامِيسِ فَقَالَ لَا

قوله عليه السلام: فلا تقربه حمل على الإجبار، و إلا فيجوز بالتراضى، و الأحوط الترك.

و قال المحقق رحمه الله: يجوز أن ينذر للظروف ما تحتمل الزيادة و النقيصه و لا يجوز وضع ما يزيد إلا بالمراضاه، و يجوز بيعه مع الظرف من غير وضع.

الحديث الحادى و الثلاثون: صحيح.

و حمل على الزائد على المعتاد فإنه عيب، و مع العلم بالعيب لا يجوز له الرد و يجوز مع الجهل، و ظاهر الروايه إن كان يعلم أن الزيت قد يكون فيه درديا زائدا على المعتاد، فالتقصير من قبله حيث لم يختبره فلا- يرد، و إن لم يعلم ذلك فله الرد لعدم تقصيره. و يمكن حمله على الوجه الأول، بأن يكون المعنى أنه إذا كان يعلم ذلك، فظاهر الحال أنه اختبره و اشتراه عالما بالعيب، و إلا فلا.

الحديث الثانى و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٨

تَشْتَرِهِ وَ لَا تَبِعُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ الْوَاقِفَةِ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لَحْمَ الْجَوَامِيسِ حَرَامٌ فَأَجْرُوا السَّمْنَ مَجْرَاهُ وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَنَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رَبِيعٍ عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفَأْرِهِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ أَوْ فِي الزَّيْتِ فَتَمُوتُ فِيهِ قَالَ إِنْ كَانَ جَامِداً فَيَطْرَحُهَا وَ مَا حَوْلَهَا وَ يُؤْكَلُ مَا بَقِيَ وَ إِنْ كَانَ ذَائِباً فَأُشْرَجَ بِهِ وَ أَعْلِمُهُمْ إِذَا بَعْتَهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ الْمِثْمِيِّ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي جُرْذٍ مَاتَ فِي زَيْتٍ مَا تَقُولُ فِي بَيْعِ ذَلِكَ قَالَ بَعُهُ وَ بَيْنَهُ لِمَنْ اشْتَرَاهُ لِيَسْتَضْبَحَ بِهِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنِ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُ

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

و قال الوالد العلامة روح الله روحه: يدل على جواز الاستصباح بالدهن النجس، و لا يدل كغيره على أن يكون تحت السماء، و

إن اشتهر بين الأصحاب و قالوا: إنه تعبد، أو لأنه ينجس الدار، و فيه ما فيه. و يدل على لزوم الإخبار بالنجاسه عند البيع.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

و قال فى القاموس: جرد كصرد نوع من الفأر " ج " جردان.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٧٩

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ جَمَالَ أَكْثَرِي مِنْهُ بَعَثْتُ مَعَهُ بَزِيَّتِي إِلَى نَصِيْبِيْنَ فَرَعَمَ أَنَّ بَعْضَ أَزْقَاقِ الزَّيْتِ انْخَرَقَ فَأَهْرَاقَ فَقَالَ لَهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الزَّيْتِ وَ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ انْخَرَقَ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٍ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ قُلْتُ

قوله عليه السلام: و إن زعم أى يتمكن الجمال من أن يأخذ الزيت ثم يدعى الانخراق فلا يقبل منه إلا بينه.

و قال فى الشرائع: إذا ادعى الصانع أو الملاح أو المكارى هلاك المتاع و أنكر المالك كلف البيئه، و مع فقدها يلزمهم الضمان. و قيل: القول قولهم مع اليمين لأنهم أمناء. و الأول أشهر الروايتين، و كذا لو ادعى المالك التفريط فأنكر.

انتهى.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى المسالك: القول بضمانهم مع عدم البيئه هو المشهور، بل ادعى عليه الإجماع، و الروايات مختلفه، و الأقوى أن القول قولهم مطلقا، لأنهم أمناء، للأخبار الداله عليه. و يمكن الجمع بينها و بين ما دل على الضمان بحمل ما دل على الضمان على ما لو فرطوا أو أخطوا

المتاع عن الوقت المشترط، كما دل عليه بعضها. انتهى.

أقول: لعل الحمل على التهمة أظهر في الجمع، كما لا يخفى.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف معتبر.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٠

لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ بْنِ مُعَاذَ بْنِ كَثِيرٍ وَ قَيْسًا أَمْرَانِي أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ جَمَالِ حَمِيلٍ لَهُمْ مَتَاعًا بِأَجْرٍ وَ أَنَّهُ ضَاعَ مِنْهُ جَمَلٌ قِيَمَتُهُ سِتُّمِائَةٍ دَرَاهِمٍ وَ هُوَ طَيْبُ النَّفْسِ لِعُزْمِهِ لِأَنَّهَا صِنَاعَتُهُ قَالَ يَتَّهَمُونَهُ قُلْتُ لَأَقَالَ لَا يُعْرَمُونَهُ

قوله عليه السلام: لا يغرّمونه يمكن حمله على المشهور على الكراهة.

و قال فى المسالك: يكره أن يضمن الأجير إلا مع التهمة، و فيه تفسيرات:

الأول: أن يشهد شاهدان على تفريطه، فإنه يكره تضمينه للعين إذا لم يكن متهما.

الثانى: لو لم تقم بينه و توجه عليه اليمين يكره تحليفه ليضمنه كذلك.

الثالث: لو نكل عن اليمين المذكور و قضينا بالنكول كره تضمينه كذلك.

الرابع: على تقدير ضمانه و إن لم يفرط، كما إذا كان صانعا على ما سيأتى يكره تضمينه حينئذ مع عدم تهمة بالتقصير.

الخامس: أنه يكره أن يشترط عليه الضمان بدون التفريط على القول بجواز الشرط.

السادس: لو أقام المستأجر شاهدا عليه بالتفريط كره له أن يحلف معه ليضمنه مع عدم التهمة.

السابع: لو لم نقض بالنكول كره له أن يحلف ليضمنه كذلك.

و الأربعة الأول سديده، و الخامس مبنى على صحة الشرط، و قد بينا فساده و فساد العقد به، و الأخيران فيهما أن المستأجر لا يمكنه الحلف إلا مع العلم بالسبب الذى يوجب الضمان، و مع فرضه لا يكره تضمينه، لاختصاص الكراهة بعدم

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨١

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ عَنِ أَبِي



عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الطَّرِيقُ الوَاسِعُ هَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا لَمْ يُضَرَّ بِالطَّرِيقِ قَالَ لَا.

#### [الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنِ المِثْمِيِّ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ المَأْخَمَرِيِّ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ إِلَى جَانِبِ دَارِي عَرَصِيَّةً بَيْنَ حِيطَانٍ لَسْتُ أَعْرِفُهَا لِأَحَدٍ فَأَدْخِلْهَا فِي دَارِي قَالَ أَمَا إِنَّهُ مَنْ أَخَذَ شَبْرًا مِنَ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقٍّ أُتِيَ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي عُنُقِهِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ.

#### [الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ عَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ

تهمته، فكيف مع تيقن ضمانه.

الحديث السابع و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: لا حمل على ما إذا كان وقفا، أو ملكا، و لا حازه إليه إذ بعد صيروره الجميع طريقا لا يجوز إدخاله في الملك على المشهور، و إن كان واسعا، لكن جوز في الدروس إحياء الزائد عن الخمس و السبع.

الحديث الثامن و الثلاثون: مجهول.

و يدل على عدم جواز التصرف في الملك المجهول المالك، و المشهور أن فيه حكم اللقطة.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٢

بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا فِيهَا زِيَادَةٌ مِنَ الطَّرِيقِ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيمَا اشْتَرَى فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الكَاهِلِيِّ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ دَارٌ بَيْنَ قَوْمٍ اقْتَسَمُواهَا وَ تَرَكَوا بَيْنَهُمْ سَاحَةً فِيهَا مَمْرُهُمْ فَجَاءَ رَجُلٌ فَاشْتَرَى نَصِيبَ بَعْضِهِمْ أَلَيْسَ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ وَ لَكِنْ يُسَدُّ بَابَهُ وَ هُوَ يَفْتَحُ بَابًا إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ يَنْزِلُ مِنْ فَوْقِ البَيْتِ فَإِذَا أَرَادَ شَرِيكُهُمْ أَنْ يَبِيعَ مَنْقَلًا قَدَمِيهِ فَإِنَّهُمْ أَحَقُّ بِهِ وَ إِنْ أَرَادَ يَجِيءُ حَتَّى يَقْعِدَ عَلَى البَابِ الْمَسْدُودِ الَّذِي بَاعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ

---

قوله عليه السلام: فلا- بأس حمل على ما إذا لم يكن ذلك معلوما وقد أخبر البائع بأنه ملكه، أو كان زائدا عن القدر المقرر للطريق.

وقال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: إذا اشترى دارا أو أرضا ثم علم بعد ذلك أن صاحبها قد أخذ شيئا من الطريق، لم يكن عليه شيء إذا لم يتميز له الطريق،

فإذا تميز له وجب عليه رده إليها. و تبعه ابن إدريس. و الأقوى عندي أنه يجب عليه اجتناب هذا الموضوع، لاشتباهاه في كل جزء من أجزائه بين المحلل و المحرم مع العلم بأن فيه شيئاً محرماً.

الحديث الأربعون: حسن أو موثق.

قوله: فاشترى نصيب بعضهم قال بعض الفضلاء: المقصود أنه اشترى ما عدا حصته في الساحة جاز له

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٣

أَنْ يَمْنَعُوهُ.

#### [الحديث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرٍ وَ الْمِثْمِيِّ وَ الْحَسَنِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقَيْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَشَاحَّ قَوْمٌ فِي طَرِيقٍ فَقَالَ بَعْضُهُمْ سَبْعُ أَذْرُعٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَرْبَعُ أَذْرُعٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا بَلْ خَمْسُ أَذْرُعٍ

ذلك، و أما حصته في الساحة فالشركاء أحق بها من الأجنبي إذا أراد بيعها، و هي حق آخر غير حق الشفعة، لأن الشفعة إنما تكون بين اثنين، و لأن الشفعة غير مختصة بالساحة، و هذا الحق من أفراد لا ضرر و لا ضرار في الإسلام. انتهى.

و سيذكر هذا في باب الشفعة.

قوله عليه السلام: فإنهم أحق به في بعض النسخ "فإنه"، و على ما في الأصل ظاهره ثبوت الشفعة مع كثره الشركاء، و يمكن حمله على التقيه أو الاستحباب.

قوله عليه السلام: لم يكن لهم أن يمنعه أى: منعا مختصا بهم، إذ لكل من الشركاء أن يمنعوا الباقي من التصرف، كما هو المشهور.

الحديث الحادى و الأربعون: موثق.

و قال في الشرائع: و حد الطريق لمن ابتكر ما يحتاج إليه في الأرض المباحه خمس أذرع. و قيل: سبع أذرع، فالثانى يتباعد هذا المقدار. انتهى.

و قال في المسالك: يظهر منه أن هذا حد طريق خاص، يعنى على المحيى

ملاذ الأختيار في

[الحديث ٤٢]

٤٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عَبْدِ صَالِحٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فِي يَدِهِ دَارٌ لَيْسَتْ لَهُ وَ لَمْ تَزَلْ فِي يَدِهِ وَ يَدِ آبَائِهِ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ أَعْلَمَهُ مَنْ مَضَى مِنْ آبَائِهِ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُمْ وَ لَا يَدْرُونَ لِمَنْ هِيَ فَيَبِيعُهَا وَ يَأْخُذُ ثَمَنَهَا قَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَبِيعَ مَا لَيْسَ لَهُ قُلْتُ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَعْرِفُ صَاحِبَهَا وَ لَا يَدْرِي لِمَنْ هِيَ وَ لَا أَظُنُّهُ يَجِيءُ لَهَا رَبٌّ أَيَّدًا قَالَ مَا أَحَبُّ أَنْ يَبِيعَ مَا لَيْسَ لَهُ قُلْتُ فَيَبِيعُ سُكْنَاهَا أَوْ مَكَانَهَا فِي يَدِهِ فَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ أَيُّعُكَ سُكْنَايَ وَ تَكُونُ فِي يَدِكَ كَمَا هِيَ فِي يَدِي قَالَ نَعَمْ يَبِيعُهَا عَلَى هَذَا

بعده أن يتباعد هذا المقدار، و بعضهم جعله حد الطريق مطلقا، و هو أولى، و مستند الخمس روايه أبي العباس، و القول بالسبع للشيخ في النهايه و أتباعه، لروايه مسمع و السكوني، و اختاره العلامة في المختلف و الشهيد في الدروس.

و يمكن حمل اختلاف الروايات على اختلاف الطريق، فإن منها ما يكفي فيه الخمس، كطريق الأملاك التي لا تمر عليها القوافل. و منها ما يحتاج إلى السبع.

و لو زادوها على السبع و استطرت و صار الجميع طريقا، فلا يجوز إحداث ما يمنع الماره في الزائد.

الحديث الثاني و الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: نعم يبيعه على هذا لعله محمول على ما إذا علم أنه مالك لسكنائها و منافعها بأحد الوجوه الشرعيه فالمراد بالبيع الإجاره أو الصلح.

و قال في المختلف: قال الشيخ في النهايه: إذا كان الإنسان في يده دار،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٥

[الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنِ الْمِثْمِيِّ وَ عَمْرٍو عَنْ

مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَكُونُ فِي دَارِهِ وَيَغِيبُ عَنْهَا كَذَا وَكَذَا سَيِّئَةً وَ يَدْعُ فِيهَا عِيَالَهُ ثُمَّ يَأْتِينَا هَلَاكُهُ فَلَا تُقَسِّمُ الدَّارُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ تَرَكَ فِي الدَّارِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ تَرَكَهَا مِيرَاثًا بَيْنَ فُلَانٍ وَ فُلَانَةَ فَشْهَدُ عَلِيٌّ هَذَا قَالَ نَعَمْ

أو أرض ورثه عن أبيه عن جده، غير أنه يعلم أنها لم تكن ملكا لهم و إنما كانت للغير و لا يعرف المالك، لم يجز له بيعها، بل ينبغي له أن يتركها بحالها، و إن أراد بيعها فليبع تصرفه فيها و لا يبيع أصلها على حال.

و قال ابن إدريس: يمكن أن يقال: إنما كان الأمر على ما ذكر في هذا الحديث و الوجه في ذلك، و كيف يجوز له تركها في يده و بيع ما جاز له بيعه و هو يعلم أنه لم يكن لمورثه؟ و من كان بيده شىء و لم يعلم لمن هو، فسبيله سبيل اللقطة، فبعد التعريف المشروع يملك المتصرف، فجاز أن يبيع ماله فيها، و هو التصرف الذى ذكره فى الخبر، دون رقبه الأرض إذا كانت فى الأرض المفتوحة عنوه، فهذا وجه تأويل فى هذا الخبر. و بعد هذا كله فهذه أخبار آحاد أوردها شيخنا فى نهايته، لئلا يشذ من الأخبار شىء.

أقول: ليس بعيدا من الصواب أن يكون المراد بقوله " فليبع تصرفه فيها " أى: الآثار الموجودة من الأبنية و السقوف، و لا يلزم من كون الدار ليست له كونها غصبا، بل جاز أن تكون عاريه و هو الظاهر، إذ تصرف المسلم إنما يبنى فى الظاهر على المشروع.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار،

[الحديث ٤٤]

٤٤ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرٍ وَ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ دَارٍ يَشْتَرِيهَا يَكُونُ فِيهَا زِيَادَةٌ مِنَ الطَّرِيقِ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْهِ فِيمَا حُدِّدَ لَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو السَّرَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُوجَدُ عِنْدَهُ السَّرِقَةُ فَقَالَ هُوَ غَارِمٌ إِذَا لَمْ يَأْتِ عَلِيَّ بِأَنَّهَا شُهُودًا

---

قوله: فيشهد على هذا أى: بأنه ترك تلك الدار ميراثاً، مع أنا لا نعلم فى مده غيبته أنه باعها أو وهبها أم لا، فقال عليه السلام: أشهد يعنى يجوز لك الشهاده عملاً بالاستصحاب.

الحديث الرابع و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فلا- بأس به حمل على ما إذا لم يعلم أنه من الطريق، لكن الناس يقولون ذلك، أو على ما إذا كان أزيد من الخمس و السبع كما مر، و الله يعلم.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا لم يأت و إلا فيأخذ الثمن من البائع، فلا يستقر الغرم عليه، و إن جاز رجوع المالك أولاً عليه.

و قال العلامة رحمه الله فى القواعد: و لو وجد عنده سرقة ضمنها، إلا أن يقيم بينه بشرائها، فيرجع على بائعها مع جهله.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٧

.....

---

و قال المحقق الشيخ على قدس سره: هذا قول الشيخ معولا على ما رواه أبو عمرو السراج عن أبي عبد الله عليه السلام- يعنى هذه الروايه- و قال ابن إدريس: الضمان ثابت على كل حال بعد ثبوت كونها سرقة، و لكن الرجوع على بائعها مشروط بثبوت

كونه بائعا و عدم علمه بكونها سرقة، و نزل كلام الشيخ على ذلك، و حسنه العلامه فى المنتهى. و تحرير المسأله: أن المراد بضمائها إن كان ردها إلى مالكها، فلا- كلام فى وجوب ردها على كل حال، سواء علم بكونها سرقة أم لا، و إن كان المراد ضمان قيمتها إذا تلفت و كانت قيمه فكذلك و ليس له الرجوع بها، لأن التلف فى يده و هو مضمون. و إن كان المراد رجوعه بالثمن، فمع بقاء العين، سواء كان عالما أو جاهلا و مع تلفها يرجع بعوضها إذا لم يكن عالما بالحال. و أما ما يتبع العين من المنافع التى استوفاهها من لبن و نحوه، ففى رجوعه مع الجهل قولان، أصحهما: الرجوع معه لا مع العلم، و كذا القول فى الأجره. انتهى.

و قال الشهيد الثانى رفع الله درجته: هكذا وردت الروايه عن الصادق عليه السلام بطريق ضعيف، فالموافق للأصول الشرعيه أنه يضمونها على كل حال، بمعنى مطالبته بأدائها إن كانت عينها قائمه، و إلزامه بمثلها أو قيمتها إن كانت تالفه، لكن إن قام بشرائها من غيره جاهلا بحالها تخير المالك بين الرجوع عليه بما ذكر و بين الرجوع على البائع، كترتب الأيدى على المغصوب.

و يمكن أن يراد بقوله "ضمناها" استقرار الضمان عليه على تقدير أن لا يثبت شراؤه لها من غيره، فإن ثبت ذلك لم يستقر، بل يجوز له الرجوع على البائع مع جهله مع وجود العين بالثمن و زائد القيمه على الأقوى و ما غرمه على العين و كذا مع تلفها، و حينئذ فأصل الضمان و الرجوع متحققان فى الجمله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٨

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي

عُمَيْرٌ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ أَرَادُوا بَيْعَ تَمْرٍ عَيْنِ أَبِي زِيَادٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ثُمَّ قُلْتُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَأَمَرْتُ مُصَادِفًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ قُلْ لَهُ يَشْتَرِيهِ فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ جَرَّاحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَصْلُحُ شِرَاءُ السَّرِقَةِ وَ الْخِيَانَةِ إِذَا عُرِفَتْ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيانٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَ هُوَ يَظْلِمُ قَالَ يَشْتَرِي مِنْهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ ظَلَمَ فِيهِ أَحَدًا

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

و قد مر في آخر كتاب المكاسب.

الحديث السابع و الأربعون: مجهول.

الحديث الثامن و الأربعون: موثق.

و استدلل به على جواز شراء الخراج و المقاسمه و الزكاه من السلطان الجائر و استيهاها و أخذها. و فيه نظر، لجواز الحمل على المنصوب من قبل العادل، مع أنه ليس فيه إلا الشراء. و ربما يجاب عن الأخير، بأنه يظهر من الحديث أن تصرف العامل بالبيع جائز، إذ لو كان حراما ما كان الظاهر أن يكون الاشتراء منه حراما أيضا، لكونه إعانه على المحرم.

و حيث ثبت أن التصرف بنحو البيع و الشراء جائز، ظهر أن أصل التصرف

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٨٩

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَحَدَهُمَا عَنِ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَ السَّرِقَةِ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اخْتَلَطَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَمَّا السَّرِقَةُ بَعَيْنِهَا فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَتَاعِ السُّلْطَانِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ مِمَّنْ يَشْتَرِي مِنَ السُّلْطَانِ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَ غَنَمِهَا وَ



هُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَالَ فَقَالَ مَا الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ إِلَّا مِثْلُ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يَأْسَ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ الْحَرَامَ بَعَيْنِهِ قِيلَ لَهُ فَمَا تَرَى فِي مُصِدَّقٍ يَجِيئُنَا فَيَأْخُذُ صِدَقَاتِ أَغْنَامِنَا فنَقُولُ بَعْنَاهَا فَيَبِيْعُنَاهَا فَمَا تَرَى فِي شِرَائِهَا مِنْهُ

فيه ليس بحرام، و إذا قيل إن بعض أنحاء التصرف - كالإعطاء بغير عوض لمستحق له - حرام كان محتاجا إلى دليل، لأن الأصل خلافه.

و إذا كان ذلك حراما، فإما أن يكون الواجب ضبطه و حفظه في الخزانة، و هو بعيد جدا. و إما أن يكون الواجب رده إلى من أخذ منه، و ذلك يقتضى تحريم بيعه و الاشتراء له، لأن الواجب رد العين مع التمكن لا القيمة، مع أن الظاهر عدم القائل بالفرق بين الاشتراء و غيره، و لا يخلو بعض ما ذكر من إشكال.

الحديث التاسع و الأربعون: صحيح.

و في الكافي: الحسن بن محبوب، أن أبي أيوب، عن أبي بصير.

الحديث الخمسون: صحيح.

و قد مر أيضا في أواخر كتاب المكاسب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٠

قَالَ إِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهَا وَ عَزَلَهَا فَلَا بَأْسَ قِيلَ لَهُ فَمَا تَرَى فِي الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ يَجِيئُنَا الْقَاسِمُ فَيُقْسِمُ لَنَا حَظَّنَا وَ يَأْخُذُ حَظَّهُ

فَيَغْرِلُهُ بِكَيْلٍ فَمَا تَرَى فِي شِرَاءِ ذَلِكَ الطَّعَامِ مِنْهُ فَقَالَ إِنَّ كَانَ قَبْضَهُ بِكَيْلٍ وَأَنْتُمْ حُضُورُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِشِرَائِهِ بِغَيْرِ كَيْلٍ

وقال في المسالك: أجمع علماؤنا على أن ما يأخذه السلطان الجائر من الغلات باسم المقاسمه، أو الأموال باسم الخراج عن حق الأرض، و من الأنعام باسم الزكاه، يجوز ابتياعه و هبته، و لا- يجب إعادته على أربابه و إن عرفت بعينه، و إن كان ظالما في أخذه. و كما يجوز ابتياعه و استيهابه يجوز سائر المعاوزات، و لا يجوز تناوله بغير إذن الحاكم، و لا يشترط قبض الجائر.

و يشترط في الزكاه أن لا- يأخذ الجائر زياده عن الواجب شرعا في مذهبه، و كذا في الخراج الزيادة عن المعتاد، و أن يكون صرفه لها على وجهها المعبر عندهم، و الظاهر أن الحكم مختص بالجائر المخالف للحق نظرا إلى معتقده من استحقاقه ذلك عندهم، فلو كان مؤمنا لم يحل أخذه، لاعترافه بكونه ظالما فيه، مع احتمال الجواز مطلقا، نظرا إلى إطلاق النص و الفتوى. انتهى.

و التقييد بالمخالف مما تفرد به رحمه الله، و لم يذكره غيره، و المسأله لا- تخلو من إشكال، و إن كان المنع يؤدي إلى حرج عظيم.

وقال الفاضل الأسترآبادي رحمه الله: أحاديث هذا الباب صريحه في التوسعه على الشيعة في شرائهم من عمال سلاطين الجور ما يجوز شراؤه من عمال الأئمه عليهم السلام، و هذا التجويز: إما لدفع الفتن عنهم، أو لدفع الحرج.

قوله: فما ترى في الحنطه و الشعير الظاهر أن السؤال عن جواز الاعتماد على كيلهم، كما إذا أخبر البائع بالكيل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩١

.....

و يحتمل أن يكون مراد السائل السؤال عن صدقه غيره،

أو عن صدقه ماله، أو الأعم.

ثم اعلم أن هذا الخبر من عمده ما استدل به الأصحاب على حل الخراج المأخوذ بغير إذن الإمام، و الزكاه المأخوذه بغير إذنه عليه السلام.

وقال بعض الأفاضل: لا- دلالة في قوله "لا- بأس به حتى يعرف الحرام بعينه" إلا على أنه يجوز شراء ما كان حلالا بل مشتبهها أيضا، و لا- يجوز شراء ما هو معروف أنه حرام، و لا- يدل على جواز شراء الزكاه بعينها صريحا، نعم ظاهرها ذلك، و لكن لا ينبغي الحمل عليه لمنافاه للعقل و النقل.

و يحتمل أن يكون سبب الإجمال التقيه، و يؤيد عدم الحمل على الظاهر أنه غير مراد بالاتفاق، إذ ليس بحلال ما أخذه الجائر، و أيضا ليس بمعلوم أن المصدق المذكور من قبل الجائر، فيحمل على كونه من قبل العادل، على أنه قد يكون المراد بجوازه حيث كان المبيع مال المشتري، فإنه قال: يأخذ صدقات أغنامنا و لم يصر متعينا للزكاه لأخذه ظلما، فيكون الشراء استنقاذا لا شراء حقيقه، و يكون الغرض من قوله "إن كان" بيان شرط الشراء و هو التعيين، و يعلم منه الكلام في قوله "فما ترى في الحنطه". و يمكن عدم صحه الخبر أيضا، لاحتمال أن يكون أبو عبيده غير الحذاء.

و بالجملة ليست هذه مما يصلح أن يستدل بها على المطلوب، بل شراء الزكاه أيضا، لما عرفت من أنها مخالفه للعقل و النقل، مع عدم الصراحه و احتمال التقيه. و على تقدير دلالتها على جواز الشراء من الزكاه فلا يقاس عليه جواز الشراء من المقاسمه.

و على تقديره أيضا لا يمكن أن يقاس عليه جواز قبول هبتها و سائر التصرفات فيها مطلقا، كما هو المدعى، إذ قد يكون

ذلك مخصوصا بالشراء بعد القبض لسبب لا نعرفه، كسائر الأحكام الشرعية، ألا ترى أن أخذ الزكاه لا يجوز منهم مطلقا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٢

### [الحديث ٥١]

٥١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ

و يجوز شراؤها منهم، و يؤيده أنه لما وصل العوض إلى السلطان الجائر و يكون فى ذمته عوض بيت المال بخلافه ما لم يكن له عوض، لأنه يكون كالنضيع.

و يرد عليه أن السؤال كان عن إبل الصدقة، فلا يكون الجواب فى غيرها، لكن لما فرض السائل أنه يعلم أنهم يأخذون أكثر من الحق، فقد فرض دخول حرام فى الصدقات التى بأيديهم، فوقت الحاجه إلى الاستثناء الذى فعله عليه السلام، و كان غرض السائل كان متعلقا باستعلام الحكم باعتبار الاختلاط المذكور، و كان جواز أصل الصدقه مستغنيا عن البيان عنده.

و ما أعاده من منافاته للعقل و النقل ممنوع، و الحمل على التقيه من غير ضروره غير مسموع، و الاتفاق الذى ادعاه غير مسلم، و فرض المصدق فى زمن السؤال من قبل العادل فى غايه البعد، و كذا الحمل على الاستنقاذ يأبى عنه الشرط المذكور، و حمل الشرط على ما ذكره غير موجه، و احتمال أبى عبيده غير الحذاء فى غايه الغرابه، بل لم ينقل أحد فى الرجال بهذه الكنيه، و استفاده شراء المقاسمه من الحديث ليس بالقياس، بل بقوله يجيئنا القاسم، إذ الظاهر أن المراد به أخذ الخراج، لا سيما بعد ما عبر عن أخذ الزكاه بالمصدق.

و ربما يقال فى جواب كلامه الأخير: لو سلمنا أن أخذ السلطان و جمعه حق الخراج من الأرضين حرام مطلقا، لا نسلم أن بذله وهبته و صرفه

حرام، إذا كان الأخذ مستحقاً لمثله لفقر، أو كونه من مصالح المسلمين، كالقاضي و الذي له مدخل في أمور الدين، و إن كان الأخذ حراماً. و الحق أن المسألة في غايه الإشكال و الأحوط عدم التعرض لأمثال ذلك إلا مع الضروره، و الله يعلم حقائق أحكامه.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٣

بْنِ مُوسَى عَنْ بُرَيْدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ اشْتَرَى طَعَامَ قَوْمٍ وَ هُمْ لَهُ كَارِهُونَ قُصَّ لَهُمْ مِنْ لَحْمِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ الْخِيَانَةِ وَ السَّرِقَةِ فَقَالَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئاً تَشْتَرِيهِ مِنَ الْعَمَالِ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الْعَامِلِ وَ هُوَ يَظْلِمُ فَقَالَ يَشْتَرِي مِنْهُ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً مِنَ الْخُمْسِ لَمْ يَعْذِرْهُ اللَّهُ اشْتَرَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ

---

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

و يرمى إلى أن أخذ العمال حرام، و إن جاز الشراء منهم، للاستثناء من السرقة و الخيانه، و إن احتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً، و ذكره لرفع توهم كونه كذلك.

الحديث الثالث و الخمسون: ضعيف.

و حمل على ما إذا لم يعلم أن فيما اشتراه ما ظلم فيه، كما مر.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: لم يعذره الله لعله محمول على غير ما أذنوا فيه، أو على غير الشيعة مطلقا. و الحاصل أن أكثر الأصحاب قالوا بإباحة المناكح و المساكن و المتاجر في زمان غيبه الإمام

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٤

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَيْصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفُهُودِ وَ سِبَاعِ الطَّيْرِ هَلْ يُلْتَمَسُ فِيهَا التَّجَارَةُ فَقَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَن عِظَامِ الْفِيلِ أَوْ يَحِلُّ بَيْعُهُ وَ شِرَاؤُهُ الَّذِي يُجْعَلُ مِنْهُ الْأَمْشَاطُ فَقَالَ لَا بَأْسَ قَدْ كَانَ لِأَبِي مِنْهُ مُشْطٌ أَوْ أَمْشَاطٌ

عليه السلام للشيعة خاصة.

و فسر بعض الأصحاب المتاجر بما يشتري من الغنائم المأخوذة من أهل الحرب في حال الغيبة، و إن كان كلها أو بعضها للإمام عليه السلام، و فسرها ابن إدريس بشراء متعلق الخمس ممن لا يخمس، فلا يجبر على إخراج الخمس، إلا أن يتجر فيه و يربح، و فسرها بعضهم بما يكتسب من الأرض و الأشجار المختصة به عليه السلام، فعلى كل قول يتعين الحمل على غيره، فتأمل.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

و اختلف الأصحاب في السباع، فقليل: بجوازها كلها تبعا للانتفاع بجلدها و ريشها. و قيل: بعدم جواز بيع شيء منها. و منهم من استثنى الفهد خاصة. و منهم من استثنى الفهد و سباع الطير، للنص الصحيح، و أما الهر فنسب جواز بيعه في التذكرة إلى علمائنا.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

و قال في الدروس: يجوز بيع عظام الفيل و اتخاذ الأمشاط، فقد كان للصادق عليه السلام منه مشط و لا كراهه فيه، وفاقا لابن إدريس و الفاضل، و قال القاضي

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٥

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِرَاءِ أَشْتَرِيهِ مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَعَلِّي لَمَّا أَتَى بِهِ فَيَبِيعُنِي عَلَى أَنَّهَا ذَكِيَّةٌ أَيْبِعُهَا عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كُنْتُ لَا تَتَّقِي بِهِ فَلَا تَبِعْهَا عَلَى أَنَّهَا ذَكِيَّةٌ إِلَّا أَنْ تَقُولَ قَدْ قِيلَ لِي إِنَّهَا ذَكِيَّةٌ.

## [الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ لَا يَطِيبُ وَلَدُ الزَّانَا أَيْدَاءً وَلَا يَطِيبُ ثَمَنُهُ أَبَدًا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ لِأَنَّهَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ وَلَدِ الزَّانَا وَالِانْتِفَاعُ بِثَمَنِهِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

يكره بيعها و عملها. انتهى.

و قال فى المصباح: المشط الذى يتمشط به، بضم الميم و قد يكسر و هو القياس، لأنه آله و الجمع أمشاط.

الحديث السابع و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا تبعها على أنها ذكويه أى: لا تخبر بالعلم عن التذكويه لأنه كذب.

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول.

و قيل: ضعيف. و يمكن حمله على ما إذا حصل بالزنا بالحره.

و قال فى التحرير: يجوز بيع ولد الزنا و شراؤه إذا كان مملوكا، للروايه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٦

## [الحديث ٥٩]

٥٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ وَلَدِ الزَّانَا أَشْتَرِيهِ أَوْ أبيعُهُ أَوْ أَسْتَحْدِمُهُ فَقَالَ اشْتَرِهِ وَ اسْتَرْقَهُ وَ اسْتَحْدِمُهُ وَ بَعُهُ فَأَمَّا اللَّقِيطُ فَلَا تَشْتَرِهِ.

## [الحديث ٦٠]

٦٠ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سِنَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ وَلَدِ الزَّانَا أَشْتَرِيهِ وَ يُسْتَحْدَمُ وَ يُبَاعُ فَقَالَ نَعَمْ.

## [الحديث ٦١]

٦١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَسْيَالِهِ عَنْ رَجُلٍ لَهُ حَسَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُ مِنْهُ بَرَابِطَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ حَسَبٌ فَبَاعَهُ مِمَّنْ يَتَّخِذُ مِنْهُ صُلْبَانًا فَقَالَ لَا

---

الصحيحه و روايه النفي متأوله.

الحديث التاسع و الخمسون: مرسل.

و ذكر اللقيط فى هذا المقام لأنه يكون غالبا من هذا الجنس، فإنهم ينبذونه لثلا يظهر منهم الزنا، و حمل على لقيط دار الإسلام، أو دار الكفر و فيها مسلم يمكن تولده منه، فإنهما فى حكم الحر، و لا يجوز بيعهما.

و قال الجوهرى: اللقيط المنبوذ يلتقط.

الحديث الستون: صحيح.

الحديث الحادى و الستون: حسن.

و قد مر الكلام على تلك الأخبار فى باب المكاسب.

و قال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على جواز البيع ممن يعمل البرابط

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٧.

#### [الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ عِيسَى الْقُمِّىِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التُّوتِ أَيْبَعُهُ يُصْنَعُ لِلصَّلِيبِ وَ الصَّنَمِ قَالَ لَا.

#### [الحديث ٦٣]

٦٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ اسْأَلُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُوجِرُ سَفِينَتَهُ وَ دَابَّتَهُ مِمَّنْ يَحْمِلُ فِيهَا أَوْ عَلَيَّهَا الْخَمْرَ وَ الْخَنَازِيرَ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٦٤]

٦٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ عَنْ صَابِرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ

---

إذا لم يقل إنى أريده لها، كما هو الظاهر من العبارة، و على شدة الكراهه ممن يعمل الصليب، فإنه مسجود النصارى. انتهى.



و لعل الفرق محمول على شدة الكراهه فى الثانى على المشهور، و حمل الأول على عدم الشرط، و الثانى على الشرط مع وحده العبارة و السياق بعيد، و القول بالتحريم فى الثانى فقط ليس ببعيد. و ربما يفرق بينهما بجواز التقيه فى الأول، لكونها مما يعمل لسلاطين الجور فى بلاد الإسلام دون الثانى.

الحديث الثانى و الستون: حسن.

الحديث الثالث و الستون: حسن.

و يظهر من هذين الخبرين الفرق بين الصنم و الخمر فى هذا الحكم، و حمل على ما إذا لم يذكر ذلك فى العقد بل قبله أيضا، و لا ينافى الكراهه.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٨

الرَّجُلُ يُؤَاجِرُ بَيْتَهُ بِبَيْعِ فِيهِ الْخَمْرِ قَالَ حَرَامٌ أَجْرُهُ.

#### [الحديث ٦٥]

٦٥ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ سَمُوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْعِمِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ الْقِرْدِ أَنْ يُشْتَرَى أَوْ يُبَاعَ.

#### [الحديث ٦٦]

٦٦ عَلِيُّ بْنُ أُسْبَاطٍ عَنْ أَبِي مَخْلَدٍ السَّرَّاجِ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

---

قوله عليه السلام: حرام أجره حمل على الأجره له.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: نهى عن القرد حمله بعض الأصحاب على ما إذا لم يتصور منه فائده مقصوده كما مر، و ذهب الأكثر إلى عدم الجواز مطلقا، و لم يلتفتوا إلى الفائده النادره، كحفظ المتاع مثلا، و الجواز لا يخلو من قوه، و كذا فى سائر المسوخ على القول بوقوع الذكاه عليها يجوز بيعها، و على القول بعدمه فممنع بعضهم مطلقا، و ذهب بعضهم إلى التفصيل المتقدم، و الأقوى جواز بيع الفيل للانتفاع بعظامه و إن لم يقبل التذكيه، بل بركوبه و حمل المتاع و أمثاله.

و قال فى الصحاح: القرد واحد القروء، و قد يجمع على قرده مثل فيل و فيله، و الأنثى قرده، و الجمع قرد، مثل قربه و قرب، و فى

المثل إنه من قرد.

الحديث السادس و الستون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ١٩٩

إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ مُعْتَبٌ فَقَالَ بِالْبَابِ رَجُلَانِ فَقَالَ أَذْخِلُهُمَا فَدَخَلَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي رَجُلٌ سَيَّرَاحٌ أَبِيْعُ جُلُودِ النَّمْرِ قَالَ مَدْبُوعَةٌ هِيَ قَالَ نَعَمْ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

[الحديث ٦٧]

٦٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّنِيعَلِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ قَوَائِمَ السُّيُوفِ الَّتِي تُسَمَّى السَّفَنَ أَتَتْهَا مِنْ جُلُودِ السَّمَكِ فَهَلْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهَا وَ لَسْنَا نَأْكُلُ لُحُومَهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّا نَبْسِطُ عِنْدَنَا الْوَسَائِدَ فِيهَا

و قال فى الدروس: و تقع التذكيه على السباع كالأسد و الفهد و النمر و الثعلب فتفيد طهاره لحمها و جلدها، و فى الاحتياج إلى دبغه فى استعماله قول مشهور.

الحديث السابع و الستون: مجهول.

و قال فى القاموس: السفن محرکه جلد أخشن و قطعه خشناء من جلد ضب أو سمك.

قوله عليه السلام: لا بأس قال الوالد العلامة قدس الله روحه: إذ ليس لها نفس سائله، و إن كان من السباع و ليس من السمك الذى له فلس، مع أنه لو كان له دم سائل إذا اشترى من مسلم كان طاهرا. و لا يدل على جواز الصلاه فيه.

الحديث الثامن و الستون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٠

الْتَمَائِلُ وَ نَفْرُشُهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِمَا يُبْسَطُ مِنْهَا وَ يُفْتَرَشُ وَ يُوْطَأُ إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْهَا مَا نُصِبَ عَلَى الْحَائِطِ وَ عَلَى السَّرِيرِ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ سَيِّمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَصْلُحُ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَالدِّيْبَاجِ فَأَمَّا بَيْعُهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ

---

و قال فى الدروس: و يحرم عمل الصور المجسمه قاله الشيخان، و طرد القاضى التحريم فى غير المجسمه، و الحلبي حرم التماثيل و أطلق، و روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام لا بأس.

أقول: لعل الأقوى تحريم عمل ذوات الأرواح مطلقا، سواء كانت مما له ظل إذا وقع عليه ضوء أم لا. و أما إبقاؤها فظاهر الأخبار عدم حرمه إبقاء غير المجسمه، و

فيها إشكال، والأحوط الترك.

و أما الخبر فيحتمل أن يكون الفرق بين الأول و الثاني بأن يكون الأول غير مجسّمه و الثاني مجسّمه، أو بأن افتراضها و المشى عليها يتضمن استخفافا بها، فلا يكره، بخلاف ما إذا نصب على الحائط و السرير، فإن فيهما تعظيما لها، و لعل الأول أظهر كما فهمه الأكثر.

الحديث التاسع و الستون: موثق. قوله عليه السلام: فإما يبيعه فلا- بأس يشمل بإطلاقه ما إذا كان ثوبا مختصا بالرجال، و الظاهر جوازه، إذ يمكن تغييره للبس النساء و غيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠١

#### [الحديث ٧٠]

٧٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ تَمَنِ الْخَمْرِ فَقَالَ أَهْدِي لِرَسُولِ اللَّهِ ص رَأْيَهُ مِنْ خَمْرٍ بَعِيدٍ مَيَّا حَرَمَتِ الْخَمْرُ فَأَمَرَ بِهَا تَبَاعَ فَلَمَّا أَذْبَرَ بِهَا الَّذِي يَبِيعُهَا نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ خَلْفِهِ يَا صَاحِبَ الرَّأْيِ إِنَّ الَّذِي قَدْ حَرَّمَ شُرْبَهَا فَقَدْ حَرَّمَ تَمْنَهَا فَأَمَرَ بِهَا فَصَبَّتْ فِي الصَّعِيدِ وَقَالَ تَمَنُ الْخَمْرِ وَمَهُرُ الْبَغِيِّ وَ تَمَنُ الْكَلْبِ الَّذِي لَا يَضْطَادُ مِنَ السُّحْتِ.

#### [الحديث ٧١]

٧١ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِنْ أَكَلِ السُّحْتِ تَمَنُ الْخَمْرِ وَ نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ.

#### [الحديث ٧٢]

٧٢ عَنْهُ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَه عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ تَرَكَ غُلَامًا لَهُ فِي كَرَمٍ لَهُ يَبِيعُهُ عِنَبًا أَوْ عَصِيرًا فَاَنْطَلَقَ الْغُلَامُ فَعَصَرَهُ خَمْرًا ثُمَّ بَاعَهُ

---

الحديث السبعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فأمر بها لعله على البناء للمجهول، أى: أمره رجل آخر، و الظاهر أنه نزل حكم تحريم البيع بعد الأمر به. و يستفاد من الخبر جواز بيع كلب الصيد فقط، و لا- خلاف فيه، و إنما الخلاف فى جواز بيع كلب الزرع و الماشيه و الحائط، و المشهور فيها أيضا الجواز.

الحديث الحادى و السبعون: مجهول.

الحديث الثاني و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٢

قَالَ لَمَّا يَضْمَحُ ثَمْنُهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ أَهْيَدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ص رَاوِيَتَيْنِ مِنْ خَمْرٍ بَعِيدَ مَرَا حُرِّمَتْ فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ص فَأَهْرَيْقَتَا وَقَالَ إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا قَدْ حَرَّمَ ثَمْنَهَا ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَفْضَلَ خِصَالِ هَذِهِ الَّتِي بَاعَهَا الْغُلَامُ أَنْ يُتَّصَدَّقَ بِثَمْنِهَا.

[الحديث ٧٣]

٧٣ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ثَمَنِ الْعَصِيرِ قَبْلَ أَنْ يَغْلَى لِمَنْ يَتَّاعُهُ لِيُطْبَخَهُ أَوْ يَجْعَلَهُ خَمْرًا قَالَ إِذَا بَعْتَ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ خَمْرًا فَهُوَ حَلَالٌ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٧٤]

٧٤ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَأَنَا حَاضِرٌ عَنْ بَيْعِ الْعَصِيرِ مِمَّنْ يُخْمَرُهُ فَقَالَ حَلَالٌ أَلَسْنَا نَبِيعُ تَمْرَنَا لِمَنْ يَجْعَلُهُ شَرَابًا خَبِيثًا.

[الحديث ٧٥]

٧٥ عَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

قوله عليه السلام: إن أفضل يمكن حمله على ما إذا لم يكن المشتري معلوما، ولا يبعد كثيرا أن يكون البائع مالكا للثمن، لأنه قد أعطاه المشتري باختياره و إن فعلا حراما.

الحديث الثالث و السبعون: ضعيف.

قوله: أو يجعله خمرًا حمل على ما إذا علم ذلك من المشتري و لم يذكر.

الحديث الرابع و السبعون: صحيح.

الحديث الخامس و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٣

ع عَنْ بَيْعِ عَصِيرِ الْعَبِّ مِمَّنْ يَجْعَلُهُ حَرَامًا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ تَبِيعُهُ حَلَالًا فَيَجْعَلُهُ حَرَامًا فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَ أَشْحَقَهُ.

[الحديث ٧٦]

٧٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الْعَصْتِيرِ مِمَّنْ يَصِيغُهُ خَمْرًا فَقَالَ بَعُهُ مِمَّنْ يَطْبُخُهُ أَوْ يَصْنَعُهُ خَلًّا أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لَا أَرَى بِالْأَوَّلِ بَأْسًا.

#### [الحديث ٧٧]

٧٧ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَرَاهِمُ فَبَاعَ خَنَازِيرَ وَ خَمْرًا وَ هُوَ يَنْظُرُهُ فَقَضَاهُ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ أَمَّا لِلْمَقْضَى فَحَلَالٌ وَ أَمَّا لِلْبَائِعِ فَحَرَامٌ

قوله عليه السلام: و أسحقه كأنه عطف تفسيري. قال في الصحاح: أسحقه الله أبعد.

الحديث السادس و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: ممن يطبخه أى: ليصير ديسا.

الحديث السابع و السبعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا بأس به قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: حمل على كون الدين على أهل الذمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٤

#### [الحديث ٧٨]

٧٨ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَنَا عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَيَبِيعُ الْخَمْرَ وَ الْخَنَازِيرَ فَيَقْضِيهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٧٩]

٧٩ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ مَالٌ فَيَبِيعُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَمْرًا وَ خَنَازِيرَ يَأْخُذُ تَمَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٨٠]

٨٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَلِيفَةَ

و إن كان إظهاره حراما، لكنه لو لم يشترط فى عقد الذمه لم يخرج من الذمه، و على تقدير الشرط و الخروج يقضى دينه أيضا

و للمقتضى حلال. و فى الكافى " و هو ينظر " و يمكن أن يكون ناظرا و يكون الدمى ساترا، و لا يخرج عن الذمه بأن يبيع فى داره و المسلم ينظر إليه من كوه مثلا. و على المتن يمكن أن يقرأ بضم الياء من الإنظار و الإمهال، لكنه بعيد.

و قال فى الدروس: يجوز أخذ الجزية من ثمن المحرم، و لو كان بالإحالة على المشتري، خلافا لابن الجنيّد فى الإحالة. و قال العلامة فى التحرير: يجوز أخذ ثمن ما باعه الدمى من الخمر فى الدين، و لو أسلم الدمى بعد بيعه جاز له قبض ثمنه، و لو أسلم قبل بيعه حرم بيعه بنفسه، أو بوكيله المسلم، أو الدمى.

الحديث الثامن و السبعون: ضعيف.

الحديث التاسع و السبعون: ضعيف.

الحديث الثمانون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٥

الْحَارِثِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَرِهَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع بَيْعَ الْعَصِيرِ بِتَأْخِيرِهِ.

#### [الحديث ٨١]

٨١ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَلِيفَةَ الْحَارِثِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ فَقَالَ إِنَّ لِي الْكَرْمَ قَالَ بَعْهُ عِنْبًا قَالَ فَإِنَّهُ يَشْتَرِيهِ مَنْ يَجْعَلُهُ خَمْرًا قَالَ فَبَعْهُ إِذَا عَصِرَ يَرَأَ قَالَ إِنَّهُ يَشْتَرِيهِ مَنْ يَصِيرَ يَرَأَ فَيَجْعَلُهُ خَمْرًا فِي قَرْيَتِي قَالَ بَعْهُ حَلَالًا فَيَجْعَلُهُ حَرَامًا فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ ثُمَّ سَكَتَ هُنَيْئَةً ثُمَّ قَالَ لَا تَدْرَنْ تَمَنَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ خَمْرًا فَتَكُونَ تَأْخُذُ تَمَنَ الْخَمْرِ.

#### [الحديث ٨٢]

٨٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ بَيْعِ الْعَصِيرِ يَرَأَ فَيَصِيرُ خَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ التَّمَنَ قَالَ لَوْ بَاعَ تَمَرْتَهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ خَمْرًا حَرَامًا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسًا فَإِذَا كَانَ عَصِيرًا فَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالتَّقْدِ

و يدل على كراهه بيع العصير نسيئه.

قال يحيى بن سعيد فى الجامع: يباع العصير بالنقد كراهه أن يصير خمرًا عند المشتري قبل قبض ثمنه.

الحديث الحادى و الثمانون: ضعيف.

قوله عليه السلام: فتكون تأخذ حمل على الكراهه.

الحديث الثانی و الثمانون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٦

### [الحديث ٨٣]

٨٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مَجُوسِيٍّ يَبِيعُ خَمْرًا أَوْ خَنْزِيرًا إِلَى أَحِبَلٍ ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الْمَيْالُ قَالَتْ لَهُ دَرَاهِمُهُ وَقَالَ إِنَّ أَسْلَمَ رَجُلٌ وَلَهُ خَمْرٌ وَخَنْزِيرٌ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي مِلْكِهِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَالَ يَبِيعُ دِيَانَهُ أَوْ وَلِيَّ لَهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ خَنْزِيرَهُ وَخَمْرَهُ فَيَقْضَى دَيْنُهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَهُوَ حَيٌّ وَلَا يُمَسِّكُهُ

الحديث الثالث و الثمانون: مجهول.

وقال الشيخ يحيى بن سعيد فى الجامع: يجوز أن يؤخذ من الدمى من جزية رأسه و دين عليه لمسلم من ثمن خمر أو خنزير، و إذا باعها الدمى و أسلم قبل قبض الثمن فله المطالبة به، و إن أسلم و فى يده شىء من ذلك لا يحل له التصرف فيه بنفسه و لا بوكيله، و إن أسلم و عليه دين و فى يده خمر فباعها ديانه أو ولى له غير مسلم و قضى دينه أجزأ عنه.

وقال العلامة قدس سره فى المختلف:



قال الشيخ في النهاية: المجوسى إذا كان عليه دين جاز أن يتولى بيع الخمر و الخنزير و غيرهما مما لا يحل للمسلم تملكه غيره ممن ليس له علم و يقضى بذلك دينه، و لا يجوز له أن يتولاه بنفسه، و لا أن يتولى عنه غيره من المسلمين، و منع ابن إدريس من ذلك، و كذا ابن البراج، و هو المعتمد، و الشيخ عول على روايه يونس، و هى غير مستنده إلى إمام، و مع ذلك إنما وردت فى صورته خاصه، و هى إذا مات المديون و خلف ورثه كفارا، فيحتمل أن تكون الورثه كفارا و الخمر لهم بيعه و قضاء دين الميت منه، و لذا حرم بيعه فى حياته و إمساكه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٧

#### [الحديث ٨٤]

٨٤ وَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا بِحُدُودِهَا الْمَأْرَبَعِ وَ فِيهَا زَرْعٌ وَ نَخْلٌ وَ غَيْرُهُمَا مِنَ الشَّجَرِ وَ لَمْ يَذْكُرِ النَّخْلَ وَ لَمَّا الزَّرْعَ وَ لَمَّا الشَّجَرَ فِي كِتَابِهِ وَ ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ قَدِ اشْتَرَاهَا بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا الدَّاخِلِ فِيهَا وَ الْخَارِجِ مِنْهَا أَيْدِخِلُ الزَّرْعَ وَ النَّخْلَ وَ الْأَشْجَارَ فِي حُقُوقِ الْأَرْضِ أَمْ لَا فَوَقَّعَ إِذَا ابْتِاعَ الْأَرْضَ بِحُدُودِهَا وَ مَا أُغْلِقَ عَلَيْهِ بِأُيُهَا فَلَهُ جَمِيعُ

---

قوله عليه السلام: و هى فى ملكه أى: ظاهرا، فإنها تخرج عن ملكه بالإسلام، فالمعنى أنها فى يده عند الموت.

و أقول: يمكن حمله على ما إذا كان معسرا، فإنه لا يلزمه أداء الدين، و ما يأخذه الديان الكفرة أو وليه الكافر، فهم بكفرهم مقرون على ذلك، و لا وزر فى ذلك على الميت، و إذا لم يكن

معسرا إذا أخذ الكافر الخمر أو ثمنها ورضى بذلك فكأنه أبرأ ذمه الميت.

الحديث الرابع و الثمانون: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا ابتاع الأرض لا دلالة فيه على أنه إذا قال بحدودها يدخل الشجر، لضمه عليه السلام إليه" و ما أغلق عليه بابها".

و قال فى الدروس: الأرض و الساحة و البقعه و العرصه لا يدخل فيها البناء و لا الشجر و لا الزرع و لو قال بحقوقها على الأصح، نعم لو قال: و ما اشتملت عليه أو ما أغلق عليه بابها دخل ذلك كله. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٠٨

مَا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ٨٥]

٨٥ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَيْضاً رَجُلٌ اشْتَرَى ضَيْعَةً أَوْ خَادِمًا بِمَالٍ أَخَذَهُ مِنْ قَطْعِ الطَّرِيقِ أَوْ مِنْ سَرِقَةٍ هَلْ يَحِلُّ لَهُ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الضَّيْعَةِ أَوْ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَ هَذَا الْفَرْجَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ سَرِقَةٍ أَوْ قَطْعِ طَرِيقٍ فَوَقَّعَ لَأَخَيْرٍ فِي شَيْءٍ أَصْلُهُ حَرَامٌ وَ لَا يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ.

#### [الحديث ٨٦]

٨٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ مَعِيَ جَرَابَانِ مِنْ مِسْكٍ أَحَدُهُمَا رَطْبٌ وَ الْآخَرُ يَابِسٌ فَبَدَأْتُ

---

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرح الشرائع: كذا ذكره جماعه من الأصحاب و لا بأس به. انتهى.

و قوله "على الأصح" إشاره إلى خلاف الشيخ رحمه الله، فإنه قال: تدخل إذا قال بحقوقها.

قوله عليه السلام: و لا يحل استعماله قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: هذا إذا اشترى بالعين المغصوبه، أما إذا اشترى فى الذمه ثم أعطى المغصوب فعل محرما و كان الحاصل حلالا على المشهور. و فيه أنه إن كان اشترى شيئا بقصد أن لا يعطى ثمنه فكأنه لم يشتر، أما إذا ذكر الواقعه- بأن أعلم المشتري أن ماله حرام أو مغصوب- فكأنه رضى أن يبيع مجانا. و يمكن أن يقال بالجميع، لعموم الخبر.

الحديث السادس و الثمانون: صحيح.

و قال فى الصحاح: ندى الشىء إذا ابتل فهو ندى، مثال تعب فهو تعب، و أنديته

بِالرَّطْبِ فَبِعْتُهُ ثُمَّ أَخَذْتُ الْيَابِسَ أَبِيْعُهُ فَإِذَا أَنَا لَا أُعْطَى بِالْيَابِسِ الثَّمَنِ الَّذِى يَسْوِى وَ لَا يَزِيدُونِى عَلَى تَمَنِ الرَّطْبِ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ  
اللَّهِ عَ أَيُصْلِحُ لِى أَنْ أُنَدِّيَهُ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تُعْلِمَهُمْ فَنَدَيْتُهُ ثُمَّ أَعْلَمْتُهُمْ وَقَالَ

أنا و نديته أيضا تنديه. انتهى.

و فى القاموس: ندى كرضى فهو ندى ابتل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٠

## ١٠ بَابُ بَيْعِ الْمَاءِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ وَالْكَلَاءِ وَالْمَرَاعَى وَحَرِيمِ الْحُقُوقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

### [الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الشَّرْبُ مَعَ قَوْمٍ فِي قَنَاهِ فِيهَا شُرَكَاءُ فَيَسْتَعْنِي بَعْضُهُمْ عَنْ شَرْبِهِ أَوْ يَبِيعُ شَرْبَهُ قَالَ نَعَمْ إِنْ شَاءَ بَاعَهُ بِوَرِقٍ وَإِنْ شَاءَ بِكَيْلٍ حِنْطِهِ

باب بيع الماء و المنع منه و بيع الكلاء و المراعى و حريم الحقوق و غير ذلك الحديث الأول: صحيح.

قوله: فى قناه فيها شركاء قال فى المصباح: القناه الرمح، و قناه الظهر و القناه المحفوره، و يجمع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١١

### [الحدِيث ٢]

٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا عِنْدَهُ عَنْ قَنَاهِ بَيْنَ قَوْمٍ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ شَرْبٌ مَعْلُومٌ فَاسْتَعْنَى رَجُلٌ مِنْهُمْ عَنْ شَرْبِهِ أَوْ يَبِيعُهُ بِحِنْطِهِ أَوْ شَعِيرٍ قَالَ يَبِيعُهُ بِمَا شَاءَ هَذَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ.

### [الحدِيث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وَ حَمِيدِ بْنِ

الكل على قنا مثل حصاه و حصى، و على قناه مثل جبال و قنوات. انتهى.

وقال في الصحاح: الشرب بالكسر الحظ من الماء، وفي المثل آخرها أقلها شربا، وأصله من سقى الإبل، لأن آخرها يرد وقد نزل الحوض. انتهى.

وقال في المسالك: وما حكم بملكه من الماء يجوز بيعه كيلا ووزنا لانضباطهما وكذا يجوز مشاهدته إذا كان محصورا. وأما بيع ماء البئر والعين أجمع، فالأشهر منعه لكونه مجهولا، وكونه يزيد شيئا فشيئا ويختلف المبيع بغيره، وفي الدروس جوز بيعه على الدوام، سواء كان منفردا أو تابعا للأرض. وينبغي جواز الصلح، لأن دائرته أوسع.

الحديث الثاني: صحيح.

وقال الوالد العلامة طاب مضجعه: يدل على تملك الماء وجواز بيعه وإن كان مجهولا. ويمكن رفع الجهالة، بأن يكون في مصنع أو يقدر الأرض التي يستقيها، وإن كان ذلك لا يرفع الجهالة، لكنها مغتفره لعموم البلوى.

الحديث الثالث: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٢

زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ بَيْعِ النَّطَافِ وَ  
الْأَرْبَعَاءِ

---

قوله: عن بيع النطاف

و الأربعاء قال فى النهايه: يقال للماء الكثير و القليل نطفه و هو بالقليل أخص، و منه حديث على عليه السلام " و أمهلها عند النطاف و الأعشاب " يعنى الإبل و الماشيه، النطاف جمع نطفه يريد أنها إذا وردت على المياه و العشب يدعها لترد و ترعى، و منه الحديث قال لأصحابه " هل من وضوء فجاء رجل بنطفه فى إداوه " أراد بها الماء القليل، و به سمى المنى نطفه لقلته.

و قال أيضا فى حديث المزارعه " و يشترط ما سقى الربيع و الأربعاء " الربيع النهر الصغير، و الأربعاء جمعه، و منه الحديث " بما ينبت على ربيع الساقى " هذا من إضافه الموصوف إلى الصفه، أى: النهر الذى يسقى الزرع. و منه الحديث " إنهم يكرون الأرض بما ينبت على الأربعاء " أى: كانوا يكرون الأرض بشىء معلوم و يشترطون بعد ذلك على مكتريها ما ينبت على الأنهار و السواقي. انتهى.

قال الجوهري: جمع ربيع أربعاء و أربعه مثل نصيب و أنصباء و أنصبه.

انتهى.

و قال: المسناه العرم، يقال سنت الناقه تسنو إذا سقت الأرض، و السحابه تسنو الأرض و الأرض مسنوه و مسنيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٣

قَالَ وَ الْأَرْبَعَاءُ أَنْ تُسْنَى مُسْنَاءً فَتَحْمِلَ الْمَاءَ وَ تَسْقَى بِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ تَسْتَعْنِي عَنْهُ قَالَ فَلَا تَبِعْهُ وَ لَكِنْ أَعِزَّهُ جَارَكَ وَ النَّطَافُ أَنْ يَكُونَ لَهُ الشُّرْبُ فَيَسْتَعْنِي عَنْهُ فَيَقُولُ لَا تَبِعْهُ أَعِزَّهُ أَخَاكَ أَوْ جَارَكَ

---

قوله عليه السلام: و الأربعاء أن تسنى الظاهر أنه كلام أبى عبد الله عليه السلام.

قوله عليه السلام: فلا تبعه حمل على الكراهه، كما فعله فى الاستبصار.

و قال فى الدروس: يجوز بيع الماء المملوك و إن فضل عن حاجه صاحبه، و لكنه يكره وفاقا للقاضى و

الفاضلين. و قال الشيخ فى المبسوط و الخلاف: فى ماء البئر إن فضل عنه شىء و جب بذله لشرب السابله و الماشيه لا لسقى الزرع، و هو قول ابن الجنيد لقوله عليه السلام: الناس شركاء فى ثلاث: الماء و الكلاء و النار. و نهيه عن بيع الماء فى خبر جابر يحمل على الكراهه، فبياع كيلا- و وزنا و مشاهده إذا كان محصورا، أما ماء البئر و العين فلا إلا أن يريد على الدوام، فالأقرب الصحه. انتهى.

و قال الشيخ فى النهايه: إذا كان للإنسان شرب فى قناه فاستغنى عنه، جاز أن يبيعه بذهب أو فضه أو حنطه أو شعير أو غير ذلك، و كذلك إن أخذ الماء من نهر عظيم فى ساقيه يعملها و لزمه عليها مؤنه ثم استغنى من الماء، جاز له بيعه، و الأفضل أن يعطيه لمن يحتاج إليه من غير بيع عليه، و هذه هى النطاف و الأربعاء

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٤

#### [الحديث ٤]

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَانَ عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي سَيْلِ وَادِي مَهْزُورٍ لِلزَّرْعِ إِلَى الشَّرَاكِ وَ لِلنَّخْلِ إِلَى الْكَعْبِ ثُمَّ يُرْسَلُ

---

للذين نهى النبى صلى الله عليه و آله عنهما.

الحديث الرابع: مجهول.

و لعل فيه دلالة على أن الكعب ليس فى ظهر القدم، و حمل الخبر على ما إذا لم يعلم تقدم الأسفل على الأعلى.

و قال فى الدروس: يقسم سيل الوادى المباح و العين المباحه على الضياع، فإن ضاق عن ذلك و تشاحوا بدئ بمن أحيى أولا، فإن جهل فبمن يلى فوهته بضم الفاء و تشديد الواو، فللزرع

إلى الشراك، و للشجر إلى القدم، و للنخل إلى الساق، ثم يرسل إلى المحيي ثانيا، أو الذى يلى الفوهه مع جهل السابق و لو لم يفضل عن صاحب النويه شىء فلا شىء لآخر، بذلك قضى النبي صلى الله عليه و آله فى سيل وادى مهزور بالزاي أولا ثم الراء و هو بالمدينه الشريفه.

انتهى.

و قال فى النهايه و الزمخشري فى الفائق: فيه " إنه قضى فى سيل وادى مهزور أن يحبس حتى يبلغ الماء إلى الكعبين " مهزور واد بين بنى قريظه بالحجاز، فأما بتقديم الراء على الزاي، فموضع سوق بالمدينه تصدق به رسول الله صلى الله عليه و آله على المسلمين. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٥

المَاءِ إِلَى أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ وَ الْمَهْزُورُ مَوْضِعُ الْوَادِي

و قال الصدوق قدس سره فى الفقيه بعد إيراد تلك الروايه: و فى خبر آخر للزرع إلى الشراكين، و للنخل إلى الساقين، و هذا على حسب قوه الوادى و ضعفه.

قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: سمعت من أثق به من أهل المدينه أنه وادى مهزور، و مسموعى من شيخنا محمد بن الحسن رضى الله عنه أنه قال:

وادى مهروز بتقديم الراء غير المعجمه على الزاي المعجمه، و ذكر أنها كلمه فارسيه و هو من هرز الماء، و الماء، و الماء الهرز بالفارسيه الزائد على المقدار الذى يحتاج إليه. انتهى.

و الظاهر تقديم المعجمه كما هو المضبوط فى كتب الحديث و اللغه للخاصه و العامه، ثم الظاهر أن المراد بالكعب أصل الساق لاقبه القدم، لأنها موضع الشراك، فلا يحصل الفرق، و لعله على هذا لا تنافى بين الخبرين، كما ظنه الصدوق رحمه الله.

ثم اعلم أن الشيخ فى



النهايه و ابن سعيد فى الجامع تبعا الروايات و لم يذكر الشجر، و قال أكثر المتأخرين: للزرع إلى الشراك، و للشجر إلى القدم، و للنخل إلى الساق.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله: و لا يخفى ضعف السند، و عدم تعرضه للشجر غير النخل، لكن العمل به مشهور. انتهى. و الأولى اتباع الروايات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٦

#### [الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي سَيْلِ وَادِي مَهْرُورٍ أَنْ يُحْبَسَ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ لِلنَّخْلِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَ لِلزَّرْعِ إِلَى الشَّرَاكَيْنِ.

#### [الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي شُرْبِ النَّخْلِ بِالسَّيْلِ أَنَّ الْأَعْلَى يَشْرَبُ قَبْلَ الْأَسْفَلِ وَ يُنَزَّلُ مِنَ الْمَاءِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يُسْرَحُ الْمَاءُ إِلَى الْأَسْفَلِ وَ الَّذِي يَلِيهِ كَذَلِكَ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْحَوَائِطُ وَ يَفْنَى الْمَاءُ.

#### [الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ بَيْعِ الْكَلْبِ إِذَا كَانَ سَيْحًا يَعْجِدُ الرَّجُلُ إِلَى مَائِهِ فَيَسْؤِقُهُ إِلَى الْأَرْضِ فَيَشْقِيهِ الْحَشِيشَ وَ هُوَ الَّذِي حَفَرَ

---

الحديث الخامس: موثق.

الحديث السادس: مجهول.

الحديث السابع: موثق كالصحيح.

و قال فى المصباح: الكلاً مهموز العش رطبا كان أو يابسا، قاله ابن فارس و غيره، و الجمع أكلاء مثل سبب و أسباب.

و فيه أيضا: ساح فى الأرض يسبح سيحا، و يقال للماء الجارى سباح تسميه بالمصدر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٧

النَّهْرَ وَ لَهُ الْمَاءُ وَ يَزْرَعُ بِهِ مَا شَاءَ فَقَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ لَهُ يَزْرَعُ بِهِ مَا شَاءَ وَ لِيَتَّصِدَّقَ بِمَا أَحَبَّ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ حَصَائِدِ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ سَائِرِ الْحَصَائِدِ فَقَالَ حَلَالٌ فَلْيَبِعْهُ إِنْ شَاءَ.

#### [الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ زَيْدٍ

قوله عليه السلام: و ليتصدق أقول: في الكافي " و لبيعه بما أحب " و هو الظاهر، و لعل التجويز لأنه يتحقق الإحياء بمثل هذا، لأنه أجرى فيها الماء، أو يكون المراد بيع الحاصل بعد الحيازه، أو المراد بالبيع الصلح عن أولويه التحجير.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٢١٧

و قال العلامة فى التحرير: يجوز بيع الكلاء المملوك، و يشترط تقدير ما يرفع الجاهاله. و قال صاحب الجامع: يجوز بيع المرعى و الكلاء إذا كان فى ملكه،

و أن يحمى ذلك فى ملكه. فأما الحمى العام فليس إلا لله و لرسوله و أئمه المسلمين يحمى لنعم الصدقه و الجزيه و الضوال و خيل المجاهدين.

قوله عليه السلام: و لبيعه إذ هى بمنزله الزرع قبل القلع غير مكيل و لا موزون.

و الحصائد جمع الحصيده، و هى أسافل الزرع التى لا يتمكن منها المنجل ذكره الفيروزآبادى.

الحديث الثامن: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٨

عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُهُ وَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ لَنَا ضِيَاعًا وَلَهَا حُدُودٌ فِيهَا مَرَاعِي وَ لِرَجُلٍ مِنَّا غَنَمٌ وَ إِبِلٌ يَحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ الْمَرَاعِي لِإِبِلِهِ وَ غَنَمِهِ أَيْحَلُّ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ الْمَرَاعِيَ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا فَقَالَ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ أَرْضَهُ فَلَهُ أَنْ يَحْمِيَ وَ يَصِيرَ ذَلِكَ إِلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَبِيعُ الْمَرَاعِيَ فَقَالَ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ أَرْضَهُ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضِّيَعَةُ وَ يَكُونُ لَهَا حُدُودٌ تَبْلُغُ حُدُودَهَا عِشْرِينَ مِيلًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ يَأْتِيهِ الرَّجُلُ وَ يَقُولُ أُعْطِنِي مِنْ مَرَاعِي ضِيَعَتِكَ وَ أُعْطِيكَ كَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا فَقَالَ إِذَا كَانَتِ الضِّيَعَةُ لَهُ فَلَا بَأْسَ.

[الحديث ١٠]

١٠ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الدُّهْقَانِ عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ

و ذكر فى كتب الرجال أن إدريس بن يزيد من أصحاب الصادق عليه السلام و ابن زيد غير موجود فيها.

قوله: يبيع المراعى الظاهر أنها ملكه، و يحتمل أن يكون حريما لقرينه.

و قال فى المصباح: المرعى هو ما ترعاه الدواب، و الجمع المراعى.

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢١٩

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ بَيْعِ الْكَلْبِ وَالْمَرَاعِي فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قَدْ حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ص النَّقِيعَ لِخَيْلِ الْمُسْلِمِينَ.

## [الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شِرَاءِ

قوله عليه السلام: لا- بأس به قال الوالد العلامة روح الله روحه: الظاهر أنه محمول على التقية، فإن الراوى معلم ولد السندى بن شاهك الملعون، و العامه يجوزون للمملوك الحمى و عندنا أنه لا يجوز إلا للمعصوم. انتهى.

و قال فى النهايه: فيه " إن عمر حمى غرز النقيع " و هو موضع حماه لنعم الفى ء و خيل المجاهدين، فلا يرعاه غيرها، و هو موضع قريب من المدينه كان يستنقع فيه الماء أى يجتمع، و منه " أول جمعه جمعت فى الإسلام بالمدينه فى نقيع الخضمات ". انتهى.

و قال فى المغرب: فى الحديث حمى رسول الله صلى الله عليه و آله غرز النقيع لخيال المسلمين، و هى بين مكه و المدينه، و الباء تصحيف قديم. و الغرز بفتحيتين نوع من الثمام.

الحديث الحادى عشر: موثق.

و قال فى الشرائع: يجوز بيع الزرع قصيلا، فإن لم يقطعه فلبائع قطعه، و له تركه و المطالبه بأجره أرضه. انتهى.

و قال فى القاموس: قصله يقصله قلعه كاقصله فانقصل و اقتصل البئر داسها،

ملاذ الأخيار فى فهم

الْقَصِيلِ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ فَلَا يَقْصِمُهُ وَ يَبْدُو لَهُ فِي تَرْكِهِ حَتَّى يَخْرُجَ سُبُلُهُ شَعِيرًا أَوْ حِنْطَةً وَقَدْ اشْتَرَاهُ مِنْ أَصْلِهِ عَلَى أَرْبَابِهِ خَرَجٍ أَوْ هُوَ عَلَى الْعِلْجِ فَقَالَ إِنْ كَانَ اشْتَرَطَ حِينَ اشْتَرَاهُ إِنْ شَاءَ قَطَعَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ كَمَا هُوَ حَتَّى يَكُونَ سُبُلًا وَإِلَّا فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَتْرُكَهُ حَتَّى يَكُونَ سُبُلًا.

### [الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَيِّمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع نَحْوَهُ وَ زَادَ فِيهِ فَمِنْ فَعَلٍ فَمِنْ عَلَيْهِ طَسِقَهُ وَ نَفَقَتَهُ وَ لَهُ مَا خَرَجَ مِنْهُ

و القصيل هو ما اقتصل من الزرع أخضر.

قوله: و قد اشتراه من أصله أى: مع عروقه، أو بذره المزروع، لا جزه و جزات. و هذا تعليل لجواز الترك، و كذا ما بعده على ما فى الكافى، إذ فى أكثر نسخه على أن نابه خراج فهو على العلج. و فى بعض نسخه على أن ما يلقاه من خراج، و كذا ما فى الفقيه و هو ما كان على أربابه من خراج.

و على ما فى الأصل لعل المراد أجنبى فى الصورتين جميعا، و العلج يحتمل البائع و الزرع. و على بعض الصور غرض الراوى أنه إذا جعل الخراج على نفسه فله أن يبقيه فى الأرض. و الجواب موافق للمشهور كما عرفت.

الحديث الثانى عشر: موثق.

و قال فى النهاية: الطسق الوظيفه من خراج الأرض المقرره عليها، و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢١

### [الحديث ١٣]

١٣ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ مُنْتَنَى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي زَرْعٍ بِيَعٍ وَ هُوَ حَشِيشٌ ثُمَّ سَبَّلَ قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا قَالَ أَتْبَاعُ مِنْكَ مَا يَخْرُجُ مِنْ هَذَا الزَّرْعِ فَإِذَا اشْتَرَاهُ وَ هُوَ حَشِيشٌ فَإِنْ شَاءَ أَعْفَاهُ وَإِنْ شَاءَ تَوَبَّصَ بِهِ.

### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَمَّا بَأَسَ بِأَنْ تَشْتَرِيَ زَرْعًا أَخْضَرَ ثُمَّ تَتْرُكُهُ حَتَّى تَحْصُدَهُ إِنْ شِئْتَ أَوْ تَغْلِفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسَبَّلَ وَ هُوَ حَشِيشٌ وَ قَالَ لَا بَأْسَ أَيْضًا أَنْ تَشْتَرِيَ زَرْعًا قَدْ سَبَّلَ وَ بَلَغَ بِحِنْطِهِ

فارسی معرب.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: يظهر منه أنه إذا قال أشتري منك ما يخرج من هذا الزرع، فله الإبقاء مجاناً. انتهى.

قوله عليه السلام: فإن شاء أعفاه أى: قطعه البائع وأهلكه. قال فى القاموس: العفاء الدروس و الهلاك.

الحديث الرابع عشر: حسن.

وقال فى المختلف: أنه يجوز بيع الزرع قبل أن يسنبل و بعده. وقال الصدوق فى المقنع: لا يجوز أن يشتري زرع حنطه و شعير

قبل أن يسنبل و هو حشيش،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٢

[الحديث ١٥]

١٥ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيَحِلُّ شِرَاءُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تَشْتَرِيَ الزَّرْعَ وَالْقَصِيْلَ أَخْضَرَ ثُمَّ تَتْرُكُهُ إِنْ شِئْتُمْ حَتَّى يُسْنِبَلَ ثُمَّ تَحْصُدُهُ وَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَعْلِفَ دَابَّتَكَ قَصِيْلًا فَلَا بَأْسَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْنِبَلَ فَأَمَّا إِذَا سَنِبَلَ فَلَا تَعْلِفُهُ رَأْسًا رَأْسًا فَإِنَّهُ فَسَادٌ.

[الحديث ١٧]

١٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّرْعِ

إلا أن يشتريه للقصيل يعلفه الدواب. لنا- أنه مملوك يصح بيعه بشرط القطع، فيصح مطلقاً كغيره، احتج بعدم أمن الآفه، الجواب التسليم و منع كونه مؤثراً فى عدم الجواز حيثئذ. انتهى.

الحديث الخامس عشر: حسن.

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله عليه السلام: فلا تعلقه رأساً رأساً أى: بأن تأكل رؤوسها. و فى الاستبصار " فلا تقطعه " و فى الكافى " فلا تعلقه رأساً " فعلى ما فى الكافى يحتمل أن يكون المعنى لا تعلقه حيواناً أو أصلاً.

و على التقادير النهى للتنزيه، و يحتمل التحريم لكونه إسرافاً.

الحديث السابع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٣

فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ زَرَعَ زَرْعاً مُسِيلِمًا كَانَ أَوْ مُعَاهِدًا أَنْفَقَ فِيهِ نَفَقَةً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي بَيْعِهِ لِنَقْلِهِ يَنْتَقِلُ مِنْ مَكَانِهِ أَوْ لِحَاجِهِ قَالَ يَشْتَرِيهِ بِالْوَرِقِ فَإِنَّ أَصْلَهُ طَعَامٌ.

### [الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَيْنِ صَيْفَوَانَ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَ الْمَزَابِنَةِ قُلْتُ وَ مَا هُوَ قَالَ أَنْ يُشْتَرَى حَمْلُ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ وَ الزَّرْعُ بِالْحِنْطِ

قوله: لنقله النقلة بالضم الانتقال. و ظاهره عموم المحاقلة كما سيأتى، بل على أعم مما قيل فيها، و سبيل التأويل واسع مع الحاجة كما ستعرف.

الحديث الثامن عشر: موثق كالصحيح.

و المزابنة مفاعله من الزبن و هو الدفع، و منه الزبانية لأنهم يدفعون الناس إلى النار، سميت بذلك لأنها مبنية على التخمين و الغبن فيها يكثر، فكل منهما يريد دفعه عن نفسه إلى الآخر، و تحريمها فى الجملة إجماعى.

و اختلف فى تفسيرها، فقيل: يحرم بيع تمر النخلة بتمر منها. و قيل: بمطلق

التمر و إن لم يكن منها، و الأخير أشهر. و هل يجوز ذلك في غير شجره النخل من شجر الفواكه؟ المشهور الجواز. و قيل: بالمتع.

و كذا حرمه المحاقلة إجماعاً، و هى مفاعله من الحقل و هى الساحة التى يزرع فيها، سميت بذلك لتعلقها بزرع فى حقل. و اختلف أيضاً فى تفسيرها بحب منه، أو بمطلق الحب.

ثم ظاهر كلام الأكثر تفسيرها ببيع السنبل، و يظهر من بعضهم مطلق الزرع.

و أيضاً ظاهر الأكثر أنها مختصه بالحنطه، و ألحق بها بعضهم الشعر أيضاً لكونها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٤

### [الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي الْعَرَائِيَا بِأَنْ تَشْتَرِيَ بِخِزْمَةٍهَا تَمْرًا قَالَ وَ الْعَرَائِيَا جَمْعُ عَرِيَّةٍ وَ هِيَ النَّخْلَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلرَّجُلِ فِي دَارٍ لِرَجُلٍ آخَرَ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا بِخِزْمَةٍهَا تَمْرًا وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصِيرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ الْمُحَاقَلَةِ فَقَالَ الْمُحَاقَلَةُ النَّخْلُ بِالتَّمْرِ وَ الْمَزَابِنَةُ السُّبُلُ بِالْحِنْطَةِ وَ النَّطَافُ

---

من جنس الحنطه شرعاً، و بعضهم مطلق الحب.

و ظاهر الخبر اختصاصهما بالتمر و الحنطه. و يمكن حمل ما سواهما و ما كان بغير خصوص تمر الشجر و حنطه الأرض على الكراهه جمعاً، إذ ظاهر الأخبار المعتبره الاختصاص فى الموضوعين، و ظاهر الخبر عدم اختصاص الحكم فى الحنطه بالسنبل، و هو عندى أقوى، و الاحتياط فى الجميع أولى.

الحديث التاسع عشر: ضعيف أو مجهول.

و العريه هى النخله تكون فى دار الإنسان. و قال أهل اللغة: أو بستانه، و هو حسن.

و لا خلاف فى أنها مستثناه من المزابنه، و يشترط فيها كونها واحده و كون الثمن من غيرها على أشهر القولين، و كونه حالاً، و عدم المفاضله حين العقد، و الرخصه مقصوره على النخله، و أكثر الأصحاب سوا بين مالك الدار و مستأجره و مستعيره، و



اشترط الشيخ فيه التقابض قبل التفرق، و المشهور العدم.

الحديث العشرون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٥

شَرِبُ الْمَاءِ لَيْسَ لِمَكَ إِذَا اسْتِغْنَيْتَ عَنْهُ أَنْ تَبِيعَهُ جَارَكَ تَدْعُهُ لَهُ وَ الْأَرْبَعَاءُ الْمُسِنَّةُ تَكُونُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَيَسْتِغْنِي عَنْهَا صَاحِبُهَا قَالَ  
يَدْعُهَا

لِجَارِهِ وَلَا يَبِيعُهَا إِلَّاهُ.

### [الحديث ٢١]

٢١ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اشْتَرِي الزَّرْعَ فَقَالَ إِذَا كَانَ قَدْرَ شَبْرٍ.

### [الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ لَا تَشْتَرِ الزَّرْعَ مَا لَمْ يُسْنَبِلْ فَإِذَا كُنْتَ تَشْتَرِي أَصْلَهُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَوْ ابْتِغَتْ نَخْلًا فَابْتِغَتْ أَصْلَهُ وَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَمْلٌ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ

---

قوله عليه السلام: أن تبعه جارك حمله الأصحاب على الكراهه كما عرفت.

الحديث الحادي والعشرون: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: إذا كان قدر شبر حمل على الكراهه قبله.

الحديث الثاني والعشرون: موثق.

قوله عليه السلام: لا تشتري الزرع لعل المراد من الزرع الحاصل، فإنه لا يجوز بيعه قبل بدو صلاحه، و أما إذا اشتريت أصله أى: ما ظهر منه فجايز، و إن اشترطت على البائع إبقاءه، لأن المبيع موجود و ما يحصل بعد تابع.

و قال بعض الفضلاء: يعنى إن جعلت العنوان عند الشراء الزرع، فلا يجوز

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٦

### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَمَّا يُؤَاجِرُ الْمَارِضُ بِالْحِنْطِ وَ لَمَّا بِالتَّمْرِ وَ لَمَّا بِالشَّعِيرِ وَ لَمَّا بِالْأَرْبَعَاءِ وَ لَمَّا بِالنَّطَافِ.

### [الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي

---

إلا- إذا كان سنبلًا، و إن جعلت العنوان البذر المزروع، فلا- يشترط ذلك. و فى الأحاديث المتقدمه كانت إشاره إلى ذلك، و ابتياع النخل تمثيل و توضيح و إشاره إلى أن شراء البذر المزروع مثل شراء النخل. انتهى.

و قيل: المراد بالأصل فى قوله عليه السلام " فإذا كنت تشتري أصله " الأرض.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: لا يؤاجر الأرض قال بعض الفضلاء أقول: جمع من المتأخرين حملوا هذا على شرط أن يكون الحنطه و التمر و الشعير من هذه الأرض، و أما الأربعاء، و النطاف فكان العله فيهما أن فى أخذ عوضهما نوعا من العار، فيكون النهى من باب الكراهه لا التحريم انتهى.

و قال فى الشرائع: تكره إجاره الأرض للزراعه بالحنطه و الشعير مما يخرج منها، و الأشبه المنع.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله فى شرحه: مستند المنع روايه الفضيل، و المشهور جوازه على كراهه، و منع منه بعض الأصحاب، بشرط أن يكون من جنس ما يزرع فيها، لصحيحه الحلبي المشتمله على النهى. و أجيب بحمله على اشتراط ما يخرج منها لروايه الفضيل، أو يحمل النهى على الكراهه، و قول ابن البراج بالمنع مطلقا لا يخلو من قوه.

الحديث الرابع و العشرون: موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٧

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ تَشْتَرِيَ زَرْعًا أَخْضَرَ فَإِنْ شِئْتَ تَرَكَتَهُ حَتَّى تَحْضُدَهُ وَ إِنْ شِئْتَ فَبِعَهُ حَشِيشًا.

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي رَجُلٍ بَيَّاعٍ نَخْلًا فَاسْتَشْنَى عَلَيْهِ نَخْلَهُ فَقَضَى لَهُ رَسُولُ

اللَّهِ صِ بِالْمَدْخَلِ إِلَيْهَا وَ الْمَخْرَجِ وَ مَدَى جَرَائِدِهَا.

## [الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ

قوله عليه السلام: فإن شئت تركته أى: مع رضا المالك، أو مع الشرط.

الحديث الخامس و العشرون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: بالمدخل إليها قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى له حق المرور ما دامت رطبه و له منتهى بلوغ أغصانها فى هواء الحائط و بإزائها فى الأرض لسقوط التمر. و الظاهر أنه لا يملك ذلك، بل هو حق يجوز الصلح عليه.

و قال فى الدروس: لو باع و استثنى نخله أو شجره معينه، فله المدخل و المخرج إليها و مدى جرائدها.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٨

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى فِي هَذَا النَّخْلِ أَنْ تَكُونَ النَّخْلَةُ وَ النَّخْلَتَانِ لِلرَّجُلِ فِي حَائِطِ الْمَاخِرِ فَيُخْتَلِفُونَ فِي حُقُوقِ ذَلِكَ فَقَضَى فِيهَا أَنْ لِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ أَوْلِيكَ مِنَ الْأَرْضِ مَبْلَغُ جَرِيدَةٍ مِنْ جَرَائِدِهَا حَتَّى بُعِدَهَا

قوله: قضى فى هزائر النخل اختلفت النسخ هنا، ففى بعضها بالرائين المهملتين، و لعله من هرير الكلب، كناية عن رفع الأصوات و المنازعات الناشئة فى بيع النخل عند استثناء شجره أو شجرات منها. و يمكن أن يكون من هره بمعنى أطلقه، أى المطلقات فى حائط رجل آخر، فىكون من إضافه الصفه إلى الموصوف.

و فى بعضها بتقديم الزاى المعجمه من الهزر بمعنى الطرد و النفى، أى طرد المشتري البائع عن نخلته التى استثناه.

و فى بعضها بالواو أولاً ثم الراء المهمله من الهور بمعنى السقوط، أى فى مسقط ثمار الشجره المستثناه.

قال فى النهايه: يقال: هار البناء يهور و تهور إذا سقط، و منه

حديث خزيمه " تركت المخ رارا و المطى هارا " الهار الساقط الضعيف، يقال هو هار و هار و هار و هائر، فأما هائر فهو الأصل من هار يهور. و أما هار بالرفع فعلى حذف الهمزة. و أما هار بالجر فعلى نقل الهمزة إلى بعد الراء. انتهى.

و فى القاموس: هاره عن الشىء صرفه و على الشىء حمله عليه و القوم قتلهم، و كب بعضهم على بعض، و الرجل غشه، و الشىء حرزه، و فلانا صرفه كهوره، و البناء هدمه، و تهور الرجل وقع فى الأمر بقله مبالاه. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٩

## [الحديث ٢٧]

٢٧ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا بَيْنَ بَثْرِ الْمَعْطِنِ إِلَى بَثْرِ الْمَعْطِنِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَ مَا بَيْنَ بَثْرِ النَّاصِحِ إِلَى بَثْرِ النَّاصِحِ سِتُّونَ ذِرَاعًا وَ مَا بَيْنَ الْعَيْنِ إِلَى الْعَيْنِ خَمْسُمِائَةَ ذِرَاعٍ وَ الطَّرِيقُ إِذَا تَشَاحَّ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فَحَدُّهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ

و بعض تلك المعانى لا تخلو من مناسبة، و إن كان الكل بعيدا.

و فى بعض النسخ: فى هذا النخل.

و قال بعض الفضلاء: و صوابه " فى ثنيا النخل " و هو اسم من الاستثناء، و يؤيد ذلك الحديث السابق، و تعقيبه بقوله " أن تكون النخلة و النخلتان " إلى آخره، فإنه تفسير لما قبله.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

قوله صلوات الله عليه و آله: ما بين بثر المعطن قال فى الصحاح: العطن و المعطن واحد الأعطان و المعاطن، و هى مبارك الإبل عند الماء لتشرب علا بعد نهل، فإذا استوفت ردت إلى المراعى. انتهى.

و قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله

أقول: معنى هذا الحديث الشريف و نظائره أنه يجب على من حفره متأخر عن حفر غيره أن يراعى هذا القدر، و جمع من متأخرى أصحابنا قيدوه بما إذا كان الحفر المتأخر فى أرض مباحه، و تمسكوا فى ذلك بأن للمالك أن يتصرف فى ملكه كيف يشاء، بخلاف من يريد التصرف فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٠

## [الحديث ٢٨]

٢٨ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَا بَيْنَ بَثْرِ الْمَعْطِنِ إِلَى بَثْرِ الْمَعْطِنِ أَرْبَعُونَ

الأرض المباحه، فإن من سبقه بالحفر قد استحق من الأرض قدر ما يكون حريماً شرعياً لبثره أو لقناته. و هنا احتمال آخر و هو ترك التقييد و جعله من أفراد قاعده لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام، و سياق الأحاديث الآتية فى هذا الباب تأييدات لا ذكرناه، و الله أعلم. انتهى.

و قال فى شرح اللمعه: و حریم العين ألف ذراع حولها من كل جانب فى الأرض الرخوه، و خمسمائه فى الصلبيه، بمعنى أنه ليس للغير استنباط عين أخرى فى هذا القدر، لا- المنع من مطلق الإحياء، و التحديد بذلك هو المشهور روايه و فتوى، و حده ابن الجنيد بما ينتفى معه الضرر، و مال إليه العلامه فى المختلف، استضعافاً للنصوص، و اقتصاراً على موضع الضرر، و تمسكاً بعموم نصوص جواز الإحياء، و لا فرق بين العين المملوكه و المشتركه بين المسلمين، و المرجع فى الرخاوه و الصلابه إلى العرف.

و حریم بثر الناضح- و هو البعير الذى يستقى عليه للزرع و غيره- ستون ذراعاً من جميع الجوانب، فلا- يجوز إحياءه بحفر بثر أخرى و لا غيرها، و حریم بثر المعطن

واحد المعاطن - و هي مبارك الإبل عند الماء ليشرب، قاله الجوهرى.

و المراد البئر التى يستقى منها لشرب الإبل - أربعون ذراعاً من كل جانب كما مر.

انتهى.

و قد سبق الكلام فى الطريق.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣١

ذِرَاعاً وَ مِائَةً بَيْنَ بئرِ النَّاصِحِ إِلَى بئرِ النَّاصِحِ سِتُّونَ ذِرَاعاً وَ مَا بَيْنَ الْعَيْنِ إِلَى الْعَيْنِ يَعْنِي الْقَنَاةَ خَمْسِيْنَ ذِرَاعاً وَ الطَّرِيقُ إِذَا تَشَاحَّ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فَحَدُّهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ.

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَكُونُ بَيْنَ الْبُئْرَيْنِ إِذَا كَانَتْ أَرْضاً ضَيْلَبَةً خَمْسِيْنَ ذِرَاعاً وَ إِنْ كَانَتْ أَرْضاً رِخْوَةً فَأَلْفُ ذِرَاعٍ قَالَ وَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي رَجُلٍ اخْتَفَرَ قَنَاةً وَ أَتَى لِتَدْلِكَ سِنَةً ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا حَفَرَ إِلَى جَانِبِهَا قَنَاةً فَقَضَى أَنْ يُقَاسَ الْمَاءُ بِجَوَانِبِ الْبُئْرِ لَيْلَهُ هَيْدِهِ وَ لَيْلَهُ هَيْدِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَخِيرَةُ أَخَذَتْ مَاءَ الْأُولَى غَوْرَتِ الْأَخِيرَةُ وَ إِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَخَذَتْ مَاءَ الْأَخِيرَةِ لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الْأَخِيرَةِ عَلَى الْأُولَى شَيْءٌ.

#### [الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ

الحديث التاسع و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: بجوانب البئر فى الكافى و الفقيه "بحقائب البئر" الحقايب جمع حقيبه، و هى العجيزه و وعاء يجمع فيه زاده و يعلقه فى مؤخر الرجل، و حقب المطر أى تأخر و احتبس، أى: منتهى البئر الذى يجرى منه الماء، أو المواضع الذى يحتبس و يجمع فيها ماء البئر. و الحاصل أنه يحتبس فيخرج الماء من إحدى القناتين ليله و من أخرى ليله أخرى، فإذا زاد ماء القناتين الغير المنجسه علم أن القناتين الأخرى تسرق منها.

و قال فى الصحاح: عورت عين الركيه إذا كبستها حتى نضب الماء.

الحديث الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٢

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ حَرِيمُ الْبَثْرِ الْعَادِيَّةِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا حَوْلَهَا.

### [الحديث ٣١]

٣١ وَ فِي رِوَايَةِ خَمْسُونَ ذِرَاعًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى عَطْنٍ أَوْ إِلَى طَرِيقٍ فَيَكُونُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةً وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا

---

و محمد بن يحيى هو الصيرفى المجهول.

قوله عليه السلام: حريم البئر العاديّة قال فى الصحاح: العاديّة بالتشديد القديمه، و هو منسوب إلى عاد، و العرب ينسبون القديم إليه.

و قال فى الدروس: قال ابن الجنيد روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله أنه قال: حريم البئر الجاهليّة خمسون ذراعاً، و الإسلاميه خمسّه و عشرون ذراعاً، و فى صحيح حماد فى العاديّة أربعون ذراعاً، و فى روايه خمسون، إلا أن يكون أتى عطن أو إلى الطريق فخمس و عشرون. و قال ابن الجنيد: حريم بئر الناضح قدر عمقها ممراً للناضح، و حمل الروايه بالستين على أن عمق تلك البئر ذلك، و قال: حريم الشرب مطرح ترابه



والمجاز على حافته. انتهى.

الحديث الحادى و الثلاثون: مرسل.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون أى: ينتهى إلى بئر عطن، أو إلى طريق يزاحمه، أو يكون البئر للعطن و مشرب الماره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٣

### [الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ قَالَ كَتَبَ رَجُلٌ إِلَى الْفَقِيهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ رَحَى عَلَى نَهْرِ قَرْيَةٍ وَ الْقَرْيَةُ لِرَجُلٍ أَوْ رَجُلَيْنِ فَأَرَادَ صَاحِبُ الْقَرْيَةِ أَنْ يَسُوقَ الْمَاءَ إِلَى قَرْيَتِهِ فِي غَيْرِ هَذَا النَّهْرِ الَّذِي عَلَيْهِ هَذِهِ الرَّحَى وَ يُعْطَلُ هَذِهِ الرَّحَى أَلَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فَوَقَّعَ يَتَّقَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ وَ لَمَّا يُضَارُّ أَحَاهُ الْمُؤْمِنَ وَ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ قَنَاءٌ فِي قَرْيَةٍ فَأَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَحْفَرَ قَنَاءً أُخْرَى فَوْقَهُ كَمْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي الْبُعِيدِ حَتَّى لَمَّا يُضْتَرَّ بِالْأُخْرَى فِي أَرْضٍ إِذَا كَانَتْ صِغْبَةً أَوْ رِخْوَةً فَوَقَّعَ عَلَى حَسَبِ أَلَّا يُضْتَرَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَاءِ الْوَادِي فَقَالَ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ شُرَكَاءُ فِي الْمَاءِ وَ النَّارِ وَ الْكَلْبِ

الحديث الثانى و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: يتقى الله حمل على ما إذا كان بناء الرحي بوجه لازم، و إلا فالظاهر أن يد صاحب النهر أقوى، أو على الكراهه، أو على الحرمة مع عدم منع المالك ابتداء، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و يدل على أن للمسلمين جميعا حق فى الثلاثه، و ربما يحمل على المباح منها، و الظاهر أن للمسلمين فى المياه حق بالشرب و الوضوء و الغسل و الاستعمالات الضرورية، كما تشهد به عادة السلف من عدم استئذان الملاك فى ذلك، و الأخبار الكثيره الداله بفحوايها عليه، و للحرص الشديد إذا لم يكن كذلك، فإن المسافرين يريدون المناهل فى القرى و البلدان، و لا يمكنهم استئذان أهلها بعد تطاول الأزمان مع شدة ضروره فى ذلك

الوقت، وقد سألوا في أخبار كثيره عن رجل يرد على

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٤

### [الحديث ٣٤]

٣٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حُصِّ بَيْنَ دَارَيْنِ فَرَعَمَ أَنْ عَلِيًّا ع قَضَى بِهِ لِصَاحِبِ الدَّارِ الَّذِي مِنْ قِبَلِهِ وَجْهَ الْقِمَاطِ

ماء في قرية تردها السباع و تلغ فيها الكلب، فجوزوا استعمالها و لم يوقفوا على رضى أهلها.

و النار: إما المراد بها ما تحصل بها، أى الحطب فى الأراضى المباحه، أو اقتباس النار و الكلا فى المراعى المباحه، و الله يعلم.

قال فى الدروس: الماء أصله الإباحه، و يملك بالإحراز فى الإناء أو حوض أو شبهه، و باستنباط بئر أو عين، أو إجرائها من المباح على الأقوى. و لو كانوا جماعه ملكوه على نسبه خرجهم، إلا- أن يكون تابعا للعمل. و يجوز الوضوء و الغسل و تطهير الثوب منه عملا بشاهد الحال إلا مع النهى، و لا يجوز مما يحرز فى الإناء و مما يظن الكراهه فيه.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح. و عليه العمل.

و قال فى النهايه: فى حديث شريح "اختصم إليه رجلان فى خص فقضى بالخص للذى تليه معاقد القمط" هى جمع قماط، و هى الشرط التى يشد بها الخص و يوثق من ليف أو خوص أو غيرهما، و معاقد القمط تلى صاحب الخص، و الخص البيت الذى يعمل من القصب، هكذا قال الهروى بالضم، و قال الجوهرى بالكسر كأنه عنده واحد. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٥

### [الحديث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْجَارَ كَالنَّفْسِ غَيْرِ مُضَارٍّ وَ لَا آتِمٍ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنَّ سَمْرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ لَعَنَهُ اللَّهُ كَانَ لَهُ عَيْدٌ فِي حَائِطٍ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَ كَانَ مَنْزِلُ الْأَنْصَارِيِّ بِيَابِ الْبُسَيْتَانِ وَ كَانَ يَمُرُّ بِهِ إِلَى نَخْلَتِهِ وَ لَا يَسْتَأْذِنُ فَكَلَّمَهُ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ إِذَا جَاءَ فَأَبَى سَمْرَةَ فَلَمَّا تَأَبَّى جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَشَكَاَ إِلَيْهِ وَ حَبَّرَهُ الْخَبْرَ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ حَبَّرَهُ بِقَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ وَ مَا شَكَاَ إِلَيْهِ فَقَالَ إِذَا أَرَدْتَ الدُّخُولَ فَاسْتَأْذِنْ فَأَبَى فَلَمَّا أَبَى سَأَلَهُ حَتَّى بَلَغَ لَهُ مِنَ الشَّمَنِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَبَى أَنْ يَبِيعَ فَقَالَ لِمَكَ بِهَا عَيْدٌ مُدَلَّلٌ فِي الْجَنَّةِ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِلْأَنْصَارِيِّ اذْهَبْ فَاقْلَعْهَا وَ ازْمِ بِهَا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ وَ لَا

---

و قال الصدوق فى الفقيه: و قد قيل إن القماط هو الحجر الذى يعلق منه على الباب، و هو غير معروف.

الحديث الخامس و الثلاثون: كالموثق.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و قال فى الصحاح: العذق بالفتح النخلة بحملها.

و فيه أيضا: تأبى عليه، أى امتنع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٦

.....

---

و فيه أيضا قوله تعالى " ذُلَّتْ قُطُوفُهَا " أى سويت عناقيدها و دلّيت. انتهى.

و قال فى النهاية: فيه " كم من عذق مدلل لأبى الدحداح " تذليل العذوق أنها إذا خرجت من كوافيرها التى تغطيها عند انشقاقها عنها يعمد الأبر فيمسحها و يبسرها حتى تتدلى خارجه من بين الجريد و السلى، فيسهل

قطافها عند إدراكها و إن كانت العين مفتوحة فهي النخلة، و تذليلها تسهيل اجتناء ثمرها و إدناؤها من قطافها.

و قال أيضا فيه " لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام " الضر ضد النفع، ضره يضره ضرا و ضرارا و أضر به إضرارا، فمعنى قوله عليه السلام " لا ضرر " أى: لا يضر الرجل أخاه، فينقصه شيئا من حقه، و الضرار فعال من الضر، أى: لا يجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه، و الضرر فعل الواحد، و الضرار فعل الاثنين. أو الضرر ابتداء الفعل و الضرار الجزاء عليه. و قيل: الضرر أن تضربه صاحبك و تنتفع أنت به، و الضرار أن تضره من غير أن تنتفع. و قيل: هما بمعنى و تكرارهما للتأكيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٧

## ١١ باب أحكام الأَرْضِينَ

### [الحديث ١]

١ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السَّوَادِ مَا مَنْزِلَتُهُ فَقَالَ هُوَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ لِمَنْ هُوَ الْيَوْمَ وَ لِمَنْ يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْيَوْمِ وَ لِمَنْ لَمْ يُخْلَقْ بَعْدَ فَقُلْنَا الشَّرَاءُ مِنَ الدَّهَاقِينَ قَالَ لَا يَصِيحُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ عَلَى أَنْ يَصِيحَ بِرِهَا لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنْ شَاءَ وَلِيُّ الْأَمْرِ أَنْ يَأْخُذَهَا أَخَذَهَا قُلْنَا فَإِنْ أَخَذَهَا مِنْهُ قَالَ يَرُدُّ إِلَيْهِ رَأْسَ مَالِهِ وَ لَهُ مَا أَكَلَ مِنْ غَلَّتِهَا بِمَا عَمِلَ

باب أحكام الأَرْضِينَ الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا- أن يشتري أى: يعطيه ليرفع من فى يده عنها يده ثم هو يعمرها و يعطى خراجها، فيكون الشراء مجازا، أو يشتري تبعا للآثار كما ذكره الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٨

### [الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَشْتَرِ مِنْ أَرْضِ السَّوَادِ شَيْئًا إِلَّا مَنْ كَانَتْ لَهُ ذِمَّةٌ فَإِنَّمَا هُوَ فِئَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ

و قال فى الدروس: و لا يجوز التصرف فى المفتوحة عنوه إلا بإذن الإمام عليه السلام، سواء كان بالوقف أو البيع أو غيرهما، نعم حال الغيبة ينفذ ذلك.

و أطلق فى المبسوط أن التصرف فيها لا ينفذ. و قال ابن إدريس: إنما يباع و يوهب تحجيرنا و بناؤنا و تصرفنا لا نفس الأرض.

الحديث الثاني: صحيح.

و قال فى القاموس: السواد الشخص، و المال الكثير، و من البلد قرأها و رستاق العراق.

قوله عليه السلام: إلا- من كانت له ذمه أى: إلا أن تشتري ممن له ذمه، أى صالحوا على أن يكون الأرض لهم لا للمسلمين. أو المعنى أنه يجوز

لأهل الذمه الشراء، لأنه يعطى الجزية كما كان يعطى البائع بخلاف المسلم، وهذا أظهر، ولذا قال بعض الأصحاب: إذا اشترى المسلم أرض أهل الذمه يعطى المسلم ما قرر من الجزية على الأراضى. وقيل:

أى إلا من كانت له ذمه، أى عهد و كفاله، يعنى إذا ضمنها للمسلمين، ولا يخفى بعده.

وقال الفاضل الأسترآبادى: أى من قبل الجزية من أهل الكتاب، فإن أرضه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٣٩

### [الحديث ٣]

٣ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشِّرَاءِ الْمَأْرُوضِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ فَكَرِهَهُ وَقَالَ إِنَّمَّا أَرْضُ الْخَرَاجِ لِلْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا لَهُ فَإِنَّهُ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ خَرَاجُهَا فَقَالَ لَا بَأْسَ إِلَّا أَنْ يَسْتَحَى مِنْ عَيْبِ ذَلِكَ

ملكه و ليست فينا للمسلمين. انتهى.

وقال فى الدروس: و لو أسلم قوم على أرضهم طوعا ملكوها، و ليس عليهم فيها سوى الزكاه مع اجتماع الشرائط. و لو تركوا عمارتها فالمشهور فى الروايه أن الإمام يقبلها بما يراه و يصرفه فى مصالح المسلمين. و فى النهايه يدفع طسقتها لأربابها و الباقي للمسلمين، و ابن إدريس منع من التصرف بغير إذن أربابها، و هو متروك. و لو باع الذمى أرضه المجعول عليها الجزية على مسلم انتقل إلى الذمى لأنه جزية. و قال الحلبي: هى على المشتري مع الزكاه و هو مردود، لقوله صلى الله عليه و آله " لا جزية على مسلم ". قال: و لو استأجرها من الذمى مسلم أو ذمى فخارجها على المستأجر، و فيه بعد إلا مع الشرط.

الحديث الثالث: مجهول.

و المراد

بأرض الخراج الأرض التي يأخذ الإمام الخراج من عمالها للمسلمين و هي التي فتحت عنوه و كانت معموره يوم فتحها.

قوله عليه السلام: إلا- أن يستحي من عيب ذلك أى: عيب أن يأكل مال المسلمين كذا قيل. و الأظهر أن يقال: المراد بأرض الخراج أرض أهل الذمه، و العيب لاشتباه خراج أرضهم بالجزية، أو يعطى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٠

#### [الحديث ٤]

٤ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّرَاءِ مِنْ أَرْضِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَقَالَ لَيْسَ بِهَ بَأْسٍ وَقَدْ ظَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ فَخَارَجَهُمْ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ الْأَرْضَ فِي أَيْدِيهِمْ يَعْمَلُونَ بِهَا وَيَعْمُرُونَهَا وَ مَا بِهَا بَأْسٌ وَ لَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْهَا شَيْئًا وَ أَيَّمَا قَوْمٍ أَحْيَوْا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ عَمَلُوهُ فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا وَ هِيَ لَهُمْ.

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ شِرَاءِ أَرْضِهِمْ فَقَالَ لَمَّا بَيَّأَسَ أَنْ تَشْتَرِيَهَا فَتَكُونَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَتِهِمْ تُؤَدَّى فِيهَا كَمَا يُؤَدُّونَ عَنْهَا

الجزية حقيقه، كما ذهب إليه أبو الصلاح.

الحديث الرابع: صحيح.

و يظهر منه أيضا أن المراد بالشراء الأولويه. و كلمه "لو" فى قوله "و لو اشتريت" وصلية.

و قال فى النهايه: لا بأس أن يتخارج القوم فى الشركه تكون بينهم، فيأخذ هذا عشره دنانير و هذا عشره دنانير. و التخارج التفاعل من الخروج، و كأنه يخرج كل واحد من ملكه إلى صاحبه بالبيع.

الحديث الخامس: صحيح.

قوله: تؤدى منها أى: الخراج لا الجزية.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤١

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ شِرَاءِ الْأَرْضِيِّينَ مِنَ أَهْلِ الذُّمَّةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُشْتَرَى مِنْهُمْ

إِذَا عَمَلُوهَا وَ أَحْيَوْهَا فَهِيَ لَهُمْ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص حِينَ ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ وَ فِيهَا الْيَهُودُ خَارَجَهُمْ عَلَى أَمْرٍ وَ تَرَكَ الْأَرْضَ فِي أَيْدِيهِمْ يَعْمَلُونَهَا وَ يَعْمُرُونَهَا.

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْأَرْضَ الْخَرِبَةَ فَيَسْرِتْ خَرَجُهَا وَ يُجْرِي أَنْهَارَهَا وَ يَعْمُرُهَا وَ يَزْرَعُهَا مَاذَا عَلَيْهِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ يَعْرِفُ صَاحِبَهَا قَالَ فَلْيُؤَدِّ إِلَيْهِ حَقَّهُ.

#### [الحديث ٨]

٨ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ أَيُّمَا قَوْمٍ أَحْيَوْا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ عَمَرُوهَا فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا.

#### [الحديث ٩]

٩ عَنْ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لِي أَرْضَ خَرَجٍ وَ قَدْ ضَيَّقْتُ بِهَا أَفَادَعَهَا قَالَ فَسَيَكْتُ عَنِّي هُنَيْئَةً ثُمَّ قَالَ إِنَّ قَائِمًا لَوْ قَدَّمَ قَامَ كَانَ يُصِيبُكَ مِنَ الْأَرْضِ أَكْثَرَ مِنْهَا وَ قَالَ وَ لَوْ قَدَّمَ قَائِمًا كَانَ لِلنَّاسِ أَفْضَلُ مِنْ قَطَائِعِهِمْ

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: فليؤد إليه حقه أي: أجره الأرض، و حمله على أصل الأرض بعيد.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٢

#### [الحديث ١٠]

١٠ عَنْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا جُزْأَنَا مَعْلُومَةً بِمَائِهِ كُرٌّ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ حَرَامٌ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ فَإِنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ الْأَرْضَ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ وَ حَنْطِهِ مِنْ غَيْرِهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِدَلِيكَ.

#### [الحديث ١١]





نَزَلُوهَا أَلَّهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَجْرَهُ الْبَيْوتِ إِذَا أَدُّوا جِزْيَةَ رُءُوسِهِمْ قَالَ يُشَارِطُهُمْ فَمَا أَخَذَ بَعْدَ الشَّرْطِ فَهُوَ حَلَالٌ

قوله عليه السلام: إلا برضا أهلها و هم الذين بيدهم الأرض و إن ادعاها الآخرون، و لا يمنع ذلك جواز الشراء منهم.

و قال الوالد العلامة قدس سره: و يمكن أن يراد الطائفتان جميعا على الاستحباب إذا كان في يد إحداهما. و لو لم يكن في يد واحد منهما أو كان في يديهما جميعا فعلى الوجوب، و لعله أظهر.

الحديث الثاني عشر: مرسل كالموثق.

قوله: اشترى أرضا من أرض الخراج قال بعض الفضلاء: الظاهر أن المراد القسم الذي هو في ء للمسلمين، و المراد

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٤

### [الحديث ١٣]

١٣ وَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بَيْتًا فِي دَارِهِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهِ وَ فَوْقَهُ بَيْتٌ آخَرٌ هَلْ يَدْخُلُ الْبَيْتُ الْأَعْلَى فِي حُقُوقِ الْبَيْتِ الْأَسْفَلِ أَمْ لَا فَوَقَّعَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اشْتَرَاهُ بِاسْمِهِ وَ مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

### [الحديث ١٤]

١٤ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى حُجْرَةً أَوْ مَسِيكًا فِي دَارٍ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا وَ فَوْقَهَا بَيْوتٌ وَ مَسِيكٌ آخَرٌ يَدْخُلُ الْبَيْوتَ الْأَعْلَى وَ الْمَسِيكُ الْأَعْلَى فِي حُقُوقِ هَذِهِ الْحُجْرَةِ وَ الْمَسِيكُ الْأَسْفَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ أَمْ لَا فَوَقَّعَ لَيْسَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْحَقُّ الَّذِي اشْتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

من قوله " يشارطهم " تعيين قدر الأجره. انتهى.

و الظاهر أن الاشتراط لأن سكناهم غالبا يكون داخلا في أجره عملهم، و على أى حال لا ريب في أن الاشتراط و تعيين الأجره أدفع للنزاع و أقرب إلى الصحه.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

قوله: اشترى حجره الفرق بينه و بين السابق مشكل، و لعله سأل في وقتين، أو غرضه السؤال عن أنه هل يتغير الحكم بتغيير لفظ

البيت إلى الحجره و المسكن.

و قال فى الدروس: الدار تشمل الأرض و البناء الأسفل و الأعلى، و لو استقل الأعلى لم يدخل إلا بالشرط أو القرينه، و عليه يحمل مكاتبه الصفار إلى العسكرى عليه السلام بعدم دخول الأعلى. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٥

#### [الحديث ١٥]

١٥ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلَيْنِ اشْهَدَا أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الدَّارِ الَّتِي فِي مَوْضِعِ كَذَا وَ كَذَا بِجَمِيعِ حُدُودِهَا كُلِّهَا لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَ جَمِيعَ مَا لَهُ فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ وَ الْبَيْتِ لَأَنَّ تَعْرِفُ الْمَتَاعَ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فَوْقَ عَصَا يَصْلُحُ إِذَا أَحَاطَ الشَّرَاءُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ قِطَاعٌ أَرْضِيَيْنِ فَخَصَرَهُ الْخُرُوجُ إِلَى مَكَّةَ وَ الْقَرْيَةِ عَلَى مَرَاجِلَ مِنْ مَنَزِلِهِ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْمَقَامِ مَا يَأْتِي بِحُدُودِ أَرْضِهِ وَ عَرَفَ

---

أقول: لا يخفى عدم منافاه المكاتبه لما ذكره من الحكم و عدم الحاجه إلى التأويل، لأنه فرض المسأله فى الدار، و الراوى فرضها فى البيت، و العرف شاهد بالفرق بينهما فى ذلك.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

قوله: و كتب إليه فى رجل قال لرجلين قد مر فى باب البيئات.

قوله عليه السلام: يصلح أى: البيع لعلم البائع و المشتري و إن لم يعلم الشهود، بل مع عدم المشتري أيضا، لانضمامه إلى معلوم و هو البيت. أو الشهاده فيشهدون بما سمعوا لا بخصوص ما فى البيت.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٦

حُدُودَ الْقَرْيَةِ الْمَأْرُبَعَةَ فَقَالَ لِلشُّهُودِ اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ يَعْْنِي الْمُسْتَرَى جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الَّتِي حِدُّ مِنْهَا وَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثُ وَ الرَّابِعُ مِنْهَا وَ إِنَّمَا لَهُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قِطَاعٌ أَرْضِيَيْنِ فَهَلْ يَصِلُحُ لِلْمُسْتَرَى ذَلِكَ وَ إِنَّمَا لَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَ قَدْ أَقَرَّ لَهُ بِكُلِّهَا فَوْقَ عَصَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ يَمْلِكُ وَ قَدْ وَجَبَ الشَّرَاءُ مِنَ الْبَائِعِ عَلَى مَا يَمْلِكُ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ أَشْهَدَهُ رَجُلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَاعَ ضَيْعَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَ هِيَ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ وَ لَمْ يُعْرِفِ الْحُدُودَ فِي وَقْتِ مَا أَشْهَدَهُ وَ قَالَ إِذَا أَتَوَكَ بِالْحُدُودِ فَاشْهَدْ بِهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ فَوْقَ نَعْمَ يَجُوزُ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ

---

قوله عليه السلام: على ما يملك أى بجميع الثمن، أو بحصته من الثمن، و الأول أظهر

إذا علما أنه ليس المبيع جميع القرية. و يحتمل أن يكون المراد أنه يجب كون الشراء على الحصة المملوكة، فهذا بيان لحكم أصل الإيقاع لا ما يترتب عليه من الحكم، والله يعلم.

الحديث السابع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: نعم يجوز لعل المراد هنا الشهادة بالواقعة، بأن قال الشهود كذا و البائع كذا، و فيما سيجىء نفي الشهادة بإسناد الجميع إلى البائع و إقراره. أو يقال فى الفرق بينهما إن فى الأولى شهد عند الشاهد من عينه البائع للأخبار، و فى الثانية شهد بالحدود جماعه أخرى غير من عينه البائع لذلك، و كون هذا مناط الفرق لا يخلو من إشكال.

و يحتمل أن يكون المراد بالثانى أشهد على البائع بما أقر عندك من البيع

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٧

### [الحديث ١٨]

١٨ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْحُدُودِ إِذَا جَاءَ قَوْمٌ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ لِيَشْهَدُوا لَهُ أَنْ حُدُودَ هَذِهِ الضَّيْعَةِ الَّتِي بَاعَهَا الرَّجُلُ هِيَ هَذِهِ فَهَلْ يَجُوزُ لِهَذَا الشَّاهِدِ الَّذِي أَشْهَدَهُ بِالضَّيْعَةِ وَ لَمْ يُسَمَّ الْحُدُودَ بِأَنْ يَشْهَدَ بِالْحُدُودِ بِقَوْلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ عَرَفُوا هَذِهِ الضَّيْعَةَ وَ شَهِدُوا لَهُ أَمْ لِمَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا وَ قَدْ قَالَ لَهُمُ الْبَائِعُ اشْهَدُوا بِالْحُدُودِ إِذَا أَتَوَكُمْ بِهَا فَوَقَّعَ لِمَا يَشْهَدُ إِلَّا عَلَى صَاحِبِ الشَّيْءِ وَ بِقَوْلِهِ.

### [الحديث ١٩]

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص مَنْ غَرَسَ شَجْرًا أَوْ حَفَرَ وَادِيًا بَدِيًّا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ أَوْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ قِضَاءً مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ رَسُولِهِ

و على الشهود بالحدود، فإن البائع صاحب الإقرار بالبيع، و الشهود صواحب الشهادة بالحدود، كما قيل، لكنه بعيد، و الفرق بحصول العلم فى الأول دون الثانى أيضا بعيد، و الله يعلم.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله: يجوز لهم أن يشهدوا أى: إذا كان الشهود جماعه، أو المراد بالشاهد أو لا الجنس، و إرجاع الضمير إلى أهل القرية بعيد جدا.

الحديث التاسع عشر: ضعيف على المشهور.

و قال فى النهايه: البدى بالتشديد الأول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٨

### [الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمُرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ أَيُّمَا قَوْمٍ أَحْيَوْا شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ وَعَمَرُوهَا فَهُمْ

الحديث العشرون: مجهول:

و قال فى شرح اللمعه: من أحى أرضاً و قصد تملكه فى غيبه الإمام عليه السلام يملكه، سواء فى ذلك المسلم و الكافر، لعموم " من أحى "، و لا يقدح فى ذلك كونها للإمام، لكون سائر حقوقه كذلك فى أيدي الناس على جهه الملك إلى أن يظهر عليه السلام، و فى حال حضوره عليه السلام افتقر الإحياء إلى إذنه إجماعاً، و لا يجوز إحياء المفتوحه عنوه ما كان عامراً وقت الفتح و مواتها للإمام فحكمه كما مر.

و لو جرى على الأرض ملك مسلم معروف، فهى له و لو ارثه بعده، و لا ينتقل عنه بصيرورتها مواتاً مطلقاً. و قيل: يملكها المحيى لصيرورتها مواتاً، و لا يبطل حق

السابق، لصحيحه أبى خالد و معاوية بن وهب و غيرهما، و هذا هو الأقوى.

و موضع الخلاف ما إذا كان السابق ملكها بالإحياء، فلو ملكها بالشراء و نحوه لم يزل ملكه عنها إجماعاً. و كل أرض أسلم عليها أهلها طوعاً فهي لهم، و لو تركوها فخرت فالمحیی أحق بها ما دام قائماً بعمارتها و عليها طسقتها لأربابها، لروايه سليمان بن خالد.

و شرط فى الدروس إذن المالك فى الإحياء، فإن تعذر فالحاكم، فإن تعذر جاز الإحياء بغير إذن و للمالك حينئذ طسقتها، و دليله غير واضح، و الأقوى أنها إن خرجت عن ملكه جاز إحيائها بغير أجره، و إلا امتنع التصرف فيها بغير إذنه، نعم للإمام تقبيل المملوكة الممتنع أهلها من عمارتها بما شاء، لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٤٩

أَحَقُّ بِهَا وَ هِيَ لَهُمْ.

#### [الحدیث ٢١]

٢١ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَيُّمَا رَجُلٍ أَتَى خَرِبَهُ بَائِرَةً فَاسْتَخْرَجَهَا وَ كَرَى أَنْهَارَهَا وَ عَمَرَهَا فَإِنَّ عَلَيْهِ فِيهَا الصَّدَقَةَ فَإِنْ كَانَتْ أَرْضًا لِرَجُلٍ قَبْلَهُ فَعَابَ عَنْهَا وَ تَرَكَهَا وَ أَخْرَبَهَا ثُمَّ جَاءَ بَعِيدٌ فَطَلَبَهَا فَإِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِمَنْ عَمَرَهَا.

#### [الحدیث ٢٢]

٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبُو بَصِيرٍ وَ فَضَيْلٌ وَ بُكَيْرٌ وَ حُمْرَانٌ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا فَهِيَ لَهُ.

#### [الحدیث ٢٣]

٢٣ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَاذِبِيِّ عَنْ أَبِي

الحدیث الحادى و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: و لمن عمرها كان المراد الأولوية، فلا- تنافى أجره الأرض. و يمكن حمله على أرض أحيها المالك السابق فخرت، فإنه لا يبعد حينئذ زوال ملكيته بعد الخراب و إحياء الغير كما مر، بل توقف بعض المتأخرين فيما إذا ملك بغير الإحياء أيضاً، فجوزوا ملك المحيي بعد خرابها، لعدم ثبوت الإجماع المنقول و إطلاق الأخبار بل عمومها، و لا يخلو من قوه لا سيما إذا كان ملك البائع أو الواهب مثلاً بالإحياء، بل الظاهر أن مراد من ادعى الإجماع غير هذا الفرد، و الله يعلم.

الحديث الثاني و العشرون: حسن الفضلاء.

الحديث الثالث و العشرون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٠

جَعَفَرِ ع قَالَ وَحَدَّثَنَا فِي كِتَابِ عَلِيٍّ ع إِنَّ الْمَارِضَ لِلَّهِ يُورِثُهُمَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ أَنَا وَ أَهْلُ بَيْتِي الَّذِينَ أُورِثْنَا  
الْمَارِضَ وَ نَحْنُ الْمُتَّقُونَ وَ الْمَارِضُ كُلُّهَا لَنَا فَمَنْ أَحْيَا أَرْضاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْمُرْهَا وَ لِيُؤَدِّ خَرَاَجَهَا إِلَى الْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَ لَهُ مَا  
أَكَلَ مِنْهَا وَ إِن تَرَكَهَا وَ أَخْرَبَهَا فَأَخَذَهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِهِ فَعَمَرَهَا وَ أَحْيَاهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الَّذِي تَرَكَهَا فَلْيُؤَدِّ خَرَاَجَهَا  
إِلَى الْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي وَ لَهُ مَا أَكَلَ



حَتَّى يَظْهَرَ الْقَائِمُ عَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي بِالسَّيْفِ فَيُخَوِّبُهَا فَيَمْنَعُهَا وَيُخْرِجُهُمْ مِنْهَا كَمَا حَوَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ وَ مَنَعَهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي أَيْدِي سِيعَتِنَا فَيَقَاطِعُهُمْ عَلَى مَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ وَ يَتْرُكُ الْأَرْضَ فِي أَيْدِيهِمْ.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ذُبْيَانَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ بَاعَ أَرْضاً عَلَى أَنَّ فِيهَا عَشْرَةَ أَجْرِبَةٍ فَاشْتَرَى الْمُشْتَرِي مِنْهُ بِحُدُودِهِ وَ نَقَدَ الثَّمَنَ وَ أَوْقَعَ صَفْقَةَ الْبَيْعِ وَ افْتَرَقَا فَلَمَّا مَسَّحَ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ خَمْسُ أَجْرِبَةٍ قَالَ إِنْ شَاءَ اسْتَرْجَعَ مَالَهُ وَ أَخَذَ الْأَرْضَ وَ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْبَيْعَ وَ أَخَذَ مَالَهُ كُلَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى جَنْبِ تِلْمَكِ الْمَارِضِ لَهُ أَيْضاً أَرْضُونَ فَلْيُؤَفِّهِ وَ يَكُونَ الْبَيْعُ لَازِماً لَهُ وَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ لَهُ بِتَمَامِ الْبَيْعِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ غَيْرَ الَّذِي بَاعَ فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي أَخَذَ الْأَرْضَ وَ اسْتَرْجَعَ فَضْلَ مَالِهِ وَ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْأَرْضَ وَ أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ

و استدلل به بعض الأصحاب على اشتراط كون المحيي مسلماً ليملكه، و المشهور العدم و قالوا المفهوم لا يعارض المنطوق.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

و قال في الشرائع: لو باعه أيضاً على أنها جربان معينه فكانت أقل، فالمشترى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥١

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ

بالخيار بين فسخ البيع و أخذها بحصتها من الثمن. و قيل: بل بكل الثمن. و الأول أشبه.

و قال في المسالك: القول الأول مذهب الأكثر، و وجهه أن المبيع مقدر بقدر معين و لم يحصل ذلك القدر، فيقسط الثمن عليه و على الفائت إن اختار المشتري الإمضاء، و له الفسخ لفوات بعض المبيع، و هو لا يقصر عن فوات وصف، و يشكل التقسيط بأن الفائت لا يعلم قسطه من الثمن،

لأن المبيع مختلف الأجزاء، فلا يمكن قسمته على عدد الجربان.

و وجه الثانى أن المبيع الذى تناولته هو الأرض المعينه لا غير، فإن رضى بها أخذها بما وقع عليه العقد من الثمن، لأن العقد وقع عليه. و على الأول لو لم يعلم البائع بالنقصان هل يثبت له الخيار أيضا؟ يحتمله لأنه لم يرض إلا ببيعها بالثمن أجمع و لم يسلم له.

و على تقدير الثبوت هل يسقط ببذل المشتري جميع الثمن؟ يحتمله لحصول ما رضى به، و به قطع فى المختلف، و عدمه لثبوت الخيار فلا يزول بذلك، كالغبن لو بذل الغابن التفاوت، و للشيخ قول ثالث بأن البائع إن كان له أرض يفى بالناقص بجنب الأرض المبيعه، فعليه الإكمال منها و إلا أخذه المشتري بجميع الثمن أو فسخ، و استند فى ذلك إلى روايه لا تنهض حجه فى ذلك.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٢

قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّزُولِ عَلَى أَهْلِ الْخَرَاجِ فَقَالَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ص.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النَّزُولِ عَلَى أَهْلِ الْخَرَاجِ فَقَالَ يُنْزَلُ عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ فَضَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ

قوله عليه السلام: ثلاثة أيام لعل المراد النزول على أهل الجزية، لأنه قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد شرط ذلك عليهم.

و قال بعض الفضلاء: المراد نزول عمال الإمام عليه السلام. انتهى.

ثم ظاهر الخبرين أن النزول عليهم لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، و المشهور بين الأصحاب عدم التقدر بمدته بل على ما شرط، و استندوا باشرط النبي صلى الله عليه وآله أكثر من ذلك، و لم يثبت.

و قال فى الدروس: و يجوز اشترط ضيافه ماره المسلمين، كما شرط رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل إيله أن يضيفوا من يمر بهم من المسلمين ثلاثا، و شرط على أهل نجران من أرسله عشرين ليله فما دون.

الحديث السادس و العشرون: موق كالصحيح.

الحديث السابع و العشرون: موق كالصحيح.

وقال فى النهايه: الحمل على الفعل بغير أجره سخره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٣

الْفَضْلِ قَالِ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ السُّخْرَةِ فِي الْقُرَى وَ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعُلُوجِ وَ الْأَكْرَهِ إِذَا نَزَلُوا الْقُرَى فَقَالَ يُشْتَرَطُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ  
فَمَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَ السُّخْرَةِ وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَيَجُوزُ لَكَ وَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ شَيْئاً حَتَّى تُشَارِطَهُ وَ إِنْ كَانَ  
كَالْمُتَيْقِنِ إِنْ مَنْ نَزَلَ تِلْكَ الْأَرْضِ أَوْ الْقَرْيَةِ أَخَذَ مِنْهُ ذَلِكَ قَالِ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ بَنَى فِي حَقِّ لَهُ إِلَى جَانِبِ جَارٍ بُيُوتاً أَوْ دَاراً  
فَتَحَوَّلَ أَهْلُ دَارِ جَارِهِ إِلَيْهِ

أَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُمْ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ فَقَالَ هُمْ أَحْرَارٌ يَنْزِلُونَ حَيْثُ شَاءُوا وَ يَتَحَوَّلُونَ حَيْثُ شَاءُوا

و قال فى الصحاح: سخره تسخيـرا كلفه عملا بلا أجره.

و فى النهايه أيضا: العـلج الرجل من كفار العجم و غيرهم، و الأعلـاج جمعه، و يجمع على العلوج أيضا.

قوله: بيوتا أو دارا أى: لإسكان الرعايا للزراعة.

قوله: أهل دار جاره أى: من الرعايا و الدهاقين.

قوله: أله أن يردهم أى: الجار الذين كانوا يعملون أولا و يسكنون قريته، و لعله محمول على ما إذا لم يؤجروا أنفسهم للعمل له.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٤

#### [الحدِيث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَرْضِ الْخَرَجِ أَنْ اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنْهَا أَرْضًا فَبَنَى فِيهَا أَوْ لَعَمَّ يَدِينِ غَيْرَ أَنْ أَنَسًا مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ نَزَلُوهَا أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ أَجْرَ الْمُيُوتِ إِذَا أَدَّوْا جَزِيَةَ رُءُوسِهِمْ فَقَالَ يُشَارِطُهُمْ فَمَا أَخَذَهُ مِنْهُمْ بَعْدَ الشَّرْطِ فَهَوَّ حَلَالٌ.

#### [الحدِيث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ عَلِيِّ الْأَزْرَقِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ص - عَلِيًّا ع عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ يَا عَلِيُّ لَا يُظَلِّمُ الْفَلَّاحُونَ بِحَضْرَتِكَ وَ لَا يُزْدَادُ عَلِيَّ أَرْضٍ وَضِعَتْ عَلَيْهَا وَ لَا سُخْرَهُ عَلِيَّ مُسْلِمٍ.

#### [الحدِيث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنِ الْحَاسِبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَكْتُبُ إِلَى عُمَّالِهِ لَمَّا تَسِيَّخَرُوا الْمُسْلِمِينَ وَ مَنْ سَأَلَكُمْ غَيْرَ الْفَرِيضَةِ فَقَدْ اعْتَدَى فَلَا تُعْطُوهُ وَ كَانَ يَكْتُبُ يُوصِي بِالْفَلَّاحِينَ خَيْرًا وَ هُمُ الْأَكَاوُونَ

الحدِيث الثامن و العشرون: ضعيف.

الحدِيث التاسع و العشرون: صحيح.

قوله صلى الله عليه و آله: وضعت عليها يحتمل الخطاب و الغيبة.

قوله: و لا سخره أى: بدون الشرط أو مع الشرط أيضا كراهه لاستلزامه إذلالهم.

الحديث الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٥

### [الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ دَارٍ فِيهَا ثَلَاثَةُ أُبْيَاتٍ وَ لَيْسَ لَهَا حُجْرَةٌ قَالَ إِنَّمَا الْإِذْنُ عَلَى الْبُيُوتِ لَيْسَ عَلَى الدَّارِ إِذْنٌ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَابُوئِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَعْنِي بِذَلِكَ الدَّارَ الَّتِي فِيهَا السُّكَّانُ بِالْكَرَاءِ أَوْ السُّكْنَى فَلَيْسَ عَلَى مِثْلِهَا مِنَ الدُّورِ إِذْنٌ إِنَّمَا الْإِذْنُ عَلَى الْبُيُوتِ فَأَمَّا الدَّارُ الَّتِي لَيْسَتْ لِلْعَلَّةِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَهَا إِلَّا بِإِذْنِ

---

قوله صلوات الله عليه: و من سألكم عن الفريضة أى: النقص عن الفريضة، أو سألوكم أن تعطوهم الزكاه مع عدم استحقاقهم، و الأول أظهر.

و فى نسخ الكافى و بعض نسخ الكتاب " غير الفريضة " فالظاهر أنه أيضا خطاب إلى العمال، أى: إن أتاكم أحد ممن أحلته عليكم، فطلب منكم فرعا زائدا على المقرر، كما هو الشائع عند حكام الجور فلا- تعطوه، و يحتمل على بعد أن يكون هذا الخطاب للرعايا.

الحديث الحادى و الثلاثون: مجهول.

قوله: و ليس لها حجرة قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: أى مانع

عرفى عن الدخول فيها كالرباط و كالدار التى ليس حولها جدار أو شبه ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٦

### [الحديث ٣٢]

٣٢ الحسن بن محمد بن سيماعة عن عبد الله بن جبلة عن إسيحاق بن عمار عن العبد الصالح ع قال قلت له رجل من أهل نجران يكون له أرض ثم يسلم أيش عليه ما صالحهم عليه النبي ص أو ما على المسلمين قال عليه ما على المسلمين إنهم لو أسلموا لم يصالحهم النبي ص.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عنه عن محمد بن أبي حمزة عن عبيد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا عبد الله ع عما اختلف فيه ابن أبي ليلى و ابن شبرمة فى السواد و أرضه فقلت إن ابن أبي ليلى قال إنهم إذا أسلموا فهم أحرار و ما فى أيديهم من أرضهم لهم و أما ابن شبرمة فزعم أنهم عبيد و أن أرضهم التى بأيديهم ليست لهم فقال فى الأرض ما قال ابن شبرمة و قال فى الرجال ما قال ابن أبي ليلى إنهم إذا أسلموا فهم أحرار و مع هذا كلام لم أحفظه.

### [الحديث ٣٤]

٣٤ محمد بن الحسن الصفار قال كتبت إلى أبي محمد ع فى رجل اشترى من رجل أرضاً بحدودها الأربعة و فيها زرع و نخل و غيرهما من الشجر و لم يذكر النخل و لما الزرع و لما الشجر فى كتابه و ذكر فيه أنه قد اشتراها بجميع حقوقها الداخلة فيها و الخارجة منها أى يدخل النخل و الأشجار و الزرع فى حقوق

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

قوله: فى السواد و أرضه المراد به أرض الخراج التى هى فى ء للمسلمين.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٧

الأرض أم لا فوقع ع إذا ابتاع الأرض بحدودها و ما أغلق عليه بابها فله جميع ما فيها إن شاء الله.

### [الحديث ٣٥]

٣٥ الصَّفَارُ عَنْ أَبِي بِنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كَيْفَ تَرَى فِي شِرَاءِ أَرْضِ الْخِرَاجِ قَالَ وَ مَنْ يَبِيعُ ذَلِكَ وَ هِيَ أَرْضُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ قُلْتُ يَبِيعُهَا الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ قَالَ وَ يَصْنَعُ بِخِرَاجِ الْمُسْلِمِينَ مَا ذَا ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ اشْتَرَى حَقَّهُ مِنْهَا وَ تَحَوَّلَ حَقُّ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَ لَعَلَّهُ يَكُونُ أَقْوَى عَلَيْهَا وَ أَمْلَى بِخِرَاجِهِمْ مِنْهُ

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

و فى الرجال: برده بن رجاء، و هو مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٨

## ١٢ باب أجر السمسار و الدلال

[الحديث ١]

١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي وَ لَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَجْرِ السَّمْسَارِ وَ الدَّلَالِ إِنَّمَا هُوَ يَشْتَرِي لِلنَّاسِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ بِشَىْءٍ مَعْلُومٍ إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ الأَجِيرِ

باب أجر السمسار و الدلال الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: إنما هو يشتري أى: هو عمله و كسبه و يتعب فيه و منه رزقه كل يوم.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهاية: لو نصب نفسه لبيع الأمتعه، كان له أجر البيع. و لو نصب نفسه للشراء، كان أجره على المشتري، فإن كان ممن يبيع و يشتري كان له أجره على ما يبيع من جهة البائع و أجره على ما يشتري من جهة المبتاع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٥٩

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتْنَانَ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا أَسِجَعُ فَقَالَ لَهُ إِنَّا نَأْمُرُ الرَّجُلَ فَيَشْتَرِي لَنَا الأَرْضَ وَ العُلَامَ وَ الدَّارَ وَ الجَارِيَةَ وَ نَجْعَلُ لَهُ جُعْلًا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

[الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِنْ أَصْحَابِ الرَّقِيقِ قَالِ اشْتَرَيْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ حِارِيَةً فَنَاولَنِي أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ فَأَبَيْتُ فَقَالَ لَنَا خُذْنِ فَأَخَذْتُهَا فَقَالَ لَا تَأْخُذْ مِنَ البَائِعِ

و قال ابن إدريس: ليس قصد الشيخ في ذلك أن يكون في عقد واحد بائعا مشتريا، بل يكون تاره يبيع و تاره يشتري في عقدين، لأن العقد لا يكون إلا بين اثنين. و ليس بجيد، لأننا نجوز كون الشخص الواحد وكيلا للمتعاقدين. انتهى.

و قال في القواعد: أجره بائع الأمتعه على البائع و أجره مشتريها على المشتري، و لا يتولاهما الواحد، بل له أجره ما يبيعه على الأمر بالبيع و ما يشتريه على الأمر بالشراء.

الحديث الثاني: مرسل.

الحديث الثالث: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تأخذ من البائع كأنه كان مأمورا منه عليه السلام لا من البائع، أو أمره عليه السلام بذلك تبرعا، و يؤيد ما هو المشهور من أنه لا يكون الأجره إلا من أحد الطرفين.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٠

#### [الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا أَسْمَعُ فَقَالَ رَبَّمَا أَمَرْنَا الرَّجُلَ يَشْتَرِي لَنَا الْأَرْضَ وَ الدَّارَ وَ الْعُلَامَ وَ الْجَارِيَةَ وَ نَجْعَلُ لَهُ جُعْلًا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ فِي رَجُلٍ يَدُلُّ عَلَى الدُّورِ وَ الضِّيَاعِ وَ يَأْخُذُ عَلَيْهِ الْأَجْرَ قَالَ هَذِهِ أُجْرُهُ لَا بَأْسَ بِهَا.

#### [الحديث ٦]

٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ هَاشِمٍ وَ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ وَ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ بِالْأَجْرِ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَالِهِمْ قَالَ إِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا أَخَافُ أَنْ يُعْرَمُوهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُ عَلَيْهِمْ فَإِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ فَلَا بَأْسَ

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: صحيح.



الحديث السادس: موثق.

قوله عليه السلام: إذا طابت نفسه كان المراد أنه إذا شرط يلزم، لكن لا ينبغي له الشرط، إذ لعلهم يدعون عليه أزيد مما فوت من مالهم، أو من الأجر الذي يأخذ الدلال منهم.

وقوله "عليه ضمان ما لهم" جزء للفرض لا استفهام، أي: بشرط أن يكون الضمان عليه.

وقال في القواعد: و لو هلك المتاع في يد الدلال من غير تفريط فلا ضمان، و يضمن لو فرط.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦١

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ هُوَلَاءِ الثَّلَاثَةِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ الشَّيْءَ يَحْمِلُ إِلَيْهِ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَ هَذِهِ الْجُمْلَتَيْنِ وَ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَ بَعْضُهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ بَعْضُهَا جُمْلَةٌ فَقَالَ مَا يُعْجِبُنِي.

#### [الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ لِلرَّجُلِ أَشْتَرِي مِنْكَ هَذَا الطَّعَامَ وَ غَيْرَهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَ لِي فِيهِ رِبْحًا أَوْ تَجْعَلَ لِي فِيهِ شَيْئًا عَلَى أَنْ أَشْتَرِي مِنْكَ فَكَّرَهُ ذَلِكَ

الحديث السابع: موثق.

قوله عليه السلام: ما يعجبني لعله لعدم رعايه مصلحة الموكلين فيه، بل صلاحهم غالباً في البيع متفرقا.

وقيل: المراد شراء الجميع من أصحاب المتاع، أي: يشتري ذلك الرجل الوكيل منهم لبيعه لنفسه أكثر، فالمنع على الكراهه، و لا يخفى ما فيه.

و يحتمل أن يكون السؤال لأجل أن مالك الجيد غير مالك الردى، و يبيع الجميع بثمان واحد صفقه، و المنع حينئذ ظاهر.

الحديث الثامن: موثق.

قوله: على أن تجعل لي فيه ربحاً يحتمل أن يكون المراد أنه يشتري منهم لبيع مرابحه مع أنهم قد وكلوه للبيع لهم، أو المراد أنه يأخذ منهم أجره ليشتري منهم، مع أنه يأخذ الأجره من البائع أيضاً، و لا يجوز أخذ الأجره من الجانبين، أو أنه يأخذ الأجره ليشتري

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ صَيْفِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَأْتِيهِ التَّبُّ بِأَحْمَالِهِمْ فَيَبِيعُهُمْ لَهُمْ بِالْأَجْرِ فَيَقُولُونَ لَهُ أَقْرَضْنَا دَنَانِيرَ فَإِنَّا نَجِدُ مَنْ يَبِيعُ لَنَا غَيْرَكَ وَ لَكِنَّا نَخْصُصُكَ بِأَحْمَالِنَا مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ تُقْرِضُنَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا يَأْخُذُ دَنَانِيرَ مِثْلَ دَنَانِيرِهِ وَ لَيْسَ بِثَوْبٍ إِنْ لَبَسَهُ كَسَرَ مِنْ ثَمَنِهِ وَ لَا دَابَّةٍ إِنْ رَكَبَهَا كَسَرَهَا وَ إِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ يَصْنَعُهُ إِلَيْهِمْ

---

منهم بأزيد من ثمن المثل، و هذه خيانه فى شأن الدين و كلوه.

الحديث التاسع: موقوف.

قوله عليه السلام:

لا- بأس به يدل على أن مثل هذا الشرط لا يضر بالدين ليصير ربا، لأنه يعمل عملا بإزاء الأجر، وهذا معروف يصنعه إليهم لجلبهم.

وقال فى الدروس: و لو شرط فى القرض رهنا على دين آخر أو كفيلا- كذلك فللفاضل قولان، أجودهما المنع، و جوز أن يشترط عليه إجاره أو بيعا أو قرضا، إلا أن يشترط بيعا أو إقراضا بدون عوض المثل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٣

## ١٣ باب التلقى و الحكره

### [الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مِثْنَى الْحَنَاطِ عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَابِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا تَلَقَّ وَ لَا تَشْتَرِ مَا يُتَلَقَّى وَ لَا تَأْكُلْ مِنْهُ

باب التلقى و الحكره الحديث الأول: مجهول.

وقال فى النهايه: و فيه " نهى عن تلقى الركبان"، و هو أن يستقبل الحضرى البدوى قبل وصوله البلده و يخبره بكساد ما معه كذبا ليشتري منه سلعته بالوكس و أقل من ثمن المثل. انتهى.

وقال فى الدروس: تلقى الركبان لأربعة فراسخ فناقضا للبيع أو الشراء عليهم مع جهلهم بسعر البلد. و لو زادوا على الأربعة، أو اتفق من غير قصد، أو تقدم بعض الركب إلى البلد أو السوق فلا تحريم، و فى روايه منهال " لا تلق" إلى آخره،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٤

### [الحديث ٢]

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا يَتَلَقَّى أَحَدُكُمْ تِجَارَةً خَارِجًا مِنَ الْمِصْرِ وَ لَا يَبِيعُ حَاضِرًا لِبَادٍ وَ الْمُسْلِمُونَ يَزُوقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

### [الحديث ٣]

٣ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَابِ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا حَدُّ التَّلَقَّى قَالَ رَوْحَهُ.

### [الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ

و هو حجه التحريم، كقول الشاميين و ابن إدريس و ظاهر المبسوط، و فى النهايه و المقنعه يكره حملا للنهى على الكراهه، نعم البيع صحيح على التقديرين، خلافا لابن الجنيد و يتخير الركب.

الحديث الثانى: ضعيف.

قوله صلى الله عليه و آله: و لا يبيع حاضر لباد المشهور فيه الكراهه، و قيل بالحرمة.

الحديث الثالث: مجهول.

و قال فى النهايه: و منه حديث على عليه السلام بالمدينه روحه من المدينه أى:

مقدار روحه و هى المره من الروح.

الحديث الرابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٥

عَنْ مِنْهَالِ الْقَصَابِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَأَتَلَّقَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ التَّلَقِّي قُلْتُ وَ مَا حَيْدُ التَّلَقِّي قَالَ مَا دُونَ عَدْوِهِ أَوْ رَوْحِهِ قُلْتُ فَكَمْ الْعَدْوَةُ وَ الرُّوحَةُ قَالَ أَرْبَعُ فَوَاسِخَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ وَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ لَيْسَ بِتَلَقٍّ

#### [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْغَضَارِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ حَيْدِهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَامَةُ رِضَا اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي خَلْقِهِ عَدْلُ سُلْطَانِهِمْ وَ رُخْصُ أَسْعَارِهِمْ وَ عَلَامَةُ غَضَبِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى خَلْقِهِ جَوْرُ سُلْطَانِهِمْ وَ غَلَاءُ أَسْعَارِهِمْ.

#### [الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأَيُّكُمْ يَخْتَكِرُ الطَّعَامَ إِلَّا خَاطِئًا.

#### [الحديث ٧]

٧ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ أَبِي

---

قوله عليه السلام: ما دون غدوه أو روحه ظاهره أن الأربع خارج، و ظاهر تفسير ابن أبي عمير أنه داخل، كما هو المشهور بين الأصحاب. و يمكن إرجاع اسم الإشارة في كلامه إلى ما دون الأربع.

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: ضعيف على المشهور.

و ظاهره التحريم.

الحديث السابع: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٦

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَ الْمُخْتَكِرُ مَلْعُونٌ.

#### [الحديث ٨]

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحُكْرَةُ فِي الْخِصْبِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَ فِي الشَّدَّةِ وَ الْبَلَاءِ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فَمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي الْخِصْبِ فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ وَ مَا زَادَ فِي الْعُسْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاحِبُهُ مَلْعُونٌ

---

و في بعض النسخ " عن جعفر بن محمد الأشعري عن أبي القداح " و في بعضها " عن أبي العلاء " و في الكافي " عن ابن القداح " و هو الصواب.

و قال في القاموس: جبهه ساقه من موضع إلى آخر. انتهى.

و اختلف الأصحاب في كراهه الاحتكار و تحريمه، و المشهور تخصيصه بالغللات الأربع و السمن، و بعض الأصحاب أضاف الزيت و الملح، و اشترطوا فيه أن يستبقها لزياده في الثمن و لا يوجد باذل غيره، و قيده جماعة بالشراء.

و قال في الدروس: و يحرم الاحتكار و هو حبس الغللات الأربع و السمن و الزيت و الملح على الأقرب فيها توقعاً للغلاء، و الأظهر تحريمه مع حاجه البأس و مظنتها لزياده على ثلاثة أيام في الغلاء و أربعين في الرخص للروايه، فيجبر على البيع حينئذ و لا يسعر عليه إلا مع التشديد.

الحديث الثامن: ضعيف

على المشهور.

و يدل على التقدير المشهور بين القدماء.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٧

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَيْسَ الْحُكْرَةُ إِلَّا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ وَ السَّمَنِ.

#### [الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فَقَدَ الطَّعَامُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَأَتَى الْمُسْلِمُونَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ فَقَدَ الطَّعَامُ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا عِنْدَ فُلَانٍ فَمُرُهُ يَبِيعُ قَالَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ يَا فُلَانُ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ قَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الطَّعَامَ قَدْ فَقَدَ إِلَّا شَيْئاً عِنْدَكَ فَأَخْرِجْهُ وَ بَعْهُ كَيْفَ شِئْتَ وَ لَا تَحْبِسْهُ.

#### [الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْحُكْرَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ طَعَاماً لَيْسَ فِي الْمِضْرَةِ غَيْرُهُ فَتَحْكِرُهُ

---

و قال في المسالك: الأقوى تقييده بالحاجه لا بالمده. انتهى.

و هذا مختار أكثر المتأخرين، و حملوا الروايه على الغالب، أو عاده الوقت.

الحديث التاسع: موثق.

و في بعض النسخ " عن ابن غياث "، فيكون مجهولاً- لكنه تصحيف، و في بعضها " أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث " و هو الصواب.

الحديث العاشر: مختلف فيه، و المشهور ضعفه.

و ظاهره عدم التسعير كما هو الأشهر و الأظهر، و قيل: يسعر مطلقاً.

و قال في المسالك: الأظهر أنه لا يسعر إلا مع الإجحاف فيؤمر بالتزول عنه إلى حد ينتفي الإجحاف.

الحديث الحادى عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٨

فَإِذَا كَانَ فِي الْمِضِيرِ طَعَامٌ أَوْ يُبَاعُ غَيْرُهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْتَمَسَ بِسِلْمَعْتِهِ الْفَضْلُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّيْتِ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِكَ فَلَا بَأْسَ بِإِمْسَاكِهِ.

#### [الحديث ١٢]

١٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ سَالِمِ الْحَنَاطِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا عَمَلَكُ قُلْتُ حَنَاطٌ وَ رَبَّمَا قَدِمْتُ عَلَى نَفَاقٍ وَ رَبَّمَا قَدِمْتُ عَلَى كَسَادٍ فَحَبَسْتُ قَالَ فَمَا يَقُولُ مَنْ قَبْلَكَ فِيهِ قُلْتُ يَقُولُونَ مُحْتَكِرٌ قَالَ يَبِيعُهُ أَحَدٌ غَيْرَكَ قُلْتُ مَا أَبِيعُ مِنْ أَلْفِ جُزْءٍ جُزْءًا قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ حَكِيمٌ بِنُ حِزَامٍ كَانَ إِذَا دَخَلَ الطَّعَامُ الْمَدِينَةَ اشْتَرَاهُ كُلَّهُ فَمَرَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ص فَقَالَ يَا حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ إِيَّاكَ أَنْ تَحْتَكِرَ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ وَ يَتَرَبَّصُّ بِهِ هَلْ يَجُوزُ

قوله: طعام أى: عند الناس أنفسهم بقرينه المقابلة، و يدل على اشتراط عدم البادل، و حمل على ما إذا كان البادل بقدر حاجه الناس، و يدل على أن الزيت أيضا من الأجناس التى يعجرى فيه الاحتكار.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله: إنما كان ذلك أى: الذى ورد فيه النهى، و لعل " فيه " ضمير الشأن.

الحديث الثالث عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٦٩

ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ كَثِيرًا يَسْعُ النَّاسَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ قَلِيلًا لَا يَسْعُ النَّاسَ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَحْتَكِرَ الطَّعَامَ وَ يَتُرِكَ النَّاسَ وَ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ أَصَابَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ غَلَاءٌ وَ قَحْطٌ حَتَّى أَقْبَلَ الرَّجُلُ

الموسر يخلط الحنطة بالشعير و يأكله و يشتري فينفق الطعام و كان عند أبي عبد الله ع طعام جيد قد اشتراه أول السنه فقال لبعض مواليه اشتر لنا شعيراً و اخلط بهذا الطعام أو بعه فإننا نستكره أن نأكل جيداً و يأكل الناس ردياً

---

و ظاهره الكراهه، و يدل على أنه لا بد أن يكون البازل بقدر حاجه الناس كما مر، و النفاق الرواج ضد الكساد.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و يشتري أى: لم يكن عند الموسر طعام و كان يحتاج إلى أن يشتري الطعام فينفقه، و فى الكافى " و يشتري ببعض الطعام " فالباء زائده، أى: يشتري بعض الحنطه لخلطها بالشعير، أو يشتري ببعض بالتنوين، أى: بقيمه بعض



الحنطه الذى حصل له من الخلط طعاما آخر.

قوله عليه السلام: أو بعه أى: جميعه بأن يكتفى بالشعير، فيكون معطوفا على "اخلطه". و يمكن عطفه على "اشتر" فيكون الغرض شراء القوت يوما فيوما، أو يكون المراد بيع البعض

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٠

#### [الحدِيث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْجَهْمِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ مُعْتَبِ بْنِ قَالٍ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قَدْ زَيْدُ السَّعْرُ بِالْمَدِينَةِ كَمْ عِنْدَنَا مِنْ طَعَامٍ قَالَ قُلْتُ عِنْدَنَا مَا يَكْفِينَا أَشْهُرًا كَثِيرَةً قَالَ أَخْرَجَهُ وَ بَعُهُ قَالَ قُلْتُ وَ لَيْسَ بِالْمَدِينَةِ طَعَامٌ قَالَ بَعُهُ قَالَ فَلَمَّا بَعْتُهُ قَالَ اشْتَرِ مَعَ النَّاسِ يَوْمًا بِيَوْمٍ وَ قَالَ يَا مُعْتَبُ اجْعَلْ قُوتَ عِيَالِي نَضِيفًا شَعِيرًا وَ نَضِيفًا حِنْطَةً فَإِنَّ اللَّهَ يَغْلَمُ أُنَى وَاجِدٌ أَنْ أُطْعِمَهُمُ الْحِنْطَةَ عَلَى وَجْهِهَا وَ لَكِنِّي أَحِبُّ أَنْ يَرَانِي اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ أَحْسَنْتُ تَقْدِيرَ الْمَعِيشَةِ.

#### [الحدِيث ١٦]

١٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُعْتَبِ بْنِ قَالٍ كَانَ أَبُو الْحَسَنِ ع يَأْمُرُنَا إِذَا أَدْرَكَتِ الثَّمَرَةُ أَنْ نُخْرِجَهَا فَنَبِّعَهَا وَ نَشْتَرِيَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمًا بِيَوْمٍ

لشراء الشعير ف "أو" بمعنى الواو، أو يكون معطوفا على مقدر، أى: اشتر لنا شعيرا بثمان موجود إن كان، أو بع بعض الحنطه و اشتر به شعيرا.

الحدِيث الخامس عشر: مجهول.

قوله: و قد يزيد فى الكافى " و قد تزيد" على بناء التفعّل، و هو أظهر، و الواو للحال.

قوله عليه السلام: يوما بيوم أى: كل يوم بقدر يوم، أو مقابلا بيوم الناس و مطابقا لهم، أو يوما بعد يوم.

الحدِيث السادس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧١

#### [الحدِيث ١٧]

١٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي تُجَّارٍ قَدِمُوا أَرْضًا اشْتَرَكُوا عَلَى أَنْ لَا يَبِيعُوا بَيْنَهُمْ إِلَّا بِمَا أَحْبَبُوا قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

## [الحديث ١٨]

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَيْدَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ع أَنَّهُ قَالَ رَفَعَ الْحَدِيثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ مَرَّ بِالْمُحْتَكِرِينَ فَأَمَرَ بِحُكْرَتِهِمْ أَنْ تُخْرَجَ إِلَى بُطُونِ الْأَسْوَاقِ وَحَيْثُ تَنْظُرُ الْأَبْصَارُ إِلَيْهَا فَقِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص لَوْ قَوْمَتْ عَلَيْهِمْ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ فَقَالَ أَنَا أَقْوَمُ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا السُّعْرُ إِلَى اللَّهِ

قوله: يأمرنا إذا أدركت الثمرة على الاستحباب، وقد وردت الأخبار بالجواز. ويمكن حمل هذا على من قوى توكله ولم يضطرب عند التفتير، و سائر الأخبار على عامه الخلق.

الحديث السابع عشر: مجهول كالحسن.

قوله عليه السلام: لا بأس بذلك قد تقدم النهي عن ذلك، فلعله محمول إما على الكراهه، أو على الإجحاف بالثمن مع اضطرار الناس.

الحديث الثامن عشر: مجهول.

و يدل على أن التسعير من الله تعالى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٢

يَرْفَعُهُ إِذَا شَاءَ وَ يَخْفِضُهُ إِذَا شَاءَ.

## [الحديث ١٩]

١٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ عَنْ عَائِدِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ ع يَقُولُ شَرَاءُ الْحِنْطَةِ يَنْفَى الْفَقْرَ وَ شَرَاءُ الدَّقِيقِ يُنْشِئُ الْفَقْرَ وَ شَرَاءُ الْخُبْزِ مَحَقٌّ قَالَ قُلْتُ لِمَ أَبْقَاكَ اللَّهُ فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شَرَاءِ الْحِنْطَةِ قَالَ ذَلِكَ لِمَنْ يَقْدِرُ وَ لَا يَفْعَلُ.

## [الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ مَنْ اشْتَرَى الْحِنْطَةَ زَادَ مَالَهُ وَ مَنْ اشْتَرَى الدَّقِيقَ ذَهَبَ نِصْفُ مَالِهِ وَ مَنْ اشْتَرَى الْخُبْزَ ذَهَبَ مَالُهُ.

## [الحديث ٢١]

الحديث التاسع عشر: مجهول.

و في بعض النسخ: عن عائذ بن جندب.

وقال بعض الفضلاء: أما عائذ بن حبيب أو عباد بن حبيب، فهما المذكوران في كتب الرجال. و أما ابن جندب و ابن حبيب فمجهولان، و في باب الاختلاف في الرهن من الكافي: أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عباد بن حبيب.

وقال في الدروس: يستحب شراء الحنطة للقوت، و يكره شراء الدقيق، و أشد كراهه الخبز.

الحديث العشرون: ضعيف.

الحديث الحادي و العشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٣

خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ مَنْ بَاعَ الطَّعَامَ نَزَعَتْ مِنْهُ الرَّحْمَةُ.

#### [الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنْ سَيْلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُنْذِرِ الزَّبَّالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَكُمْ دِرْهَمٌ فَاشْتَرِ بِهِ حِنْطَةً فَإِنَّ الْمَخَقَّ فِي الدَّقِيقِ.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٢٧٣

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنْ بُيَّانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَمَّا تَمَّ أَنْعُوا قَرْضَ الْخَمِيرِ وَالْخُبْزِ فَإِنَّ مَنَعَهُ يُورَثُ الْفَقْرَ.

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ

قوله صلوات الله عليه: نزعت منه الرحمة لأنه يتمنى الغلاء و القحط.

الحديث الثاني و العشرون: مجهول.

و فى بعض النسخ " عن على بن منذر الزيات " و فى بعضها " الزيال " بالياء المثناه من تحت.

الحديث الثالث و العشرون: ضعيف على المشهور.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

و حمل على عدم الشرط.

و قال فى الدروس: يجوز إقراض الخبز وزنا و عددا، إلا أن يعلم التفاوت فيعتبر الوزن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٤

قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اسْتَقْرِضُ الرَّغِيفَ مِنَ الْجِرَانِ فَنَأْخُذُ كَبِيرًا وَ نُعْطِي صَغِيرًا أَوْ نَأْخُذُ صَغِيرًا وَ نُعْطِي كَبِيرًا قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنِ الْكِنَانِيِّ قَالِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يَا أَبَا الصَّبَّاحِ شِرَاءُ الدَّقِيقِ ذُلٌّ وَ شِرَاءُ الْحِنْطَةِ عِزٌّ وَ شِرَاءُ الْخُبْزِ فَقْرٌ وَ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ وَ قَالَ ع دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى عَائِشَةَ وَ هِيَ تُحْصِي الْخُبْزَ فَقَالَ يَا عَائِشَةُ لَا تُحْصِي الْخُبْزَ فَيُحْصَى عَلَيْكَ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الدُّهْقَانِ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ص قَوْمٌ فَشَكُّوا إِلَيْهِ سُورَةَ نَفَادٍ طَعَامِهِمْ فَقَالَ ص تَكِيلُونَ أَوْ تَهِيلُونَ

الحديث الخامس و العشرون: موثق.

قوله صلى الله عليه وآله: فيحصى عليك لعل المراد قله البركه. وقيل: لعل المراد أنه إذا أحصيته وقررت له لعدده أيام لكل يوم عددا مخصوصا، فذلك نصيبك تلك الأيام لا يصل إليك فيها غيره، بخلاف ما إذا لم تحصه فإنه كل ما يعنى يأتيك آخر.

الحديث السادس والعشرون: ضعيف.

وقال فى الصحاح: هلت الدقيق فى الجراب صببته من غير كيل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٥

فَقَالُوا نَهَيْلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَعْنونَ الْجَزَافَ فَقَالَ لَهُمْ كِيلُوا فَإِنَّهُ أَكْبَرُ لِلْبَرَكَةِ.

### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَصَابَتْكُمْ مَجَاعَةٌ فَاعْتَنُوا بِالزَّبِيبِ

قوله صلى الله عليه وآله: كيلوا أى: عند الصرف إلى حوائجهم، فهو على الاستحباب كما ذكره فى الدروس، أو عند البيع أو الشراء فيكون على الوجوب.

قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: ربما كان الوجه أنه مع الكيل لا تجترى الخدمة على السرقة، أو لوجه آخر لا نعلمه.

الحديث السابع والعشرون: كالصحيح.

وفى بعض النسخ: عن الحسن بن نويرة.

قوله عليه السلام: فاعتنوا قال الوالد العلامة: بالتاء والنون. وفى بعض النسخ بدل الزبيب الزيت، يعنى إذا ابتليت بالفحط أو مطلق الجوع بالمرض وغيره أيضا، فاهتموا بأكل الزبيب أو دهن الزيتون، فإنه يكسره ويذهب. وفى أكثر نسخ الكافي "فاعبثوا" من العبث، أى: لا تأكلوا دفعه، بل يكون فى فيكم و تمصونه

و الطبعه تشتغل به. انتهى.

و فى الصحاح: العبث الخلط، و قد عبثه بالفتح يعبثه عبثا خلط، و جاء فلان بعبثه أى فى بر و شعير قد خلط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٦

## ١٤ بَابُ الشُّفْعَةِ

### [الحديث ١]

١ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا وَقَعَتِ السَّهَامُ ارْتَفَعَتِ الشُّفْعَةُ

باب الشفعة الحديث الأول: ضعيف.

قال فى المسالك: و اختلف الأصحاب فى محل الشفعة من الأموال بعد اتفاقهم على ثبوتها فى العقار الثابت القابل للقسمه كالأرض و البساتين على أقوال كثيرة، فذهب أكثر المتقدمين و جماعه من المتأخرين إلى ثبوتها فى كل مبيع، منقولا كان أم لا قابلا للقسمه أم لا. و قيده آخرون بالقابل للقسمه، و تجاوز آخرون بثبوتها فى المقسوم أيضا. و اختار أكثر المتأخرين اختصاصها بغير المنقول عادة مما يقبل القسمه. و اختلف فى تفسير عدم قبول القسمه، فقيل: ما لا ينتفع به بعد القسمه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٧

### [الحديث ٢]

٢ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ أَيَّانٍ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُقْبَاقِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الشُّفْعَةُ لَا تُكُونُ إِلَّا لِشَرِيكِ.

### [الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبَانَ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الشُّفْعَةُ لَا تُكُونُ إِلَّا لِشَرِيكِ.

### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ

أصلاً. وقيل: أن ينقص قيمه نقصانا فاحشا. وقيل: أن يبطل منفعته المقصوده منه. انتهى.

وقال أهل اللغة: الشفعه من شفعت الشيء إذا ضمته وثبته، ومنه شفع الأذان وسميت "شفعه" لضم نصيب إلى نصيب.

الحديث الثاني: موثق.

قوله عليه السلام: إلا لشريك أي: واحد لا لثنتين، أو ليس للجار كما قاله العامه. ويمكن استفادتهما معا منه.

الحديث الثالث: موثق.

وفي الكافي في الخبرين بزياده "غير مقاسم" بعد قوله "إلا لشريك".

الحديث الرابع: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٨

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَالْمَسَاكِينِ وَقَالَ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ وَقَالَ إِذَا أُرْفَتِ الْأَرْفُ وَحُدَّتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ.

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الدُّورِ أَشَيْءٌ وَاجِبٌ لِلشُّرَيْكِ وَيُعْرَضُ عَلَى الْجَارِ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَقَالَ الشُّفْعَةُ فِي التُّبُوعِ إِذَا

قوله عليه السلام: بين الشركاء يومية إلى مذهب ابن الجنيد. ويمكن أن يكون الجمع باعتبار الموارد، أو أطلق على الاثنين مجازاً، و ظاهره اختصاصها بالأرضين و المساكن.

وفي النهاية: فيه "أي مال اقتسم و أرف عليه فلا شفعه فيه" أي: حد و أعلم و منه الحديث "فقسموها على عدد السهام و أعلموا أرفها" الأرف جمع أرفه و هي الحدود و المعالم. انتهى.

وفي القاموس: الأرفه بالضم الحد بين الأرضين جمعه كغرف، و أرف على الأرض تأريفاً

جعلت لها حدود و قسمت.

الحديث الخامس: صحيح على الظاهر.

قوله: و يعرض على الجار قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: العرض على الجار على الاستحباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٧٩

كَانَ شَرِيكًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ بِالْتَّمَنِ.

#### [الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَكُونُ الشُّفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَتَّفَاسَمَا فَإِذَا صَارُوا ثَلَاثَةً فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ شُفْعَةً.

#### [الحديث ٧]

٧ يُونُسُ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشُّفْعَةِ لِمَنْ هِيَ وَفِي أَيِّ شَيْءٍ هِيَ وَ لِمَنْ تَصْلُحُ وَ هَلْ تَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةً وَ كَيْفَ هِيَ فَقَالَ الشُّفْعَةُ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ حَيَوَانٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ مَتَاعٍ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا غَيْرِهِمَا فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَ إِنْ زَادَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ

انتهى.

و قال ابن أبى عقيل بالشفعة فى المقسوم مطلقا، و هو ضعيف لحق الجوار مع أنه كلام الراوى، و جوابه عليه السلام يدفعه و لا تقرير فيه.

الحديث السادس: صحيح.

و قال فى المسالك: اختلف علماؤنا فى أن الشفعة هل تثبت مع زيادة الشركاء على اثنين، فمنعه الأكثر منهم المرتضى و الشيخان و الأتباع، حتى ادعى عليه ابن إدريس الإجماع، و ذهب ابن الجنيد إلى ثبوتها مع الكثرة مطلقا، و الصدوق إلى ثبوتها معها فى غير الحيوان.

الحديث السابع: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٠

#### [الحديث ٨]



٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ دَارٍ فِيهَا دُورٌ وَطَرِيقُهُمْ وَاحِدٌ فِي عَرَصِهِ الدَّارِ فَبَاعَ بَعْضُهُمْ مِنْزَلَهُ مِنْ رَجُلٍ هَلْ لَشُرَكَائِهِ فِي الطَّرِيقِ أَنْ يَأْخُذُوا بِالشُّفْعَةِ فَقَالَ إِنْ كَانَ بَابُ الدَّارِ وَمَا حَوْلَ بَابِهَا إِلَى الطَّرِيقِ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا شُفْعَةَ لَهُمْ وَإِنْ بَاعَ الطَّرِيقَ مَعَ الدَّارِ فَلَهُمُ الشُّفْعَةُ.

#### [الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ دَارٌ بَيْنَ قَوْمٍ اقْتَسَمُوا مُوَهَّأَةً فَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قِطْعَةً فَبَنَاهَا وَتَرَكَوا بَيْنَهُمْ سَاحَةً فِيهَا مَمْرُهُمْ فَجَاءَ رَجُلٌ فَاشْتَرَى نَصِيبَ بَعْضِهِمْ أَلَهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ وَلَكِنْ يَسِيدُ بَابَهُ وَيَفْتِيحُ بَابًا إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ يَنْزِلُ مِنْ فَوْقِ الْبَيْتِ وَيَسِيدُ بَابَهُ وَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الطَّرِيقِ بَيْعَهُ فَإِنَّهُمْ أَحَقُّ بِهِ وَإِلَّا فَهُوَ طَرِيقُهُ يَجِيءُ يُجْلِسُ عَلَى ذَلِكَ الْبَابِ

الحديث الثامن: حسن.

وقال في المسالك: المراد بقوله إن كان باب الدار و ما حول بابها إلى طريق غير ذلك أى غير الطريق المشترك الذى فى العرصه، بأن لم يكن البائع قد باع حصه من الطريق المشترك مع داره، بل باع الدار فقط و فتح لها بابا إلى الطريق السالك فلا شفعه حينئذ، لأن المبيع من غير مشترك و لا فى حكمه، كالاتراك فى الطريق. و إن كان باع الدار مع الطريق المشترك تثبت الشفعه.

الحديث التاسع: حسن.

وقال فى المسالك: ظاهر هذه الروايه الصحيحه أن بايع الدار لم يبيع نصيبه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨١

#### [الحديث ١٠]

١٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَيْسَ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةٌ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ قَوْلُهُ لَيْسَ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةٌ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَرِيكٍ وَاحِدٍ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ - يُونُسَ أَنَّ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةً وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ١١]

١١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وَ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

---

من الساحة المشتركة، فلذلك أمر أن يسد بابه و يفتح له بابا إلى الطريق، أو ينزل من فوق البيت، و لم يذكر الشفعة حينئذ لعدم مقتضاها. و لو فرض بيعه بحصه من العرصه التي هي الممر، جاز للشركاء أخذها بالشفعه لتحقيق الشركه فيها دون الدار، لأنه لم يبيعها معها.

و قال أيضا فيه: المشهور بين الأصحاب أن لا- شفعه في المقسوم، و استثنوا منه ما إذا اشترك في الطريق أو الشرب و باع الشريك نصيبه من الأرض و نحوها ذات الطريق و الشرب و ضمهما أو أحدهما إليها، فإن الشفعه تثبت حينئذ في مجموع المبيع، و إن كان بعضه غير مشترك. و لو أفرد الأرض أو الدار بالبيع فلا شفعه.

و لو عكس تثبت الشفعه في الطريق أو الشرب، إذا كان واسعا يمكن قسمته.

و ظاهر الأ- أكثر أن في صوره الانضمام لا- يشترط قبول الطريق و الشرب القسمة و ربما قيل باشتراط القبول فيها أيضا. ثم ظاهر الأكثر لزوم الشركه في الأصل، و ذهب بعضهم إلى عدم اعتباره أيضا.

الحديث العاشر: موثق.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٢

بِنِ سِنَانٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الْمَمْلُوكُ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ فَقَالَ أَحَدُهُمْ أَنَا أَحَقُّ بِهِ أَلَهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ وَاحِدًا.

#### [الحديث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيَبِيعُ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ فَيَقُولُ صَاحِبُهُ أَنَا أَحَقُّ بِهِ أَلَهُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ إِذَا كَانَ وَاحِدًا قِيلَ لَهُ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةٌ فَقَالَ لَا.

#### [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آيِيَّاهُ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ الشُّفْعَةُ عَلَى عَدَدِ الرِّجَالِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مُوَافِقٌ لِمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْعَامَّةِ وَ لَسْنَا نَأْخُذُ بِهِ وَ الَّذِي نَعْمَلُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الشُّفْعَةَ تَثْبُتُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ نَفْسَيْنِ فَإِذَا زَادُوا فَلَا شُفْعَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُم

---

الحديث الثاني عشر: صحيح.

و قال الوالد العلامة نور الله قبره: ظاهر هذا الخبر أن المراد بالحيوان المنفى عنه الشفعة غير الإنسان، و هذا وجه جمع بين الأخبار.

الحديث الثالث عشر: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: على عدد الرجال أي: لا على قدر حصصهم.

و قال في المسالك: اختلف القائلون بالشفعة مع الكثرة هل هي على عدد الرؤوس أو على قدر السهام، فصرح الصدوق بالأول، و نقله الشيخ عنهم مطلقا،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٣

#### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلْيَهُودِ وَ النَّصَرَةِ شُفْعَةٌ وَ قَالَ لَا شُفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكِ غَيْرِ مُقَاسِمٍ قَالَ وَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَصِيَّ النَّبِيِّ بِمَنْزِلِهِ أَبِيهِ يَأْخُذُ لَهُ الشُّفْعَةَ إِذَا كَانَ لَهُ رَعْبَةٌ فِيهِ وَ قَالَ لِلْغَائِبِ شُفْعَةٌ

---

و قال ابن الجنيدي على قدر السهام من الشركة، و لو حكم بها على عدد الشفعاء جاز و يدل على الأول ما ورد في الخبر على عدد

الرجال.

الحديث الرابع عشر: ضعيف على المشهور.

و اتفق الأصحاب على أنه لا تثبت الشفاعة للكافر على المسلم، لأنه سبيل و هو منفي بالآية و لخبر السكوني، و المراد به على المسلم للإجماع على ثبوتها لهما على غيره.

و قال المحقق في

الشرائع: و تثبت للغائب الشفعه، و كذا للمجنون أو الصبي و يتولى الأخذ وليهما مع الغبطه. و لو ترك الولي المطالبه فبلغ الصبي أو أفاق المجنون فله الأخذ، لأن التأخير لعذر. و إذا لم يكن في الأخذ غبطه فأخذ الولي لم يصح.

و قال فى المسالك: الغائب له الأخذ بالشفعه بعد حضوره و إن طال زمان الغيبه، و لو تمكن من المطالبه فى الغيبه بنفسه أو وكيله فكال حاضر، و لا عبره بتمكنه من الإشهاد على المطالبه، فلا يبطل حقه لو لم يشهد بها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٤

### [الحديث ١٥]

١٥ عَنْ أَبِي عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَأُشْفَعَهُ فِي سَفِينِهِ وَ لَأُفِي نَهْرٍ وَ لَأُفِي طَرِيقٍ.

### [الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الثَّانِيَّ ع عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ شُفْعَهُ أَرْضَ فَذَهَبَ عَلَى أَنْ يُخْضِرَ الْمَالَ فَلَمْ يَنْضُ فَكَيْفَ يَصْنَعُ صَاحِبُ الْأَرْضِ إِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا أَوْ يَبِيعَهَا أَوْ يَنْتَظِرُ مَجِيءَ شَرِيكِهِ صَاحِبِ الشُّفْعَةِ

---

الحديث الخامس عشر: ضعيف على المشهور.

و مناف للخبرين اللذين رواهما منصور بن حازم، و حمل الشيخ رحمه الله فى الاستبصار هذا الخبر على التقيه، لأنه موافق لمذهب العامه، و حملة الأكثر على ما إذا كانت غير قابله للقسمه.

قال المحقق رحمه الله: و فى ثبوتها فى النهر و الطريق و الحمام و ما يضر قسمته تردد، أشبهه أنها لا تثبت، و يعنى بالضرر أن لا ينتفع به بعد قسمته، فالمتضرر لا يجبر على القسمه.

و قال فى المسالك: اشتراط كونه مما يقبل القسمه الإجماريه هو المشهور، و احتجوا عليه بروايه طلحه بن زيد، و بروايه السكوني أنه لا شفعه فى السفينه و النهر و الطريق، و ليس المراد الواسعين اتفاقاً، فالمراد الضيقين، و لا يخفى ضعفه.

الحديث السادس عشر: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٥

قَالَ إِنْ كَانَ مَعَهُ بِالْمِضِرِّ فَلْيَنْتَظِرْ بِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَتَاهُ بِالْمَالِ وَ إِلَّا فَلْيَبِيعْ وَ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ فِي الْأَرْضِ وَ إِنْ طَلَبَ الْأَجَلَ إِلَى أَنْ يَحْمَلَ الْمَالَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلْيَنْتَظِرْ بِهِ مِقْدَارَ مَا سَافَرَ الرَّجُلُ إِلَى تِلْكَ الْبَلَدِ وَ يَنْصَرِفُ وَ زِيَادَةَ

ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا قَدِمَ فَإِنْ وَاوَاهُ وَإِلَّا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ

قوله: فلم يتفق في بعض النسخ " فلم ينض "

وقال في النهاية: في حديث عمر " كان يأخذ الزكاه من ناض المال " وهو ما كان ذهباً أو فضة، عينا أو ورقا، وقد نض المال إذا تحول نقدا بعد أن كان متاعا.

انتهى.

وقال المحقق في الشرائع: و لو ادعى غيبه الثمن أجل ثلاثة، فإن لم يحضره بطلت الشفعة، فإن ذكر أن المال في بلد آخر أجل بمقدار وصوله إليه و ثلاثة أيام ما لم يتضرر المشتري.

وقال في المسالك: المراد بالأول إذا ادعى أنه ببلده، و بالثاني مده العود أيضا، و تعتبر الثلاثة و لو ملفقه لو وقع الإمهال في خلال اليوم، و الليالي تابعه للأيام، فإن وقع نهارا اعتبر كمال الثلاث من اليوم الرابع و دخلت الليالي تبعاً.

و إن وقع ليلاً أجل ثلاثة أيام تامه و تمام الليله من الرابعه كذلك.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٦

#### [الحديث ١٧]

١٧ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا بِرَبِيقٍ وَ مَتَاعٍ وَ بَزًّا وَ جَوْهَرَ قَالَ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهَا شُفْعَةٌ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ ع قَالَ لَا شُفْعَةَ إِلَّا لِشَرِيكَ غَيْرِ مُقَاسِمٍ وَ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ لَا يُشْفَعُ فِي الْخُدُودِ وَ قَالَ لَا تُورَثُ الشُّفْعَةُ

الحديث السابع عشر: موثق.

وقال في المسالك: لا خلاف في ثبوت الشفعة على تقدير كون الثمن مثليا، و اختلفوا فيما إذا كان قيميا، فذهب جماعة منهم الشيخ في الخلاف مدعيا الإجماع عليه و العلامة في المختلف إلى عدم ثبوتها حينئذ، لروايه ابن رثاب و هارون بن حمزه. و ذهب الأكثر إلى ثبوتها، لعموم الأدله و لضعف مستند المنع، إذ روايه ابن رثاب لا تدل على المطلوب، إذ نفى الشفعة أعم من

كونه بسبب كون الثمن قيميا، إذ لم يذكر فيه أن في الدار شريكا، فجاز نفيها لذلك عن الجار وغيره، قيميا، إذ لم يذكر فيه أن في الدار شريكا، فجاز نفيها لذلك عن الجار وغيره، أو لكونها غير قابله للقسمه أو لغير ذلك.

الحديث الثامن عشر: كالموثق.

قوله صلى الله عليه وآله: لا يشفع في الحدود كأنه من الشفاعة لا الشفعه و إن احتملها، فالمراد لا شفعه بعد ما حدثت الحدود و قسمت.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٧

### [الحديث ١٩]

١٩ الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن أبي بصير عن أبي جعفر قال سألتُه عن رجل تزوج امرأة على بيت في دار له و له في تلك الدار شركاء قال جائز له و لها و لا شفعه لأحد من الشركاء عليها

---

و قال في المسالك: اختلف الأصحاب في الشفعه هل تورث أم لا، فالأكثر و منهم الشيخ

فى الخلاف و المفيد و المرتضى و ابن الجنيد و جملة المتأخرين على الأول، و ذهب الشيخ فى النهاية و ابن البراج و الطبرسى إلى الثانى. ثم المشهور على القول بالإرث أنها تورث كالمال على عدد السهام، و يظهر من الشيخ فى المبسوط أن القائلين بثبوتها مع تعدد الشركاء من علمائنا يقولون هنا بقسمتها بين الورثة على الرؤوس.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب بل كاد أن يكون إجماعاً اشتراط كون الانتقال بالبيع فى ثبوت الشفعة، فلو جعله صداقاً أو صدقه أو صلحاً فلا شفعه، و خالف ابن الجنيد فأثبتها فى مطلق النقل، و بعض المتأخرين احتمل اختصاصها بالمعاوضات، و استدل على النفى بهذا الخبر. و يشكل الاستدلال به لاحتمال أن يكون باعتبار كثره الشركاء، كما يدل عليه لفظ الشركاء، أو باعتبار القسمة كما يرمى إليه قوله "بيت فى دار له". و على تقدير تسليمه لا يدل على الاختصاص بالبيع.

و قال فى الفقيه: و كان شيخنا محمد بن الحسن رضى الله عنه يقول: ليس فى الموهوب و المعاوض به شفعه، إنما الشفعه فيما اشترت بضمن معلوم ذهب أو فضه و يكون غير مقسوم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٨

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ الحسن بن محمد بن سماعه عن محمد بن زياد عن الكاهلي عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ع قال قلت له دار بين قوم اقتسموها و تركوا بينهم ساحة فيها ممرهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك قال نعم و لكن يسد باباً و يفتح باباً إلى الطريق أو ينزل من فوق البيت فإن أراد شريكهم أن يبيع منقل قدميه فإنهم أحق به و إن أراد يجرى حتى



يَقْعُدُ عَلَى الْبَابِ الْمَسْدُودِ الَّذِي بَاعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَمْنَعُوهُ

الحديث العشرون: حسن موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٨٩

## ١٥ باب الرهن

### [الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّهُونِ وَالتَّكْفِيلِ فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

### [الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ بِالنَّسِيئَةِ وَ يَزْتَهِنُ قَالَ لَا بَأْسَ

باب الرهن الحديث الأول: صحيح معمول به.

و فى الكافى: عن أبى حمزه عن أبى جعفر عليه السلام.

الحديث الثانى: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٠

### [الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُسِيلِمُ فِي الْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ وَ يَزْتَهِنُ الرَّهْنَ قَالَ لَا بَأْسَ تَسْتَوْثِقُ مِنْ مَالِكَ.

### [الحديث ٤]

٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُونَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الرَّهْنُ فَلَا يَدْرِى

و فى الكافى: محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين، عن صفوان عن يعقوب ابن شعيب، قال: سألته عن رجل يبيع بالنسيئه و يرتهن، قال: لا بأس به. على ابن إبراهيم عن أبيه عن إسماعيل بن مرار- إلى آخره. و هو الظاهر.

[الحديث الثالث]: الحديث الرابع: موثق.

قوله عليه السلام: يبيعه أى: الجميع، أو قدر حقه " و يمسك فضله " أى الثمن أو الأصل.

و قوله عليه السلام " فهو أشد مما هو عليه " أى: قبل البيع لأنه يلزمه حفظ الفضل. و يحتمل أن يكون ضامنا حينئذ، فيكون الأشديه باعتبار الضمان، أو هو أشد مما هو عليه فى حال النقصان من حيث البيع على تقدير وجوب بيع قدر الحق، إذ لعله لم يتيسر منه بيع قدر الحق فقط على كل حال، و حمل البيع على ما إذا كان وكيلا أو بإذن الحاكم.

و قال فى المختلف: إذا بيع الرهن، فإن قام بالدين و إلا وجب على الراهن إيفأؤه متى كان البيع صحيحا. و إن كان باطلا كان المبيع باقيا على ملك الراهن،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩١

لِمَنْ هُوَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ مَا أَحِبُّ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ قُلْتُ لَا يَدْرِى لِمَنْ هُوَ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ فِيهِ فَضْلٌ أَوْ نُقْصَانٌ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ

أَوْ نُقِصَ أَنْ قَالِ إِنْ كَانَ فِيهِ نُقِصَ أَنْ فَهُوَ أَهْوَنُ لِنَيْعِهِ فَيُؤَجَّرُ فِيمَا نَقَصَ مِنْ مِآلِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ فَهُوَ أَشَدُّ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ يَبِيعُهُ وَ يُمَسِّكُ فَضْلَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ.

#### [الحديث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ رَهْنًا ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ أُيْبَاعُ الرَّهْنِ قَالَ لَا حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ.

#### [الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ بَكْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ رَهْنًا إِلَى غَيْرِ وَقْتٍ ثُمَّ غَابَ هَلْ لَهُ وَقْتُ يُبَاعُ فِيهِ رَهْنُهُ قَالَ لَا حَتَّى يَجِيءَ

---

و لم ينقص من الدين شىء على التقديرين عند أكثر علمائنا، وقال أبو الصلاح:

إذا تعذر استئذان الراهن فى بيعه بعد حلول الأجل، فالأولى تركه إلى حين يمكن الإيدان، و يجوز بيعه فإن نقصت قيمته عن الدين لم يكن له غيرها و إن كان يبيعه بإذنه فعليه القيام بما بقى من الدين عن ثمن الرهن.

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

و قال فى المختلف: إذا حل الدين لم يجر بيع الرهن، إلا أن يكون وكيلا أو بإذن الحاكم قاله ابن إدريس، و هو جيد. و أطلق أبو الصلاح جواز البيع مع عدم التمكن من استئذان الراهن.

الحديث السادس: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٢

#### [الحديث ٧]

#### إشارة

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ رَهْنًا رَهْنًا لَهُ غَلَّةٌ أَنْ غَلَّتْهُ تُحَسَّبُ لِصَاحِبِ الرَّهْنِ مِمَّا عَلَيْهِ.

#### [الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ فِي الْأَرْضِ

الْبُورِ يَزْتَهِنُهَا الرَّجُلُ لَيْسَ فِيهَا ثَمْرَةٌ فَيَزْرَعُهَا وَيُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ إِنَّهُ يَحْسُبُ لَهُ نَفَقَتَهُ وَعَمَلَهُ خَالِصًا ثُمَّ يَنْظُرُ نَصِيبَ الْأَرْضِ فَيَحْسِبُهُ مِنْ مَالِهِ الَّذِي ارْتَهَنَ بِهِ الْأَرْضَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مِنْ مَالِهِ فَإِذَا اسْتَوْفَى مَالَهُ فَلْيُدْفَعِ الْأَرْضَ إِلَى صَاحِبِهَا.

#### [الحديث ٩]

٩ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ جَارِيَةً عِنْدَ قَوْمٍ أَيْحِلُّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَهَنُوا يُحُولُونَ بَيْنَهُ

الحديث السابع: حسن.

قوله عليه السلام: تحسب لصاحب الرهن هذا إذا لم يبيحه له.

الحديث الثامن: حسن.

وقال في الصحاح: البور الأرض التي لم تزرع.

و يدل على احتساب أجره مثل الأرض من الدين، سواء كان التصرف بإذنه، أو بدونه ما لم يبيحه له.

الحديث التاسع: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٣

وَ بَيْنَهَا قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهَا خَالِيًا قَالَ نَعَمْ لَا أَرَى هَذَا عَلَيْهِ حَرَامًا.

#### [الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ أَرْهَنَ جَارِيَتَهُ قَوْمًا أَلَهُ أَنْ يَطَّأَهَا فَقَالَ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَهَنُوا يُحُولُونَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ خَالِيًا قَالَ نَعَمْ لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

#### [الحديث ١١]

١١ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ لِي عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ وَ كَانَتْ دَارُهُ رَهْنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَيْعَهَا فَقَالَ أُعِيدُكَ

ولا خلاف ظاهرا في عدم جواز تصرف الراهن في الرهن بدون إذن المترهن، بل ذهب بعضهم إلى عدم جواز الوطاء مع الإذن

أيضا، و ظاهر هذه الأخبار المعتبره جواز الوطاء سرا، و لو لا الإجماع أمكن حمل أخبار النهى على التقيه، و الاحتياط فى العمل بالمشهور.

قال فى الدروس: و فى روايه الحلبي يجوز و طؤها سرا، و هى متروكه، و نقل فى المبسوط الإجماع عليه.

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: لا أرى بذلك بأسا يمكن حمله على أن المراد عدم بطلان الرهن لا نفي الإثم.

الحديث الحادى عشر: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: أعيدك بالله حمل على الكراهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٤

بِاللَّهِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ ظِلِّ رَأْسِهِ.

#### [الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ قَالَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدَّيْنُ عَلَى الرَّجُلِ وَ مَعَهُ الرَّهْنُ أَيْشْتَرِي الرَّهْنَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ١٣]

١٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

---

قال فى الدروس: لو ارتهن دار السكنى كره بيعها للروايه.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله: أ يشتري الرهن أى: المرتهن، و عليه الأصحاب فى الجملة.

قال فى الشرائع: يجوز للمرتهن ابتياع الرهن.

و قال فى المسالك: موضع الشبهه ما إذا كان و كيلا فى البيع، فإنه يجوز أن يتولى طرفى العقد، و ربما قيل بالمنع، و منع ابن الجنيذ من بيعه على نفسه و ولده و شريكه و نحوهم لتطرق الشبهه.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

وقال المحقق في الشرائع: ولو مات المرتهن ولم يعلم الرهن، كان كسبيل ماله حتى يعلم بعينه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٥

رَبَّاحِ الْقَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ هَلَكَ أَخُوهُ وَ تَرَكَ صِيْدُوْقًا رُھُونًا بَعْضُهَا عَلَيْهِ اسْمُ صَاحِبِهِ وَ بِكُمْ هُوَ رُھَنٌ وَ بَعْضٌ لَّا يَدْرِي لِمَنْ هُوَ وَ لَّا بِكُمْ رُھَنٌ مَا تَرَى فِي هَذَا الَّذِي لَّا يَعْرِفُ صَاحِبَهُ فَقَالَ هُوَ كَمَالِهِ.

#### [الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ فِي الرَّجُلِ يَرْهَنُ عِنْدَ الرَّجُلِ رَهْنًا فَيَصِدُّ بِهُ شَيْءٌ أَوْ يَضِيعُ قَالَ يَرْجِعُ بِمَالِهِ عَلَيْهِ

---

وقال في المسالك: المراد أن الرهن لم يعلم كونه موجودا في التركة ولا معدوما، فإنه حينئذ يكون كسبيل ماله المرتهن أى بحكم ماله، بمعنى أنه لا يحكم للراهن في التركة بشيء، عملا بظاهر الحال من كون ما تركه لورثته، وأصالة براءة ذمته من حق الراهن. وقوله "حتى يعلم بعينه" المراد أن الحكم المذكور ثابت إلى أن يعلم وجود الرهن في التركة يقينا، سواء علم معينا أم مشتبها في جملة التركة، والأكثر

جزموا هنا، و الحكم لا يخلو من إشكال، فإن أصاله براءه الذمه معارضه بأصاله بقاء المال. انتهى.

و ظاهر الروايه أن مع العلم بكونه رهنا و عدم العلم بمالكه و بكم هو رهن فهو فى حكم ماله، و لم أر به قائلًا صريحًا، إلا أن يحمل على أنه لما كان موضوعا فى الرهن يظن أنه رهن و لم يعلم ذلك، و اتباع المشهور أوفق للاحتياط و أقرب إلى النجاه.

الحديث الرابع عشر: حسن.

و يدل على أن بتلف الرهن لا يسقط شىء من الحق، و حمل على ما إذا لم يكن بتعد أو تفريط، هذا إذا كان ضمير " يرجع " و ضمير " ماله " راجعين إلى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٦

#### [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ رَهْنٌ سِوَارَيْنِ فَهَلْكَ أَحَدُهُمَا قَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ فِيمَا بَقِيَ وَ قَالَ فِي رَجُلٍ رَهْنٍ عِنْدَهُ دَارًا فَاخْتَرَقَتْ أَوْ انْهَدَمَتْ قَالَ يَكُونُ مَالُهُ فِي تَرْبِهِ الْأَرْضِ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ رَهْنٍ عِنْدَ رَجُلٍ دَارًا فَاخْتَرَقَتْ أَوْ انْهَدَمَتْ قَالَ يَكُونُ مَالُهُ فِي تَرْبِهِ الْأَرْضِ وَ قَالَ فِي رَجُلٍ رَهْنٍ عِنْدَهُ مَمْلُوكٌ فَجِذِمَ أَوْ رَهْنٍ عِنْدَهُ مَتَاعٌ فَلَمْ يَنْشُرِ الْمَتَاعَ وَ لَمْ يَتَعَاهِدْهُ وَ لَمْ يُحَرِّكْهُ فَتَأْكُلَ هَلْ يَنْقُصُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ ذَلِكَ قَالَ لَا

المرتهن، و ضمير " عليه " إلى الراهن، و ربما يحتمل العكس فيحمل على التقصير، و هو بعيد.

الحديث الخامس عشر: موثق كالصحيح.

الحديث السادس عشر: مرسل.

قوله عليه السلام: يكون ماله يدل على أن أجزاء الدين لا يتوزع على أجزاء الرهن.

قوله: فجذم على البناء للمفعول، أى: صار مجذوما فانعتق بالجذام. و يمكن أن يكون مبنيًا للفاعل.

قال فى الصحاح: جذم الرجل بالكسر جذما صار أجذم و هو المقطوع اليد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٧

## [الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّهْنِ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ مِائِ الْمُرْتَهِنِ فَهَلَكَ أَنْ يُؤَدَّى الْفَضْلَ إِلَى صَاحِبِ الرَّهْنِ وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ مَالِهِ وَهَلَكَ الرَّهْنُ أَدَّى إِلَى صَاحِبِهِ فَضْلَ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ سَوَاءً فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

## [الحديث ١٨]

١٨ وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ قَوْلِ عَلِيِّ ع فِي الرَّهْنِ يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ ذَلِكَ كَيْفَ يَتَرَادَانِ الْفَضْلَ قَالَ إِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَفْضَلَ مِمَّا رُهِنَ بِهِ ثُمَّ عَطِبَ رَدَّ الْمُرْتَهِنُ الْفَضْلَ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُسَاوِي

قوله: فلم ينشر المتاع أى: لكونه غير متمكن من ذلك، كما إذا كان فى صندوق مقفل و لم يأذن له فى فتحه و إخراج ما فيه.

و قال فى الدروس: ترك نشر المتاع المحتاج إلى النشر تفريط يوجب الضمان خلافا للصدوق، و فى روايه أبى العباس دلالة على قوله.

الحديث السابع عشر: موثق كالصحيح.

و قال فى الدروس: الرهن أمانه فى يد المرتهن لا يضمنه إلا بتعد أو تفريط على الأشهر، و نقل الشيخ فيه الإجماع منا، و ما روى من التقاص بين قيمته و بين الدين محمول على التفريط، و لو هلك بعضه كان الباقي مرهونا. انتهى.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٨

رَدَّ الرَّاهِنُ مَا يَنْقُصُ مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ قَالَ وَ كَذَلِكَ قَوْلُ عَلِيِّ ع فِي الْحَيَوَانِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ هُوَ إِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ بِتَفْرِيطٍ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ تَضْيِيعٍ وَ غَيْرِ ذَلِكَ



فَأَمَّا إِذَا هَلَكَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ جِهَةِ غَيْرِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِالمَالِ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الوَشَاءِ عَنِ أَبِيانٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّهْنِ إِذَا ضَاعَ مِنْ عِنْدِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَهْلِكَهُ رَجَعَ فِي حَقِّهِ عَلَى الرَّاهِنِ فَأَخَذَهُ فَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ تَرَادَّا الْفَضْلَ بَيْنَهُمَا.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ وَ رَوَى أَيْضاً أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبرَاهِيمَ ع عَنِ الرَّجُلِ يَذْهَبُ بِمَالِهِ دِرْهَمًا وَ هُوَ يَسْأَلُ تَلَاثِمَائِهِ دِرْهَمًا فَهَلْكَ أَعْلَى الرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَالَ نَعَمْ لِأَنَّهُ أَخَذَ رَهْنًا فِيهِ فَضْلٌ وَ ضَيَّعَهُ قُلْتُ فَهَلْكَ نِصْفُ الرَّهْنِ قَالَ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ

و الظاهر أن هذه الأخبار محمولة على التقية، فقد روى العامه عن شريح و الحسن و الشعبي ذهب الرهان بما فيها، و يدل عليه خبر أبان أيضا.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

الحديث العشرون: موثق.

و لعل الشيخ حمله على التفريط لقوله " ضيعة " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٩٩

### [الحديث ٢١]

٢١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبرَاهِيمَ ع الرَّجُلُ يَرْهَنُ الْغُلَامَ أَوْ الدَّارَ فَتَصَبَّيْهُ الْآفَةُ عَلَى مَنْ يَكُونُ قَالَ عَلَى مَوْلَاهُ ثُمَّ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ هَذَا قَتِيلًا عَلَى مَنْ يَكُونُ قُلْتُ هُوَ فِي عُنُقِ الْعَبْدِ قَالَ أَلَا تَرَى لَمْ يَذْهَبْ مِنْ مَالِ هَذَا ثُمَّ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ ثَمَنُهُ مِائَةَ دِينَارٍ فَرَادَ وَ بَلَغَ مِائَتِي دِينَارٍ لِمَنْ كَانَ يَكُونُ قُلْتُ لِمَوْلَاهُ قَالَ وَ كَذَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ لَهُ.

### [الحديث ٢٢]

٢٢ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بُنَانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الرَّهْنِ إِذَا ضَاعَ مِنْ عِنْدِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَهْلِكَهُ رَجَعَ فِي حَقِّهِ عَلَى الرَّاهِنِ فَأَخَذَهُ

الحديث الحادى و العشرون: موثق.

و قال المحقق رحمه الله: إذا جنى المرهون عمدا تعلقت الجنايه برقبته و كان حق المجنى عليه أولى به. و إن جنى خطأ فإن افتكه المولى بقى رهنا، و إن سلمه كان للمجنى عليه منه بقدر أرش الجنايه و الباقي رهن، و إن استوعبت الجنايه قيمته كان المجنى عليه أولى به من المرتهن.

و قال العلامة قدس سره فى التحرير: إذا جنى المرهون تخير المولى بين افتكاكه بأرش الجنايه و يبقى رهنا على حاله و بين تسليمه للبيع و للمرتهن حينئذ افتكاكه بالأرش أيضا، و يرجع على الراهن إن أذن له، و إن لم يأذن رجع أيضا، و عندى فيه نظر.

الحديث الثانى و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٠

وَ إِنِ اسْتَهْلَكَ تَرَادًا الْفَضْلَ فِيمَا بَيْنَهُمَا.

#### [الحديث ٢٣]

٢٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ سَيْلِمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا ارْتَهَنْتَ عَبْدًا أَوْ دَابَّةً فَمَاتَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ وَ إِنِ هَلَكَتِ الدَّابَّةُ أَوْ أَبَقَ الْعِلْمُ فَأَنْتَ ضَامِنٌ.

فَالْمَعْنَى فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ سَبَبُ هَلَاكِهَا أَوْ إِبَاقِهِ شَيْئًا مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنْ جِهَتِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ وَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمَوْتِ سَوَاءً

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيَّابَ إِبْرَاهِيمَ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَزْتَهِنُ الْعَبْدَ أَوْ الثَّوْبَ أَوْ الْحِلْيَةَ أَوْ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ فَيَقُولُ صَاحِبُ الْمَتَاعِ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْتَ فِي حِلٍّ مِنْ

---

و فى بعض النسخ و الكافى عن بنان بن محمد عن على بن الحكم، و رواه الصدوق عن على بن الحكم فى الصحيح.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: و إن هلك الدابة أى: ضلت فلم توجد، و لعله عليه السلام إنما حكم فى الموت بعدم الضمان لأن الغالب فيه أنه لا يكون بتقصير المرتهن، بخلاف الضلال و الإباق فإن الغالب فيهما أن يكون بتقصيره.

لُبِسَ هَذَا الثَّوْبِ أَوْ الْحُلِيِّ فَسَالِبَسَ وَ انْتَفَعَ بِالْمَتَاعِ وَ اسْتَتَحَدِمَ الْخَادِمَ قَالَ هُوَ لَهُ حَلَالٌ إِذَا أَدِنَ لَهُ وَ أَحَلَّهُ وَ مَا أُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَ قُلْتُ  
فَإِنْ رَهَنَ دَارًا لَهَا غَلَّةٌ لِمَنِ الْغَلَّةُ قَالَ لِصَاحِبِ الدَّارِ قُلْتُ فَارْتَهَنَ أَرْضًا بِنِضَاءٍ فَقَالَ صَاحِبُ الْأَرْضِ ازْرَعْهَا لِنَفْسِكَ فَقَالَ هَذَا لَيْسَ  
مِثْلَ هَذَا يَزْرَعُهَا لِنَفْسِهِ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ

كَمَا أَحَلَّهُ لَهُ لِأَنَّهُ يَزْرَعُ بِمَالِهِ وَ يَغْمُرُهَا.

### [الحديث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ يَكُونُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ إِنْ كَانَ حَيَوَانًا أَوْ دَابَّةً أَوْ ذَهَبًا أَوْ

قوله عليه السلام: فهو له حلال قال الوالد العلامة قدس الله روحه: أى بدون الكراهه، أو مع الكراهه الخفيفه.

و يمكن أن يكون هذا فى الأراضى المفتوحه عنوه. انتهى.

و قال فى الدروس: لو شرط فى الرهن انتفاع المرتهن به جاز، و لو شرط تملك الزوائد المنفصله فسد و أفسد على الأقرب.

الحديث الخامس و العشرون: مرسل.

قوله: كيف يكون الرهن أى: أنهم رروا أن الرهن إذا تلف محسوب بما فيه الرهن من الدين كيف يكون ذلك.

و قال فى النهايه: الجائحه و هى الآفه التى تهلك الثمار و الأموال و تستأصلها و كل مصيبه عظيمه و فتنه مبيره جائحه، و الجمع الجوائح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٢

فَضَّهُ أَوْ مَتَاعًا فَأَصَابَتْهُ حَيَائِحُهُ حَرِيقٌ أَوْ لِصٌّ فَهَلَكَ مَالُهُ أَوْ نَقَصَ مَتَاعُهُ وَ لَيْسَ لَهُ عَلَى مُصِيبَتِهِ بَيْنَةٌ قَالَ إِذَا ذَهَبَ مَتَاعُهُ كُلُّهُ فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ إِنْ قَالَ ذَهَبَ مِنْ بَيْتِي مَالٌ وَ لَهُ مَالٌ فَلَا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ.

### [الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَةَ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ صَاحِبِهِ رَهْنًا لَا بَيْنَةَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ادَّعَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ أَنَّهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ قَالَ صَاحِبُ الرَّهْنِ أَنَّهُ بِمِائَةِ قَالَ الْبَيْنَةُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ أَنَّهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ فَعَلَى الرَّاهِنِ الْيَمِينُ وَ قَالَ فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ صَاحِبِهِ رَهْنًا فَقَالَ الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ ارْتَهَنْتُهُ عِنْدِي بِكَذَا وَ كَذَا وَ قَالَ الْآخِرُ

إِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ وَدِيْعُهُ فَقَالَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنُ أَنَّهُ يَكُونُ بِكَذَا وَكَذَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَعَلَى الَّذِي لَهُ الرَّهْنُ الْيَمِينُ

قوله عليه السلام: إذا ذهب متاعه المشهور أن القول قول المرتهن مطلقا في تلف الرهن مع اليمين، سواء تلف له شىء أو لا، و سواء ادعى سببا ظاهرا أو خفيا و قال ابن الجنيّد رحمه الله: و المرتهن مصدق في ضياع الرهن إذا كانت جائحه ظاهره، أو إذا ذهب متاعه و الرهون، فإذا ادعى ذهاب الرهن وحده لم يصدق، و احتج بادعائه خلاف الظاهر و بهذا الخبر، و طرح العلامة هذا الخبر بالإرسال و بالقول في أبان، و يمكن حمله على التهمة بظهور قرائن كذبه.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

و هذا الخبر لا ينافى الخبر الآتى عن عباد بن صهيب، لأنه إنما قال عليه البيّنه في مقدار ما على الرهن دون أن يجب عليه البيّنه على أنه رهن، كذا قال الشيخ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٣

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ وَ النَّضْرِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ صَاحِبِهِ رَهْنًا لَا بَيِّنَةَ بَيْنَهُمَا فَادَّعَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنَ أَنَّهُ بِالْفِ وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الرَّهْنِ هُوَ بِمَائِهِ فَقَالَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الَّذِي عِنْدَهُ الرَّهْنَ أَنَّهُ بِالْفِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَعَلَى الَّذِي لَهُ

في الاستبصار، و سيأتى القول فيه.

الحديث السابع و العشرون: موثق كالصحيح.

و قال في الشرائع: و لو اختلفا فيما عليه الرهن، كان القول قول الراهن، و قيل: القول قول المرتهن ما لم يستغرق دعواه ثمن الرهن، و الأول أشهر.

و قال في

المسالك: الأول قول الأكثر، و هو الأقوى، لأصالة عدم الزيادة و براءة ذمه الراهن، و لأنه منكر فيكون القول قوله، و لصحيحة محمد بن مسلم و موثقه عبيد بن زرار. و القول الثاني لابن الجنيدي، استنادا إلى روايه السكوني، و الروايه مع ضعفها معارضه بالصحيح مخالفه للأصل.

ثم اعلم أنه نقل المصنف قول ابن الجنيدي هنا بما مقتضاه أنه مع الاستغراق يقدم قوله، سواء ادعى أن الدين قدر الرهن أو أكثر، و في النافع نقل القول بتقديم قوله ما لم يدع زياده عن قيمه الرهن، و كذا عبر أكثر الجماعه، و مقتضاه أنه لو ادعى قدر الدين كان القول قوله، و الموجب لهذا الاختلاف اختلاف عباره ابن الجنيدي، و أما الروايه فتبنى على أن الغايه هل هي داخله في المغيا حيث تنفصل عنه حسا أم لا؟ و المختار و المتضح خروجها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٤

الرَّهْنُ الِيمِينُ أَنَّهُ بِمَائِهِ.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِيانٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الرَّهْنِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا أَرَهْنْتُهُ بِأَلْفٍ وَ قَالَ الْآخَرُ بِمَائِهِ دَرَاهِمٍ قَالَ يُسْأَلُ صَاحِبُ الْأَلْفِ الْبَيْتَةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتَةٌ حَلَفَ صَاحِبُ الْمِائَةِ وَ إِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَقْلَ مِمَّا رُهْنَهُ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ أَحَدُهُمَا هُوَ رَهْنٌ وَ قَالَ الْآخَرُ هُوَ وَدِيعَةٌ قَالَ عَلَى صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ الْبَيْتَةَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْتَةٌ حَلَفَ صَاحِبُ الرَّهْنِ.

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ تَمْرٌ أَوْ حِنْطَةٌ أَوْ رُمَانٌ وَ لَهُ أَرْضٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَيُرْتَهِنُهَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الَّذِي لَهُ قَالَ يَسْتَوْفَى مِنْ مَالِهِ.

#### [الحديث ٣٠]

٣٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِيِّ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ رَهْنَهُ آخَرَ عَيْدَيْنِ فَهَلْكَ أَحَدُهُمَا أَمْ يَكُونُ حَقُّهُ فِي الْآخِرِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَوْ دَارًا فَاحْتَرَقَتْ أَمْ يَكُونُ حَقُّهُ فِي التَّرْتِيبِ قَالَ نَعَمْ أَوْ دَابَّتَيْنِ يَكُونُ حَقُّهُ فِي أَحَدِهِمَا قَالَ نَعَمْ أَوْ

الحديث الثامن والعشرون: مرسل كالموثق.

و يمكن حمله على التقيه، أو إذا اعترف بالمال و أنكر الرهن، أو مع وجود القرائن.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

الحديث الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٥

مَتَاعًا يَفْسِدُ مِنْ طُولِ مَا تَرَكَهُ أَوْ طَعَامًا يَفْسِدُ أَوْ غُلَامًا فَأَصَابَهُ جِدْرِيٌّ فَعَمِيَ أَوْ ثِيَابًا تَرَكَهَا مَطْوِيَةً لَمْ يَتَعَاهِدْهَا وَ لَمْ يَنْشُرْهَا حَتَّى هَلَكَتْ قَالَ هَذَا يَجُوزُ أَخْذُهُ يَكُونُ حَقُّهُ عَلَيْهِ وَ سَأَلْتُهُ كَيْفَ يَكُونُ الرَّهْنُ بِمَا فِيهِ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا أَوْ دَابَّةً أَوْ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ مَتَاعًا وَ أَصَابَهُ جَائِحَةٌ حَرِيقٌ أَوْ لُصُوصٌ فَهَلَكَ مَالُهُ أَجْمَعُ سِوَى ذَلِكَ وَ قَدْ هَلَكَ مِنْ بَيْنِ مَتَاعِهِ وَ لَيْسَ لَهُ عَلَى مُصَيَّبَتِهِ بَيْنَةٌ قَالَ إِذَا ذَهَبَ مَتَاعُهُ كُلُّهُ فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ قَالَ إِنْ ذَهَبَ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ وَ لَهُ مَالٌ فَلَا يُصَدَّقُ وَ قَضَى فِي كُلِّ رَهْنٍ لَهُ غَلَّةٌ أَنْ غَلَّتْهُ تُحَسَّبُ لِصَاحِبِ الرَّهْنِ مِمَّا عَلَيْهِ.

### [الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ ع فِي رَهْنٍ اِخْتَلَفَ فِيهِ الرَّاهِنُ وَ الْمُرْتَهَنُ

---

و محمد بن على بن محبوب لا يروى عن ابن أبى نصر إلا بالواسطة، فهى إما أحمد بن محمد بن عيسى، أو محمد بن الحسين

بن أبي الخطاب.

قوله: فعمى فأعتق بسبب العمى.

قوله: أو ثياب تركها إذا كان المالك أمره بذلك.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و حمله فى الاستبصار على الأولى و الأفضل دون الوجوب و اللزوم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٦

فَقَالَ الرَّاهِنُ هُوَ بِكَذَا وَ كَذَا وَ قَالَ الْمُرْتَهِنُ هُوَ بِأَكْثَرِ قَالَ عَلِيُّ ع يُصَدَّقُ الْمُرْتَهِنُ حَتَّى يُحِيطَ بِالثَّمَنِ لِأَنَّهُ أَمِينُهُ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آيَاتِهِ عَنِ عَلِيِّ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الظَّهْرُ يُرَكَّبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَ عَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ نَفَقَتَهُ وَ الدَّرُّ يُشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَ عَلَى الَّذِي يَشْرَبُ نَفَقَتَهُ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ عَبَّادِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و قال فى الشرائع: قيل إذا أنفق عليها كان له ركوها، أو يرجع على الراهن بما أنفق.

و قال فى المسالك: القول للشيخ استنادا إلى روايه أبى ولاد، و المشهور أنه ليس للمرتهن التصرف فى الرهن مطلقا إلا بإذن الراهن، فإن تصرف لزمته الأجره.

و أما النفقه فإن أمره الراهن رجع بما عزم و إلا استأذنه، فإن امتنع أو غاب رفع أمره إلى الحاكم، فإن تعذر أنفق بنيه الرجوع، فإن تصرف مع ذلك ضمن مع الإيتم و تقاصا، و هذا هو الأقوى، و الروايه محموله على الإذن فى التصرف و الإنفاق مع تساوى الحقيين، و ربما قيل بجواز الانتفاع بما يخاف فوته على المالك عند تعذر استئذانه أو استئذان الحاكم. انتهى.

و أقول: القول الأخير لا يخلو من قوه، كما لا يخفى على من راجع الأخبار.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.



ع عَنْ مَتَاعٍ فِي يَدِ رَجُلَيْنِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا اسْتَوْدَعْتَكُهُ وَالْآخَرُ يَقُولُ هُوَ رَهْنٌ فَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَقُولُ إِنَّهُ رَهْنٌ عِنْدِي إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي ادَّعَاهُ أَنَّهُ أُوْدَعَهُ بِشُهُودٍ.

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَا وَ لَكِنَّهَا وَدِيعَةٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْقَوْلُ قَوْلُ صَاحِبِ الْمَالِ مَعَ يَمِينِهِ

---

و قال فى الشرائع: لو اختلفا فى متاع، فقال أحدهما: هو وديعه، و قال الممسك: هو رهن، فالقول قول المالك. و قيل: قول الممسك، و الأول

أشبهه.

و قال فى المسالك: القول الأول للأكثر و عليه العمل، لأصله عدم الرهن، و لأن المالك منكر فىكون القول قوله و لصحيحه محمد بن مسلم، و القول الثانى للشيخ فى الاستبصار و قبله الصدوق، لروايه عباد بن صهيب و ابن أبى يعفور، و هما مع ضعفهما مخالفه للأصل و معارضه للصحيح، و فصل ابن حمزه فقبل قول المرتهن إن اعترف الراهن بالدين و قول الراهن إن أنكره للقرينه، و فيه جمع بين الأخبار لكن عرفت ما فيه. انتهى.

و أقول: قول ابن حمزه جامع بين الأخبار جيد، و الله يعلم.

الحديث الرابع و الثلاثون: موثق.

و يظهر المراد بهذا الخبر مما سيجى ء فى أول باب الوديعه.

و قال فى التذكرة: لو ادعى صاحب اليد أن المال وديعه عنده و ادعى المالك

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٨

#### [الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي وَوَلَادٍ قَالَ سَيَأْتِي أَيْبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْخُذُ الدَّابَّةَ وَ الْبُعِيرَ رَهْنًا بِمَالِهِ لَهُ أَنْ يَزْكَبَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ يَغْلِفُهَا فَلَهُ أَنْ يَزْكَبَهَا وَ إِنْ كَانَ الَّذِي رَهْنَهَا عِنْدَهُ يَغْلِفُهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزْكَبَهَا.

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا رَهْنَ إِلَّا مَقْبُوضًا

الإقراض قدم قول المالك مع يمينه، لأن المتشبهت يريد بدعواه رد ما ثبت عليه من وجوب الضمان بالاستيلاء على مال الغير، فكان القول قول المالك و لروايه إسحاق.

إذا عرفت هذا فهذا التنازع إنما تظهر فائدته لو تلف المال، أو كان غائبًا لا يعرفان خبره.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

و قد سبق القول فيه، و يمكن أن يقال تفويض العلف إلى المرتهن قرينه تدل على الرضا بتصرفه.

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

و اختلف الأصحاب فى اشتراط القبض فى الرهن أى فى لزومه، فذهب جماعه إلى أنه لا- يصير لازماً ما لم يقبض، و استدلوا بالآيه و بهذا الخبر. و أجاب الباقون عن الآيه بأن الوصف فيها للإرشاد، كما يرشد إليه اشتراطه بالسفر و عدم الكاتب، و بأن دلالتها بمفهوم الوصف و هو ضعيف، و عن الخبر بضعف السند.

ثم اعلم أن ما ذكرنا من أن القبض شرط فى اللزوم مما صرح به فى المسالك

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٠٩

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْجَارُودِ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ دَاراً لَهُ مِنْ رَجُلٍ وَ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الرَّجُلِ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الدَّارَ حَاصِرٌ فَشَرَطَ أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَنِي بِمَالِي مَا بَيْنَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَالدَّارُ

---

و هو ظاهر التذكرة. و ظاهر العلامة فى الإرشاد و القواعد و غيره أن الخلاف فى أن القبض شرط للصحة أم لا، و كلام النكت صريح فى ذلك.

و قال فى مجمع البيان: القبض شرط

فى صحه العقد، فإن لم يقبض لم ينعقد الرهن بالإجماع فالظاهر أن الخلاف متحقق فى الموضوعين معا، و المسأله لا تخلو من إشكال.

و نقل فى المسالك الإجماع على أن استدامه القبض ليست شرطا، بل لو وكل المرتهن الراهن فى القبض كفى عند القائل به، و لو رهن ما هو فى يد المرتهن لزم من غير حاجه إلى قبض جديد، و لو كان القبض غير مأذون فيه شرعا كالمغصوب و المشتري فاسدا ففيه إشكال، و إن كان الأقوى الاكتفاء به. و قطع فى التذكرة باشتراط الإذن و مضى زمان يمكن فيه تجديد القبض، و ربما قيل باشتراطهما فى المقبوض صحيحا أيضا، و لعل الأول أقوى.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

قوله: حاصر لعل المراد به الشاهد الذى يكتب لهما و يمنعهما عن الإنكار، أو المراد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٠

دَارُكَ فَأَتَاهُ بِمَالِهِ قَالَ لَهُ شَرْطُهُ قَالَ لَهُ أَبُو الْجَارُودِ فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ قَدْ أَصَابَ فِي ذَلِكَ الْمَالِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ قَالَ هُوَ مَالُهُ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ الدَّارَ احْتَرَقَتْ مِنْ مَالٍ مَنْ كَانَتْ تَكُونُ الدَّارُ دَارَ الْمُشْتَرِي

---

بالحاصر الشرط المانع من التصرف، أو أراد به الجدار أى كان جمارا له لم يكن بينهما إلا جدار.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الحصر ضيق الصدر و البخل، و الحصر السجى و المجلس و الطريق و الماء، و الظاهر أن المراد به المضايقه كما سمع من المشايخ و يمكن أن يراد به الفاصله التى لا يمكنه بها جعل الدارين واحده، و لأجل ذلك شرط له ذلك، و يدل على البيع بالشرط المشهور، و على التملك قبل انقضاء الخيار. انتهى.

و قال

فى القاموس: الحصر كالضرب و النصر التضييق و الحبس عن السفر و غيره.

و قال الفاضل الأسترآبأدى: لم يحضرنى معنى مناسب من كتب اللغة، و المراد الحشمه و الاستحياء، و الله أعلم.

و فى بعض النسخ المصححه "حاضر" بالضاد المعجمه.

و فى النهايه قال الخلالى: ربما جعلوا الحاضر اسما للمكان المحضور، يقال نزلنا حاضر بنى فلان، فهو فاعل بمعنى مفعول، و منه حديث أسامه " و قد أحاطوا بحاضر بنى نعم".

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١١

### [الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَأَلَ حَفْصُ الْأَعْوَرُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ أَنَا عِنْدَهُ جَالِسٌ قَالَ إِنَّهُ كَانَ لِأَبِي أَجِيرٍ كَانَ يَقُومُ فِي رَحَاهُ وَ لَهُ عِنْدَنَا دَرَاهِمٌ وَ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ تَدْفَعُ إِلَى الْمَسَاكِينِ ثُمَّ قَالَ رَأَيْتَكَ فِيهَا ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ ثَالِثَةً فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ تَطْلُبُ لَهُ وَارِثًا فَإِنْ وَجَدْتَ لَهُ وَارِثًا وَ إِلَّا فَهُوَ كَسَيْبِ مَالِكَ ثُمَّ قَالَ مَا عَسَى أَنْ تَصْنَعَ بِهَا ثُمَّ قَالَ تُوصِي بِهَا فَإِنْ جَاءَ لَهَا طَالِبٌ وَ إِلَّا

الحديث الثامن و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: تدفع إلى المساكين لعله عليه السلام كان يعلم أولاً أنه ليس له وارث فكان له، فأمره بقسمته على المساكين، فلما بالغ فى ذلك أمره بظاهر المسأله، و لعل الوصيه آخرا محمول على الاستحباب.

قوله: ثم قال أى: الصادق عليه السلام، و كلمه " ما " نافيه، أى: ما نتصرف لتقواك، و يحتمل الاستفهاميه أيضا.

و قال فى الدروس: و لو غاب المدين و جبت نيه القضاء و العزل، و أطلق الشيخ وجوب العزل، و ابن إدريس عدم وجوبه و الإشهاد و

لو آيس منه تصدق به عنه، و قال ابن إدريس: يدفعه إلى الحاكم و إن قطع على موته و انتفاء الوارث عنه كان للإمام، و الحكم الثانى لا شك فيه، و أما الأول فالحق التخيير بينه و بين إبقائه فى يده أو الصدقه مع الضمان. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٢

فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ.

### [الحدِيث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي قُرَّةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اسْتَقْرَضَ مِنْ رَجُلٍ مِائَةَ دِينَارٍ وَ أَرْهَنَهُ حُلِيًّا بِمِائَةِ دِينَارٍ ثُمَّ أَتَى الرَّجُلَ فَقَالَ أَعْرَضَنِي الرَّهْنُ الَّذِي ارْتَهَنْتَكَ عَارِيَّةً فَأَعَارَهُ إِيَّاهُ فَهَلَكَ الرَّهْنُ عِنْدَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ لِصَاحِبِ الْقَرْضِ فِي ذَلِكَ قَالَ هُوَ عَلَى صَاحِبِ الرَّهْنِ هُوَ الَّذِي رَهَنَهُ وَ هُوَ الَّذِي أَهْلَكَهُ وَ لَيْسَ لِمَالِ هَذَا تَوَى

و قال فى المسالك قال الشيخ رحمه الله: يتصدق به عنه و تبعه جماعه، و ذهب ابن إدريس إلى عدم جوازها.

الحدِيث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

قوله: عليه شىء و فى الكافى "أ عليه" أى: على المرتهن، و لا-شبهه فى عدم ضمانه حينئذ، و ظاهره عدم لزوم شىء على الراهن أيضا مطلقا، و هو إذا كان بغير تفریطه ظاهر، و أما مع التفریط ففیه إشكال، و إن كان يفهم من الخبر عدم الضمان، إذ يحتمل وجوب جعل ثمنه رهنا، و ظاهر الأكثر أن مع مباشرة الإلتلاف يلزمه إقامة بدله رهنا، و ينبغى التأمل فيه.

قال فى الشرائع: و لو ألتف الرهن متلف ألزم قيمته و تكون رهنا.

و قال فى المسالك: الإلتلاف

مشعر بالمباشرة، و هو يقتضى الضمان، و الحاصل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٣

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَزْمَنِىِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَفْلَسَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِقَوْمٍ وَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ رُهُونٌ وَ لَيْسَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَمَاتَ وَ لَا يُحِيطُ مَالُهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ قَالَ يُقَسَّمُ جَمِيعُ مَا خَلَّفَ مِنَ الرُّهُونِ وَ غَيْرِهَا عَلَى أَرْبَابِ الدَّيْنِ بِالْحِصَصِ

أن إتلاف الرهن متى كان على وجه يوجب عوضه مثلا- أو قيمته- سواء كان المتلف الراهن أم المرتهن أم الأ-جنبى - كان العوض رهنا.

و قال فى المصباح المنير: التوى وزان الحصى و قد يمد الهلاك.

الحديث الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: يقسم جميع ما خلف يمكن حمله على رهن رهنه بعد إفلاسه، أو المراد بما خلف ما زاد عن حق المرتهن، لكن خبر سليمان لا يحتمل الأخير. و يمكن الحمل على الاستحباب، و الأولى العمل بتلك الأخبار كما عمل به أكثر القدماء.

قال فى الشرائع: المرتهن أحق باستيفاء دينه من الغرماء، سواء كان الراهن حيا أو ميتا على الأشهر.

و قال فى المسالك: يتحقق التعارض فى الحى إذا كان مفلسا محجورا عليه، إذ بدونه يتخير فى الوفاء، و الخلاف فى تقديم المرتهن على غرماء الميت، فقد روى أنه حيثئذ و غيره سواء، و الأقوى تقديمه مطلقا لسبق تعلق حقه بالعين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٤

#### [الحديث ٤١]

٤١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمَرْزُوقِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع فى رَجُلٍ مَاتَ وَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَ لَمْ يُخَلِّفْ شَيْئاً إِلَّا رَهْنًا فى يَدِ بَعْضِهِمْ فَلَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ أَكْثَرَ مِنْ مَالِ الْمُرْتَهِنِ إِيَّاهُ أَوْ يَأْخُذُهُ بِمَالِهِ أَوْ هُوَ وَ سَائِرُ الدُّيَّانِ فِيهِ شُرَكَاءُ فَكَتَبَ

ع

جَمِيعِ الدِّيَانِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ يَتَوَزَّعُونَهُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَّةِ صَ وَ قَالَ وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ مَاتَ وَ لَهُ وَرَثَةٌ فَجَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَى عَلَيْهِ مَالًا وَ  
أَنْ عِنْدَهُ رَهْنًا فَكَتَبَ عِ إِنْ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ مَالٌ وَ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ عَلَيْهِ فَلْيَأْخُذْ مَالَهُ مِمَّا فِي يَدِهِ وَ لِيُرِدَّ الْبَاقِيَّ عَلَى وَرَثَتِهِ وَ مَتَى أَقَرَّ بِمَا  
عِنْدَهُ أُخِذَ بِهِ وَ طُولِبَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْوَاهُ وَ أَوْفَى حَقَّهُ بَعِيدَ الْيَمِينِ وَ مَتَى لَمْ يُقِمِ الْعَبِيَّةَ وَ الْوَرَثَةَ يُنْكِرُونَ فَلَهُ عَلَيْهِمْ يَمِينٌ عِلْمٌ  
يُحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ أَنَّ لَهُ عَلَى مَيِّتِهِمْ حَقًّا

الحديث الحادى و الأربعةون: مجهول.

قوله عليه السلام: فليأخذ ماله قال فى الشرائع: ويجوز للمرتهن أن يستوفى دينه مما فى يده إن خاف جحود الوارث مع اعترافه.

و قال فى المسالك: المراد أنه لم يكن و كيلا، و كذا يجوز لو خاف جحود الراهن أيضا.

و يدل الخبر على اليمين الاستظهارى مع البينة فى الدين كما هو المشهور، و على توجه اليمين بنفى العلم على الورثة، و حمله  
الأصحاب على دعوى العلم، و ظاهر الخبر أعم من ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٥

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ وَ رَوَى أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْأَسَدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَمِّهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنْ عَلِيِّ  
بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبِيَا عَبْدَ اللَّهِ عِ عَنِ الْخَبْرِ الَّذِي رَوَى أَنَّ مَنْ كَانَ بِالرَّهْنِ أَوْتَقَ مِنْهُ بِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ فَقَالَ  
ذَاكَ إِذَا ظَهَرَ الْحَقُّ وَ قَامَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ عِ قُلْتُ فَالْخَبْرُ الَّذِي رَوَى أَنَّ رَبِيحَ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ رَبًّا مَا هُوَ فَقَالَ ذَاكَ إِذَا ظَهَرَ  
الْحَقُّ وَ قَامَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ عِ



فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الْأَخِ الْمُؤْمِنِ وَيَرْبِحَ عَلَيْهِ.

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لِرَجُلٍ لِي عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ وَكَانَتْ دَارُهُ رَهْنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهَا فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أُعِيدُكَ بِاللَّهِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ ظِلِّ رَأْسِهِ

---

الحديث الثاني و الأربعةون: مجهول.

و الظاهر عن عمه الحسين بدل عن عمه علي بن الحسين كما في الكافي.

قوله عليه السلام: ذاك إذا ظهر الحق لعل الحرمه في الموضوعين مقيده بذلك.

الحديث الثالث و الأربعةون: صحيح.

الحديث الرابع و الأربعةون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٦

.....

---

و قد مر الخبر بعينه في هذا الباب بدون " ابن زياد " كما في الكافي، و هو أبو أيوب الخزاز.

و قال النجاشي: إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخزاز و قيل: ابن عثمان ق-م.

و ذكره الشيخ في الفهرست إبراهيم بن عثمان، و في الرجال إبراهيم بن زياد. فظهر أنه نسبه إلى الجد و الكل واحد، و هو ثقه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٧

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَ سَيْهْلُ بْنُ زِيَادٍ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ  
أَيُّهَا الْحَسَنَ عَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضَاعَتْ فَقَالَ الرَّجُلُ كَانَتْ عِنْدِي وَدِيعَةٌ وَقَالَ الْآخَرُ إِنَّمَا كَانَتْ عَلَيْكَ قَرْضًا  
قَالَ عَ الْمَالُ لَزِمَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهَا كَانَتْ وَدِيعَةً

---

باب الوديعه الحديث الأول: موثق.

وقال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: إذا اختلف نفسان في مال، فقال الذي عنده المال إنه وديعه، وقال الآخر إنه دين عليك، كان القول قول صاحب المال، و على الذي عنده المال البيئه

على أنه وديعه، فإن لم يكن معه بينه وجب عليه رد المال، فإن هلك كان ضامنا. وإن طلب صاحب المال باليمين أنه لم يودعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٨

### [الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ وَدِيْعِهِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ قَالَ فَقَالَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ وَدِيْعِهِ وَ لَمْ تَكُنْ مَضْمُونَهُ فَلَا تَلْزَمُ

ذلك المال كان له، وكذا قال ابن الجنيد.

وفصل ابن إدريس بأن المدعى عليه إن وافق المدعى على صيروره المال إليه و كونه فى يده ثم بعد ذلك ادعى أنه وديعه فلا يقبل قوله، و أما إذا لم يقر بقبض المال أو لا بل ما صدق المدعى على دعواه، بل قال: لك عندى وديعه، فليس الإقرار بالوديعة إقرار بالتزام الشىء فى الذمه. و فرق ابن إدريس ضعيف، و يدل على مذهب الشيخ روايه إسحاق بن عمار.

الحديث الثانى: حسن.

قوله عليه السلام: كل ما كان من وديعه قال الوالد العلامة قدس سره: يدل على أن المودع لا يضمن الوديعة بدون التعدى و التفريط، إلا أن يضمنه المستودع و أودعه بشرط الضمان أو خان بالتعدى أو التفريط فيضمن. و يمكن أن يكون المراد بقوله عليه السلام " و لم تكن مضمونه " بيان الواقع و يكون للتوضيح، و الأول أظهر. انتهى.

أقول: الأولى حمل الشرط على عدم التعدى و التفريط، إذ لم يذكر القوم تأثير اشتراط الضمان هنا فى الضمان، بل إنما ذكروا ذلك فى العاربه، و إن كان ظاهر الكلينى رحمه الله القول به.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣١٩

### [الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيْعَةِ وَ الْبُضَاعَةِ مُؤْتَمَنَانِ.

### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ وَدِيْعَةً فَوَضَعَهَا فِي مَنْزِلٍ جَارِهِ فَضَاعَتْ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا خَالَفَ أَمْرَهُ وَ أَخْرَجَهَا مِنْ مَلِكِهِ فَوَقَعَ ع هُوَ ضَامِنٌ لَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

الحديث الثالث: حسن.

و قال فى الصحاح: البضاعه طائفه من مالِك تبعتها للتجاره، و تقول: أبضعت الشىء و استبضعته أى: جعلته بضاعه، و فى المثل كمستبضع تمر إلى هجر، و ذلك أن هجر معدن التمر.

الحديث الرابع: صحيح.

قوله: وديعه فوضعها فى الفقيه: وديعه و أمره أن يضعها فى منزله أو لم يأمره فوضعها- إلى آخره.

و يمكن حمله فى صورته التعيين على ما إذا كان منزل الجار مساويا، أو أدون، أو الثانى فقط على الخلاف، أو إذا نهاه عن النقل، و فى صورته عدم التعيين على ما إذا لم يكن المحل مأمونا.

قال فى المسالك: إذا عين موضعا للحفاظ لم يجز نقلها إلى ما دونه إجماعا، و ذهب جماعه إلى جواز نقلها إلى الأحرز محتجين بالإجماع. و اختلفوا فى المساوى، فجوزه بعضهم، و الأقوى المنع، بل يحتمل قويا ذلك فى النقل إلى الأحرز أيضا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٠

#### [الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَبِيبِ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ الْمَالُ وَدِيْعُهُ يَأْخُذُ مِنْهُ بغيرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ فَقَالَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَفَاءٌ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَضْمَنُهُ وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ وَ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ الَّذِي يَضْمَنُهُ يَأْخُذُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ مَسِيْعِ أَبِي سَيَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي كُنْتُ اسْتَوْدَعْتُ رَجُلًا مَالًا فَجَحِدَنِيهِ وَ حَلَفَ لِي عَلَيْهِ ثُمَّ إِنَّهُ جَاءَنِي بَعِيدًا ذَلِكَ بِسَيِّئِينَ بِالْمَالِ الَّذِي كُنْتُ اسْتَوْدَعْتُهُ إِيَّاهُ فَقَالَ هَذَا مَالُكَ فَخُذْهُ وَ هَذِهِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ رَبِحْتَهَا فِي مَالِكَ فَهِيَ لَكَ مَعَ مَالِكَ

و عليه لو نقلها ضمن، و إذا نهاه عن نقلها عن المعين لم يجز نقلها إلى غيره و إن كان أحرز إجماعا إلا أن يخاف عليه التلف.

الحديث الخامس: صحيح.

و بظاھرہ غیر معمول بہ، و ظاھر الصدوق العمل بہ، و يمكن حمله على فحوى الإذن و إن لم يأذن صريحا، أو مع خوف التلف أو الغضب، كما أفاده الوالد العلامة رحمه الله.

قوله: و لم يكن له وفاء أى: للمضمون عنه، و "الذى" فاعل "أشهد"، و لعله محمول على ما إذا كان للضامن ما يفى به، و إلا فلا فرق بينهما.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢١

وَ اجْعَلْنِي فِي حِلٍّ فَأَخَذْتُ الْمَالَ مِنْهُ وَ أَبَيْتُ أَنْ أَخْذَ الرَّبْحَ مِنْهُ وَ أَوْقَفْتُهُ الْمَالَ الَّذِي كُنْتُ اسْتَوْدَعْتُهُ وَ أَتَيْتُ حَتَّى اسْتَطَلَعَ رَأْيِكَ  
فَمَا تَرَى قَالَ فَقَالَ خُذْ نِصْفَ الرَّبْحِ وَ أَعْطِهِ

النِّصْفَ وَحَلَّهُ إِنَّ هَذَا رَجُلٌ تَائِبٌ وَاللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ.

#### [الحديث ٧]

٧ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْبَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ حَنْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْدَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْبُصُوفِ دَرَاهِمَ أَوْ مَنَاعًا وَاللُّصُّ مُسْلِمٌ هَيْلٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَرُدُّهُ فَإِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَعَلِ وَإِلَّا كَانَ فِي يَدِهِ بِمَنْزِلَةِ اللَّقْطَةِ يُصَيَّبُ بِهَا فَيَعْرِفُهَا حَوْلًا فَإِنْ أَصَابَ صَاحِبَهَا رَدَّهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْرُهُ بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْغُرْمِ فَإِنْ اخْتَارَ الْأَجْرَ فَلَهُ وَإِنْ اخْتَارَ الْغُرْمَ غَرِمَ لَهُ وَكَانَ الْأَجْرُ لَهُ

و يدل على جواز البيع الفضولي.

وقال الوالد العلامة نور الله ضريحه: الموافق للأصول أنه لو اشترى بعين المال فالربح كله للمالك، فحينئذ إعطاء المالك النصف محمول على الاستحباب، وإن اشترى في الذمه فبالعكس، فيمكن أن يكون عليه السلام علم أن التجاره كانت بالعين، أو يكون مجهولا ويكون هذا للاستصلاح.

الحديث السابع: ضعيف.

وقال في المسالك: المشهور العمل بهذا الخبر و ضعفه منجبر بالشهره، و أوجب ابن إدريس ردها إلى إمام المسلمين، فإن تعذر أبقاها أمانه، ثم أوصى بها إلى عدل إلى حين التمكن من المستحق، وقواه في المختلف، وهو حسن. و ذهب المفيد رحمه الله إلى أنه يخرج خمسه لمستحقه و الباقي يتصدق به و لم يذكر التعريف، و تبعه سلا، و الأقوى التخيير بين الصدقه بها و إبقائها أمانه، و ليس له

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٢

#### [الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ فَضِيلِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا مِنْ مَوَالِيكَ مَالًا

لَهُ قِيمَةٌ وَ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَالُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا يُعْطِيَهُ شَيْئًا وَ الْمُسِيءُ يُدْعُ رَجُلٌ خَبِيثٌ خَارِجِيٌّ شَيْطَانٌ فَلَمْ أَدْعُ شَيْئًا فَقَالَ لِي قُلْ لَهُ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ ائْتَمَنَهُ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ أَنَّهُ اللَّهُ قُلْتُ فَرَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ الْعَبَّاسِيِّينَ بَعْضَ قَطَائِعِهِمْ فَكَتَبَ عَلَيْهَا كِتَابًا قَدْ قَبَضَتِ الْمَالَ وَ لَمْ تَقْبِضْهُ فَيُعْطِيهَا الْمَالَ أَمْ يَمْنَعُهَا قَالَ لِيَمْنَعُهَا أَشَدَّ الْمَنْعِ فَإِنَّمَا

---

التملك بعد التعريف هنا و إن جاز في اللقطة، و ربما احتمل جوازه للرواية، و فيه شيء ء.

الحديث الثامن: صحيح.

و الظاهر عن محمد بن القاسم بن فضيل.

و قال في المسالك: المشهور وجوب رد الوديعة و إن كان المودع حربيا، و قال أبو الصلاح: إذا كان المودع حربيا وجب على المودع أن يحمل ما أودع إلى سلطان الإسلام، و المشهور بين الأصحاب هو الأول، فلا نعلم فيهم مخالفا غيره.

قوله: فلم أَدع شيئا أى: من المطاعن إلا ذكر له.

قوله عليه السلام: ليمنعها أشد المنع إما لأنها من الأراضى المفتوحة عنوه، أو أنه لا يجوز إقطاع غير الإمام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٣

بَاعَتْهُ مَا لَمْ تَمْلِكْهُ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَابُوَيْهٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَضَى مَشَايخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنْ قَوْلَ الْمُوَدَّعِ مَقْبُولٌ وَ أَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ وَ لَا يَمِينُ عَلَيْهِ

[الحديث ٩]

٩ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلصَّادِقِ عِ إِنِّي ائْتَمَنْتُ رَجُلًا عَلَى مَالٍ أَوْدَعْتُهُ عِنْدَهُ فَخَانَنِي وَ أَنْكَرَ مَالِي فَقَالَ لَمْ يَخُنْكَ الْأَمِينُ وَ إِنَّمَا ائْتَمَنْتَ الْخَائِنَ

---

قوله: قال أبو جعفر قال الوالد العلامة طاب ثراه: اعلم أن الصدوق رحمه الله ذكر خير إسحاق ابن عمار فى النزاع بين كونه قرضا أو وديعه، ثم ذكر كلام المشايخ، و ظاهر

كلامه أن المشايخ ذكروا أن القول قول مدعى الوديعه بدون اليمين، و يرد عليه أنه لم يظهر بعد كونه ودعيا أو قارضا، و الشيخ أشار إلى توجيه كلامه بأن مراده أن قول المودع مقبول بدون اليمين و لا ربط له بالسابق، و هو توجيه وجيه، و المسأله مختلف فيها كما يظهر من المقنع. انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

و قال فى المسالك: المشهور قبول قول المستودع فى التلف و الضياع مع اليمين، و ذهب الصدوق رحمه الله فى المقنع إلى أنه يقبل منه دعوى التلف و الضياع بلا يمين.

قوله: و قد روى ظاهر كلام الصدوق رحمه الله فى الفقيه و المقنع أن هذا الخبر إما مؤيد لما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٤

### [الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع فِي رَجُلٍ اسْتَوْدَعَ رَجُلًا دِينَارَيْنِ وَ اسْتَوْدَعَهُ آخَرَ دِينَارًا فَضَاعَ دِينَارٌ مِنْهَا فَقَضَى أَنَّ لِصَاحِبِ الدِّينَارَيْنِ دِينَارًا وَ يَقْتَسِمَانِ الدِّينَارَ الْبَاقِيَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ

ذكره أولا- من نفي اليمين أو مناف، و لا- يخفى أن الظاهر أن غرضه عليه السلام نصيحته بأن لا يعتمد و لا يأتمن إلا من كان أمينا و كان قد جربه، و لا يدل على ثبوت اليمين و لا على نفيه.

الحديث التاسع: ضعيف على المشهور.

و قد مر فى باب الصلح، و قد مضى الكلام فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٥

### ١٧ باب العاريه

### [الحديث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

باب العاريه الحديث الأول: صحيح.



وقال فى المسالك: أجمع علماؤنا و أكثر العامه على أن العاربه أمانه لا تضمن بالتلف إلا فى مواضع: الأول التعدى و التفريط. الثانى من غير المالك. الثالث عاربه الصيد للمحرم، فإن إمساكه حرام فىكون متعديا و ضامنا، و هذا ظاهر بالنسبه إلى حق الله، أما المالك فىشكل بما مر. الرابع عاربه الذهب و الفضه إلا أن يشترط سقوطه. الخامس إذا اشترط ضمانها، و هو صحيح بالنص و الإجماع.

السادس عاربه الحيوان، فإن ابن الجنيد حكم بكونها مضمونا، استنادا إلى روايه يمنع ضعفها من العمل بها، و الأقوى أنه كغيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٦

ع قَالَ لَيْسَ عَلَى مُسْتَعِيرِ عَارِيَّةٍ ضَمَانٌ وَ صَاحِبِ الْعَارِيَّةِ وَ الْوَدِيعَةِ مُؤْتَمَنٌ.

### [الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْعَارِيَّةِ يَسْتَعِيرُهَا الْإِنْسَانُ فَتَهْلِكُ أَوْ تُسْرِقُ فَقَالَ إِذَا كَانَ أَمِينًا فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ.

### [الحديث ٣]

٣ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عِيَّاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ أَعَارَ حَيَارِيَّةً فَهَلَكَتْ مِنْ عِنْدِهِ وَ لَمْ يَبْغِهَا غَائِلًا فَقَضَى أَنْ لَا يَغْرَمَهَا الْمُعَارُ وَ لَا يَغْرَمَ الرَّجُلُ إِذَا اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ مَا لَمْ يُكْرِهْهَا أَوْ يَبْغِهَا غَائِلًا.

### [الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سِنَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْعَارِيَّةِ فَقَالَ لَا غُرْمَ عَلَى مُسْتَعِيرِ عَارِيَّةٍ إِذَا هَلَكَتْ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا

الحديث الثانى: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام: إذا كان أمينا يمكن حمل هذه الأخبار على أنه إذا كان أمينا يستحب أن لا يكلفه البيه ليصير نكوله سببا لغرمه كذا أفيد. و يمكن أن يكون لما كان أمينا فلا غرم عليه، و كلاهما خلاف الظاهر، و لو لا الإجماع لكان القول بالتفصيل قويا.

الحديث الثالث: صحيح.

و الغائله: الفساد و الشر.

الحديث الرابع: صحيح.

[الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَسَأَلَهُ سِلَاحًا ثَمَانِينَ دِرْعًا فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ عَارِيَّةً مَضْمُونَةً أَوْ غَضْبًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ فَقَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَاسْتَعَارَ مِنْهُ سَبْعِينَ دِرْعًا بِأَطْرَاقِهَا قَالَ فَقَالَ غَضْبًا يَا مُحَمَّدُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: صحيح.

قوله: بأطرافها الظاهر "بأطراقها" بالقاف، أى: أخذ الدروع مع بيضات الحديد التي توضع على الرأس. و الفاء تصحيف.

و قال فى القاموس: الطراق ككتاب الحديد تقرض ثم يدار فيجعل بيضه و نحوها.

و فيه أيضا: البيضة التي توضع على الرأس.

و فى أكثر النسخ بالفاء، و لعل المراد بها المغفر و ما يلبس على الساعدين

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَمَّا تُضْمَنُ الْعَارِيَّةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ فِيهَا ضَمَانًا إِلَّا الدَّنَانِيرَ فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا ضَمَانٌ.

[الحديث ٨]

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ وَ الْبِضَاعَةِ مُؤْتَمَنٌ وَقَالَ إِذَا هَلَكَتِ الْعَارِيَّةُ عِنْدَ الْمُشْتَعِرِ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٩]

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ

وغيرهما، فإنها تجعل على أطراف الدرع أو ما يشد به أطراف الدرع.

الحديث السابع: صحيح.

وقال في المسالك: لا خلاف في ضمان عاربه الدراهم و الدنانير عندنا، إنما الخلاف في غيرهما من الذهب و الفضة، كالحلى المصوغه منهما، فإن مقتضى روايه زراره و نحوها دخولها، و مقتضى تخصيص الباقي بالدراهم و الدنانير خروجها، فمنهم من نظر إلى أن استثناء الخاص لا ينافي استثناء العام، و منهم من حمل العام على الخاص و المطلق على المقيد، و لو اشترط سقوط الضمان سقط.

الحديث الثامن: حسن.

الحديث التاسع: حسن.

و في القاموس: التوى هلاك المال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٢٩

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الْغَارِيَّةُ مَضْمُونَةٌ قَالَ فَقَالَ جَمِيعٌ مَا اسْتَعْرَتْهُ فَتَوَى فَلَا يَلْزَمُكَ تَوَاهُ إِلَّا الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ فَإِنَّهُمَا يَلْزَمَانِ إِلَّا أَنْ يُشْتَرَطَ أَنَّهُ مَتَى تَوَى لَمْ يَلْزَمِكَ تَوَاهُ وَ كَذَلِكَ جَمِيعٌ مِمَّا اسْتَعْرَتْ وَ اشْتَرَطَ عَلَيْكَ لَزِمَكَ وَ الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ لَزِمَ لَكَ وَ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطَ عَلَيْكَ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَا الْغَارِيَّةُ لَيْسَ عَلَى مُشْتَعِرِهَا ضَمَانٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَإِنَّهُمَا مَضْمُونَانِ اشْتَرَطَا أَوْ لَمْ يُشْتَرَطَا وَ قَالَا إِذَا اسْتَعِيرْتَ غَارِيَّةً بَغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَهَلَكَتْ فَالْمُسْتَعِيرُ ضَامِنٌ.

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

و يدل الخبر على عدم ضمان الذهب و الفضة مع اشتراط عدم ضمانهما، و على ضمان غيرهما مع اشتراط الضمان، و على أن

مطلق الذهب و الفضة مضمونان.

الحديث العاشر: موقوف.

قوله: ليس على مستعيرها ضمان في الفقيه "إلا أن يشترط"، ويدل على أن ما أستعير بغير إذن المالك فهو مضمون وإن جهل المستعير كما هو المشهور. وقيل: لا يرجع مع الجهل إلا على الغاصب.

ثم المشهور أنه مع الجهل يرجع المستعير على المعير، لأنه غره إلا أن تكون العاربه مضمونه. وقيل: يرجع حينئذ أيضا، وهو ضعيف.

الحديث الحادي عشر: حسن.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٠

بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ صَاحِبُهَا إِلَّا الدَّرَاهِمَ فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ اشْتَرِطَ صَاحِبُهَا أَوْ لَمْ يَشْتَرِطَ.

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبَانَ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ ثَوْبًا ثُمَّ عَمَدَ إِلَيْهِ فَرَهَنَهُ فَجَاءَ أَهْلَ الْمَتَاعِ إِلَى مَتَاعِهِمْ فَقَالَ يَأْخُذُونَ مَتَاعَهُمْ.

[الحديث ١٣]

١٣ الْحُسَيْنُ بْنُ بِنِ سَعِيدٍ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ أَبَانَ عَنِ حُدَيْفَةَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اسْتَعَارَ ثَوْبًا ثُمَّ عَمَدَ إِلَيْهِ فَرَهَنَهُ فَجَاءَ أَهْلَ الْمَتَاعِ إِلَى مَتَاعِهِمْ قَالَ يَأْخُذُونَ مَتَاعَهُمْ.

[الحديث ١٤]

١٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَأَقْعَدَهُ عَلَى مَتَاعِهِ فَسِيرَ قَالَ هُوَ مُؤْتَمَنٌ

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: يأخذون متاعهم أي: إذا كان الارتهان بغير إذن المالك، و ظاهره عدم وجوب المرافعه إلى حاكم، و حمل على عدم تأديه إلى فتنه أو مع حكم الحاكم.

الحديث الثالث عشر: موثق كالصحيح.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٣٣٠

الحديث الرابع عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: هو مؤتمن أى: ظاهراً فيصدق باليمين بناء على عدم ثبوت السرقة، فقوله "فسرقه" أى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣١

#### [الحديث ١٥]

١٥ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَبِضِعُ الْمَالَ فَيَهْلِكُ أَوْ يُسْرِقُ أَوْ عَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ غُزْمٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أَمِينًا.

#### [الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ يَقُولُ لَمَّا غُزِمَ عَلَى مُسْتَعِيرٍ عَارِيَهُ إِذَا هَلَكَتْ أَوْ سُرِقَتْ أَوْ ضَاعَتْ إِذَا كَانَ الْمُسْتَعِيرُ مَأْمُونًا.

#### [الحديث ١٧]

١٧ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَالَ مَنْ اسْتَعَارَ عَبْدًا مَمْلُوكًا لِقَوْمٍ فَعِيبَ فَهُوَ ضَامِنٌ وَمَنْ اسْتَعَارَ حُرًّا صَغِيرًا فَعِيبَ فَهُوَ ضَامِنٌ

بدعوى المالك، و يمكن أن يقرأ بالتشديد، أى: نسبة المالك إلى السرقة، و لعله أظهر.

الحديث الخامس عشر: موثق كالصحيح.

الحديث السادس عشر: صحيح.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

وقال فى المختلف: قال ابن الجنيـد رحمه الله بضمان عاريه الحيوان مستدلا بهذا الخبر، و رد بضعف السند و بالحمل على التفريط، أو على أنه لغير المالك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٢

## ١٨ باب الشَّرْكَهِ وَ الْمُضَارَبَةِ

### [الحديث ١]

١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَتَّبِعِي لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُشَارِكَ الذَّمَّيَّ وَلَا يُبْضِعُهُ بِضَاعَهُ وَلَا يُودِعَهُ وَدِيعَهُ وَلَا يُصَافِيَهُ الْمَوَدَّةَ.

### [الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

---

باب الشركه و المضاربه الحديث الأول: صحيح.

و قال فى شرح اللمعه: يكره مشاركه الذمى و إبضاعه، و هو أن يدفع إليه مالا يتجر فيه و الربح لصاحب المال خاصه، و إيداعه لقول الصادق عليه السلام: لا ينبغي للرجل المسلم أن يشارك- إلى آخره.

الحديث الثانى: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٣

□  
أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَرِهَ مُشَارَكَةَ الْيَهُودِيِّ وَ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً لَا يَغِيبُ عَنْهَا.

### [الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُشَارِكُهُ الرَّجُلُ فِي السَّلْعَةِ قَالَ إِنْ رِبِحَ فَلَهُ وَ إِنْ وُضِعَ فَعَلَيْهِ.

### [الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ بَعْضِهِمْ عَنِ أَبِي حَنْزَلَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مَالٌ مِنْهُ بَأَيْدِيهِمَا وَ مِنْهُ غَائِبٌ عَنْهُمَا فَاقْتَسَمَا الَّذِي بَأَيْدِيهِمَا وَ أَحَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِنَصِيبِهِ مِنَ الْغَائِبِ فَاقْتَضَى أَحَدُهُمَا وَ لَمْ يَقْتَضِ الْآخَرُ قَالَ مَا اقْتَضَى أَحَدُهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا مَا يَدْهَبُ بِمَالِهِ

قوله عليه السلام: إلا أن تكون تجاره بأن اشترى معه بالشركة ثم اقتسما بلا تأخير.

الحديث الثالث: موثق.

قوله عليه السلام: إن ربح فله أى: بالنسبه.

الحديث الرابع: مرسل.

قوله عليه السلام: ما يذهب بماله أى: ما يذهب القابض بمال من لم يقبض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٤

#### [الحديث ٥]

٥ الحسن بن محمد بن سماعه عن عبد الله بن جبلة و جعفر و محمد بن عباس عن علاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما قال سألته عن رجلين بينهما مال بعضه غائب و بعضه بأيديهما فافتسما الذى بأيديهما و احتال كل واحد منهما بحصته من الغائب فافتضى أحدهما و لم يقتض الآخر فقال ما اقتضى أحدهما فهو بينهما ما يذهب بماله.

#### [الحديث ٦]

٦ عنه عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمارة قال سألت أبا عبد الله ع عن رجلين بينهما مال بعضه بأيديهما و بعضه غائب عنهما فافتسما الذى بأيديهما و احتال كل واحد منهما بحصته من الغائب فافتضى أحدهما و لم يقتض الآخر فقال ما اقتضى أحدهما فهو بينهما ما يذهب بماله

قال فى الشرائع: إذا باع الشريكان سلعه صفقة ثم استوفى أحدهما شيئاً شاركه الآخر فيه.

و قال فى المسالك: موضع البحث ما إذا كان بين شريكين فصاعداً دين مشترك بسبب كون سببه واحداً، كبيع سلعه و ميراث و إتلاف و نحو ذلك. و احترز بقوله "صفقه" عما لو باع واحد نصيبه بعقد، فإنه ليس كذلك. و هذا مختار الشيخ و المصنف و أكثر الأصحاب، و هو مروى فى عدة أخبار، و ذهب ابن إدريس إلى أن لكل منهما أن يقبض حقه و لا يشاركه الآخر فيه.

الحديث الخامس: موثق.

الحديث السادس: موثق.

### [الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ بَيْنَهُمَا مَالٌ مِنْهُ دَيْنٌ وَ مِنْهُ عَيْنٌ فَاقْتَسَمَا الْعَيْنَ وَ الدَّيْنَ فَتَوَى الَّذِي كَانَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الدَّيْنِ أَوْ بَعْضُهُ وَ خَرَجَ الَّذِي لِلآخَرِ أَيْرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ قَالَ نَعَمْ مَا يَذْهَبُ بِمَالِهِ.

### [الحديث ٨]

٨ عَنْهُ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَ عُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَبْرَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَيْعًا وَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ نَقْدٌ فَأَتَى صَاحِبًا لَهُ فَقَالَ انْقُذْ عَنِّي وَ الرَّبِيحُ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ رِبْحًا فَهُوَ بَيْنَهُمَا وَ إِنْ كَانَ نُقْصَانًا فَعَلَيْهِمَا

و يدل على أن مع الحوالة أيضا لا يجوز ذلك، و قد صرح بعض الأصحاب بخلافه.

قال فى المسالك: القابض لو أراد الاختصاص بالمقبوض بغير إشكال فليبيع حقه للمديون على وجه يسلم من الربا بثمن معين فيختص به، و مثله الصلح عليه بل أولى بالجواز، و كذا لو أبرأ من حقه و استوهب عوضه له، أو أحال به على المديون بما عليه و كان كالقبض - إلى آخر ما قال. و بعض ما ذكره لا يخلو من إشكال كما عرفت، و الأولى عدم القسمه مطلقا.

الحديث السابع: موثق.

الحديث الثامن: مجهول.

و قال فى الشرائع: و لو قال اشتر حيوانا بشركتى صح و ثبت البيع لهما و على كل واحد نصف الثمن. و لو أذن أحدهما لصاحبه أن ينقد عنه صح، و لو

### [الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ وَ عُيَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ ثَابِتِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ دَاوُدَ الْأَبْرَارِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي مَيْالٍ وَ رِبْحًا فِيهِ وَ كَانَ الْمَالُ عَيْنًا وَ دَيْنًا فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ أَعْطِنِي رَأْسَ مَالِي وَ لَكَ الرَّبِيحُ وَ عَلَيْكَ التَّوَى قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا اشْتَرَطَا فَإِنْ كَانَ شَرْطًا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ رُدَّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ.

### [الحديث ١٠]



١٠ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِلْعَبِيدِ الصَّالِحِ عِ الرَّجُلِ يَدُلُّ الرَّجُلَ عَلَى السَّلْعَةِ فَيَقُولُ اشْتَرِهَا وَ لِي نِصْفُهَا فَيَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ وَ يَنْقُذُ مِنْ مَالِهِ قَالَ لَهُ نِصْفُ الرِّبْحِ قُلْتُ فَإِنْ وُضِعَ يَلْحَقُهُ مِنَ الوَضِيعَةِ شَيْءٌ قَالَ عَلَيْهِ مِنَ الوَضِيعَةِ كَمَا أَخَذَ مِنَ الرِّبْحِ.

#### [الحديث ١١]

١١ عَنْهُ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي رَجُلٍ يُشَارِكُهُ

تلف كان بينهما و له الرجوع على الأمر بما نقد عنه. انتهى.

و ظاهر هذه الأخبار عدم افتقار تلك العقود إلى صيغ مخصوصه.

الحديث التاسع: مجهول.

و قال فى الدروس: لو اصطلى الشريكان عند إرادته الفسخ على أن يأخذ أحدهما رأس ماله و الآخر الباقي بربح أو توى جاز للرواية الصحيحة، و لو جعل ذلك فى ابتداء الشركة فالأقرب المنع لفوات موضوعها، و الرواية لا تدل عليه.

الحديث العاشر: موثق.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٧

الرَّجُلِ فِي السَّلْعَةِ يَدُلُّ عَلَيْهَا قَالَ إِنْ رِبِحَ فَلَهُ وَ إِنْ وُضِعَ فَعَلَيْهِ.

#### [الحديث ١٢]

١٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رِبَاطٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَعَامٌ عِنْدَ صَاحِبِهِ لَأ يَدْرِى هَذَا كَمْ لَهُ عَلَى هَذَا وَ لَأ يَدْرِى هَذَا كَمْ لَهُ عَلَى هَذَا فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ لَكَ مَا عِنْدَكَ وَ لِي مَا عِنْدِي وَ رِضِيَا بِذَلِكَ قَالَ لَأ بَأْسَ إِذَا رِضِيَا بِذَلِكَ وَ طَابَتْ بِهِ أَنْفُسُهُمَا.

#### [الحديث ١٣]

١٣ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ وَهَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ فِي الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ مَالًا مُضَارَبَةً وَ يَنْهَاهُ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ إِلَى أَرْضٍ أُخْرَى فَعَصَاهُ فَقَالَ هُوَ لَهُ ضَامِنٌ وَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا إِذَا خَالَفَ شَرْطَهُ وَ عَصَاهُ.

#### [الحديث ١٤]

الحديث الثاني عشر: موثق.

و يفهم منه عدم جريان الربا فى الصلح. و يمكن أن يكون هذا إبراء من الطرفين.

الحديث الثالث عشر: موثق.

و يدل على أن التعدى لا يبطل عقد المضاربه.

قوله عليه السلام: هو له ضامن و الربح بينهما لا خلاف فيه ظاهرا. و قال فى شرح اللمعه: لو لا الأخبار الصحيحه لكان التصرف باطلا، أو موقوفا على الإجازة.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٨

عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمَالُ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ مُضَارَبَةٌ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَضِيْعَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ أَمْرَ صَاحِبِ الْمَالِ.

#### [الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَيِّئَةٌ عَنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ قَالَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا وَ الْوَضِيْعَةُ عَلَى الْمَالِ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى عَلِيٌّ ع فِي تَاجِرٍ اتَّجَرَ بِمَالٍ وَ اشْتَرَطَ نِصْفَ الرَّبْحِ فَلَيْسَ عَلَى الْمُضَارِبِ ضَمَانٌ وَ قَالَ أَيْضاً مَنْ ضَمَّنَ مُضَارِبَهُ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْسُ الْمَالِ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ شَيْءٌ

قوله عليه السلام: إلا أن يخالف فإنه حينئذ عليه الوضيعه.

الحديث الخامس عشر: موثق.

الحديث السادس عشر: موثق.

و يحتمل الصحة بإرجاع الضمير إلى أحمد، و هو مع بعده ليس ببعيد.

قوله: فليس على المضاربه ضمان الظاهر "المضارب" و المراد به العامل بمال المضاربه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٣٩

### [الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا مُضَارَبَةً فَجَعَلَ لَهُ شَيْئًا مِنَ الرِّبْحِ مُسَمًّى فَابْتِئَاعَ الْمُضَارِبِ مَتَاعًا فَوُضِعَ فِيهِ قَالَ عَلَى الْمُضَارِبِ مِنَ الْوَضِيعَةِ بِقَدْرِ مَا جُعِلَ لَهُ مِنَ الرِّبْحِ.

فَلَا يَتَأْتِي الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمَا

قوله عليه السلام: من ضمن مضاربه أى: شرط عليه الضمان، و لعل وجه الحكم أنه خرج حينئذ عن حكم المضاربه و صار قرضاً.

قال العلامة قدس سره فى التحرير: إذا شرط على العامل ضمان المال و سهما من الوضيعه بطل الشرط، و فى صحة القراض حينئذ إشكال. انتهى.

و قال ابن حمزه فى الوسيله: إذا عقد المضاربه لم يخل إما ضمن المضارب أو لم يضمن، فإن ضمنه كان الربح له و الخسران عليه، و إن لم يضمنه و أطلق لزمه منه ثلاثه أشياء: البيع بالنقد بقيمه المثل بنقد البلد، و كذا الشراء، فإن خالف لم يصح، و إن عين

له جهة التصرف لم يكن له خلفه، فإن خالف و ربح كان الربح على ما شرط، و إن خسر أو تلف غرم.

الحديث السابع عشر: حسن.

قوله: لأن هذا الخبر محمول الذى يخطر بالبال أنه يحتمل أن يكون المراد أنه إذا حصل ربح ثم بعد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٠

شُرْكَه فَإِنَّهُ يَكُونُ الرَّبْحُ وَ التَّفْصَانُ بَيْنَهُمَا وَ إِنَّمَا أُطْلِقَ لَفْظُ الْمُضَارَبَةِ عَلَيْهِ مَجَازًا أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ الْمَالُ كُلُّهُ مِنْ جِهَتِهِ وَ إِنِ جَعَلَ بَعْضُهُ دَيْنًا عَلَيْهِ لِتَصِحَّ الشَّرْكَهُ وَ الَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ١٨]

١٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثْبَةَ قَالَ سَأَلْتُ بَعْضَ هَؤُلَاءِ يَعْنِي أَبَا يُوسُفَ وَ أَبَا حَنِيفَةَ فَقُلْتُ إِنِّي لَا أَرَأَى أَدْفَعَ الْمَالَ مُضَارَبَةً إِلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ قَدْ ضَاعَ أَوْ قَدْ ذَهَبَ قَالَ فَادْفَعْ إِلَيْهِ أَكْثَرَهُ قَرْضًا وَ الْبَاقِي مُضَارَبَةً فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ

ذلك و ضيعه ينقص من ربح كل منهما بنسبه نصيبهما من الربح.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى المبسوط: إذا دفع إليه ألفا قراضا و قال له: أضف إليه من عندك ألفا أخرى و اتجر بهما على الربح بيننا لك منه الثلثان و لى الثلث أو بالعكس فسد، سواء كان الفضل لرب المال أو للعامل، أما لرب المال فظاهر، لأن له نصف المال من غير عمل و للعامل عمل و نصف المال. و أما للعامل فلأن المال شركه بينهما و الربح فى الشركه على قدر المالين، فإذا شرط الفضل لأحدهما بطلت، و تبعه ابن البراج. و ليس بجيد، و الحق جوازه لما بينا فى باب الشركه من جواز تفاوتهما فى

الربح مع تساوى المالمين و العكس، سلمنا لكن لم لا يجوز أن تكون الزيادة للعامل فى مقابله عمله؟.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله: فادفع إليه كأنه يجعل حصته من المضاربه أزيد من حصه العامل بكثير ليقرب من حصته

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤١

يُجوزُ.

### [الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ هَاشِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع هَلْ يَسْتَقِيمُ لِصَاحِبِ الْمَالِ إِذَا أَرَادَ الْإِسْتِثْقَ لِنَفْسِهِ أَنْ يَجْعَلَ بَعْضَهُ شَرَكَةً لِيَكُونَ أَوْثَقَ لَهُ فِي مَالِهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى

إذا كان الجميع مضاربه.

و قال الوالد العلامة قدس الله روحه: روى الكلينى قريبا منه فى الموثق كالصحيح قال قلت: لا أزال أعطى الرجل المال فيقول: قد هلك أو ذهب فما عندك حيله تحتالها لى؟ فقال: أعط الرجل ألف درهم و أقرضها إياه و أعطه عشرين درهما يعمل بالمال كله و يقول: هذا رأس مالى و هذا رأس مالك، فما أصبت منهما جميعا فهو بينى و بينك، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: لا بأس به.

و الظاهر حملة على التقيه، لأن الظاهر أنه يقرضه و يشترط عليه أن ما حصل منه يكون بينى و بينك، و هو مخالف لقولهم عليهم السلام من ضمن تاجرا فليس له إلا رأس المال.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

قوله: أن يجعل بعضه شرکه بأن يعطيه بعض المال قرضا. و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى أنه هل يجوز أن يشترط فى الشرکه أن لا يكون الربح بنسبه المالمين، فجوزه المرتضى و جماعه و يصح هذا الخبر و ما مر من خبر الكافى على هذا المذهب، كما لا يخفى.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٢

ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَذْفَعُ إِلَيْهِ مَالًا فَأَقُولُ لَهُ إِذَا دَفَعْتَ الْمَالَ وَهُوَ خَمْسُونَ أَلْفًا عَلَيْكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَشْرَةَ آلَافٍ دَرَاهِمٍ قَرْضٌ وَ  
الْبَاقِي لِي مَعَكَ تَشْتَرِي

لى بِهَا مَا رَأَيْتَ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَسْتَأْجِرُهُ فِي مَالٍ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحدِيث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ وَيَحْيَى عَنْ أَبِي الْمَعْرَاءِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ الْمَالَ فَيَقُولُ لَهُ أَنْتِ أَرْضٌ كَذَا وَكَذَا وَ لَمَّا تَجَاوَزَهَا اشْتَرَى مِنْهَا قَالَ إِنَّ جَاوَزَهَا فَهَلْكَ الْمَالَ فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِنْ اشْتَرَى شَيْئاً فَوُضِعَ فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ رِبِحَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

#### [الحدِيث ٢٢]

٢٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْمَالَ مُضَارَبَةً وَيَنْهَى أَنْ يَخْرُجَ بِهِ فَيَخْرُجَ بِهِ قَالَ يَضْمَنُ الْمَالَ وَالرَّبْحَ بَيْنَهُمَا

قوله: و الباقي لى معك الظاهر أنه يعطيه عشره آلاف قرضاً، و يكون أربعين ألفاً بضاعه، يكون جميع الربح للمالك، فيدل على جواز مثل هذا الشرط فى القرض بما مر، و احتمال الشركه هنا بعيد، و الضمير فى " لا بأس به " إما راجع إلى كل واحد فيدل على المساواه، أو إلى الأول كما هو الظاهر فيومئى إلى أن الثانى أحسن، و لم يصرح للتقيه أو لمصلحه أخرى.

الحدِيث الحادى و العشرون: صحيح.

الحدِيث الثانى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٣

#### [الحدِيث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَضَائِيلِ عَنِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُضَارَبَةِ يُعْطَى الرَّجُلُ الْمَالَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَ نَهَى أَنْ يَخْرُجَ بِهِ إِلَى أَرْضٍ غَيْرِهَا فَعَصَى فَخَرَجَ بِهِ إِلَى أَرْضٍ أُخْرَى فَعَطَبَ الْمَالَ فَقَالَ هُوَ ضَامِنٌ فَإِنْ سَلِمَ فَرَبِحَ فَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا.

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ مَالاً مُضَارَبَةً فَيَخَالَفُ مَا شُرِطَ عَلَيْهِ قَالَ هُوَ ضَامِنٌ وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا.

#### [الحدِيث ٢٥]

٢٥ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عِيَّاصِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ اتَّجَرَ مَالاً وَ اشْتَرَطَ نِصْفَ الرَّبْحِ

فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ وَقَالَ مَنْ ضَمَّنَ تَاجِرًا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ شَيْءٌ .

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

الحديث الثالث والعشرون: مجهول.

الحديث الرابع والعشرون: صحيح.

الحديث الخامس والعشرون: صحيح.

و يدل على أن شرط الضمان يجعل المضاربه قرضا كما مر. و يمكن حمله على ما إذا اشترى في الذمه و دفع مال المضاربه، و يكون الحكم مبني على بطلان المضاربه بالشرط، فيكون جميع الربح للعامل، فعلى هذا لو اشترى بعين المال يكون جميع الربح للمالك.

الحديث السادس والعشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٤

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ الْمَالُ مُضَارَبَةً فَيَقِلُّ رِبْحُهُ فَيَتَخَوَّفُ أَنْ يُؤْخَذَ فَيَزِيدُ صَاحِبَهُ عَلَى شَرْطِهِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا وَ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَخَافَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ .

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ مُضَارَبَةً فَاشْتَرَى أَبَاهُ وَ هُوَ لَا يَعْلَمُ قَالَ يُقْوَمُ فَإِنْ زَادَ دِرْهَمًا وَاحِدًا أَعْتَقَ وَ اسْتُسْعِيَ فِي مَالِ الرَّجُلِ

قوله: فيزيد صاحبه هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يعطى المالك تبرعا أكثر من حصته لئلا يفسخ المضاربه، و هذا لا مانع ظاهرا من صحته.

الثانى: أن يفسخ المضاربه الأولى و يستأنف أخرى، و يشترط فيها للمالك أزيد مما شرط سابقا، فيحمل على ما إذا نض المال و يكون نقدا مسكوكا.



الحديث السابع والعشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: فإن زاد درهما يدل على أنه يملك العامل الربح بمجرد الظهور.

وقال الوالد العلامة برد الله مضجعه: بخلاف ما لو كان عالماً، فإنه لا يصح لعدم مصلحة المالك، و يشترط فيها مراعاة مصلحته.

قوله عليه السلام: و استسعى في مال الرجل قال

فى شرح اللمعه: و إن كان الولد موسرا، لصحيحه محمد بن أبى عمير

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٥

### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٌ دَفَعَ مَالَ يَتِيمٍ مُضَارَبَةً فَقَالَ إِنْ كَانَ رِبْحٌ فَلِلْيَتِيمِ وَإِنْ كَانَ وَضِيعَةٌ فَالَّذِي أُعْطِيَ ضَامِنٌ.

عن الصادق عليه السلام الحكم بسعيه من غير تفصيل. وقيل: يسرى على العامل مع يساره لاختياره السبب، و حملت الروايه على إعساره جمعا بين الأدله، و ربما فرق بين ظهور الربح حاله الشراء و تجدده، فيسرى فى الأول دون الثانى. و يمكن حمل الروايه عليه أيضا، و فى وجه ثالث بطلان البيع، لأنه مناف بمقصود القراض و الوسط قوى لو لا معارضه إطلاق النص الصحيح. انتهى.

وقيل: يمكن حمل الروايه على عدم علم المشتري بكونه أباه، كما هو مذكور فى الروايه، فيصح أن يقال إنه ليس من اختيار السبب فلا يوجب السرايه لكن الظاهر من كلام الأصحاب عدم الفرق فى السرايه بين العلم و عدمه.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: فالذى أعطى ضامن عمل به الشيخ فى النهايه، و حمل ابن إدريس على ما إذا كان المعطى غير الولى الشرعى، فلو كان وليا أو وصيا فلا ضمان لو راعى صلاحه. و قال الشيخ فى المبسوط: إن دفعه إلى غير ثقته فعليه الضمان، و منهم من حمل الخبر على ما إذا فرط العامل و تعذر تضمينه فيلزم الدافع لأنه سبب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٦

### [الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمَالِ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ مُضَارَبَةً لَهُ مِنَ الرِّبْحِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَضِيعَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ

أَمَرَ صَاحِبَ الْمَالِ فَإِنَّ الْعَبَّاسَ كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ وَكَانَ يُعْطَى الرَّجَالَ يَعْمَلُونَ بِهِ مُضَارِبَةً وَ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَنْزِلُوا بَطْنَ وَادٍ وَلَا يَشْتَرُوا ذَا كَبِدٍ رَطْبِهِ فَإِنْ خَالَفتَ شَيْئًا مِمَّا أَمَرْتُكَ بِهِ فَأَنْتَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُضَارِبُ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ إِنْ أَنْتَ آذَيْتَهُ أَوْ أَكَلْتَهُ فَأَنْتَ لَهُ ضَامِنٌ قَالَ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ إِذَا خَالَفَ شَرْطَهُ.

### [الحديث ٣١]

٣١ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

قوله: فإن العباس كان الاستشهاد بفعل العباس للرد على العامه، أو لتقرير النبي صلى الله عليه وآله.

قوله: ولا يشتروا ذا كبد رطبه أى: حيوانا لأنه فى معرض الآفات و يلزم نفقته أيضا.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن موثق.

و قال فى الشرائع: لا يجوز المضارب أن يشتري جاريه يطأها و إن أذن له

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٧

الْكَاهِلِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ أَنْ رَجُلًا أَعْطَاهُ مَالًا مُضَارِبَةً يَشْتَرِي لَهُ مَا يَرَى مِنْ شَيْءٍ فَقَالَ اشْتَرِ حَيَارِيَهُ تَكُونُ مَعَكَ وَ الْجَارِيَةُ إِنَّمَا هِيَ لِصَاحِبِ الْمَالِ إِنْ كَانَ فِيهَا وَضَعِيَةٌ فَعَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ فِيهَا رِيحٌ فَلَهُ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَطَّأَهَا قَالَ نَعَمْ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرٍ وَ أَبِي شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُضَارِبَةِ إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الْمَالَ وَ نُهِى أَنْ يَخْرُجَ بِالْمَالِ إِلَى أَرْضٍ أُخْرَى فَعَصَاهُ فَخَرَجَ بِهِ فَقَالَ هُوَ ضَامِنٌ وَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا

المالك. و قيل: يجوز مع الإذن أما لو أحلها بعد شرائها صح.

و قال فى المسالك: لا إشكال فى تحريم وطئه بدون الإذن، و مع الإذن قبل الشراء الحق أنه كذلك، لأن التحليل إما تمليك أو عقد، و كلاهما لا يصلحان قبل الشراء، و القول بالجواز للشيخ فى النهاية استنادا إلى روايه ضعيفه السند قاصره الدلاله، و أما لو أذن بعد الشراء فلا-ريب فى جوازه إن لم يكن ظهر فيها ربح، و إلا بنى على تحليل أحد الشريكين لصاحبه، و الأقوى المنع. انتهى.

و يحتمل

الخبر أن يكون ثمن الجارية من غير مال المضاربه، فيشتريها وكاله عنه، كما يدل عليه قوله " و إن كان فيها ربح فهو له " و إن احتمل أن يراد به أن يكون بعض الربح له لكنه بعيد، و الكلام فى التحليل قبل الشراء و بعده كما سبق.

الحديث الثانى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٤٨

### [الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكُوكَبِيِّ عَنِ الْعَمْرِكِيِّ الْخُرَاسَانِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ فِي الْمُضَارَبَةِ مَا أَنْفَقَ فِي سَفَرِهِ فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِذَا قَدِمَ بَلَدَهُ فَمَا أَنْفَقَ فَهُوَ مِنْ نَصِيبِهِ.

### [الحديث ٣٤]

٣٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَتَقَاضَاهُ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ فَيَقُولُ هُوَ عِنْدَكَ مُضَارَبَةٌ قَالَ لَا يَصْلُحُ حَتَّى يَقْبُضَهُ.

### [الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

و المشهور أن جميع نفقه السفر من أصل المال، كما يدل عليه هذا الخبر، و قيل، النفقه الزائده على نفقه الحضر منه، و قيل: الجميع على نفسه.

الحديث الرابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و يدل على عدم جواز المضاربه على ما فى الذمه، و لا يدل على لزوم كونه نقدا مسكوكا، و نقل فى التذكرة الإجماع على اشتراط كون مال المضاربه عينا و أن يكون دراهم أو دنانير.

و المحقق فى الشرائع تردد فى غير المسكوك. و قال الشارح: لا نعلم قائلا بجوازه، و المصنف قال مترددا، لكن اعترف بعدم النص و الدليل سوى الإجماع.

الحديث الخامس و الثلاثون: موثق.

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الشَّرِيكُ فَيُظَهِّرُ عَلَيْهِ قَدِ اخْتَانَ مِنْهُ شَيْئًا أَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مِثْلَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ فَقَالَ شَوْهُ لُهُمَا اشْتَرَكَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَإِنِّي لِأَحِبُّ لَهُ إِنْ رَأَى مِنْهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْتُرَ عَلَيْهِ وَ مَا أَحِبُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ عِلْمِهِ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْفَقِيهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ نِصْفَ دَارٍ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ وَ كَانَ شَرِيكُهُ الَّذِي لَهُ النِّصْفُ الْآخَرَ غَائِبًا فَلَمَّا قَبِضَهَا وَ تَحَوَّلَ عَنْهَا تَهَدَّمَتِ الدَّارُ وَ جَاءَ سَيِّئٌ جَارِفٌ فَهَدَمَهَا وَ ذَهَبَ بِهَا فَجَاءَ شَرِيكُهُ الْغَائِبُ فَطَلَبَ الشُّفْعَةَ مِنْ هَذَا فَأَعْطَاهُ الشُّفْعَةَ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَالَهُ كَمَلًا الَّذِي نَقَدَ فِي

---

و قال فى المختلف: قال ابن الجنيد: إذا وقف أحد الشريكين على أن

شريكه قد خانته لم يجز له أن يخونه. وقال ابن إدريس: إن ذلك على سبيل الكراهه و الأولويه دون التحريم، لأنه إذا تحقق أخذ ماله و علم ذلك يقينا فله أخذ عوضه، و روايه الحسين بن المختار تعطى ما قاله ابن إدريس.

الحديث السادس و الثلاثون: مرسل.

و قال فى الشرائع، و لو انهدم المبيع أو عاب، فإن كان بغير فعل المشتري أو بفعله قبل مطالبه الشفيح، فهو بالخيار بين الأخذ بكل الثمن أو الترك، و الإنقاض للشفيح باقيه، كانت فى المبيع أو منقوله عنه، لأن لها نصيبا من الثمن، و إن كان العيب بفعل المشتري بعد المطالبه ضمنها المشتري. و قيل: لا يضمنها لأنه لا يملك بنفس المطالبه بل بالأخذ، و الأول أشبه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٠

تَمَنِيهَا فَقَالَ لَهُ ضَعْ عَنِّي قِيمَةَ الْبِنَاءِ فَإِنَّ الْبِنَاءَ قَدْ تَهَدَّمَ وَ ذَهَبَ بِهِ السَّيْلُ مَا الَّذِي يَجِبُ فِي ذَلِكَ فَوَقَّعَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الشَّرَاءُ وَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ آبَائِهِ عَنِ عَلِيِّ عَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَنْ يَمُوتُ وَ عِنْدَهُ مَالٌ مُضَارَبَةٌ قَالَ إِنْ سَمَّاهُ بِعَيْنِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ فَقَالَ هَذَا لِفُلَانٍ فَهُوَ لَهُ وَ إِنْ مَاتَ وَ لَمْ يَذْكُرْ فَهُوَ أُسْوَةُ الْغُرَمَاءِ

الحديث السابع و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و قال فى شرائع: إذا مات و فى يده أموال مضاربه، فإن علم مال أحدهم بعينه كان أحق به و إن جهل كانوا فيه سواء.

و قال فى المسالك: معنى استوائهم أنه يقسم على نسبه أموالهم، هذا إذا كانت أموالهم مجتمعته فى يده على حده، و أما إذا كانت ممتزجه

مع جملة ماله مع العلم بكونه موجودا، فالغرماء بالنسبة إلى جميع ماله كالشريك إن وسعت التركة أموالهم أخذوها وإن قصرت تحاصوا. انتهى.

وقال أيضا في الشرائع: وإن جهل كونه مضاربه قضى به ميراثا.

وقال في المسالك: هذا إذا لم يعلم بقاؤها ولا تلفها، وهل يحكم بضمانه للمضاربه أم لا؟ قولان، الأقوى العدم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥١

### [الحديث ٣٨]

٣٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَنْ ضَمَّنَ تَاجِرًا فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ شَيْءٌ.

### [الحديث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا يَشْتَرِي بِهِ ضَرْبًا مِنَ الْمَتَاعِ مُضَارِبَهُ فَذَهَبَ فَاشْتَرَى بِهِ غَيْرَ الَّذِي أَمَرَهُ قَالَ هُوَ ضَامِنٌ وَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَ.

### [الحديث ٤٠]

٤٠ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوَشَاءِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْمُضَارِبُ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ إِنْ آذَيْتَهُ أَوْ أَكَلْتَهُ فَأَنْتَ لَهُ ضَامِنٌ فَهُوَ يَضْمَنُ إِذَا خَالَفَ شَرْطَهُ

---

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف.

وقوله عليه السلام "من ضمن تاجرا" يشمل البضاعة أيضا وإن لم يذكره الأصحاب.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

الحديث الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٢

## ١٩ بَابُ الْمَزَارَعَةِ

### [الحديث ١]



١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ أَبِي مَسِيكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَعْطَى خَيْرَ بِلْتِصْفِ أَرْضِهَا

باب المزارعه الحديث الأول: صحيح.

وقال فى الشرائع: يجوز لصاحب الأرض أن يحرص على الزارع، و الزارع بالخيار فى القبول و الرد، فإن قبل كان استقراره مشروطا بالسلامه، فلو تلف الزرع بآفه سماويه أو أرضيه لم يكن عليه شىء.

وقال فى المسالك: محل الخرص بعد بلوغ الغله و هو انعقاد الحب، و لا شبهه فى تخير الزارع، و على تقدير قبوله يتوقف نقله إليه على عقد كغيره من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٣

وَ نَحَلَّهَا فَلَمَّا أَذْرَكَتِ الثَّمْرَةَ بَعِثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحِيَهَ فَتَسَوَّمَ عَلَيْهِمْ قِيمَةً فَقَالَ إِمَّا أَنْ تَأْخُذُوهُ وَ تُعْطُونَ نِصْفَ الثَّمْرَةِ وَ إِمَّا أَنْ أُعْطِيَكُمْ نِصْفَ الثَّمْرَةِ وَ آخُذَهُ فَقَالَ بِهِذَا قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ.

## [الحديث ٢]

٢ عَنْهُ عَنِ صَفْوَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُزَارَعَةِ فَقَالَ النَّفَقَةُ مِنْكَ وَ الْأَرْضُ لِصَاحِبِهَا فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ قُسِمَ عَلَى الشَّرْطِ وَ كَذَلِكَ قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ص خَيْرَ أَنْوَهُ فَأَعْطَاهُمْ إِيَّاهَا عَلَى أَنْ يَعْمُرُوهَا عَلَى أَنْ لَهُمْ نِصْفَ مَا أَخْرَجَتْ فَلَمَّا بَلَغَ الثَّمْرُ أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحِيَهَ فَخَرَصَ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ خَيْرَهُمْ فَقَالَ قَدْ خَرَصْنَا هَذَا النَّخْلَ بِكَذَا صَاعًا فَإِنْ شِئْتُمْ فَخُذُوهُ وَ رُدُّوا عَلَيْنَا نِصْفَ ذَلِكَ وَ إِنْ شِئْتُمْ أَخَذْنَاهُ وَ أَعْطَيْنَاكُمْ نِصْفَ ذَلِكَ فَقَالَتِ الْيَهُودُ بِهِذَا قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَ الْأَرْضُ

الأموال بلفظ الصلح، أو التقبيل

على ما ذكره الأصحاب. و المشهور أن لزوم العوض فيه مشروط بالسلامه، فإن تلفت الغله أجمع بآفه من قبل الله فلا شىء على الزارع، و لو تلف البعض سقط بالنسبه، و لو أتلّفها متلف فهي بحالها و يطالب المتقبل المتلف بالعوض، و الحكم بذلك هو المشهور و مستنده غير واضح.

قوله عليه السلام: فقوم عليهم قيمه كان المراد الخرص بقريته الخبر الآتى.

الحديث الثانى: صحيح.

قوله: بهذا أشار به إلى العدل الذى كان فعله صلى الله عليه و آله مبنيًا عليه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٤

### [الحديث ٣]

٣ الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن رجل يزرع أرض رجل آخر فبشرط عليه ثلثًا للبذر و ثلثًا للبقر فقال لا ينبغي أن يسمى بذرًا و لا بقرًا و لكن يقول لصاحب الأرض أزرع فى أرضك و لك منها كذا و كذا نصف أو ثلث أو ما كان من شرط و لا يسمى بذرًا و لا بقرًا فإنما يحرم الكلام

الحديث الثالث: مجهول.

و قال فى القواعد: و تصح المزارعه إذا كان من أحدهما الأرض خاصه و من الآخر البذر و العمل و العوامل، و كذا إذا كان البذر لصاحب الأرض أو العمل منه، أو كان البذر منهما، سواء اتفقا فى الحصة أو اختلفا، و سواء تساويا فى البذر أو تفاوتتا.

قوله عليه السلام: فإنما يحرم الكلام لأنه إذا حسب المجموع و زارعه عليه و لم يسم البذر و البقر حل، و إن سمي حرم، مع أن المقرر فى التقديرين واحد.

و قوله " للبذر ثلثا و للبقر ثلثا " يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون اللام للتملك لكونهما غير قابلين للملك.

و ثانيهما:

أن يكون المعنى ثلث يازاء البذر و ثلث يازاء البقر، فالنهي لشائبه الربا في البذر.

و قال العلامة رحمه الله في المختلف: قال ابن الجنيد: و لا بأس باشتراك

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٥

#### [الحديث ٤]

٤ الْحَسَيْنُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنِ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَزَارَعَةِ الْمُسْلِمِ لِلْمُشْرِكِ فَيَكُونُ مِنَ عِنْدِ الْمُسْلِمِ الْبُذْرُ وَالْبَقْرُ وَ يَكُونُ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ وَالْخَرَجُ وَالْعَمَلُ

العمال بأموالهم و أبدانهم في مزارعه الأرض و إجارتها، إذا كان على كل واحد قسط من المئونه و العمل و له جزء من الغله، و لا- يقول ثلث للبذر و ثلث للبقر و ثلث للعمل، لأن صاحب البذر يرجع إليه بذره و ثلث الغله من الجنس و هذا ربا، فإن جعل البذر دينا جاز ذلك. و قال ابن البراج: لا يجوز أن يجعل للبذر ثلثا و للبقر ثلثا، و لعلهما اعتمدا في ذلك على روايه أبي الربيع عن الصادق عليه السلام، و الوجه الكراهه و لا ربا هنا إذ الربا إنما يثبت في البيع خاصة.

الحديث الرابع: موثق.

قوله: و يكون الأرض قيل: أى تعمير الأرض، و يحتمل أن يكون المراد بها الأراضي المفتوحه عنوه تكون في يد العليج.

و قال في القواعد: و تصح المزارعه إذا كان من أحدهما الأرض خاصة و من الآخر البذر و العمل و العوامل، و كذا إن كان البذر لصاحب الأرض، أو العمل منه، أو كان البذر منهما، سواء اتفقا في الحصة أو اختلفا، و سواء تساويا في البذر أو تفاوتتا. قوله: و الخراج و العمل قال في التحرير: إذا شرط الخراج على العامل و كان قدرا معلوما جاز و كان

ملاذ الأختيار في فهم

عَلَى الْعِلْجِ قَالِ لَمَّا بَأْسَ بِهِ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَرْضِ يَسْتَأْجِرُهَا الرَّجُلُ بِخُمْسٍ مَا خَرَجَ مِنْهَا أَوْ يَدُونَ ذَلِكَ أَوْ بِأَكْثَرٍ مِمَّا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الطَّعَامِ وَالْخَرَاجِ عَلَى الْعِلْجِ قَالَ لَا بَأْسَ

لازما له، و إن زاد السلطان كانت الزيادة على المالك، و لم يتعرض الشيخ لتطرق الجهاله، و فى تسويغ اشتراطه إشكال، و معه يكون الخراج بأجمعه على العامل.

و قال فى المسالك: خراج الأرض على مالكها، لأنه موضوع عليها. و أما المثونه فذكرها المحقق و العلامة فى بعض كتبهما إجمالاً و لم ينبهوا على المراد منها، مع إطلاقهم أن العمل على الزارع أو من شرط عليه، و الظاهر أن المراد بمثونه الأرض هنا ما يتوقف عليه الزرع، و لا يتعلق بنفس عمله و تنميته، كإصلاح النهر و الحائط و نصب الأبواب إن احتيج إليها و إقامة الدولاب و ما لا يتكرر كل سنه و المراد بالعمل الذى على الزارع ما فيه صلاح الزرع و بقاؤه مما يتكرر كل سنه كالحرث و السقى.

قوله: يستأجرها الرجل أى: يزارعها لا الاستئجار، لأن العوض فى الإجاره لا بد أن يكون معلوماً و هنا ليس كذلك. و المشهور بين الأصحاب أنه لا تقع المزارعه بلفظ الإجاره، و ظاهر الشيخ و ابن الجنيد و الصدوق جوازه، كما يظهر من المختلف.

قوله: أو بأكثر أى: أكثر من الخمس. و قوله "مما خرج منها" متعلق بالمجموع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٧

#### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تَسْتَأْجِرَ الْأَرْضَ بِدَرَاهِمٍ وَ تُزَارِعَ النَّاسَ عَلَى الثُّلْثِ وَ الرَّبْعِ وَ أَقَلَّ وَ أَكْثَرَ

إِذَا كُنْتَ لَا تَأْخُذُ الرَّجُلَ إِلَّا بِمَا أَخْرَجَتْ أَرْضُكَ.

#### [الحديث ٦]

٦ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْزَانَ بْنِ ابْنِ مُسْكَانَ وَفَضَالَةَ عَنْ أَبِي بَرٍّ عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْمَزَارَعِ بِالثُّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالْخُمْسِ.

#### [الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ سَيِّمَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تُؤَاجِرِ الْأَرْضَ بِالْحِنْطِ وَلَا بِالشَّعِيرِ وَلَا بِالثَّمْرِ وَلَا بِالْأَرْبَعَاءِ وَلَا بِالنُّطَافِ وَ لَكِنْ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مَضْمُونٌ وَ هَذَا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ

---

الحديث الخامس: موثق كالصحيح.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: موثق.

قوله عليه السلام: لا تؤاجر الأرض حمل على الكراهة، و على الحنطة و الشعير من تلك الأرض. و على هذا يستقيم التعليل، لأن الذهب و الفضة مضمونان لأنهما في الذمه. و أما الحنطة فلعله لا يحصل من الأرض شىء فليس بمضمون.

و يمكن أن يكون بيانا للحكم الكلى فالعله الحكم، و المراد أن حكم الله فى الذهب و الفضة أن يكونا مضمونين فى الذمه، فالإجاره تكون بهما، و فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٨

#### [الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَسْتَأْجِرِ الْأَرْضَ بِالثَّمْرِ

---

الحنطة و الشعير أن تكونا بالنصف و الثلث غير مضمونين، فلا تصح الإجاره بهما بل المزارعه.

وقال في الشرائع: تكره إجاره الأرض للزراعة بالحنطه أو الشعير مما يخرج بل المزارعه.

وقال في الشرائع: تكره إجاره الأرض للزراعة بالحنطه أو الشعير مما يخرج منهما، والمنع أشبه.

وقال في المسالك: مستند المنع روايه الفضيل، و يمكن الاستدلال على الكراهه، لأن نفي الخير يشعر به، و علل مع ذلك بأن خروج ذلك القدر منها غير معلوم، و يشكل فيما لو كانت الأرض لا تخيس بذلك القدر عادة. و أما مع

الإطلاق أو شرطه من غيرها فالمشهور جوازه على كراهه للأصل، و منع منه بعض الأصحاب بشرط أن يكون من جنس ما يزرع فيها لصحيحه الحلبي، و أوجب بحمله على اشتراطه مما يخرج منها، أو بحمل النهى على الكراهه، و قول ابن البراج بالمنع مطلقا لا يخلو من قوه، نظرا إلى الروايه الصحيحه إلا أن المشهور خلافه. انتهى.

و قال فى الاستبصار: قال الشيخ رحمه الله: هذه الأخبار مطلقه فى كراهيه إجاره الأرض بالحنطه و الشعير، و ينبغى أن نقيدها و نقول: إنما يكره ذلك إذا آجرها بحنطه تزرع فيها و يعطى صاحبها منه، و أما إذا كان من غيرها فلا بأس، ثم استشهد بروايه الفضيل الآتية.

الحديث الثامن: موقوف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٥٩

و لَمَّا بِالْحِنْطَةِ وَ لَمَّا بِالشَّعِيرِ وَ لَمَّا بِالْأَرْبَعَاءِ وَ لَمَّا بِالنُّطَافِ قُلْتُ وَ مَا الْأَرْبَعَاءُ قَالَ الشُّرْبُ وَ النُّطَافُ فَضْلُ الْمَاءِ وَ لَكِنْ يُسَلِّمُهَا بِالذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ النُّصْفِ وَ الثُّلُثِ وَ الرَّبْعِ.

[الحديث ٩]

٩ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مِسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَشْتَأْجِرِ الْأَرْضَ بِالْحِنْطَةِ ثُمَّ تَزْرَعُهَا حِنْطَةً.

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ صَالِحِ بْنِ السَّنْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ إِجَارَةِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ قَالَ إِنْ كَانَ مِنْ طَعَامِهَا فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

[الحديث ١١]

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ

قوله عليه السلام: و لا- بالأربعاء قال الوالد العلامة نور الله قبره: أى لا يستأجر الأرض لشرب الأرض المؤجر، أما لجهاله وجه الإجاره، لجهاله قدر الماء و إن كانت معلومه بالجريب و قدر الماء بالأصابع فإنه لا يخرج عن الجهاله، و إما لعله لا نعلمها، و على أى حال فالظاهر الكراهه، و الجهاله فى النطاف أكثر لو كانت عله النهى. انتهى.

و قد مر الكلام فيه.

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: ضعيف كالموثق.

و في الاستبصار: عن إجاره الأرض المخابره بالطعام.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٠

اشترى من رجل أرضاً جرباناً معلومه بمائه كراً على أن يعطيه من الأرض فقال حرام قال فقلت له فما تقول جعلنى الله فمداك إن اشترى منه الأرض بكيل معلوم وحنطه من غيرها قال لا بأس.

### [الحديث ١٢]

١٢ الحسین بن سعید عن فضاله عن أبي المغراء قال سأل يعقوب الأحمر أبا عبد الله ع وأنا حاضراً فقال أصمحك الله إنه كان لى أخ فهلك و ترك فى حجرى يتيماً و لى أخ يلى ضيعه لنا و هو يبيع العصير ممن يصنعه خمراً و يؤاجر الأرض بالطعام فأما ما يصنعه فقد تنزهت فكيف أصنع بنصيب اليتيم فقال أما إجاره الأرض بالطعام فلا تأخذ نصيب اليتيم منه إلا أن يؤجرها بالرُّبع و الثلث و النصف و أما يبيع العصير ممن يصنعه خمراً فليس به بأس خذ نصيب اليتيم منه.

### [الحديث ١٣]

١٣ الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن إسماعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل اشتجر من رجل أرضاً فقال آجزتها

قوله: من غيرها أى مع شرط غيرها، أو عدم اشتراط الأرض التى اشترت، و الظاهر أن النهى لكونه شبه الربا، و يحتمل أن يكون لعدم تيقن حصوله منها، أو عدم العلم بالمدته التى يحصل منها و لا أرانى رأيت فى كلام القوم.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا تأخذ و حينئذ يأخذ أجره مثل الأرض لليتيم.

الحديث الثالث عشر: كالموثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦١

بكذا و كذا إن زرعتها فإن لم أزرعها أعطيتك ذلك فلم يزرعها قال له أن يأخذ إن شاء تركه و إن شاء لم يتركه.

### [الحديث ١٤]



١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِزْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْأَرْضُ عَلَيْهَا  
خَرَاجٌ مَغْلُومٌ رَبِّمَا

---

و في الكافي: عن غير واحد عن أبان عن إسماعيل بن الفضيل.

قوله عليه السلام: إن شاء تركه أي: إن شاء المستأجر ترك الزرع، و إن شاء لم يتركه على الحالين يلزمه الأداء، أو إن شاء المؤجر أخذ الأجره و إن شاء ترك، و الأول أظهر.

و الخبر في الفقيه هكذا: روى أبان عن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر من رجل أرضا، فقال: أجرنيها بكذا و كذا إن زرعتها أو لم أزرعها أعطيك ذلك، فلم يزرع الرجل، قال: له أن يأخذه بماله إن شاء ترك و إن شاء لم يترك.

و في بعض نسخ الكتاب "آجرتها بكذا و كذا إن زرعتها، فإن لم أزرعها أعطيتك" فيرجع إلى

ما فى الفقيه و إن كان فى العبارة شىء، و فى بعضها" بمن يزرعها فإن لم يزرعها"، فالمراد أنه يستأذن المالك أن يزارع غيره و يقول:

أعطيك ما شرطت لك، و إن لم يزرع الزارع الثانى شيئا، و الأول أصوب.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٢

زَادَ وَ رَبَّمَا نَقَصَ فَيَدْفَعُهَا إِلَى رَجُلٍ عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ خَرَجَهَا وَيُعْطِيَهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ فِي السَّنَةِ قَالَ لَا بَأْسَ.

### [الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الرَّجُلِ زَرَعهَ لَهُ الْحَرَثُ الزَّعْفَرَانُ وَ يَضْمَنُ لَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ فِي كُلِّ جَرِيبٍ أَرْضٍ يُمَسِّحُ عَلَيْهِ وَزَنَ كَذَا وَ كَذَا دِرْهَمًا فَرُبَّمَا نَقَصَ وَ غَرِمَ وَ رَبَّمَا اشْتَفَضَلَ وَ زَادَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا تَرَاضَيَا

قوله: ربما زاد و ربما نقص لا يتوهم هنا جهاله العوض، لأن مال الإجاره هو مائتا درهم و هى معلومه، و الخراج شرط فى ضمنه، فلا يضر جهالته، و قد مر استشكال العلامة رحمه الله فى ذلك.

الحديث الخامس عشر: حسن.

قوله: يمسح عليه وزن يحتمل أن يكون وزن مفعول يعطيه، و حينئذ فالمراد إما القيمه، أو القدر، أو الزعفران بقدر كذا و كذا درهما من القيمه. و يمكن أن يكون " و كذا" ثانيا معطوفا على الوزن، أى: كذا زعفرانا و كذا درهما.

و يحتمل أن يكون الوزن مفعولا قائما مقام فاعل " يمسح"، و حينئذ فلعل المراد أنه كل جريب يكون فيه قدر معتد به، أو يفصله بأنه إن كان فيه من مثلا فعشره دراهم أو منان فعشرون و هكذا، و ليس فى الفقيه لفظه " وزن" و هو الأظهر.

و حاصل المعنى كما أفيد أنه يقول

[الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُزْرَعُ لَهُ الزَّعْفَرَانُ فَيُضْمَنُ لَهُ الْحَرَاثُ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَنَّا زَعْفَرَانٍ رَطْبٍ مَنَّا وَيُضَيِّحُ عَلَيْهِ عَلَى الْيَابِسِ وَالْيَابِسُ إِذَا جُفِّفَ يَنْقُصُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ وَيَبْقَى رُبْعُهُ وَقَدْ جَرَّبَ قَالَ لَمَّا يَضِيحُ قُلْتُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمِينٌ يَحْفَظُهُ لَمْ يَسْتَطِعْ حِفْظُهُ لِأَنَّهُ يُعَالَجُ بِاللَّيْلِ وَلَا يُطَاقُ حِفْظُهُ قَالَ يُقْبَلُهُ الْأَرْضُ أَوْلًا عَلَى أَنْ

نمسح الأرض و نأخذ منك من كل جريب كذا و كذا درهما، فيدل على اغتفار مثل هذه الجهالة.

أقول: و يحتمل أن يكون المراد أن الحارث يزرع الزعفران للمالك بالأجره و بعد ما يبلغ الزعفران يبيعه من الحارث بعد ما يمسح الأرض كل جريب بكذا و كذا درهما، فربما يخسر الحارث و ربما يربح، فأجاب عليه السلام بالجواز مع وقوع البيع بالتراضى، أو المراد به المصالحة ابتداء قبل بلوغ الحاصل، و الحمل على الدراهم أوفق بالأصول و بما سيأتى.

و قال فى الصحاح: و الحرث الزرع، و الحراثت الزراع.

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله: منا زعفران بالتخفيف و القصر مضاف إلى زعفران، و رطبا نعت لمنا. و فى بعض النسخ " رطب " فهو نعت للزعفران.

و فى بعض نسخ الكافى " زعفرانا " فيمكن أن يقرأ منا بالتشديد.

قوله: و يصالحه أى: يصالح المالك العامل على أن يأخذ منه عن كل أربعين منا من الرطب عشره من اليابس.

قوله: و إن كان عليه أمين أى: إنما يعامله

على هذا لأنه ليس بأمين. وإن وكل عليه أمينا لا ينفع، لأنه يعمل ذلك بالليل، و يمكنه أن يأخذ من غير أن يطلع عليه الوكيل.

و أما جوابه عليه السلام فيحتمل أن يكون المراد به أنك إن عاملته أولا على المزارعه تجوز هذه المعامله، كما أن الفقهاء استثنوا هذه الصوره من قاعده المزابنه و المحاقله، فيكون المفروض أولا هو كون الحراث أجيرا بأجره و الحاصل كله لمالك الأرض، فعلى هذا يحمل الخبر الأول على الدراهم، أو هذا على الكراهه.

و يحتمل أن يكون الغرض أنك إن عاملته على المزارعه و يكون شريكك فى الحاصل لا- يخونك، فلا- تحتاج إلى تلك المعامله، و على الوجهين ينبغى أن يحمل قوله على أن يدفع إليه من كل أربعين منا زعفران رطبا منا، أى: كذا و كذا منا لا منا واحدا.

و يحتمل أن يكون المستتر فى " يدفع " راجعا إلى المالك، و البارز فى " إليه " إلى الحراث، فتكون كلمه " على " تعليقه، أى: بعد ما زرع له الحراث يجعل الزرع فى ضمان الحراث، و يجعل للحراث لذلك الضمان من كل أربعين منا منا، فالجواب ينبغى أن يجعل ذلك المن له ابتداء ليصير مزارعه، و يكتفى بذلك من غير أن يضمه، أو إذا فعل ذلك جاز له أن يضمه كما مر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٥

#### [الحديث ١٧]

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَقْبَلِ الْأَرْضَ بِحِنْطِهِ مَسْمَاهُ وَ لَكِنْ بِالنُّصْفِ وَ الثُّلُثِ وَ الرَّبْعِ وَ الْخُمْسِ لَا بَأْسَ وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِالْمُزَارَعَةِ بِالثُّلُثِ وَ الرَّبْعِ وَ الْخُمْسِ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُزَارِعُ أَرْضَ غَيْرِهِ فَيَقُولُ ثُلُثٌ لِلْبَقْرِ وَ ثُلُثٌ لِلْبَدْرِ وَ ثُلُثٌ لِلأَرْضِ قَالَ لَا يُسَمَّى شَيْئاً مِنَ الْحَبِّ وَ الْبَقْرِ وَ لَكِنْ يَقُولُ أزرع و لى فيها كذا و كذا إن شئت نضفاً و إن شئت ثلثاً.

#### [الحديث ١٩]

١٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَزْرَعُ أَرْضَ آخَرَ فَيَشْتَرِطُ لِلْبَدْرِ ثُلُثاً وَ لِلْبَقْرِ ثُلُثاً قَالَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى بَدراً وَ لَا بَقراً فَإِنَّمَا يُحْرَمُ الْكَلَامُ.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ الْقَبَائِلُ أَنْ يَأْتِيَ الْمَأْرُضَ الْخَرِبَةَ فَيَقْبَلُهَا مِنْ أَهْلِهَا عَشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ يَعْمُرُهَا وَ يُؤَدِّي مَا خَرَجَ عَلَيْهَا قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث السابع عشر: حسن.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العاشر: حسن.

قوله عليه السلام: القبالة أن يأتى الأرض قال بعض الفضلاء: كأنه إشاره إلى قبالة متعارفه فى بلد الراوى أو غيره، و ليس المقصود حصر القبالة فى ذلك، و سيجى ء هذا الحديث بأبسط وجه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٦

### [الحديث ٢١]

٢١ الحسن بن محبوب عن إبراهيم الكرخي قال قلت لأبي عبد الله ع أشارك العلج فيكون من عندي الأرضون والبذر والبقر و يكون على العلج القيام والسقي والعمل في الزرع حتى يصير حنطه و شعيراً و يكون القسمه فيأخذ السلطان حظه و يبقى ما بقى على أن للعلج منه الثلث و لى الباقي قال لا بأس بذلك قلت فلى عليه أن يرده على ما أخرجت الأرض من البذر و يقسم الباقي قال إنما شاركته على أن البذر من عندك و عليه السقي و القيام

قوله: قال لا بأس فى الكافى " فلا بأس " بدون لفظ " قال " و كأنه آجره على أعمال معلومه من كرى الأنهار و العمل فى الأرض و غير ذلك، و جعل وجه الإجاره منفعه الأرض أو أجره مثلها، و لما كان بعقد القبالة لا تضر الجهاله، أو يكون بعقد الجعالة.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

قوله عليه السلام: و عليه السعى (٢ و القيام) فى بعض النسخ " القناه "، و ما فى الأصل أوضح و موافق لما

فى الكافى.

وقال العلامة رحمه الله فى التحرير: لو شرط أحدهما قفيزا معلوما من الحاصل و ما زاد بينهما، فىى البطلان نظر، و كذا لو شرط أحدهما إخراج بذره و الباقي بينهما، فإن فيه خلافا و الجواز حسن، فحينئذ إن شرط إخراج البذر جاز

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٧

## [الحدىث ٢٢]

٢٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْأَرْضُ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ فَيَدْفَعُهَا إِلَى الرَّجُلِ عَلَى أَنْ يَعْمُرَهَا وَيُضِيْلِحَهَا وَيُؤَدِّي خَرَاجَهَا وَ مَا كَانَ مِنْ فَضْلِ فَهَوَّ بَيْنَهُمَا قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ أَرْضَهُ فِيهَا الرُّمَانُ وَ النَّخْلُ وَ الْفَاكِهَةُ فَيَقُولُ اسْقِ مِنْ هَذَا الْمَاءِ وَ اعْمُرْهُ وَ لَكَ نِصْفُ مَا خَرَجَ قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ الْأَرْضَ فَيَقُولُ اعْمُرْهَا وَ هِيَ لَكَ ثَلَاثَ سِنِينَ أَوْ خَمْسَ سِنِينَ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ قَالَ النَّفَقَةُ مِنْكَ وَ الْأَرْضُ لِصَاحِبِهَا فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ قُسِمَ

و إن لم يشترط لم يخرج، و قسم الحاصل على قدر الشرط. انتهى.

و يظهر من الخبر أن عدم جواز الإخراج لعدم الاشتراط، فيجوز مع الشرط.

الحدىث الثانى و العشرون: صحىح.

قوله: فىقول اعمرها هذا إما جعله فى العمل بحاصل الملك فلا تضر الجهاله، أو يؤجره الأرض بشىء ثم يستأجره للعمل بذلك الشىء، و الأول أظهر. و قد سبق مثله آنفا.

وقال الشىخ فى النهايه: إن شرط على صاحب الأرض أن يحييها، و يكون ارتفاعها له مده من الزمان ثم يسلمها إليه كان

جائزا، و كذلك إن شرط أن يكون على صاحب الأرض مئونه ما عليه للسلطان كان ذلك جائزا، و لصاحب الأرض أن يأخذها منه أى وقت شاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٨

عَلَى الشَّرْطِ وَ كَذَلِكَ أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَهْلَ خَيْبَرَ حِينَ أَتَوْهُ فَأَعْطَاهُمْ إِيَّاهَا عَلَى أَنْ يَعْمُرُوا عَلَى أَنْ لَهُمُ النُّصِيفَ مِمَّا أُخْرِجَتْ.

### [الحديث ٢٣]

٢٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَيِّمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَزَارَعِ قُلْتُ الرَّجُلُ يَبْذُرُ فِي الْأَرْضِ مِائَةَ جَرِيبٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ غَيْرِهِ فَيَأْتِيهِ رَجُلٌ فَيَقُولُ خُذْ مِنِّي نِصْفَ تَمْنٍ هَذَا الْبِذْرِ الَّذِي زَرَعْتَ فِي الْأَرْضِ وَ نِصْفَ نَفَقَتِكَ عَلَى وَ أَشْرِكْنِي فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي يَبْذُرُهُ فِيهِ لَمْ يَشْتَرِهِ بِتَمْنٍ وَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ ؕ كَانَ عِنْدَهُ قَالَ فَلْيَقَوْمُهُ كَمَا يُبَاعُ يَوْمَئِذٍ ثُمَّ لِيَأْخُذْ نِصْفَ التَّمْنِ

قوله عليه السلام: النفقة منك أى: مع الإطلاق كما هو المشهور، أو مطلقا بأن لا يجوز شرط النفقة على صاحب الأرض، و هو خلاف ما عليه الأصحاب كما عرفت.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

و قال فى الشرائع: للزارع أن يشارك غيره و أن يزارع عليها غيره، و لا يتوقف على إذن المالك، لكن لو شرط المالك الزرع بنفسه لم تجز المشاركة إلا بإذنه.

و قال فى المسالك: اشترط بعضهم فى جواز مزارعه غيره كون البذر منه، ليكون تمليك الحصة منوطا به، و هو حسن فى المزارعه. أما المشاركة فلا، لأن المراد بها أن يبيع بعض حصته فى الزرع مشاعا بعوض معلوم، و هذا لا مانع منه، بخلاف ابتداء المزارعه، إذ لا حق له حينئذ إلا العمل، و به يستحق الحصة مع احتمال الجواز مطلقا.

ملاذ الأختيار

فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٦٩

وَ نِصْفَ النَّفَقَةِ وَ يُشَارِكُهُ.

#### [الحدِيث ٢٤]

٢٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَرِيهِ لِأُنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ لَا أَدْرَى أَصْلَهَا لَهُمْ أَمْ لَا غَيْرَ أَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمْ وَ عَلَيْهِمْ خَرَاجٌ فَأَعْتَدَى عَلَيْهِمُ السُّلْطَانُ فَطَلَبُوا إِلَيَّ فَأَعْطَوْنِي أَرْضَهُمْ وَ قَرِيَتَهُمْ عَلَى أَنْ أَكْفِيَهُمُ السُّلْطَانَ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَفَضَّلَ لِي بَعْدَ مَا قَبِضَ السُّلْطَانُ مَا قَبِضَ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لَكَ مَا كَانَ مِنْ فَضْلِ.

#### [الحدِيث ٢٥]

٢٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا بَأْسَ بِقَبَالِهِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِهَا عَشْرَ سِنِينَ وَ أَقَلَّ مِنْ

الحدِيث الرابع و العشرون: مجهول.

قوله: لا- أدرى أصلها لهم أم لا- أى: لا- أدرى أنها من أرض الصلح التى صالحهم الإمام على أن الأرض لهم و عليهم شىء معلوم، أو من الأرض المفتوحة عنوه.

قوله عليه السلام: لا- بأس بذلك لأنه لو كان لهم فهم أعطوه برضا منهم، و إن كان من أرض الخراج فكل من قام بعمارته فهو أحق بها.

و هذه الأخبار تدل على جواز الاستتجار و المزارعه مع سلاطين الجور فى الأراضى المفتوحة عنوه، و إن أمكن أن يقال إن كل من سألهم عليهم السلام جوزوا ذلك لهم و لا يتعدى إلى غيرهم، لكنه بعيد.

الحدِيث الخامس و العشرون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٠

ذَلِكَ وَ أَكْثَرَ فَيَعْمُرُهَا وَ يُؤَدَّى مَا خَرَجَ عَلَيْهَا وَ لَا يَدْخُلُ الْعُلُوجُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقَبَالِهِ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ.

#### [الحدِيث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ بِطَيْبِهِ نَفْسَ أَهْلِهَا عَنْ شَرْطٍ يُشَارِطُهُمْ عَلَيْهِ إِنْ هُوَ رَمَّ فِيهَا مَرْمَةً أَوْ حِدَدًا فِيهَا بِنَاءً فَإِنَّ لَهُ أَجْرَ بَيْوتِهَا إِلَّا الَّذِي كَانَ فِي أَيْدِي دَهَاقِينِهَا أَوْ لَا قَالَ فَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ فِي قَبَالِهِ



الأَرْضِ عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ فَلَا يَعْرِضُ لِمَا فِي أَيْدِي دَهَاقِينَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَى أَصْحَابِ الْأَرْضِ مَا فِي أَيْدِي الدَّهَاقِينَ

---

قوله عليه السلام: ولا يدخل العلوج أى: لا يدخل جزية العلوج فى القبالة، أو لا يدخل العلوج فى القبالة، بأن يستأجر الأرض مع العلوج،

لأنهم أحرار ينزلون حيث شاءوا.

و قال الوالد رحمه الله: لعله كان معروفًا في ذلك الزمان، كما في بعض المحال من بلادنا، فإن للرعايا مدخلا عظيما في قيمه الملك و أجرته. و قيل: المراد به أنه لا- يشرك العلوج مع نفسه في القبالة على الكراهه، و الأول أظهر عندي، و الظاهر أن الكليني أيضا هكذا فهمه.

الحديث السادس و العشرون: موثق.

قوله: فإن كان قد دخل كان في العبارة سقطا، و في الكافي "قال: إذا كان" و هو الصواب.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: الغرض أنه إذا زرع عاملا قريه خربه و شرط

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧١

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ الحسن بن محمد بن سماعه عن أحمد بن الحسن الميثمي قال حَدَّثَنِي ابْنُ نَجِيحِ الْمِسِّيَمِيُّ عَنِ الْفَيْضِ بْنِ الْمُخْتَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي أَرْضِ أَتَقْبَلُهَا مِنَ السُّلْطَانِ ثُمَّ أُوْجِرُهَا أَكْرَتِي عَلَى أَنَّ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ فِيهَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ لِي مِنْ ذَلِكَ النُّصْفُ وَ الثُّلُثُ بَعْدَ حَقِّ السُّلْطَانِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ كَذَلِكَ أَعْمَلُ أَكْرَتِي.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ أحمد بن محمد بن ابن محبوب عن إبراهيم الكرخي قال سألت

على أصحابها أنه إن رم دورها يكون له أجره تلك الدور سوى ما كان في أيدي أهل القرى من المجوس أو غيرهم المرمه أو قبل الإجاره، فإذا رمها هل يجوز له أن يأخذ من الأكره أجره الدور؟ فقال عليه السلام قاعده كليه أنه إذا استأجر الأرض أو زارعها، فإن القبالة يشملهما ينصرف الإطلاق إلى الأراضي، و لا يدخل فيه الدور و البيوت، سيما ما كان في أيدي الأكره إلا أن يذكر الدور مع المزرعه، و عمل به الأصحاب.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

و قال في القاموس: الأ- كره بالضم الحفره يجتمع فيها الماء، و الأ- كر و التأكر حفرها، و منه الأكار للحراث و الجمع أكره كأنه جمع آكر في التقدير.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

و يدل ظاهرا على أنه إذا قدر ذو الشوكه من المسلمين جزيه لا يجوز أن يؤخذ منهم أكثر منها.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٢

أَيَا عَبِيدِ اللَّهِ عَنِ رَجِيلٍ كَانَتْ لَهُ قَرْيَةٌ عَظِيمَةٌ وَ لَهُ فِيهَا غُلُوجٌ ذَمِّيُونَ فَأَخَذَ مِنْهُمْ السُّلْطَانُ الْجَزِيَةَ فَيُعْطِيهِمْ فَيُؤْخَذُ مِنْ أَحَدِهِمْ  
خَمْسُونَ وَ مِنْ بَعْضِهِمْ ثَلَاثُونَ وَ أَقَلُّ وَ أَكْثَرُ فَيَصَالِحُ عَنْهُمْ صَاحِبُ الْقَرْيَةِ السُّلْطَانُ ثُمَّ يَأْخُذُ هُوَ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا

يُعْطَى السُّلْطَانَ قَالَ هَذَا حَرَامٌ.

### [الحديث ٢٩]

٢٩ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صِفْوَانَ وَفَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا بِالْفِ دِرْهَمٍ ثُمَّ آجَرَ بَعْضَهَا بِمِائَتِي دِرْهَمٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ صَاحِبُ الْأَرْضِ الَّذِي آجَرَهُ أَنَا أَذْخُلُ مَعَكَ

قوله: فأخذ منه أى: من الدمي، و فى الكافي " يأخذ منهم " أى: يأخذ السلطان من الذميين الجزية.

قوله: فيعطيهم أى: السلطان القرية جبرا على المالك، أو صاحب القرية يؤجرهم القرية ثم يستأجر من السلطان جزيتهم.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

قوله: ثم قال له صاحب الأرض يمكن أن يكون استأجر نصف ما آجره بنصف مال الإجاره، ثم يزارع كل منهما فى حصته، أو يفسخ الإجاره فى النصف، أو يعطيه نصف مال الإجاره و نصف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٣

فِيهَا بِمَا اسْتَأْجَرْتَ فَنُفِقُ جَمِيعًا فَمَا كَانَ مِنْ فَضْلِ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِدَلِكَ.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ وَفِيهَا التَّمْرَةُ فَقَالَ إِذَا كُنْتَ تُنْفِقُ عَلَيْهَا شَيْئًا فَلَمَّا بَيَّأَسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُرَارَعَةِ الرَّجُلُ يَبْدُرُ فِي الْأَرْضِ الْبَدْرَ مِائَةَ جَرِيبٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَيَأْتِيهِ رَجُلٌ فَيَقُولُ خُذْ مِنِّي نِصْفَ هَذَا الْبَدْرِ وَ نِصْفَ نَفَقَتِكَ عَلَيَّ وَ أَشْرِكْنِي فِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ قُلْتُ فَإِنْ كَانَ الَّذِي زَرَعَهُ فِي الْأَرْضِ لَمْ يَشْتَرِهِ بِثَمَنِ وَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ كَانَ عِنْدَهُ قَالَ فَلْيَقْوَمُهُ بِمَا كَانَ يُبَاعُ يَوْمَئِذٍ ثُمَّ يَأْخُذُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَ نِصْفَ النَّفَقَةِ وَ يُشَارِكُهُ

البذر و النفقه، و هذا نوع شرکه يظهر من الأخبار و قد مر، و أما ما آجره بمائتي درهم فهو فى حصه

المستأجر، أو موضوع عن الحصتين، أو هو بينهما.

الحديث الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: إذا كنت أى: إن كان بقى فيها عمل تعمله تصح الإجاره و إلا فلا.

قال فى القواعد: و يشترط فى المساقاه أن لا- تكون الثمره بارزه فبتطل، إلا- أن يبقى للعامل عمل يستزاد به الثمره و إن قل، كالتأبير و السقى و إصلاح الثمر لا ما لا يزيد كالجداد و نحوه. انتهى.

و أقول: يشكل الخبر على ما هو المشهور من عدم تعلق الإجاره بالشجر، لأن الثمره عين لا سيما مع ظهور الثمره. و يمكن أن يكون المراد المساقاه مجازا،

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٤

### [الحديث ٣١]

٣١ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ وَ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ ثَمْرَةٌ سِتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَقَالَ إِنْ كَانَ يَسْتَأْجِرُهَا حِينَ يَبِينُ طَلْعُ الثَّمَرِ وَ يَعْقِدُ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ اسْتَأْجَرَهَا سِتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَأْجِرَهَا قَبْلَ أَنْ تُطْعَمَ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي بَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ بِشَىءٍ مَعْلُومٍ يُؤَدَّى خَرَاجَهَا وَ يَأْكُلُ فَضْلَهَا وَ مِنْهَا قُوَّتُهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ أَرْضٍ يُرِيدُ رَجُلٌ أَنْ يَتَّجِرَ بِهَا فَأُتِيَ وَ جُوهُ الْقَبَالَةِ أُحِلَّ قَالَ يَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ مِنْ أَرْبَابِهَا بِشَىءٍ مَعْلُومٍ إِلَى سِنِينَ مُسَمَّاهُ فَيَعْمُرُ

---

لكن تلك القاعدة لم تثبت بدليل متين، و الأخبار بظواهرها تدل على الجواز، و الله يعلم.

الحديث الحادى و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: إن كان يستأجرها لعل لأصحاب حملوه على بيع الثمره إذ لم يقولوا فى الإجاره بذلك.

الحديث الثانى و الثلاثون: موثق كالصحيح.

و الظاهر أن الشىء المعلوم غير الخراج، و الضمير فى "فضلها" راجع إلى الأرض، أى: فضل حاصل الأرض.

الحديث الثالث و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٥

و يُؤدَّى الخراج قال فإن كان فيها علوج فلا يدخل العلوج فى قبالتة فإن ذلك لا يحل.

#### [الحديث ٣٤]

٣٤ عنه عن ابن أبى عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبى عبد الله أنه قال فى القبالة أن يأتى الرجل الأرض الخربة فيتقبلها من أهلها عشرين سنة فإن كانت عامرة فيها علوج فلا يحل له قبالتها إلا أن يتقبل أرضها فيستأجرها من أهلها و لا يدخل العلوج فى شىء من القبالة فإنه لا يحل و عن الرجل يأتى الأرض الخربة الميثة فيستخرجها و يجرى أنهارها و يعمرها و يزرعها ما ذا عليه فيها قال الصدقة قلت فإن كان يعرف صاحبها قال فليرد إليه حقه و قال لا بأس بأن يتقبل الرجل الأرض و أهلها من السلطان و عن مزارعه أهل الخراج بالرُّبع و النصف و الثلث قال نعم لا بأس به قد قبل رسول الله ص خير أعطاه اليهود حين فتحت عليه

[الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْ عَنِّهِ عَنْ صَيْفِ بْنِ مَرْزُوقٍ وَفَضْلِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى الْأَرْضَ مِنَ السُّلْطَانِ بِالثُّلُثِ أَوِ النَّصْفِ هَلْ عَلَيْهِ فِي حِصَّتِهِ زَكَاةٌ

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا يحل له يمكن أن يكون المراد التقبل من السلطان جبرا على أربابها و عامريها، فإنه لا يحل إلا برضا أهلها، فإن الأراضي الخراجية كل من عمرها فهو أحق بها، إلا أن تكون خربة يتقبلها من السلطان فيعمرها.

أو المراد بالأول أن يأخذها ليعمرها، فلا يؤدي إلى أربابها شيئا، و بالاستثناء إن لو أجر بشىء معلوم.

أو يكون المراد بالأهل فى الأول الملاك و فى الثانى العلوج، و يحمل على أن العلوج استأجروها من الملاك.

أو المراد بالأول الإجاره مع العلوج، و فى الثانى إجاره الأرض بدون العلوج و يؤيده قوله عليه السلام " و لا يدخل فى العلوج " إلى آخره.

قوله عليه السلام: فليرد إليه حقه أى: الأرض، أو أجرته.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٦

.....

قوله عليه السلام: لا بأس بأن يتقبل لعله محمول على التقية، أو المراد يستأجر الأهل من أنفسهم، أو المراد حرمة الأهل، و الأخير أظهر.

قوله: و الخير هو النصف قال فى القاموس: المخابره أن يزرع على النصف و نحوه كالخبر بالكسر و المواكره و الخير الأكار.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

قوله: هل عليه فى حصته قال الوالد العلامة قدس سره: الضمير فى " حصته " راجع إلى السلطان على الأظهر، أو محمول على ما إذ لم يتحقق شروطها. أو على ما إذا أخذ السلطان الزكاة على بعض الأقوال.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٧

قَالَ لَا قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَ بَيْعِ السِّنِينَ



فَقَالَ لَا بَأْسَ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَقَبَّلَ الثَّمَارَ إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ بَعْضُ حَمْلِهَا سَنَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَكْثَرَ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ ثَمَرُهَا فَلَا تَسْتَأْجِرْهَا.

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَنْ حَمَّادِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا تَقَبَّلْتَ أَرْضًا بِطِيبِ نَفْسِ أَهْلِهَا عَلَى شَرْطٍ فَتَشَارِطُهُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّ لِمَكَ كُلَّ فَضْلٍ فِي حَرْثِهَا إِذَا وَفَيْتَ لَهُمْ وَإِنَّكَ إِنْ رَمَمْتَ فِيهَا مَرَمَةً وَأَخْرَجْتَ فِيهَا بِنَاءً فَإِنَّ لَكَ أَجْرَ بُيُوتِهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي أَيْدِي دَهَاقِينِهَا.

### [الحديث ٣٨]

٣٨ عَنْ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَرْيَةٍ فِيهَا رَحَى وَنَخِيلٌ وَبُسْتَانٌ وَزَرْعٌ وَرَطْبَةٌ اشْتَرَى غَلَّتِهَا قَالَ لَا بَأْسَ

---

قوله: وبيع السنين أى: بيع الثمره أزيد من سنه، أو بيع الأرضين سنين و يرجع إلى حق الانتفاع، كذا أفاده الوالد العلامة نور الله ضريحه.

الحديث السادس و الثلاثون: صحيح.

و قد سبق القول فيه.

الحديث السابع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

و قد مر بسند آخر فى باب بيع الثمار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٨

### [الحديث ٣٩]

٣٩ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ أَبِي الْمَعْرَى عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ الْمُشَنَّى سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَهُوَ يَسْمَعُ عَنِ الْأَرْضِ يَسْتَأْجِرُهَا الرَّجُلُ ثُمَّ يُوجِرُهَا بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ قَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ إِنْ الْأَرْضُ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْتِ وَالْأَجِيرُ إِنْ فَضَلَ الْبَيْتَ حَرَامٌ

الحديث التاسع و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إن الأرض ليست قال فى الشرائع: لا يجوز أن يؤجر المسكن و لا الخان و لا الأجير بأكثر مما استأجره، إلا أن يؤجر بغير جنس الأجره، أو يحدث ما يقابل التفاوت، و كذا لو سكن بعض الملك لم يجز له أن يؤجر الباقي بزياده عن الأجره و الجنس واحد و يجوز بأكثرها.

و قال فى المسالك: هذا قول أكثر الأصحاب، استنادا إلى روايات حملها على الكراهه طريق الجمع بينها و بين غيرها، و فى بعضها تصريح بها، و الأقوى الجواز فى الجميع، و أما تعليل المنع باستلزامه الربا كما ذكره بعضهم ففساده واضح. انتهى.

و الأصحاب بعضهم منعوا خصوص المسكن و الخان و الأجير، كما هو مدلول أكثر

الأخبار، ويدل عليه كلام المحقق والشيخ، ومنهم من ألحق الحانوت والرحى ومنهم من عمم الخلاف في الأرض وسائر الأعيان المستأجره إذا لم يحدث فيه حدثا، ومنهم من قيد بالجنس أيضا. ولم أر خبرا يدل على عموم المنع، وهذه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٧٩

#### [الحديث ٤٠]

٤٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَبَّلُ الْأَرْضَ مِنَ الدَّهَاقِينَ فَيُؤَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا يَتَقَبَّلُ بِهَا وَيَقُومُ فِيهَا بِحِطِّ السُّلْطَانِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّ الْأَرْضَ لَيْسَتْ مِثْلَ الْأَجِيرِ وَلَا مِثْلَ الْبَيْتِ إِنَّ فَضْلَ الْأَجِيرِ وَالْبَيْتِ حَرَامٌ.

#### [الحديث ٤١]

٤١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الْأَرْضَ ثُمَّ يُؤَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا قَالَ لَا بَأْسَ إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَالْحَانُوتِ وَلَا الْأَجِيرِ إِنَّ فَضْلَ الْأَجِيرِ وَالْحَانُوتِ حَرَامٌ

الأخبار تدل على الفرق بين الأرض وغيرها، فالقول بالجواز في الأرض قوى.

و أما البيت و الحانوت و الأجير، فيمكن الحمل على الكراهه، كما فعله أكثر المتأخرين جمعا بين الروايات. و يمكن القول بالحرمة، و تخصيص روايات الجواز بغير تلك الأشياء، و هو أحوط. و على القول بالمنع مطلقا يمكن حمل هذه الأخبار على ما إذا عمل في الأرض عملا و يكون هذا عله الفرق بين الأرض و بين البيت و الأجير، إذ في الأخيرين لا يتصور عمل بخلاف الأرض، إذ يمكن أن يعمل فيها عملا- ثم يؤجرها، و يمكن حمل الأرض على المزارعه أيضا، و بالجملة المسأله لا تخلو من إشكال، و الاحتياط ظاهر.

الحديث الأربعون: مجهول.

و يمكن حمل الأرض المخصوصه التي قام فيها بحق السلطان، بأن يكون اللام للعهد، لكنه بعيد.

الحديث الحادى و الأربعون: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٠

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنَ السُّلْطَانِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ بَدْرَاهِمَ مُسْمَاهِ أَوْ بَطْعَامٍ مُسْمَى ثُمَّ آجَرَهَا وَ اشْتَرَطَ لِمَنْ يَزْرَعُهَا أَنْ يُقَاسِمَهُ

النِّصْفَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَ لَهُ فِي الْأَرْضِ بَعِيدَ ذَلِكَ فَضْلٌ أَوْ يَصِيلُ لَهُ ذَلِكَ قَالِ نَعَمْ إِذَا حَفَرَ نَهْرًا أَوْ عَمِلَ لَهُمْ عَمَلًا  
يُعِينُهُمْ بِذَلِكَ فَلَهُ

ذَلِكَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ بِدَرَاهِمٍ مَسِيَمَاهِ أَوْ بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ فَيُؤَاجِرُهَا قِطْعَةً قِطْعَةً أَوْ جَرِيًّا جَرِيًّا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ أَوْ يَكُونُ لَهُ فَضْلٌ مَا اسْتَأْجَرَ مِنَ السُّلْطَانِ وَ لَا يُنْفِقُ شَيْئًا أَوْ يُؤَاجِرُ تِلْكَ الْأَرْضَ قِطْعًا قِطْعًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُمُ الْبَذَرَ وَ النَّفْقَةَ فَيَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ فَضْلٌ عَلَى إِجَارَتِهِ وَ لَهُ تَرْبُهُ الْأَرْضِ أَوْ لَيْسَتْ لَهُ فَقَالَ إِذَا اسْتَأْجَرْتَ أَرْضًا فَأَنْفَقْتَ فِيهَا شَيْئًا أَوْ رَمَمْتَ فَلَا بَأْسَ بِمَا ذَكَرْتَ

الحديث الثاني و الأربعون: مجهول.

قوله: و له تربه الأرض قيل: الظاهر أنه متعلق بالسؤال الأول، و قوله " أو ليست له " متعلق بالثاني، يعنى أن فى الصورة الأولى ليست له إلا- تربه الأرض وحدها بدون البذر و النفقه و فى الصورة الثانية ليست التربه وحدها، بل هى مع البذر و النفقه. و لا يخفى ما فيه.

أقول: يمكن أن يكون الأول محمولاً- على الإجاره و الثانى على المزارعه، لأن فى المزارعه لا يملك منافع الأرض، فهو بمنزله الأجير فى العمل. أو المراد التراب الذى يطرح على المزارع لإصلاحها. و قيل: المراد أنه يبقى لنفسه من تربه الأرض شيئاً، أو لا يبقى بل يؤاجرها كلها، و الأول أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨١

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اتَّقَبَلُ الْأَرْضَ بِالثُّلْثِ أَوْ بِالرُّبْعِ فَأَقْبَلُهَا بِالنُّصْفِ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ قُلْتُ فَأَتَقَبَلُهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ وَ أَقْبَلُهَا بِأَلْفَيْنِ قَالَ لَا يَجُوزُ قُلْتُ كَيْفَ جَازَ الْأَوَّلُ وَ لَمْ يَجْزِ الثَّانِي قَالَ لِأَنَّ هَذَا مَضْمُونٌ وَ ذَلِكَ غَيْرُ مَضْمُونٍ

و فى بعض نسخ الفقيه " و له تربه الأرض أ له ذلك أو ليس له " و

فى بعضها" أو لم تربه الأرض " أى ترم و كأنه مما رمته النظار فى كتاب. و قيل: التربه بفتح التاء و كسر الراء جمع الترب كذلك، أى: المواضع التى يطرح فيها التراب، و المراد هنا بيوت الدهاقنه و المراعى، و لا يخفى ما فيه أيضا.

الحديث الثالث و الأربعون: موقوف.

قوله عليه السلام: لأن هذا مضمون قيل: المراد أن ما أخذت شيئا زائدا مهما دفعت من الذهب و الفضة فهو مضمون و أنت ضامن له يجب دفعه إلى صاحبه، فالمعنى أن الشرع ورد بذلك فهو نقل للحكم لا بيان للحكمه. انتهى.

و لا- يخفى ما فيه من البعد، و الأظهر أن المراد أن فى الصورة الأولى لم يضمن شيئا، بل قال: إن حصل شىء يكون ثلثه أو نصفه لك، و فى الثانيه ضمن شيئا معينا فعليه أن يعطيه و لو لم يحصل شىء، كما ذكره الفاضل الأسترآبادى. و هو جيد، فإن الغرض بيان عله الفرق واقعا و إن لم نعلم جهه عليتها، فذكر الذهب و الفضة يكون على المثال، و الغرض الفرق بين الإجاره و المزارعه.

قال فى المختلف: قال ابن البراج فى الكامل: من استأجر الأرض بعين أو ورق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٢

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا تَقَبَّلْتَ أَرْضًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَلَمَّا تَقَبَّلَهَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا تَقَبَّلْتَهَا بِهِ وَ إِن تَقَبَّلْتَهَا بِالنِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ فَلَمَّا أَنْ تَقَبَّلْتَهَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا تَقَبَّلْتَهَا بِهِ لِأَنَّ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ مَضْمُونَانِ.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الدَّارَ ثُمَّ يُؤْجِرُهَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا قَالَ لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا شَيْئًا.

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بصيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ اسْتَأْجِرَ رَحِي وَ خَدَهَا ثُمَّ أَوْجِرَهَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا اسْتَأْجَرْتُهَا إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ يَغْرَمَ فِيهَا غَرَامَةً

و أراد أن يؤجرها بأكثر من ذلك فعلى قسمين، إما أن يكون أحدث فيها حدثا أو لا فإن كان قد أحدث جاز و إن لم يكن أحدث لم يجز، لأن الذهب و الفضة مضمونان و إن كان استأجرها بغير العين و الورق من حنطه أو شعير أو غير ذلك جاز أن

يؤاجرها بأكثر من ذلك إذا اختلف النوع.

الحديث الرابع و الأربعون: موثق.

الحديث الخامس و الأربعون: حسن.

الحديث السادس و الأربعون: موثق.

قوله عليه السلام: أو يغرّم فيها غرامه مثل الخراج.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٣

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَرْعَى يَزْعَى بِالْخَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَأَرَادَ أَنْ يُدْخَلَ مَعَهُ مَنْ يَزْعَى فِيهِ وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ الثَّمَنَ قَالَ فَلْيُدْخَلْ مَعَهُ مَنْ شَاءَ بِبَعْضِ مَا أُعْطَاهُ وَإِنْ أَدْخَلَ مَعَهُ بِتَشْيِئِهِ وَ أَرْبَعِينَ وَ كَانَتْ غَنَمُهُ بِدِرْهَمٍ فَلَا بُأْسَ وَإِنْ هُوَ رَعَى فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُمْ فَلَا يَأْسَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا وَ يَزْعَى مَعَهُمْ وَ لَمَّا بِأَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَ لَا يَزْعَى مَعَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ فِي الْمَرْعَى عَمَلًا حَفَرَ بئرًا أَوْ شَقَّ نَهْرًا أَوْ تَعَنَّى فِيهِ بِرِضَى أَصْحَابِ الْمَرْعَى فَلَا بُأْسَ بِأَنْ يَبِيعَهُ بِأَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ فِيهِ عَمَلًا فَبِذَلِكَ صَلَحَ لَهُ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ وَ فَضَالَه عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ بِمَائَةِ دِينَارٍ فَيَكْرِى بِقَيْتِهَا

الحديث السابع و الأربعون: موثق.

و يدل على جواز بيع المرعى بقدر ما يرعى فيه الغنم، و اغتفار هذه الجهالة.

قال فى الدروس: يجوز بيع الكلاء المملوك، و يشترط تقدير ما يرعاه بما يرفع الجهالة. انتهى.

و قال يحيى بن سعيد فى الجامع: يجوز بيع المرعى و الكلاء إذا كان فى ملكه، و أن يحمى ذلك فى ملكه. فأما الحمى العام فليس إلا لله و لرسوله و أئمة المسلمين يحمى لنعم الصدقه و الجزية و الضوال و خيل المجاهدين.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٤

بِحَمْسِهِ وَتِسْعِينَ دِينَارًا وَ يَعْمُرُ بِقَيْتِهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَارِضِ يَأْخُذُهَا الرَّجُلُ مِنْ صَاحِبِهَا فَيَعْمُرُهَا سِنِينَ وَيَرُدُّهَا إِلَى صَاحِبِهَا عَامِرَةً وَ لَهُ مَا أَكَلَ مِنْهَا قَالَ لَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْهُ عَنِ جَعْفَرٍ عَنِ أَبَانَ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ بَيْعِ حَصَائِدِ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ سَائِرِ الْحَصَائِدِ قَالَ حَلَالٌ فَلْيَبِعْهُ بِمَا شَاءَ.

#### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنِ عَلَاءٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُمَضِي مَا خَرَصَ عَلَيْهِ فِي النَّخْلِ قَالَ

---

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

الحديث الخمسون: موثق.

قوله: عن بيع حصائد الحنطة كان سؤاله من توهم عدم المالىه.

و فى القاموس: الحصيده أسافل الزرع التى لا يتمكن منها المنجل.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

قوله: يمضى ما خرص أى: يقبله و يلزمه على نفسه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٥

نَعَمْ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِمَّا خَرَصَ عَلَيْهِ الْخَارِصُ أ يُجْزِيهِ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٥٢]



٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ أَتَى أَرْضَ رَجُلٍ فَيَزْرَعُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الزَّرْعُ جَاءَ صَاحِبَ الْأَرْضِ فَقَالَ زَرَعْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي فَزَرَعْتُ لِي وَعَلَيَّ مَا أَنْفَقْتَ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فَقَالَ لِلزَّرْعِ زَرْعُهُ وَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ كِرَاءُ أَرْضِهِ.

### [الحديث ٥٣]

٥٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ

قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: أى يتقبل أحد النخله بقدر ما خرصه الخارص، ثم ظهر أن ثمره النخل كانت أكثر من ذلك القدر هل تحل له الزيادة أم يجب عليه ردها إلى صاحب النخل، فأجاب عليه السلام بالجواز، و كان العله فيه جريان العاده بين الناس بالمسامحه فى مثل ذلك.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول.

و قال فى المسالك: إذا زرع الغاصب الأرض المغصوبه أو غرس فيها غراسا، فنماؤه له تبعا للأصل، و لا يملكه المالك على أصح القولين. و قال ابن الجنيد:

يتخير المغصوب منه بين أن يدفع إلى الغاصب نفقته على العين التى يجد لها و يأخذ و بين أن يتركها له. انتهى.

و الخبر يدل على المشهور.

الحديث الثالث و الخمسون: حسن موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٦

أُكَيْلِ النَّمَيْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ أَكْتَرَى دَارًا وَ فِيهَا بُشَيْتَانُ فَزَرَعَ فِي الْبُسْتَانِ وَ غَرَسَ نَخْلًا وَ أَشْجَارًا وَ فَوَاكِهِ وَ غَيْرَ ذَلِكَ وَ لَمْ يَسْتَأْمَرْ صَاحِبَ الدَّارِ فِي ذَلِكَ فَقَالَ عَلَيْهِ الْكِرَاءُ وَ يُقَوِّمُ صَاحِبُ الدَّارِ الزَّرْعَ وَ الْغُرْسَ قِيمَةَ عَيْدِلٍ فَيُعْطِيهِ الْغَارِسَ إِنْ كَانَ اسْتَأْمَرَهُ فِي ذَلِكَ وَ إِنْ

لَمْ يَكُنِ اسْتَأْمَرَهُ فِي ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ وَ لَهُ الْغَرَسُ وَ الزَّرْعُ وَ يَقْلَعُهُ وَ يَذْهَبُ بِهِ حَيْثُ شَاءَ.

#### [الحديث ٥٤]

٥٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي النَّخْلَ لِيَقْطَعَهُ لِلْجُدُوعِ

و قال بظاهره الشيخ فى النهايه.

و قال العلامه فى المختلف: الأجود أن يقال: إذا زرع أو غرس بإذنه لم يكن له قلعه إلا مع الأرش، ولا يجبر على دفع القيمة لو امتنع، ولا يجبر الغارس على أخذ القيمة لو امتنع. انتهى.

و يمكن حمل التقويم فى الخبر على التراضى أو الاستحباب.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح على الظاهر.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٣٨٦

قال بظاهره الشيخ فى النهايه، و قال: فإن كان صاحب الأرض قام بسقيه و مراعاته كان له أجره المثل. و تبعه ابن البراج، و هو قول ابن الجنيد. و قال ابن إدريس: لا يستحق شيئاً لأنه متبرع إلا أن يأمره صاحب النخل و عليه المتأخرون.

و قال الوالد العلامه تغمده الله برحمته: لم يذكر عليه السلام هنا الأجره،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٧

فَيَغِيبُ الرَّجُلُ وَ يَدْعُ النَّخْلَ كَهَيْئَتِهِ لَمْ يُقْطَعْ فَيَقْدَمُ الرَّجُلُ وَ قَدْ حَمَلَ النَّخْلُ فَقَالَ لَهُ الْحَمْلُ يَضِينُ بِهِ مَا شَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ النَّخْلِ كَانَ يَسْقِيهِ وَ يَقُومُ عَلَيْهِ.

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ وَقِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ

حَقَّقَهَا أَوْ بَنَى فِيهَا قَالَ يُرْفَعُ بِنَاؤُهُ وَيُسَلَّمُ التُّرْبَةُ إِلَيْ صَاحِبِهَا لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كَلَّفَ أَنْ يَحْمِلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ

لأنه كان للمالك أن يقطع النخل، فلما لم يقطعه فكأنه رضى ببقائه مجاناً. و المشهور بين الأصحاب استحقاق أجره الأرض. قوله عليه السلام: له الحمل يمكن إرجاع الضمير إلى المشتري أو البائع. و على التقديرين يخالف ما ذهب إليه الأصحاب. الحديث الخامس و الخمسون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و يسلم التربة أى: الأرض، أو تراب البناء، و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: ليس لعرق ظالم حق يحتمل أن يقرأ بفتحتين أيضا كناية عن السعى، أو بالكسر بمعنى عروق الجسد لأن حياة الإنسان بالعروق و بها يتم السعى، كما أفاد الوالد العلامة رحمه الله ناقلاً عن مشايخه رحمهم الله تعالى.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٨

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَمْدَانَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَأَجَرَ ضَيْعَةً مِنْ رَجُلٍ فَبَاعَ الْمُؤَاجِرُ تِلْكَ الضَّيْعَةَ الَّتِي آجَرَهَا بِحَضْرَةِ الْمُسْتَأَجِرِ لَمْ يُنْكِرِ الْمُسْتَأَجِرُ الْبَيْعَ وَ كَانَ حَاضِرًا لَهُ شَاهِدًا عَلَيْهِ فَمَاتَ الْمُشْتَرِي وَ لَهُ وَرَثَةٌ هَلْ يَرْجِعُ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي الْمِيرَاثِ أَمْ يَبْقَى فِي يَدِ الْمُسْتَأَجِرِ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ إِجَارَتَهُ فَكَتَبْتُ إِلَى أَنْ تَنْقُضِيَ إِجَارَتَهُ وَ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ مَتَاعًا فِي بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ كَيْلُهُ بِرِبْحٍ

و قال فى النهاية: و فى حديث إحياء الموات " و ليس لعرق ظالم حق " و هو أن يجىء الرجل إلى أرض قد أحيها رجل قبله، فيغرس فيها غرساً غصباً ليستوجب به الأرض، و الرواية "

لعرق " بالتنوين و هو على حذف المضاف، أى: لذى عرق ظالم، فجعل العرق نفسه ظالما و الحق لصاحبه، أو يكون الظالم من صفه صاحب العرق، و إن روى عرق بالإضافة، فيكون صاحب العرق و الحق للعرق و هو أحد عروق الشجره.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

و قال فى الشرائع: لا تبطل الإجاره بالبيع.

و قال فى المسالك: لكن إن كان المشتري عالما بالإجاره تعين عليه الصبر إلى انقضاء المده. و إن كان جاهلا تخير بين فسخ البيع و إمضائه مجانا مسلوب المنفعه إلى آخر المده.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٨٩

إِلَى أَجْلِ أَوْ بِنَقْدٍ وَ يَعْلَمُ الْمُشْتَرِي مَبْلَغَ كَيْلِ الْمَتَاعِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْهُ عَنْ بَعْضِ أَصِيْحَابِنَا عَنْ عَبَّادِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَدَّثَهُ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُمِّيِّ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِجَارَةُ الرَّحَى تُعَلِّمُنِي كَيْفَ تَصِحُّ إِجَارَتُهَا فَإِنَّ الْمَاءَ عِنْدَنَا رَبَّمَا دَامَ وَ رَبَّمَا انْقَطَعَ قَالَ فَقَالَ لِي اجْعَلْ جُلَّ إِجَارِهِ فِي الْأَشْهُرِ الَّتِي لَا يَنْقَطِعُ الْمَاءُ فِيهَا وَ الْبَاقِي اجْعَلْهَا فِي الْأَشْهُرِ الَّتِي يَنْقَطِعُ فِيهَا الْمَاءُ وَ لَوْ دَرَّهَمًا

قوله عليه السلام: نعم أى: إذا كان الكيل معلوما لا يحتاج إلى كيل آخر عند العقد.

الحديث السادس و الخمسون: مرسل.

قوله عليه السلام: اجعل جل الإجاره لعله محمول على الاستحباب، و الأوفق بأصول الأصحاب هو أنه إن علم المشتري انقطاع الماء فى بعض المده فلا خيار له، و إلا فله خيار الفسخ. و يحتمل أن يكون هذا حيله لعدم فسخ المستأجر مع عدم علمه بانقطاع الماء، فإنه إذا فسخ فى بقيه المده كان يسترد شيئا قليلا.

و قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: الظاهر أن السائل توهم

أنه لا- بد في الاستئجار أن يكون العين المستأجره قابله للانتفاع بها مدته الإجاره و الرحي الهرزابي دورانها مع السيل، و بعد انقطاعه لا منفعه لها، فقال عليه السلام: اجعل أكثر الأجره بإزاء أيام السيل و لغيرها شيئاً و لو كان درهما، حتى يجوز لك التردد إليها لإصلاحها أو لغيره. أو سأل أن أيام الانتفاع مجهوله و ربما لم يجيئ السيل، فهل لنا الرجوع في الأجره، فأجاب اجعل أكثرها لأيام الانتفاع.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٠

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْعُبَيْدِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ آجَرَتْ ضَيْعَتَهَا عَشْرَ سِنِينَ عَلَى أَنْ تُعْطَى الْإِجَارَةَ فِي كُلِّ سَنَةٍ عِنْدَ انْقِضَائِهَا لَا يُقَدَّمُ لَهَا إِجَارَةٌ مَا لَمْ يَمُضِ الْوَقْتُ فَمَاتَتْ قَبْلَ ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ بَعْدَ هَلْ يَجِبُ عَلَى وَرَثَتِهَا انْفِذَ الْإِجَارَةَ إِلَى الْوَقْتِ أَمْ تَكُونُ الْإِجَارَةُ مُنْتَقِضَةً لِمَوْتِ الْمَرْأَةِ فَكَتَبَ عِ إِنْ كَانَ لَهَا وَقْتُ مَسِيٍّ لَمْ تَبْلُغْهُ فَمَاتَتْ فَلِوَرَثَتِهَا تِلْكَ الْإِجَارَةُ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَ بَلَغَتْ ثَلَاثَةً أَوْ نِصْفَهُ أَوْ شَيْئاً مِنْهُ فَتُعْطَى وَرَثَتُهَا بِقَدْرِ مَا بَلَغَتْ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ وَ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنِي بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَبْهَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع بِمِثْلِ ذَلِكَ

الحديث الثامن و الخمسون: صحيح بالسند الأول، و مجهول بالسند الثاني.

و استدل به على عدم بطلان الإجاره بموت المؤجر. و لا- يخفى عدم صراحته فيه، و إن كان الظاهر ذلك بقريته السؤال، إذ يحتمل أن يكون المراد أن الوارث يستحق من الأجره بقدر ما مضى من المده، و إن لم تبلغ المده التي يلزم الأداء فيها، بل مع قطع النظر عن السؤال هو أظهر، فيمكن أن يكون أعرض عليه السلام عن الجواب عن منطوق السؤال تقيه، أو عول على أنه يظهر من الجواب البطلان.

و قال في الشرائع: هل تبطل الإجاره بالموت؟ المشهور بين الأصحاب نعم. و قيل: لا- تبطل بموت المؤجر و تبطل بموت المستأجر. و قال آخرون: لا تبطل بموت أحدهما، و هو الأشبه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب

[الحديث ٦٠]

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يُونُسَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّضَاعِ أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ تَقَبَّلَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ سِنِينَ مَسِيَّمًا ثُمَّ إِنَّ الْمُقْبَلَ أَرَادَ بَيْعَ أَرْضِهِ الَّتِي قَبَّلَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ السِّنِينَ الْمَسِيَّمَةِ هَلْ لِلْمُقْبَلِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ قَبْلَ انْقِضَاءِ أَجَلِهِ الَّذِي تَقَبَّلَهَا مِنْهُ إِلَيْهِ وَ مَا يَلْزَمُ الْمُتَقَبَّلَ لَهُ قَالَ فَكَتَبَ عَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ إِذَا اشْتَرَطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ لِلْمُقْبَلِ مِنَ السِّنِينَ مَا لَهُ.

[الحديث ٦١]

٦١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ مِسْكِينٍ عَنْ سَعِيدِ الْكِنْدِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنِّي آجَرْتُ قَوْمًا أَرْضًا فَرَادَ السُّلْطَانُ عَلَيْهِمْ قَالَ أَعْطِهِمْ فَضْلَ مَا بَيْنَهُمَا قُلْتُ أَنَا لَا أَظْلِمُهُمْ وَ لَمْ أَرِدْ عَلَيْهِمْ قَالَ إِنَّهُمْ

و قال فى المسالك: القولان الأولان للشيخ رحمه الله، و الأقوى ما اختاره المصنف و عليه المتأخرون أجمع، لأنها من العقود اللازمة و من شأنها أن لا تبطل بالموت.

الحديث التاسع و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: إذا اشترط هذا الاشتراط يمكن أن يكون على الوجوب، بناء على أنه يجب الإخبار بالعيب، أو على الاستحباب بناء على عدمه.

الحديث الستون: مجهول.

قوله: و لم أزد عليهم قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: عطف تفسيرى، و كان العله فى حكمه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٢

إِنَّمَا زَادُوا عَلَى أَرْضِكَ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عِ إِنَّ لَنَا أَكْرَهَ فَنَزَارِعُهُمْ فَيَقُولُونَ لَنَا قَدْ حَزَرْنَا هَذَا الزَّرْعَ بِكَذَا وَ كَذَا فَأَعْطُونَاهُ وَ نَحْنُ نَضْمَنُ لَكُمْ أَنْ نُعْطِيَكُمْ حِصَّتَهُ عَلَى هَذَا الْحَزْرِ قَالَ وَ قَدْ بَلَغَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا قُلْتُ فَإِنَّهُ يَجِيءُ بَعِيدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ لَنَا إِنَّ الْحَزَرَ لَمْ يَجِئْ كَمَا حَزَرْتُ قَدْ نَقَصَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهَذَا فَإِذَا زَادَ يَرُدُّ عَلَيْكُمْ قُلْتُ لَا قَالَ فَلَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوهُ بِتَمَامِ الْحَزْرِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا زَادَ كَانَ لَهُ كَذَلِكَ إِذَا نَقَصَ.

٦٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ إِجَارَةِ الْأَرْضِ الْمَحْدُودَةِ بِالذَّرَاهِمِ الْمَعْلُومَةِ

عليه السلام أنهم استأجروا تلك الأرض يوم كانت خراجها قليلا. انتهى.

وقال الوالد العلامة قدس سره: لعله على طريقه الأصحاب محمول على الاستحباب، ويمكن أن يكون هذا في الأراضي الخراجية وقد استأجرها المؤجر من السلطان، فكل ما زادت الأجره يلزم المؤجر لا المستأجر.

الحديث الحادى و الستون: مرسل.

قوله: قد حزرنا الحزر بالمعجمه بين المهملتين التقدير و الخرص. و قد مر الكلام فيه فى أول باب المزارعه.

الحديث الثانى و الستون: مجهول.

لأن أبا برده هانى بن يسار مجهول. و فى بعض النسخ: عن ابن أبى برده، و هو إبراهيم بن مهزم و هو ثقة، فالخبر صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٣

قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ إِجَارَتِهَا بِالطَّعَامِ فَقَالَ إِنْ كَانَ مِنْ طَعَامِهَا فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

٦٤ عَنْهُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ صَيْفُوَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَوْمِ يَدْفَعُونَ أَرْضَهُمْ إِلَى رَجُلٍ فَيَقُولُونَ لَهُ كُلُّهَا وَ أَدَّ خَرَجَهَا قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا شَاءُوا أَنْ يَأْخُذُوهَا أَخْذُوهَا

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا بأس به يدل على عدم لزومه، و هو عاربه الأرض حقيقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٤



## [الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْجَرَ دَارًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَ سَكَنَ بَيْتًا مِنْهَا وَ آجَرَ بَيْتًا مِنْهَا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ وَ لَا يُؤَاجِرُهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ فِيهَا شَيْئًا

باب الإجازات الحديث الأول: حسن و ظاهره يخالف خبر سماعه المتقدم، إلا أن يقال: الكراهه هنا أضعف.

و يمكن أن يكون الثاني تسعه دراهم فصحف.

و قال فى المختلف: قال ابن البراج فى المذهب: إن آجر بعضها بمثل ما استأجرها به و سكن فى البعض كان جائزا، و الشيخ منع من ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٥

## [الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقِطِينَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى مِنَ الرَّجُلِ الْبَيْتَ وَ السَّفِينَةَ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ فَقَالَ الْكَرَاءُ لَازِمٌ لَهُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي تَكَارَى إِلَيْهِ وَ الْخِيَارُ فِي أَخْذِ الْكَرَاءِ إِلَى رَبِّهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ

الحديث الثانى: صحيح.

قوله: فقال الكراء لازم له يدل على أن ذمته تشتغل بالكرى بمجرد صيغته الإجاره و للموجر أن يأخذ الكرى قبل انقضاء الأجل و أن يصبر إلى انقضائه.

و فى القاموس: الكروه و الكراء بكسرهما أجر المستأجر كاره مكاراه و كراء.

قوله عليه السلام: إن شاء أخذ أى: إن شاء أخذ معجلا و إن شاء ترك و أخر. و يحتمل الأخذ و الترك مطلقا.

و قال فى المسالك: و يملك الأجره بنفس العقد، لكن لا يجب تسليمها إلا بتسليم العين المؤجره، أو بالعمل إن كانت الإجاره على عمل. و لو

فرض توقف العقد على الأجره كالحج و امتنع المستأجر من التسليم، فالظاهر جواز فسخ الأجير، و إنما يجب تعجيلها مع الإطلاق أو شرط التعجيل. و لو شرط التأجيل لزم، بشرط أن يكون الشرط معلوما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٦

### [الحديث ٣]

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى مِنَ الرَّجُلِ الْبَيْتِ أَوِ السَّفِينَةِ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ قَالَ كِرَاؤُهُ لَازِمٌ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي تَكَارَاهُ إِلَيْهِ وَ الْخِيَارُ فِي أَخْذِ الْكِرَاءِ إِلَى رَبِّهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ.

### [الحديث ٤]

٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى مِنَ الرَّجُلِ الْبَيْتِ وَ السَّفِينَةَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ قَالَ الْكِرَاءُ لَازِمٌ لَهُ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي تَكَارَاهُ وَ الْخِيَارُ فِي أَخْذِ الْكِرَاءِ إِلَى رَبِّهَا إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَ إِنْ شَاءَ تَرَكَ.

### [الحديث ٥]

٥ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ وَ يَدْفَعُهُ إِلَى آخَرَ يَزْبُحُ فِيهِ قَالَ لَا.

### [الحديث ٦]

٦ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ الْخِيَاطِ يَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ فَيَقْطَعُهُ وَ يُعْطِيهِ مَنْ يَخِيْطُهُ وَ يَسْتَنْفِضُ قَالَ لَا بَأْسَ قَدْ عَمِلَ فِيهِ

الحديث الثالث: حسن.

الحديث الرابع: صحيح.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

اعلم أنه ذهب الشيخ و بعض الأصحاب إلى أنه إذا تقبل عملا بشىء لم يجز له أن يقبله بأقل إلا أن يعمل فيه عملا، و المشهور بين المتأخرين الكراهه، هذا إذا

[الحديث ٧]

٧ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ الْحَكَمِ الْخَيْاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اتَّقَبَّلُ الثُّوبَ بِدِرْهِمٍ وَأَسْلَمُهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ لَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَشَقَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ثُمَّ قَالَ لَا بَأْسَ فِيمَا تَقَبَّلْتَ مِنْ عَمَلٍ ثُمَّ اسْتَفْضَلْتَ.

[الحديث ٨]

٨ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْخَيْاطِ عَنْ مُجَمِّعٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اتَّقَبَّلُ الثِّيَابَ أَحْيَطُهَا ثُمَّ أُعْطِيهَا الْعِلْمَانَ بِالثُّلُثَيْنِ فَقَالَ أَلَيْسَ تَعْمَلُ فِيهَا قُلْتُ أَقْطَعُهَا وَأَشْتَرِي لَهَا الْخَيْوطَ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ عَلِيِّ الصَّائِغِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ اتَّقَبَّلُ الْعَمَلَ ثُمَّ أُقْبَلُهُ مِنْ غِلْمَانٍ يَعْمَلُونَ مَعِيَ بِالثُّلُثَيْنِ فَقَالَ لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُعَالَجَ مَعَهُمْ فِيهِ قُلْتُ إِنِّي أُذِيْبُهُ لَهُمْ قَالَ فَقَالَ ذَلِكَ عَمَلٌ فَلَا بَأْسَ

---

كانت الإجاره مطلقه. و إذا آجر نفسه أن يعمله بنفسه لا- يجوز له أن يقبله غيره، و على الأول في الضمان خلاف، و ذهب ابن إدريس إلى أنه ضامن و إن جاز له ذلك.

الحديث السابع: مجهول.

و آخر الخبر يدل على أن المنع الذي يستفاد من أول الخبر مفهوما محمول على الكراهه، و إن أمكن تخصيصه بالصوره المذكوره في كلام السائل.

الحديث الثامن: مجهول.

الحديث التاسع: مجهول.

قوله: بالثلثين أي: بأن أعطيهم ثلثي الأجره و آخذ ثلثها، و يحتمل العكس أيضا.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَيْمُونِ الصَّائِغِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي اتَّقَبَّلُ الْعَمَلَ فِيهِ الصِّيَاغَةُ وَ فِيهِ النَّقْشُ وَ أَشَارِطُ النَّقَّاشِ عَلَى شَرْطِهِ فَإِذَا بَلَغَ الْحِسَابُ فِيمَا بَيْنِي وَ بَيْنَهُ اسْتَوْضَعْتُهُ مِنَ الشَّرْطِ قَالَ فَبِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْحَمَالِ وَالْمَاجِرِ قَالَ لَمَّا يَجِفُّ عَرَقُهُ حَتَّى تُعْطِيَهُ أُجْرَتَهُ.

[الحديث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَنَّانٍ عَنْ شُعَيْبٍ قَالَ تَكَارَيْنَا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ فِي بُشْتَانٍ لَهُ وَكَانَ أَجْلُهُمْ إِلَى الْعَصْرِ قَالَ

قوله: فإنني أذيبه أي: أذيب الذهب و الفضة لهم. و في بعض النسخ "أذنيه" أي: أقربه لهم بأن أعمل فيه عملا.

الحديث العاشر: مجهول.

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على جواز الاستحطاط بعد صفقه الإجاره بالتراضي و لا ينافي الكراهه. انتهى.

و ظاهر الأصحاب اختصاص الكراهه بالبيع.

الحديث الحادي عشر: حسن.

الحديث الثاني عشر: مجهول.

و في بعض النسخ و الكافي "شعيب" بدل "سعيد" و هو الأصح، فالخبر موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٣٩٩

فَلَمَّا فَرَّغُوا قَالَ لِمُعْتَبٍ أَعْطِهِمْ أُجُورَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُمْ.

[الحديث ١٣]

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هِرَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ  
الْآخِرِ فَلَمَّا يَشِي تَعْمَلَنَّ أَجِيرًا حَتَّى يُعْلِمَهُ مَا أُجْرُهُ وَ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا ثُمَّ حَبَسَهُ عَنِ الْجُمُعَةِ يَبُوءُ بِإِثْمِهِ وَ إِنْ هُوَ لَمْ يَحْبِسْهُ اشْتَرَكَ فِي  
الْأَجْرِ.

[الحديث ١٤]

و قال الوالد العلامة نور الله مرقدته: يدل على أن استحقاق الأجره بعد الفراغ من العمل، و إن أعطى أجرته بعد العقد فهو إحسان. و الظاهر من الأصول أن الأجره تتعلق بزمه الأجير، و لا يستحق أخذها إلا بعد العمل. و جف العرق يمكن أن يكون على الحقيقه، أو يكون كناية عن السرعة.

الحديث الثالث عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: فلا يستعملن يحتمل أن يكون الكلام نهيا أو نفيًا، و على التقديرين ظاهره الحرمة و إن كان على الثاني أظهر، و حملة الأصحاب على الكراهه، إذ الإيمان الكامل ينتفى بارتكاب المكروهات أيضا.

و فى القاموس: باء بذنبه بوءا احتمله.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

و يدل على جواز التأديب على المكروهات على المشهور، و ظاهر الخبر

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٠

ع فى بَعْضِ الْحَاجَةِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْصَرِفَ إِلَى مَنْزِلِي فَقَالَ لِي انْطَلِقْ مَعِي فَبِتْ عِنْدِي اللَّيْلَةَ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَدَخَلَ إِلَى دَارِهِ مَعَ الْمَغِيبِ فَنَظَرَ إِلَى غُلْمَانِهِ يَعْملُونَ بِالطِّينِ أَوَارِي الدَّوَابِّ وَ غَيْرِ ذَلِكَ وَ إِذَا مَعَهُمْ أَسْوَدٌ لَيْسَ مِنْهُمْ فَقَالَ مَا هَذَا الرَّجُلُ مَعَكُمْ قَالُوا يُعَاوِنُنَا وَ نُعْطِيهِ شَيْئًا قَالَ قَاطَعْتُمُوهُ عَلَى أَجْرَتِهِ فَقَالُوا لَا هُوَ يَرْضَى مِنَّا بِمَا نُعْطِيهِ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ يَضْرِبُهُمْ بِالسَّوِطِ وَ غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ

لَمْ تُدْخِلْ عَلَى نَفْسِكَ فَقَالَ إِنِّي قَدْ نَهَيْتُهُمْ عَنْ مِثْلِ هَذَا غَيْرَ مَرَّةٍ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُمْ أَجِيرٌ حَتَّى يُقَاطِعُوهُ أُجْرَتَهُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ يَعْمَلُ لَكَ شَيْئًا بِغَيْرِ مُقَاطَعِهِ ثُمَّ زِدْتَهُ لِتَدْلِكَ الشَّيْءِ ثَلَاثَةَ أَضْعَافِهِ عَلَى أُجْرَتِهِ إِلَّا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ نَقَضَتْهُ أُجْرَتَهُ فَإِذَا قَاطَعْتَهُ ثُمَّ أُعْطِيَتْهُ أُجْرَتَهُ حَمْدَكَ عَلَى الْوَفَاءِ فَإِنْ زِدْتَهُ حَبَّةَ عَرَفَ ذَلِكَ وَ يَرَى أَنَّكَ قَدْ زِدْتَهُ.

## [الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمٍ

الحرمة. و يمكن أن يقال: هذا الفعل كان حراما عليهم لمخالفه أمر المولى، و إن كان فى الأصل مكروها.

و قال فى الصحاح: و مما يضعه الناس فى غير موضعه قولهم للمعلم أرى، و الأرى محبس الدابة، و هو فى التقدير فاعول، و الجمع الأوارى تخفف و تشدد.

قوله: لم تدخل على نفسك أى: لم تدخل الهم أو الضرر أو الغضب على نفسك.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

و قال فى الشرائع: من استأجر أجيرا لينفذه فى حوائجه كانت نفقته على

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠١

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا بِنَفَقِهِ وَ دَرَاهِمَ مَسْمَاهِ عَلَى أَنْ يَبْعَثَهُ إِلَى أَرْضٍ فَلَمَّا أَنْ قَدِمَ أَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَدْعُوهُ إِلَى مَنْزِلِهِ الشَّهْرِ وَ الشَّهْرَيْنِ فَيَصِيبُ عِنْدَهُ مَا يُغْنِيهِ مِنْ نَفَقَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فَنَظَرَ الْأَجِيرُ إِلَى مَا كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ إِذَا هُوَ لَمْ يَدْعُهُ فَكَافَأَهُ بِهِ الَّذِي يَدْعُوهُ فَمِنْ مَالٍ مَنْ تَلَكَ الْمَكَافَأَةَ مِنْ مَالِ الْأَجِيرِ أَوْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِ قَالَ إِنْ كَانَ فِي مَصْلَحَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فَهُوَ مِنْ مَالِهِ وَ إِلَّا فَهُوَ عَلَى الْأَجِيرِ وَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا بِنَفَقِهِ مَسْمَاهِ وَ لَمْ يُفَسِّرْ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَبْعَثَهُ

المستأجر، إلا أن يشترط على الأجير.

وقال في المسالك: مستند ذلك رواه سليمان بن سالم عن الرضا عليه السلام، واختاره جماعه من الأصحاب، والأقوى أنه كغيره لا تجب نفقته إلا مع الشرط.

ويمكن حمل الرواية على تقدير سلامتها عليه. انتهى.

أقول: لا يبعد أن يدعى أن الظاهر من الرواية ذلك، فإن الظاهر منها أنه شرط النفقة مجملا ولم يفصل أنواعها.

وقال في المسالك: وحيث يشترط على المستأجر، فلا بد من بيان قدرها ووصفها، بخلاف ما لو قيل بوجوبها عليه ابتداء، فإنه يجب عليه القيام بعاده أمثاله.

قوله: إذ هو لم يدعه في بعض النسخ "إذا هو" أي: لو لم يدعه إلى منزله كم كان ينفق على نفسه.

"فكافأه" أي: فكافى الأجير الرجل الذى دعاه إلى منزله. و كان "الذى" بيان للضمير.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٢

فَمَا كَانَ مِنْ مُؤْنِهِ الْأَجِيرِ مِنْ غَسْلِ الثِّيَابِ أَوْ الْحَمَّامِ فَعَلَى مَنْ قَالَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ.

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَأْتِي الرَّجُلَ فَيَقُولُ أَكْتُبْ لِي بِدَرَاهِمٍ فَيَقُولُ لَهُ آخِذْ مِنْكَ وَ أَكْتُبْ بَيْنَ يَدَيْكَ قَالَ لِمَا بَأْسَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مَمْلُوكًا فَقَالَ الْمَمْلُوكُ أَرْضَ مَوْلَايَ بِمَا شِئْتُمْ وَ لِي عَلَيْكَ كَذَا وَ كَذَا دَرَاهِمَ مِائَةً فَهَلْ يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ وَ هَلْ يَحِلُّ لِلْمَمْلُوكِ قَالَ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ وَ لَا يَحِلُّ لِلْمَمْلُوكِ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ

قوله عليه السلام: إن كان فى مصلحة المستأجر أى: إن كان توقفه هناك شهرا أو شهرين لمصلحة المستأجر لا لغرض نفسه،

فتلك المكافاه من مال المستأجر.

الحديث السادس عشر: حسن.

قوله عليه السلام: لا بأس قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: هذا إذا كان قبل إذا كان قبل العقد فظاهر، و لو كان بعده فيمكن أن يكون المراد نفقته كلما يكتبه، أو على التبرع بالالتماس.

قوله عليه السلام: و لا يحل للمملوك عليه الفتوى.

الحديث السابع عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٣

بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّجُلِ يَسْتَأْجِرُ الرَّجُلَ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ فَيَبْعُهُ فِي ضَيْعَتِهِ فَيُعْطِيهِ رَجُلٌ آخَرَ دَرَاهِمَ وَيَقُولُ اشْتَرِ بِهَا كَذَا وَ كَذَا وَ مَا رِبِحَتِ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ فَقَالَ إِذَا أَذِنَ لَهُ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَلَيْسَ بِهِ بِأَسٍّ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ كَانَ لَهُ عُلَامٌ فَاسْتَأْجَرَهُ مِنْهُ صَائِعٌ أَوْ غَيْرُهُ قَالَ إِنْ كَانَ ضَيْعٌ شَيْئًا أَوْ أَبَقَ مِنْهُ فَمَوَالِيهِ ضَامُونَ

و يدل على اشتراط الإذن فى العمل لغير المستأجر كما هو المشهور، لأنه أجير خاص.

قال فى شرح اللمعة: (و لا يعمل الأجير الخاص) و هو الذى يستأجره للعمل بنفسه مده معينه حقيقه أو حكما، كما إذا استؤجر لعمل معين أول زمانه اليوم المعلوم المعين، بحيث لا يتوانى فيه بعده (لغير المستأجر) إلا بإذنه لانحصار منفعتة فيه بالنسبة إلى الوقت الذى جرت العاده بالعمل فيه كالنهار. أما غيره كالليل فيجوز العمل فيه لغيره



إذا لم يؤد إلى ضعف في العمل المستأجر عليه، و في جواز عمله لغيره في المعين عملا- لا- ينافي حقه كإيقاع عقد في حال اشتغاله بحقه وجهان.

(و يجوز للمطلق) و هو الذى يستأجر لعمل مجرد عن المباشرة مع تعيين المدة، كتحصيل الخياطة يوما. أو عن المدة مع تعيين المباشرة، كان يخطط له ثوبا بنفسه من غير تعرض إلى وقت، أو مجردا عنهما.

الحديث الثامن عشر: حسن.

و قال فى المسالك: لما كان الصانع ضامنا لما يفسد فى ماله و كان العبد لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٤

### [الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ الصَّقَلِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَكْتَرَى دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ فَجَاوَزَهُ قَالَ يُحْتَسَبُ لَهُ الْأَجْرُ بِقَدْرِ مَا جَاوَزَهُ وَإِنْ عَطَبَ الْجِمَارُ فَهُوَ ضَامِنٌ.

### [الحديث ٢٠]

٢٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ

مال له، تعلق الضمان بكسبه إن كان العقد صادرا عن إذن مولاه، أو الإذن مطلقا لأن ذلك من مقتضى الإجاره، فيكون الإذن فيها التزاما بلوازمها، لكن لو زادت الجنايه عن الكسب لم يلزم المولى، هكذا اختاره جماعه. و قال أبو الصلاح:

إن ضمان ما يفسده العبد على المولى مطلقا، و تبعه الشيخ رحمه الله فى النهايه، لروايه زراره فى الحسن عن الصادق عليه السلام.

و الأصح أن الإفساد إن كان فى المال الذى يعمل فيه بغير تفريط بكسبه كما ذكروه، و إن كان بتفريط تعلق بدمته يتبع به إذا أعتق، لأن الإذن فى العمل لا يقتضى الإذن فى الإفساد. نعم لو كان بإذن المولى تعلق به، و عليه تحمل الروايه. و إن كان بجنايه على نفس أو طرف تعلق برقبه العبد، و للمولى فداه بأقل الأمرين من قيمه و الأرش، سواء كان بإذن المولى أم لا.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: يحسب له الأجر أى: أجره المثل.

الحديث العشرون: صحيح.

أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكْتَرِي الدَّابَّةَ فَيَقُولُ أَكْتَرَيْتُهَا مِنْكَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ جَاوَزْتَهُ زِيَادَةً وَ سَمَى ذَلِكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ كُلِّهِ.

### [الحدِيث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي الْمَغْزَى عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ تَكَارَى دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ مَعْلُومٍ فَتَفَقَّتِ الدَّابَّةُ فَقَالَ إِنْ كَانَ جَازَ الشَّرْطَ فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِنْ دَخَلَ وَادِيًا لَمْ يُوثِقْهَا فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِنْ سَقَطَتْ فِي بئرٍ فَهُوَ ضَامِنٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْثِقْ مِنْهَا.

### [الحدِيث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ الْحَلْبِيِّ

قوله: عن الرجل يكثرى الدابة اختلف الأصحاب فى أمثال هذا، لكونها معلومه من جهه و مجهوله من جهه، و الأخبار الصحيحه تدل على الصحه.

الحدِيث الحادى و العشرون: مرسل.

قوله عليه السلام: إن كان جاز الشرط أى: المكان المشروط، أو مطلق الشروط المقرره فى العقد.

قوله عليه السلام: و إن دخل واديا لم يوثقها كذا فى أكثر نسخ الكافى، و فى بعضها "لم يوثق منها" و فى بعض نسخ الكتاب "لم يوقعها" أى: لم يشترطها فى الإجاره.

الحدِيث الثانى و العشرون: موثق.

قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا إِلَى قَاضٍ وَعِنْدَهُ أَبُو جَعْفَرٍ جَالِسٌ فَأَتَاهُ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي تَكَارَيْتُ إِبِلَ هَذَا الرَّجُلِ لِيَحْمِلَ لِي مَتَاعًا إِلَى بَعْضِ الْمَعَادِنِ وَ اشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَنْ يُدْخِلَنِي الْمَعِينَ يَوْمَ كَذَا وَ كَذَا لِأَنَّهَا سُوقٌ وَ اتَّخَوْتُ أَنْ يَفُوتَنِي فَإِنِ احْتَبَسْتُ عَنْ ذَلِكَ حَطَطْتُ مِنَ الْكِرَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ أُحْتَبَسُهُ كَذَا وَ كَذَا وَ إِنَّهُ حَبَسَنِي عَنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا فَقَالَ الْقَاضِي هَذَا شَرْطُكَ فَاسِدٌ وَفِي كِرَاهِهِ فَلَمَّا قَامَ الرَّجُلُ أَقْبَلَ إِلَيَّ أَبُو جَعْفَرٍ فَقَالَ شَرْطُهُ هَذَا جَائِزٌ مَا لَمْ يَحْطَ بِجَمِيعِ كِرَاهِهِ.

### [الحدِيث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ كُنْتُ

جَالِسًا عِنْدَ قَاضٍ مِّنْ قُضَاةِ الْمَدِينَةِ فَأَتَاهُ رَجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي تَكَارَيْتُ هَذَا يُؤَافِي بِي الشُّوقَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَإِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ  
قَالَ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ كِرَاءٌ قَالَ فَدَعَوْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ

---

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: لو استأجره ليحمل له

متاعا إلى موضع معين بأجره في وقت معين، فإن قصر عنه نقص من أجرته شيئا جاز، و لو شرط سقوط الأجره إن لم يوصله فيه لم يجز و كان له أجره المثل.

و قال في المسالك: هذا قول الأكثر، و مستنده روايتان صحيحه و موثقه عن محمد بن مسلم و الحلبي عن الباقر عليه السلام، و يشكل بعدم تعيين الأجره لاختلافهما على التقديرين، كما لو باعه على ثمينين بتقديرين، و من ثم ذهب جماعه إلى البطلان. و يمكن حمل الأخبار على الجعالة، و متى حكم بالبطلان ثبت أجره المثل، إلا أن يشترط إسقاط الجميع، فلا شىء مع عدم الإتيان به في المعين، و لو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٧

يَا عَبْدَ اللَّهِ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَذْهَبَ بِحَقِّهِ وَقُلْتُ لِلْأَجِيرِ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ كُلَّ الَّذِي عَلَيْهِ اضْطَلِحَ فِتْرًا دَا بَيْنَكُمَا

---

أتى فيه فكغيره. و يمكن القول بصحة الإجاره.

و على التقدير الثانى شرط سقوط الأجره هو بيان لما هو مقتضى الإجاره، فإنها إذا عينت بوقت فأخل الأجير بالفعل فيه بطلت الإجاره، فإذا فعله في غيره لم يستحق شيئا، فيكون التعرض لذلك بيانا للنقيض الإجاره و شرطا لمقتضاه فلا ينافيها، و حينئذ فيثبت المسمى إن جاء به في المعين، و لا- شىء في غيره للإخلال بمقتضاها، و هذا مما نبه عليه الشهيد رحمه الله في اللمعه. انتهى.

و قال في حواشيه على شرحه على اللمعه: يشكل الاستدلال بخبر محمد بن مسلم، لأنه كما ترى ليس فيه تعرض لما عدا اليوم المعين بأجره و لا- بغيرها، و ليس في كلام الإمام أن اللازم في غيره أجره المثل أو غيرها، و مع ذلك فما تضمنه الخبر من الحكم

لا- يوافق القواعد الشرعية، لأن اللازم من تعيينه اليوم المعين و السكوت عن غيره أنه لا يستحق في غيره أجره، كما قال ذلك القاضى، إلا أن يفرض اطلاعه عليه السلام على ما يوجب بطلان الإجاره، فحكم عليهما بالاصطلاح، لأن الثابت أجره المثل، و هى خارجه عن المعين، كما أشار إليه فى كلامه. انتهى.

و فى الفقيه: قال المكارى: أعيت دابتي. و على هذا لما كان عدم بلوغه لعذر بلا تفريط منه لا يبعد توزيع المسمى أو أجره المثل على الطريق عن قواعد الأصحاب، و الأمر بالاصطلاح لإشكال مساحه الطريق و التوزيع، أو الاصطلاح كناية عن التراد بينهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٨

#### [الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعَمْرِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً فَأَعْطَاهَا غَيْرَهُ فَتَفَقَّتْ فَمَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِنْ كَانَ اشْتَرَطَ أَلَّا يَرْكَبَهَا غَيْرُهُ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٢٥]

٢٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَوَلَادٍ قَالَ اكْتَرَيْتُ بَعْلًا إِلَى قَصِيرِ بْنِ هُبَيْرَةَ ذَاهِبًا وَجَائِيًا بِكَذَا وَكَذَا وَخَرَجْتُ فِي طَلَبِ غَرِيمٍ لِي فَلَمَّا صِرْتُ إِلَى قُرْبِ قَنْطَرَةِ الْكُوفَةِ خُبِرْتُ أَنَّ صَاحِبِي تَوَجَّهَ إِلَى النَّيْلِ فَتَوَجَّهْتُ نَحْوَ النَّيْلِ فَلَمَّا أَتَيْتُ النَّيْلَ خُبِرْتُ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى بَعْدَادَ فَاتَّبَعْتُهُ فَظَفَرْتُ بِهِ وَفَرَعْتُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَرَجَعْتُ إِلَى الْكُوفَةِ وَكَانَ ذَهَابِي وَمَجِيئِي خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَخْبَرْتُ صَاحِبَ الْبُعْلِ بِعُدْرِي وَارَدْتُ أَنْ أَتَحَلَّلَ مِنْهُ فِيمَا صَنَعْتُ وَأَرْضِيَهُ فَبَدَّلْتُ لَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

و قال فى الشرائع: و للمستأجر أن يؤجر، إلا أن يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه. و لو شرط ذلك فسلم العين المستأجره إلى غيره ضمنها.

و قال فى المسالك: و حيث يجوز له الإيجار يتوقف تسليم العين على إذن المالك، كذا ذكره العلامة و جماعه، و قوى الشهيد رحمه الله الجواز من غير ضمان، و هو الأقوى، لصحيحه على بن جعفر فى عدم ضمان الدابه و غيرها أولى.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

و اعلم أن مذهب أبى حنيفة أنه إذا تعدى فى شىء يذهب الضمان بالأجر، لأنه يقول يملكها بالضمنان، و خالفه الشافعى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٠٩

دِرْهَمًا فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ فَتَرَضَيْنَا بِأَبِي حَنِيفَةَ وَ أَخْبَرْتُهُ بِالْقِصَّةِ وَ أَخْبَرَهُ الرَّجُلُ فَقَالَ لِي مَا صَنَعْتَ بِالْبُعْلِ

فَقُلْتُ قَدْ رَجَعْتُهُ سَلِيمًا قَالَ نَعَمْ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا قَالَ فَمَا تُرِيدُ مِنَ الرَّجُلِ قَالَ أُرِيدُ كِرَاءَ بَغْلِي فَقَدْ حَبَسَهُ عَلَيَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا  
فَقَالَ إِنِّي مَا أَرَى لَكَ حَقًّا لِأَنَّهُ أَكْتَرَاهُ إِلَى قَصِيرِ بَنِي هُبَيْرَةَ فَخَالَفَ فَرَكَبَهُ إِلَى النَّيْلِ وَ إِلَى بَغْدَادَ فَضَمَّ مِنَ قِيَمَةِ الْبَغْلِ وَ سَيَقَطُ الْكِرَاءُ  
فَلَمَّا رَدَّ الْبَغْلَ سَلِيمًا وَ قَبَضْتَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ الْكِرَاءُ قَالَ فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ وَ جَعَلَ صَاحِبُ الْبَغْلِ يَسْتَرْجِعُ فَرَحِمْتُهُ مِمَّا أَفْتَى بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَ  
أَعْطَيْتُهُ شَيْئًا وَ تَحَلَّلْتُ مِنْهُ وَ حَجَّجْتُ تِلْمَكَ السَّنَةَ فَأَخْبَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ بِمَا أَفْتَى بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ فِي مِثْلِ هَذَا الْقَضَاءِ وَ شَبَّهَهُ  
تَحْبِيسُ السَّمَاءِ مَاءً هَيَا وَ تَمْنَعُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا قَالَ فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَمَا تَرَى أَنْتَ قَالَ أَرَى لَهُ عَلَيْكَ مِثْلَ كِرَاءِ الْبَغْلِ ذَاهِبًا مِنْ  
الْكُوفَةِ إِلَى النَّيْلِ وَ مِثْلَ كِرَاءِ الْبَغْلِ مِنَ النَّيْلِ إِلَى بَغْدَادَ وَ مِثْلَ كِرَى الْبَغْلِ مِنْ بَغْدَادَ إِلَى الْكُوفَةِ وَ تُوفِّيهِ إِيَّاهُ قَالَ قُلْتُ جُعِلَتْ  
فِدَاكَ قَدْ عَلَفْتُهُ بِدَرَاهِمٍ فَلَى عَلَيْهِ عَلْفُهُ قَالَ لَمَّا لَأَنَّكَ غَاصِبٌ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ لَوْ عَطَبَ الْبَغْلُ أَوْ أَنْفَقَ أَلَيْسَ كَانَ يَلْزَمُنِي قَالَ نَعَمْ  
قِيَمُهُ بَغْلٍ يَوْمَ خَالَفْتَهُ قُلْتُ فَإِنْ أَصَابَ الْبَغْلُ كَسْرًا أَوْ دَبْرًا أَوْ عَقْرًا فَقَالَ عَلَيْكَ قِيَمُهُ مَا بَيْنَ الصَّحَّةِ وَ الْعَيْبِ يَوْمَ

---

قوله عليه السلام: أرى له عليك الظاهر أنه لما خالف و لم يقطع من الطريق المشترك شيئا- كما يظهر من أول الخبر- سقط  
المسمى و انتقل إلى أجره المثل.

قوله عليه السلام: يوم خالفته قال في الشرائع: إذا تعدى في العين المستأجره، ضمن قيمتها وقت العدوان.

و قال في المسالك: هو اختيار الأكثر. و قيل يضمن أعلى القيم من حين

تَرُدُّهُ عَلَيْهِ قُلْتُ فَمَنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ قَالَ أَنْتَ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَخْلِفَ هُوَ عَلَى الْقِيَمَةِ فَيَلْزِمَكَ فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَيْكَ فَحَلَفْتَ عَلَى الْقِيَمَةِ  
لَزِمَكَ ذَلِكَ أَوْ يَأْتِي صَاحِبُ الْبُعْلِ بِشُهُودٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ قِيَمَةَ الْبُعْلِ حِينَ اكْتُرِيَ كَذَا وَكَذَا فَيَلْزِمَكَ قُلْتُ إِنِّي

العدوان إلى حين التلف، و الأقوى ضمان قيمتها يوم التلف. انتهى.

و قال أيضا فى الشرائع: لو اختلف فى القيمة كان القول قول المالك إن كانت دابه. و قيل: قول المستأجر على كل حال، و هو أشبه.

و قال فى المسالك: القول بالتفصيل للشيخ رحمه الله، و الأقوى ما اختاره المصنف من تقديم قول المستأجر مطلقا لأنه منكر.

قوله: أو عقر فى الكافى " أو غمز " بالغين و الزاى المعجمتين، و هو شبه العرج.

قوله عليه السلام: يوم ترده إما متعلق بعليكم، أى: يلزمك أن تعطيه فى ذلك اليوم. أو بالقيمة، فيدل على الفرق بين القيمة و الأرض فى زمان التقويم، و لعل الأول أوفق.

قوله عليه السلام: إنما رضى فيه أن الإبراء و الصلح إذا كانا مع عدم إمكان التوصل إلى الحق لا ينفع فى

أَعْطَيْتُهُ دَرَاهِمَ وَ رَضِيَ بِهَا وَ حَلَلْنِي قَالَ إِنَّمَا رَضِيَ فَأَحَلَّكَ حِينَ قَضَى عَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ بِالْجُورِ وَ الظُّلْمِ وَ لَكِنْ ارْجِعْ إِلَيْهِ وَ أَخْبِرْهُ  
بِمَا أَفْتَيْتُكَ بِهِ فَإِنْ جَعَلَمَكَ فِي حِلٍّ بَعِيدٍ مَعْرِفَتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ بَعِيدَ ذَلِكَ قَالَ أَبُو وَ لَادٍ فَلَمَّا انْصَرَفْتُ مِنْ وَجْهِ ذَلِكَ لَقِيتُ  
الْمُكَارِيَ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا أَفْتَانِي بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ قُلْتُ لَهُ قُلْ مَا شِئْتَ حَتَّى أُعْطِيكَهُ فَقَالَ قَدْ حَبَّبْتَ إِلَيَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَ وَقَعَ فِي



قَلْبِي لَهُ التَّفْضِيلُ وَ أَنْتَ فِي حِلٍّ وَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ الَّذِي أَخَذْتُ مِنْكَ فَعَلْتُ.

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْحَمَالِ يَكْسِرُ الَّذِي حَمَلَ أَوْ يَهْرِيْقُهُ قَالَ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ فَهُوَ ضَامِنٌ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع الْأَجِيرُ الْمُشَارِكُ هُوَ ضَامِنٌ إِلَّا مِنْ سَبِّ أَوْ عَزْقٍ أَوْ حَرْقٍ أَوْ لِصِّ مُكَابِرٍ

سقوط الحق الأخرى.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: إن كان مأمونا يمكن أن يكون المراد أنه يستحب أن لا يكلفه البيه إذا كان مأمونا، و إلا- فهو ضامن بعد النكول.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: المشارك بفتح الراء، أى: المشترك الذى يجىء تفسيره فى خبر زيد، أى يؤجر نفسه لكل أحد، كالقصار و الصباغ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١٢

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ حَمَلَ أَبِي مَتَاعًا إِلَى الشَّامِ مَعَ جَمَالٍ فَذَكَرَ أَنَّ حِمْلًا مِنْهُ ضَاعَ فَذَكَرْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ أَتَتَّهُمْ قُلْتُ لَأَقَالَ لَأَتَضَمَّنُهُ

و سائر الصنائع لا الأجير المخصوص.

الحديث الثامن و العشرون: مجهول.

قوله: فذكر أن حملا منه ضاع أى: فقد مع المتاع.

و قال فى المسالك: و يكره أن يضم الأجير إلا مع التهمه، و فيه تفسيرات:

الأول: أن يشهد شاهدان على تفريطه، فإنه يكره تضمينه للعين إذ لم يكن متهما.

الثانى: لو لم تقم عليه بينه و توجه عليه اليمين يكره تحليفه ليضمنه كذلك.

الثالث: لو نكل عن اليمين المذكور و قضينا بالنكول كره تضمينه كذلك.

الرابع: على تقدير ضمانه و إن لم يفرط، كما إذا كان صانعا على ما سيأتى يكره تضمينه حينئذ مع عدم تهمته بالتقصير.

الخامس: أنه يكره له أن يشترط عليه الضمان بدون التفريط على القول بجواز الشرط.

السادس:

لو أقام المستأجر شاهداً عليه بالتفريط كره له أن يحلف معه ليضمنه مع عدم التهمة.

السابع: لو لم يقض بالنكول يكره له أن يحلف ليضمنه كذلك.

و الأربعة الأول سديده، و الخامس مبني على صحة الشرط، و قد بينا فساد و فساد العقد به، و الأخيران فيهما أن المستأجر لا يمكنه الحلف إلا مع العلم بالسبب

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١٣

#### [الحديث ٢٩]

٢٩ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى بْنِ حَجَّاجٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَجَّالِ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَلَّاحِ أَحْمَلُهُ الطَّعَامَ ثُمَّ أَقْبِضُهُ مِنْهُ فَيَنْقُصُ فَقَالَ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا فَلَا تُضْمَنُهُ.

#### [الحديث ٣٠]

٣٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ حَمَلَ مَعَ رَجُلٍ فِي سَفِينَةٍ طَعَامًا فَفَقَصَ قَالَ هُوَ ضَامِنٌ قُلْتُ إِنَّهُ رَبَّمَا زَادَ قَالَ تَعَلَّمُ أَنَّهُ زَادَ شَيْئًا قُلْتُ لَأَقَالَ هُوَ لَكَ.

#### [الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً مِنْ

---

الذي يوجب الضمان، و مع فرضه لا يكره تضمينه لاختصاص الكراهه بعدم تهتمته، فكيف مع تيقن ضمانه.

الحديث التاسع و العشرون: صحيح.

و الظاهر خالد بن الحجاج كما في الكافي.

الحديث الثلاثون: حسن.

و لعله محمول على ما إذا كان النقص أزيد مما تتفاوت به المكاييل و الموازين.

الحديث الحادي و الثلاثون: ضعيف مجهول.

قوله عليه السلام: و عليه النقصان أي: على الملاح. و يمكن حمله على استحباب عدم التضمين مع عدم الشرط.

مَلَّاحٌ فَحَمَلَهَا طَعَامًا وَ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ إِنْ نَقَصَ الطَّعَامُ فَعَلَيْهِ قَالَ جَائِزٌ قُلْتُ إِنَّهُ رَبَّمَا زَادَ الطَّعَامُ قَالَ فَقَالَ يَدْعَى الْمَلَّاحُ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ شَيْئًا قُلْتُ لَأَقَالَ هُوَ لِصَاحِبِ الطَّعَامِ الزِّيَادَةُ وَعَلَيْهِ التَّقْصَانُ إِذَا كَانَ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

### [الحدِيث ٣٢]

٣٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتُرِيَ مِنْهُ إِبِلٌ وَ بَعَثَ مَعَهُ بَرِيَّةً إِلَى أَرْضٍ فَرَعَمَ أَنَّ بَعْضَ أَزْقَاقِ الزَّيْتِ انْخَرَقَ فَأَهْرَاقَ مَا فِيهِ فَقَالَ إِنَّهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الزَّيْتَ وَ قَالَ إِنَّهُ انْخَرَقَ وَ لَكِنَّهُ لَأَيُصَدِّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ.

### [الحدِيث ٣٣]

٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنْ يُونُسَ مَوْلَى عَلِيِّ بْنِ يَقُطِينٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَأَيُضْمَنُ الصَّائِغُ وَ لَأَقُصَّارُ وَ لَأَلْحَائِكُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مُتَّهَمِينَ فَيُخَوَّفُ بِالْبَيِّنَةِ وَ يُسْتَحْلَفُ لَعَلَّهُ يَسْتُخْرِجُ

و يحتمل إرجاع الضمير إلى صاحب الطعام، فيكون إفاده لحكم آخر سوى ما مر فى أول الخبر.

الحدِيث الثانى و الثلاثون: حسن.

قوله عليه السلام: و لكنه لا يصدق إلا ببينه عادله قيل: لعل الحكم بوجوب إقامه البينه عليه و الضمان على تقدير عدم الإقامه فى صوره التهمه، أى ظن كذب الجمال أو الحمال أو ظن تفریطه أو عدم كونه عادلا، كما يشعر به بعض الأخبار لا مطلقا، و هذا أظهر طرق الجمع فى هذه الأخبار.

الحدِيث الثالث و الثلاثون: صحيح.

و قال فى الشرائع: لو ادعى الصانع أو المكارى هلاك المتاع و أنكر المالك،

مِنْهُ شَيْئًا وَ فِي رَجُلٍ اشْتُرِيَ حَمَالًا فَكَسَّرَ الَّذِي يَحْمِلُ أَوْ يُهْرِيقُهُ فَقَالَ عَلَى نَحْوِ مِنَ الْعَامِلِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ فَهُوَ ضَامِنٌ.

### [الحدِيث ٣٤]

٣٤ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ أَبِي الْمَعْرَى عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الصَّائِغِ وَ الْقَصَّارِ مَا سُرِقَ مِنْهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلَمْ

يُخْرِجُ مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ بَيِّنٍ أَنَّهُ قَدْ سُرِقَ فَكَلَّ قَلِيلٌ لَهُ أَوْ كَثِيرٌ فَهُوَ ضَامِنٌ وَإِنْ فَعَلَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يُقِمِ الْبَيِّنَةَ وَزَعَمَ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ الَّذِي ادُّعِيَ عَلَيْهِ فَقَدْ ضَمِنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَى قَوْلِهِ الْبَيِّنَةُ وَعَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَأَقْعَدَهُ عَلَى مَتَاعِهِ فَسُرِقَ

كلف البيه و مع فقدھا يلزمهم الضمان. و قيل: القول قولهم لأنهم أمناء، و هو أشهر الروايتين، و كذا لو ادعى المالك التفريط فأنكروا.

و قال فى المسالك: القول بضمأنهم مع عدم البيه هو المشهور، بل ادعى عليه الإجماع، و الروايات مختلفه، و الأقوى أن القول قولهم مطلقاً، لأنهم أمناء و للأخبار الداله عليه. و يمكن الجمع بينها و بين ما دل على الضمان بحمل تلك على ما لو فرطوا، أو أخوا المتاع عن الوقت المشترط كما دل عليه بعضها.

الحديث الرابع و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلم يخرج منه كأنه ليس المراد أنه شهدت البيه أنه سرق بخصوصه بل أكثر ماله، و يكون الظاهر أنه فيها.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١٦

#### [الحديث ٣٥]

٣٥ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَصَّارٍ دَفَعَتْ إِلَيْهِ ثُوبًا فَرَزَعَمَ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْ بَيْنِ مَتَاعِهِ قَالَ فَعَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ سُرِقَ مِنْ بَيْنِ مَتَاعِهِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَ إِنْ سُرِقَ مَتَاعُهُ كُلُّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع

قوله عليه السلام: هو مؤتمن يدل على الفرق بين الأجير الخاص و المشترك، كما مر فى خبر مسمع.

الحديث الخامس و الثلاثون: صحيح.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

و قال فى الشرائع: صاحب الحمام لا يضمن إلا ما أودع و فرط فى حفظه أو تعدى فيه.

و قال فى المسالك: لأنه على تقدير الإيداع أمين، فلا يضمن بدون التفريط و مع عدمه فالأصل براءة ذمته فى وجوب حفظ مال الغير مع عدم التزامه، حتى لو نزع المغتسل ثيابه و قال له احفظها فلم يقبل، لم يجب عليه الحفظ و إن سكت، و لو قال له دعها و

نحوه مما يدل على القبول كفى فى تحقق الوديعه.

قوله عليه السلام: إنما هو أمين لعل المراد أنه يحفظها بمجرد الأمانه ليس ممن يعمل فيها، أو يأخذ الأجر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١٧

أَنَّ عَلِيًّا عُتِيَ بِصَاحِبِ حَمَامٍ وَضِعَتْ عِنْدَهُ الثِّيَابُ فَضَاعَتْ فَلَمْ يُضْمَنْهُ وَقَالَ إِنَّمَا هُوَ أَمِينٌ.

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُرِّئِلَ عَنِ الْقَصَّارِ يُفْسِدُ قَالَ كُلُّ أَجِيرٍ يُعْطَى الْأَجْرَ عَلَى أَنْ يُصْلِحَ فَيُفْسِدُ فَهُوَ ضَامِنٌ

---

على حفظها فهو محسن ليس عليه سبيل. و يمكن أن يكون ذلك الشخص مأمونا غير متهم، فلذلك لم يضمه. أو المراد جعله الناس أمينا، و الأول أظهر.

الحديث السابع و الثلاثون: حسن.

و قال فى الشرائع: إذا أفسد الصانع ضمن و لو كان حاذقا، كالقصار يخرق أو يحرق، أو الحجام يجنى فى حجامته، أو الختان يختن فيسبق موساه إلى الحشفه أو يتجاوز حد

الختان، و كذا البيطار مثل أن يحيف على الحافر، أو يفصد فيقتل، أو يجنى ما يضر به الدابة و لو احتاط و اجتهد، أما لو تلف في يد الصانع لا بسببه من غير تعد و لا تفريط لم يضمن على الأصح. و كذا الملاح و المكارى لا يضمنان إلا ما يتلف عن تفريط على الأشهر.

و قال فى المسالك: أما الضمان فيما يتلف بيده فموضع وفاق، و لا- فرق فى ذلك بين الحاذق و غيره، و لا بين المختص و المشترك، و لا بين المفرط و غيره.

و أما عدم الضمان لو تلف من غير تفريط بغير فعله، فقليل: إنه كذلك، بل ادعى عليه المرتضى الإجماع، و ما اختاره المصنف أقوى لأصالة البراءة، و لأنهم أمناء فلا يضمنون بدون التفريط، و فى كثير من الأخبار دلالة عليه، و الإجماع ممنوع.

ملاذ الخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤١٨

### [الحديث ٣٨]

٣٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يُضَمُّ مِنَ الصَّبَاغِ وَ الصَّائِغِ وَ الْقَصَارِ احْتِطَاءً عَلَى أُمَّتِهِ النَّاسِ وَ كَانَ لَا يُضَمُّ مِنَ الْعَرَقِ وَ الْحَرَقِ وَ الشَّيْءِ الْعَالِبِ فَإِذَا غَرِقَتِ السَّفِينَةُ وَ مَا فِيهَا فَأَصَابَهُ النَّاسُ مِمَّا قَذَفَ بِهِ الْبُحْرُ عَلَى سَاحِلِهِ فَهُوَ لِأَهْلِهِ أَحَقُّ بِهِ وَ مَا غَاصَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَ تَرَكَهُ صَاحِبُهُ فَهُوَ لَهُمْ.

### [الحديث ٣٩]

٣٩ عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَصَارِ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الثَّوْبُ وَ اشْتُرِيَ عَلَيْهِ يُعْطَى فِي وَقْتٍ قَالَ إِذَا خَالَفَ وَ ضَاعَ الثَّوْبُ بَعْدَ الْوَقْتِ فَهُوَ ضَامِنٌ

---

الحديث الثامن و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: و الشىء الغالب أى: ما لا اختيار لهم فيه، أو ما كان كثير الوقوع.

قال فى التحرير: ما ألقاه ركاب البحر فيه لتسلم السفينه، فالأقرب أنه لمخرجه إن أهملوه، و إن رموه بنيه الإخراج له فالوجه أنه لهم و الأجره لمخرجه مع عدم التبرع و لو انكسرت السفينه فأخرج بعض المتاع بالغوص و أخرج البحر بعض ما غرق فيها، ففى روايه عن الصادق عليه السلام أن ما أخرج البحر لأهله، و ما أخرج بالغوص فهو لمخرجه، و ادعى ابن إدريس الإجماع على هذا الحديث. انتهى.

قوله عليه السلام: أحق به لعل معنى التفضيل غير مرادها هنا.

الحديث التاسع و الثلاثون: حسن.



[الحديث ٤٠]

٤٠ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الْقَصَارِ وَالصَّائِعِ يُضْمَنُونَ قَالَ لَا يُضْمَلِحُ النَّاسُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُضْمَنُوا وَكَانَ يُونُسُ يَعْمَلُ بِهِ وَيَأْخُذُهُ.

[الحديث ٤١]

٤١ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الشُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيُضْلِحَ أَبَا فَضْرَبَ الْمِشْمَارَ فَأَنْصَدَعَ الْبَابُ فَضَمَّنَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع.

[الحديث ٤٢]

٤٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الثُّوبِ أَدْفَعُهُ إِلَى الْقَصَارِ فَيُخْرِقُهُ قَالَ أَعْرَمَهُ فَإِنَّكَ إِنَّمَا دَفَعْتَهُ إِلَيْهِ لِيُضْلِحَهُ وَ لَمْ تَدْفَعْ إِلَيْهِ لِيُفْسِدَهُ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ وَ أَبِي الْمَعْرَى عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يُضْمَنُ الْقَصَارَ وَالصَّائِعَ يَخْتَاطُ بِهِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَتَفَضَّلُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا

---

الحديث الأربعون: مجهول.

الحديث الحادي والأربعون: ضعيف على المشهور.

الحديث الثاني والأربعون: مجهول.

الحديث الثالث والأربعون: صحيح.

و يدل على جواز التضمين مع كونه مأموماً أيضاً. ولعل الفرق أن الولاية الظاهره كان مع أمير المؤمنين عليه السلام و كان عليه تأديب الناس، أو كان الناس يتمسكون بفعله و يحسبونه لازماً، بخلاف الباقر عليه السلام، و لذا كانوا يتركون في وقت الأمانه بعض التطوعات كصوم عرفه.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يُضَمُّنُ الْقَصَارَ وَالصَّائِغَ اخْتِيَاظًا وَكَانَ أَبِي ع يَتَطَوَّلُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْقَصَارِ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فَقَالَ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْطَى الْأَجْرَ لِيُصْلِحَ فَيُفْسِدُ فَهُوَ ضَامِنٌ.

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ

الحديث الرابع و الأربعون: حسن.

و ضمير "عنه" راجع إلى علي بن إبراهيم و إن تخلل أحمد بن محمد و الحسين ابن سعيد بينه. و في الكافي ذكر علي بن إبراهيم في أول الباب، ثم قال: و بهذا الإسناد قال قال- إلى آخره.

الحديث الخامس و الأربعون: مجهول.

و الظاهر أنه يدخل في الحكم الطيب إذا باشر السقى بيده، و هل يدخل فيه إذا أمره بذلك من غير مباشرة؟ يحتتمل ذلك لكنه بعيد، و لا- يضمن لو وصف أن دواء كذا نافع لمرض كذا، و كذا لو قال هذا الدواء نافع لهذا المرض، و إن احتتمل بعض المتأخرين في الأخير الضمان، و استثنى في القواعد التلف بفعل الطيب و الكحال إذا أخذ البراءة من البالغ العاقل ولى الطفل، لما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك، و هو غير بعيد.

الحديث السادس و الأربعون: صحيح.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢١

مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبَّاحِ وَالْقَصَارِ قَالَ لَيْسَ يُضَمَّنَانِ.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْخَبَرِ أَنَّهُمَا لَا يُضَمَّنَانِ إِذَا كَانَا مَأْمُونَيْنِ فَأَمَّا إِذَا اتَّهَمَهُمَا ضَمْنًا حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي خَبَرِ أَبِي بَصِيرٍ وَغَيْرِهِ

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ وَ عَنْهُ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ بِالْأَجْرِ وَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَالِهِمْ فَقَالَ إِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا أَكْرَهُ مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُعَرِّمُوهُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُ عَلَيْهِمْ فَإِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ فَلَا بَأْسَ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ مَنْصُورٍ بْنِ حَازِمٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أُعْطِيتُ جُبَّةً إِلَى الْقَصَّارِ فَذَهَبَتْ بِرَعْمِهِ قَالَ إِنْ اتَّهَمْتَهُ فَاسْتَحْلِفْهُ وَإِنْ لَمْ تَتَّهَمْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْهُ عَنِ ابْنِ رَبَاطٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا يُضَمَّنُ الْقَصَّارُ إِلَّا مَا جَنَّتْ يَدَاهُ وَإِنْ اتَّهَمْتَهُ أَخْلَفْتُهُ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ

و يمكن حمله على الاستحباب، أو على أنهما لا يضمنان ما تلف عندهما بغير عملهما بلا تفريط.

الحديث السابع والأربعون: صحيح.

و يدل على ضمان الدلال إذا شرط عليه.

الحديث الثامن والأربعون: مجهول.

الحديث التاسع والأربعون: مجهول.

الحديث الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢٢

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الصَّبَّاحِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْقَصَّارِ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْمَتَاعُ فَخَرَقَهُ أَوْ عَرَقَهُ أَوْ يُغَرِّمُهُ قَالَ نَعَمْ عَرِّمُهُ مَا جَنَّتْ يَدَاهُ فَإِنَّكَ إِنَّمَا أُعْطِيتَهُ لِيُصْلِحَ لَمْ تُعْطِ لِيُفْسِدَ.

#### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنِ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ سَعْدِ قَالَ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ قَالَ قُلْتُ إِنَّ حَمَالًا لَنَا يَعْمَلُ فَكَارَيْنَاهُ فَحَمَلَ عَلَيَّ غَيْرِهِ فَضَاعَ قَالَ ضَمَّنَهُ وَخُذْ مِنْهُ.

#### [الحديث ٥٢]

٥٢ عَنْهُ عَيْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَضَّ مِنْ رَجُلًا مُسْلِمًا أَصَابَ خَنْزِيرًا لِنَصْرَانِيٍّ.

#### [الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ إِذَا اسْتَبْرَكَ الْبُعِيرُ بِحِمْلِهِ فَقَدْ ضَمِنَ صَاحِبُهُ

---

الحديث الحادى و الخمسون: مجهول.

و محمول على ما إذا شرط أن يحمل بنفسه.

الحديث الثانى و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: أصاب خنزيرا لنصرانى أى: بالقيمه عند مستحليه، و عليه عمل الأصحاب لو كان مستترا.

الحديث الثالث و الخمسون: موثق أو ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا استبرك البعير لعل المراد أنه إذا جاء الجمال ببعيره فاستبرك ليحمله متاع المستاجر، فهو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢٣

#### [الحديث ٥٤]

٥٤ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اسْتَقْلَّ الْبُعِيرُ وَ الدَّابَّةُ بِحِمْلِهِمَا فَصَاحِبُهُمَا ضَامِنٌ.

#### [الحديث ٥٥]

٥٥ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنِ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَمَلَ مَتَاعًا عَلَى رَأْسِهِ فَأَصَابَ إِنْسَانًا فَمَاتَ أَوْ انْكَسَرَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ ضَامِنٌ.

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الْفَقِيهِ ع فِي رَجُلٍ دَفَعَ ثَوْبًا إِلَى الْقَصَّارِ لِيُقَصِّرَهُ فَيُدْفَعُهُ الْقَصَّارُ إِلَى قَصَّارٍ غَيْرِهِ لِيُقَصِّرَهُ فَضَاعَ الثَّوْبُ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَصَّارِ أَنْ يَرُدَّهُ إِذَا دَفَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَ إِنْ كَانَ الْقَصَّارُ مَأْمُونًا فَوَقَّعَ

من الآن ضامن للمتع، لأنه دخل في ضمانه و عهدته، حتى إذا أنزل المتاع و قبضه المالك خرج من الضمان، و هو المراد بقوله " إذا استقل البعير و الدابه بحملهما" كما ذكره بعض الأفاضل.

و قال الوالد العلامة نور الله روحه: الظاهر أن المراد إذا كان الإبل قائما فاستبركه رجل غير المالك ضمن الإبل و المال، لأنه أثبت يده على مال الغير عدوانا و هو غضب، فلو تلف و لو كان من غير جهته ضمن.

و قوله " ضمن صاحبه " بالنصب لصاحبه، أو إذا وصل إلى البلد المقصود و استبركه المالك، فقد خرج من ضمان الأجير و دخل في ضمان المالك، أو إذا حمل على البعير المستبرك دخل المال في ضمان صاحب البعير. و إذا استبركه في المنازل يجب على المالك حفظ ماله إلى غير ذلك من الاحتمالات، و يشكل الاستدلال بأحدها. انتهى كلامه رفع الله مقامه.

الحديث الرابع و الخمسون: ضعيف.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

الحديث السادس و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢٤

ع هُوَ ضَامِنٌ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً مَأْمُونًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَظِيمٍ عَنِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ قَالَ سَأَلْتُ أَيُّهَا عَظِيمُ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَحْمِلُ الْمَتَاعَ بِالْأَجْرِ فَيُضَيِّعُ الْمَتَاعَ فَتَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَغْرَمَهُ لِأَهْلِهِ أَوْ يَأْخُذُونَهُ قَالَ فَقَالَ لِي أَمِينٌ هُوَ قَالَ

قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا.

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّهُ أُتِيَ بِحَمَالٍ كَانَتْ عَلَيْهِ قَارُورَةٌ عَظِيمَةٌ فِيهَا دُهْنٌ فَكَسَرَهَا فَضَمَّنَهَا إِيَّاهُ وَكَانَ يَقُولُ كُلُّ عَامِلٍ مُشْتَرِكٍ إِذَا أَفْسَدَ فَهُوَ ضَامِنٌ فَسَأَلَتْهُ مَا الْمُشْتَرِكُ فَقَالَ الَّذِي يَعْمَلُ لِي وَ لَكَ وَ لِدَا.

#### [الحديث ٥٩]

٥٩ عَنْهُ بِهَذَا الْأِسْنَادِ قَالَ أَتَاهُ رَجُلٌ تَكَارَى دَابَّةً فَهَلَكَتْ فَأَقْرَأَهُ أَنَّهُ جَازَ بِهَا

قوله عليه السلام: إلا- أن يكون ثقة يحتمل أن يكون المراد القصار الأول والثاني، لكن الثاني أوفق بأصول الأصحاب، بحمل الإجاره على الإجاره المطلقة، كما هو الشائع. وحينئذ إن كان القصار الثاني مأمونا لم يفرط الأول فلا يكون ضامنا، والقصار الذي في عبارته السائل يحتملها أيضا، وإن كان الأول أظهر، وإن كان في العبارتين لواحد فأعادته عليه السلام للشرط بمجرد التأكيد، أو لزياده قيد التوثيق، فإن المأمون أعم منه ظاهرا.

الحديث السابع والخمسون: ضعيف.

الحديث الثامن والخمسون: ضعيف. وربما يعد موثقا، وليس بعيد.

الحديث التاسع والخمسون: مثل الأول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٥

الْوَقْتُ فَضَمَّنَهُ الثَّمَنَ وَ لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ كِرَاءً.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا مُوَافِقٌ لِلْعَامَةِ وَ لَسْنَا نَعْمَلُ بِهِ وَ الْعَمَلُ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَتَى جَازَ بِهَا الْوَقْتُ كَانَ ضَامِنًا لِلثَّمَنِ وَ لَزِمَهُ الْكِرَى وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

#### [الحديث ٦٠]

٦٠ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنِ الْمِثْمِيِّ عَنِ أَبَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادِ الصَّيْقَلِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَكْتَرَى مِنْ رَجُلٍ دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ فَجَازَ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَكَارَى إِلَيْهِ فَفَنَقَّتِ الدَّابَّةُ قَالَ هُوَ ضَامِنٌ وَ عَلَيْهِ الْكِرَى بِقَدْرِ ذَلِكَ.

#### [الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقُولُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَأْجِرَ الرَّجُلُ الدَّارَ أَوْ الْأَرْضَ أَوْ السَّفِينَةَ ثُمَّ يُؤَاجِرَهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا اسْتَأْجَرَهَا بِهِ إِذَا أَصْلَحَ فِيهَا شَيْئًا.

#### [الحديث ٦٢]

٦٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَمَلَ عَبْدَهُ عَلَى دَابَّةٍ فَأَوْطَأَتْ رَجُلًا قَالَ الْغَرْمُ عَلَى مَوْلَاهُ

الحديث الستون: مجهول.

الحديث الحادي و الستون: حسن موثق و على المشهور ضعيف.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

قوله عليه السلام: الغرم على مولاة قال الوالد العلامة طاب ثراه: حمل على أنه كان مجنوناً أو صبياً غير مميز، أو يقال: إذا كان في رقبه العبد فهو على المولى أيضاً، لأنه يذهب مال المولى، و كذا إذا فكه بأرش جنايته، و سيجى ء في باب الديات.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢٦

#### ٢١ بَابُ مِنَ الزِّيَادَاتِ

#### [الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَالْإِبِلِ تَكُونُ فِي الْمَرْعَى فَتُفْسِدُ شَيْئًا هَلْ عَلَيْهَا ضَمَانٌ فَقَالَ إِنْ أَفْسَدَتْ نَهَارًا فَلَيْسَ عَلَيْهَا ضَمَانٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أَصْحَابَهُ يَحْفَظُونَهُ وَ إِنْ أَفْسَدَتْ لَيْلًا فَإِنَّ عَلَيْهَا ضَمَانًا

باب من الزيادات أى: فى الأحكام المتعلقة بالمكاسب.

الحديث الأول: صحيح على الظاهر.

و قال فى الشرائع: إذا جنت الماشية على الزرع ليلا ضمن صاحبها، و لو كان نهارا لم يضمن. و مستند التفصيل روايه السكونى و فيه ضعف، و هارون بن حمزه و أبى بصير، و الأقرب اشتراط التفريط فى موضع الضمان ليلا كان أو نهارا.

[الحديث ٢]

٢ الحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْمُعَلَّى أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ فَقَالَ لَا يَكُونُ النَّفْسُ إِلَّا بِاللَّيْلِ إِنَّ عَلَى صَاحِبِ الْحَرْثِ أَنْ يَحْفَظَ الْحَرْثَ بِالنَّهَارِ وَ لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْمَاشِيَةِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ إِنَّمَا رَعِيهَا وَ إِزْرَاقُهَا بِالنَّهَارِ فَمَا أَفْسَدَتْ فَلَيْسَ عَلَيْهَا وَ لَا عَلَى صَاحِبِهَا شَيْءٌ وَ عَلَى صَاحِبِ الْمَاشِيَةِ حِفْظُ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَنْ حَرْثِ النَّاسِ فَمَا أَفْسَدَتْ بِاللَّيْلِ فَقَدْ ضَمِنُوا وَ هُوَ النَّفْسُ وَ إِنَّ دَاوُدَ عَ حَكَّمَ لِلَّذِي أَصَابَ زَرْعَهُ

و قال فى المسالك: القول بضمانها ليلا لا نهارا للأكثر، و منهم الشيخان و الأتباع و ذهب ابن إدريس و المصنف و من تأخر عنه إلى اعتبار التفريط.

الحديث الثانى: مرسل.

قوله عليه السلام: لا يكون النفس إلا بالليل



قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: ظاهره أن هذا حكمنا، كما أنه كان حكم من قبلنا. و يحتمل أن يكون المراد تفسير الآيه و بيان حكم تلك الأمه، لكنه بعيد.

انتهى.

و قال فى النهايه: يقال نفشت السائمه تنفش نفوشا إذا رعت ليلا بلا راع و هملت إذا رعت نهارا فيه.

و قال أيضا: الرسل بالكسر و السكون اللبـن، و منه " كثير الرسل قليل الرسل " أى: شديد التفرق فى المرعى قليل اللبـن. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٢٨

رِقَابُ الْغَنَمِ وَ حَكَمَ سُلَيْمَانُ الرَّسْلَ وَ الثَّلَّةَ وَ هُوَ اللَّبْنُ وَ الصُّوفُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ.

### [الحديث ٣]

٣ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرِ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ قُلْتُ حِينَ حَكَمَا فِي الْحَرْثِ كَأَنْتَ قَضَيْتَهُ وَاحِدَةً فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى النَّبِيِّ قَبْلَ دَاوُدَ إِلَى أَنْ بَعَثَ اللَّهُ دَاوُدَ عَ أَيُّ غَنَمٍ نَفَسَتْ فِي الْحَرْثِ فَلْيَصِحِّ احِبِ الْحَرْثِ رِقَابُ الْغَنَمِ وَ لَا يَكُونُ النَّفْسُ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَ إِنَّ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ أَنْ يَحْفَظَ بِالنَّهَارِ وَ عَلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ حِفْظَ الْغَنَمِ بِاللَّيْلِ فَحَكَمَ دَاوُدُ عَ بِمَا حَكَمَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ عَ مِنْ قَبْلِهِ وَ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى سُلَيْمَانَ عَ أَيُّ غَنَمٍ نَفَسَتْ فِي الزَّرْعِ فَلْيَسِّ لِمَا حَكَمَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ عَ مِنْ قَبْلِهِ وَ كَذَلِكَ

---

و فى القاموس: البله بالكسر الخير و الرزق. انتهى.

و فى بعض النسخ " الثلثه " بالثاء المثلثه كما فى الكافى، و هو أظهر.

قال فى النهايه: الثلثه بالفتح جماعه الغنم، و منه حديث الحسن " إذا كان لليتيم ماشيه فللوصى أن يصيب من

ثلثها و رسلها" أى: من صوفها و لبنها، فسمى الصوف بالثله مجازا. انتهى.

و فى القاموس: الثله الصوف وحده و مجتمعا بالشعر و الوبر.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٢٢٩

جَرَتِ السُّنَّةُ بَعْدَ سُلَيْمَانَ عَ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ كَلَّمَا آتَيْنَا حُكْمًا وَ عِلْمًا فَحَكَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ.

#### [الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ جَمِيلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ مِنَ الرِّزْقِ مَا يُبَيِّسُ الْجِلْدَ عَلَى الْعَظْمِ

قوله عليه السلام: و كذلك جرت يدل على أن نسخ بعض الشرائع يكون فى زمان غير أولى العزم من الرسل فيكون نسخ جميع شرع من قبله أو أكثره مخصوصا بأولى العزم منهم.

و يمكن أن يكون النسخ أيضا ورد فى شرع موسى عليه السلام، بأن بين عليه السلام أن هذا الحكم جار إلى زمن سليمان عليه السلام، و لا يعلمه غير الأنبياء من علماء بنى إسرائيل، فأظهر داود عليه السلام خلافه سليمان على الناس، بأن بين هو هذا الحكم.

و يظهر من بعض الأخبار أن هذا الحكم إنما كان بين قضاة بنى إسرائيل، فأظهر سليمان خطأهم فى ذلك. و من بعضها أن داود ناظر سليمان فى ذلك فألهم الحكم و لم يحكم داود بخلاف حكمه، فيمكن حمل هذا الخبر و أمثاله على التقية من المخالفين القائلين باجتهد الأنبياء عليهم السلام.

الحديث الرابع: ضعيف.

و قال الوالد العلامة تغمده الله بالرحمة: فى الكافى "عبيد الله بن أحمد" و هو ابن نهيك الثقفه. و فيه "ما يببس" و صحف ينشئ، و الظاهر أن المراد

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٠

### [الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِيَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ يَعْنِي أَبِي الْحَسَنِ عَ وَأَنَا بِالْمَدِينَةِ سِنَّهُ إِخِيدَى وَ ثَلَاثِينَ وَ مَائَتِينَ جَعَلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ أَمَرَ رَجُلًا يَشْتَرِي مَتَاعًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَاشْتَرَاهُ فَسُرِقَ مِنْهُ أَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ مِنْ مَالٍ مَنْ ذَهَبَ الْمَتَاعُ أَوْ مِنْ مَالِ الْأَمْرِ أَوْ مِنْ مَالِ الْمَأْمُورِ فَكَتَبَ عَ مِنْ مَالِ الْأَمْرِ.

### [الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمُقَدَّامِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَزْدِيِّ قَالَ وَجَدَ رَجُلٌ رِكَازًا عَلَى عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَابْتَاغَهُ أَبِي مِنْهُ بِمِائَةِ شَاهٍ مُتَّبِعٍ فَلَامَتْهُ أُمِّي وَ قَالَتْ أَخَذْتَ هَذِهِ بِثَلَاثِمِائَةٍ

أن حصول بعض الأرزاق لا- يكون إلا- بالتعب العظيم، بحيث يذوب اللحم و يتصل الجلد بالعظم، فينبغى للمؤمن أن لا يبعث ولده إلى تلك المكاسب، كالحداد و الخباز و أمثالهما.

أو ينبغى أن يلاحظهم و يشكر الله على أن لم يجعل رزقه كهؤلاء، و إذا صبر عليه يكون ثوابه عظيمًا إذا كان لله. أو ينبغى له أن يدعو الله تعالى لأن يجعل رزقه واسعًا بلا كلفه، و أمثالها من المعانى. و على المتن أيضا المعنى قريب منها، أى:

لا يدع ذلك العمل أن ينشأ له لحم، بل يكون جلده مع العظم.

الحديث الخامس: ضعيف.

و لا خلاف بين الأصحاب فى أن الوكيل أمين لا يضمن ما يتلف فى يده إلا بالتعدى أو التفريط.

الحديث السادس: مرسل ضعيف.

و قال فى الصحاح: الرِكَازُ دفين أهل الجاهلية، كأنه فى الأرض رَكَزَ رَكَزًا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣١

شَاهٍ أَوْلَادَهَا مِائَةً وَ أَنْفُسَهَا مِائَةً وَ مَا فِى بَطُونِهَا مِائَةً قَالَ فَبَدَرَ أَبِي فَاَنْطَلَقَ يَسْتَقِيلُهُ فَأَبَى عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ



الأصحاب من إباحه المتاجر في زمان حضور الإمام عليه السلام و غيبته، فإن من قال بذلك يقول من اشترى مالا لم يخمس لم يجب عليه الخمس في الحالين، كما أشار إليه المحقق الشيخ على في شرح القواعد عند شرح قول المصنف: لو باع أربعين شاه و فيها الزكاه مع عدم الضمان لم يصح في حصته، حيث قال: فرع هل الخمس كالزكاه؟ ظاهر كلام الأصحاب أنه لو اشترى مال من لم يخمس لم يجب عليه الخمس. انتهى.

و فيه أنه كان ينبغي أن يكون على البائع قيمه خمس جميع الركاز، مع أن ظاهر الخبر أن عليه خمس الثمن الذي عليه، إلا أن يقال: أراد بما أخذت أي من الركاز لا ثمنه.

و يمكن أن يقال: لما كان الخمس حقه عليه السلام أجاز البيع في حقه و طلب الثمن بنسبه حقه من البائع. و على التقادير تطبيقه على أصول الأصحاب لا يخلو

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٣

#### [الحديث ٧]

٧ سَيْهَلُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُمَرَ بْنِ بَرِيْعٍ قَالَ قُلْتُ لِلرِّضَاعِ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ رَوَوْا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ فِي غَيْرِهِ فَكَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ فَقَالَ نَعَمْ وَأَنَا أَفَعَلُهُ كَثِيرًا فَأَفَعَلُهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي أَمَا إِنَّهُ أَرْزَقُ لَكَ.

#### [الحديث ٨]

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ مِنْهُ حَرَامٌ وَ حَلَالٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ أَبَدًا حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ مِنْهُ بِعَيْنِهِ فَتَدَعَهُ

من إشكال. و يمكن حمل الركاز على المعدن، فيكون الخمس لأرباح التجارات، و هو بعيد.

الحديث السابع: ضعيف.

قوله عليه السلام: إذا أخذ في طريق أي: في السفر، أو الحضر، أو الأعم.

و قال في الدروس: يستحب لطلب الرزق الرجوع بغير الطريق الذي خرج منه فإنه أرزق له.

الحديث الثامن: صحيح.

و يدل على عدم وجوب اجتناب المشتبه بالحرام، سواء كان الاشتباه في دخوله تحت طبيعه المحرمه، أو مثل وقوع تمر نجس

فى جله و أمثاله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٤

### [الحدِيث ٩]

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ فَتَدَعَهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِكَ وَ ذَلِكَ مِثْلُ الثُّوبِ يَكُونُ عَلَيْكَ قَدْ اشْتَرَيْتَهُ وَ هُوَ سَرِقَةٌ أَوْ الْمَمْلُوكِ عِنْدَكَ وَ لَعَلَّهُ حُرٌّ قَدْ بَاعَ نَفْسَهُ أَوْ خُدَعَ فَبِيعَ أَوْ قَهَرَ أَوْ امْرَأَهُ تَحْتَكَ وَ هِيَ أُخْتُكَ أَوْ رَضِيَ عِتْكَ وَ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا عَلَى هَذَا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ غَيْرُ ذَلِكَ أَوْ تَقُومَ بِهِ الْبَيِّنَةُ.

### [الحدِيث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَشْكُونَ فِيهِ رَبَّهُمْ عَزَّ وَ جَلَّ قُلْتُ وَ كَيْفَ يَشْكُونَ فِيهِ رَبَّهُمْ قَالَ يَقُولُ الرَّجُلُ وَ اللَّهُ مَا رَبِحْتُ شَيْئاً مِنْ كَذَا وَ كَذَا وَ لَا أَكَلْتُ وَ لَا أَشْرَبْتُ إِلَّا مِنْ رَأْسِ مَالِي وَيَحْكُ وَ هَلْ رَأْسُ مَالِكَ وَ ذِرْوَتُهُ إِلَّا مِنْ رَبِّكَ عَزَّ وَ جَلَّ.

### [الحدِيث ١١]

١١ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

الحدِيث التاسع: ضعيف.

الحدِيث العاشر: ضعيف.

و قال فى الدروس: يكره للتاجر شكايه عدم الربح و استقلال قليل الرزق فيحرم الكثير. انتهى.

و فى القاموس: ذروه الشىء بالضم و الكسر أعلاه.

و أقول: أستعير هنا للربح.

الحدِيث الحادى عشر: ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٥

مَرَّ النَّبِيُّ ص عَلَى رَجُلٍ وَ مَعَهُ ثَوْبٌ يَبِيعُهُ وَ كَانَ الرَّجُلُ طَوِيلاً وَ الثَّوْبُ قَصِيراً فَقَالَ اجْلِسْ فَإِنَّهُ أَنْفَقَ لِسِلْعَتِكَ.

## [الحديث ١٢]

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جِئْتُ بِكِتَابٍ إِلَى أَبِي أَعْطَانِيهِ إِنْسَانٌ فَأَخْرَجْتُهُ مِنْ كُمِّي فَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَحْمِلْ فِي كُمَّكَ شَيْئًا فَإِنَّ الْكُمَّ مَضِياعٌ.

## [الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَمَالِ قَالَ شَهِدْتُ إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ وَقَدْ شَدَّ كَيْسَهُ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَقُومَ فَجَاءَ إِنْسَانٌ يَطْلُبُ دَرَاهِمَ بَدِينَارٍ فَحَلَّ الْكَيْسَ وَأَعْطَاهُ دَرَاهِمَ بَدِينَارٍ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا كَانَ هَذَا فَضَلَ الدِّينَارِ فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ مَا فَعَلْتُ هَذَا رَغْبَةً فِي

قوله عليه السلام: اجلس قال الوالد العلامة طيب الله مضجعه: فإن المشتري يظن أن الثوب قصير و لا يلتفت إلى أن البائع طويل.

الحديث الثاني عشر: مجهول.

و قال فى الدروس: يكره حمل المال فى الكم فإنه مضىاع. انتهى.

و فى القاموس: رجل مضىاع للمال مضىع.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

و الظاهر أن الحسين هو ابن أبى سعيد المكارى، فالخبر موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٦

الدِّينَارِ وَ لَكِنْ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ اسْتَقَلَّ قَلِيلَ الرِّزْقِ حَرَّمَ الْكَثِيرَ.

## [الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَيَّاحٍ عَنْ أُمِّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَمَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ إِذَا نَادَى الْمُنَادَى فَلَيْسَ لِمَكَ أَنْ تَزِيدَ وَ إِنَّمَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّيَادَةِ النَّدَاءُ وَ يُحِلُّهَا السُّكُوتُ.

## [الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَتَّانٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّ شَيْءٍ مَعَاشِكُ قَالَ قُلْتُ غُلَامَانِ لِي وَ جَمَلَانِ قَالَ لِي اسْتَبْرَ بِذَلِكَ مِنْ إِخْوَانِكَ فَإِنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَضْرُوكَ لَمْ يَنْفَعُوكَ

---

الحديث الرابع عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: وإنما يحرم من الزيادة لعله لدلالته على الحرص و دناءه النفس، و حمل الأصحاب الحرمه على الكراهه الشديده.

قال فى الدروس: تكره الزيادة وقت النداء بل حال السكوت. و قال ابن إدريس: لا تكره. و قال الفاضل: المراد السكوت مع عدم رضا البائع بالثمن.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

قوله عليه السلام: استتر بذلك أى: لا تعلمهم ذلك، لأنهم يحسدونك و يخبرون الظلمه فيحملون عليك مالا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٧

#### [الحديث ١٦]

١٦ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّ فِي يَدِي أَرْضًا وَ الْمُعَامِلِينَ قَبَلْنَا مِنَ الْأَكْرَهِ وَ السُّلْطَانَ يُعَامِلُونَ عَلِيَّ أَنْ لِكُلِّ جَرِيْبٍ طَعَامًا مَعْلُومًا أَوْ فَيَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ لِي فَلْيَكُنْ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَتَعَامَلُونَ عِنْدَنَا بِهَذَا لَا بغيرِهِ فَيَجُوزُ أَنْ آخِذَ مِنْهُمْ دَرَاهِمَ

---

أو يستعبرون منك. و يحتمل أن يكون قال ذلك شكايه عن قله المعيشه، فنهاه عليه السلام عن الشكايه بأنهم يستهينون بك و لا ينفعونك.

و لعل الشهيد رحمه الله فى الدروس حملة على الأول، حيث قال: يستحب كتمان المال و لو من الإخوان. انتهى.

و على الثانى يمكن أن يقرأ بذلك بضم الذال و تشديد اللام من المذله.

الحديث السادس عشر: صحيح.

و ضمير " عنه " راجع إلى الصفار، و إن تخلل بينه الحديثان بإسناد مغاير،



إذ هذا الحديث ليس فى الكافى، و على بن مهزيار كان وكيلا لأبى جعفر الثانى و أبى الحسن الثالث عليهما السلام.

قوله: فيجوز أن آخذ منهم دراهم قال الفاضل الأسترآبادى رحمه الله: كان قصده أن يتكلم أولا- بالدراهم، ثم يعين مكان الدراهم قدرا معيناً من الطعام، ثم يقع الصيغه على الطعام، فقال عليه السلام: إذا كانت الصيغه على الطعام ما ينفع ذكر الدراهم أولا، فقلت ليس يمكننا فى أرضك و أرضى إلا هذا، يعنى المعامله على الطعام، و يقول محمد بن عيسى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٨

ثُمَّ آخَذَ الطَّعَامَ قَالَ فَقَالَ وَ مَا تُعْنِي إِذَا كُنْتَ تَأْخُذُ الطَّعَامَ قَالَ فَقُلْتُ فَإِنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُنَا فِي شَيْئِكَ وَ شَيْءٍ إِلَّا هَذَا ثُمَّ قَالَ لِي عَلِيُّ إِنَّ لَهُ فِي يَدِي أَرْضًا وَ لِنَفْسِي وَ قَالَ لَهُ عَلِيُّ إِنَّ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ مَضْرَرَةٌ يَعْنِي فِي شَيْئِهِ وَ شَيْءٍ نَفْسِهِ أَيْ لَا يُمَكِّنُنَا غَيْرَ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ قَالَ فَقَالَ لِي قَدْ وَسَّعْتَ لِمَكَ فِي ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ هَذَا لَكَ وَ لِلنَّاسِ أَجْمَعِينَ فَقَالَ لِي قَدْ نَدِمْتُ حَيْثُ لَمْ أَسِئْتَأَذِنَهُ لِأَصِيحَابِنَا جَمِيعًا فَقُلْتُ هَذِهِ لِعَلِّهِ الضَّرُورَةُ فَقَالَ نَعَمْ.

#### [الحديث ١٧]

١٧ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يَأْتِينِي فَيَقُولُ لِي اشْتَرِ لِي ثُوبًا بِدِينَارٍ وَ أَقَلَّ وَ أَكْثَرَ فَأَشْتَرِي لَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي يَقُولُ ثُمَّ أَقُولُ لَهُ هَذَا الثُّوبُ بِكَذَا وَ كَذَا بِأَكْثَرَ مِنَ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ وَ لَا أَعْلِمُهُ أَنِّي

قال لى على بن مهزيار يقصد توضيح الشئيين أن له فى يدي- إلى آخره. و أما " فقلت له " فهو كلام محمد بن عيسى، و أما " فقال " ففاعله على بن مهزيار.

أقول: و يحتمل أن

يكون مراد السائل إنا نوقع الصيغه على الدراهم و نأخذ منهم الطعام عوضا عنها، لأنه ليست لهم دراهم، و يكون فيه أيضا نوع كراهه.

قوله: و ما تغنى بالغين المعجمه على صيغه الغائب، أى: ما ينفعك. أو بالعين المهمله على صيغه الخطاب، أى: أى شىء مقصودك و هل هو غير الحنطه إذا كنت تأخذها البته و التوسيع لمكان الضروره، فارتفع حكم الكراهه بالضروره.

قوله: هذه لعله الضروره كأنه يريد محمد بن عيسى إجراء الحكم فى غير على بذلك العله.

الحديث السابع عشر: مجهول. إذ على بن سليمان مشترك بين مجهول و ثقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٣٩

رَبِحْتُ عَلَيْهِ وَ قَدْ شَرَطْتُ عَلَى صَاحِبِهِ أَنْ يَنْقُدَ بِالَّذِي أُرِيدُ وَ إِلَّا أَرَدْتُ بِهِ عَلَيْهِ فَهَلْ يَجُوزُ الشَّرْطُ وَ الرِّبْحُ أَوْ يَطِيبُ لِي شَيْءٌ مِنْهُ وَ هَلْ يَطِيبُ لِي شَيْءٌ أَنْ أَرْبِحَ عَلَيْهِ إِذَا كُنْتُ اسْتَوْجِبْتُهُ مِنْ صَاحِبِهِ فَكَتَبَ لِي يَطِيبُ لَكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا فَلَا تَفْعَلْهُ.

#### [الحديث ١٨]

١٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ قُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ رَجُلٌ اشْتَرَى مَتَاعًا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَ لَمْ يُسَمِّ الدَّرَاهِمَ وَ ضَحًا وَ لَمَّا غَيَّرَ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ إِنْ شَرَطَ عَلَيْكَ فَلَهُ شَرْطُهُ وَ إِلَّا فَلَهُ دَرَاهِمُ النَّاسِ الَّتِي تَجُوزُ بَيْنَهُمْ قَالَ وَ إِنَّمَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ مَعْرِفَةَ مَا يَجِبُ عَلَيَّ فِي الْمَهْرِ لِأَنَّهُمْ قَالُوا لَا نَأْخُذُ إِلَّا وَ ضَحًا وَ إِنَّمَا تَرَوَّجْتُ عَلَى دَرَاهِمٍ مَسِيَّاهٍ وَ لَمْ نُقَلِّ وَ ضَحًا وَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ.

#### [الحديث ١٩]

١٩ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِيهِ

قوله عليه السلام: فلا تفعله قال الوالد العلامة نور الله قبره: النهى إما لأنه وكله فى الشراء له و هو يخدعه بهذه الحيل، أو لأنه ربح على المؤمن، و الأول أظهر.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله: و لم يسم الدراهم و ضحا قال بعض الفضلاء: يعنى أطلق الدراهم، و لم يقيد الدراهم بالوضح أو بغير الوضح. انتهى.

و مقايسه الراوى المهر بالثمن بعيده عن أمثاله، و لعله حملة على المنصوص العله. و فيه نظر.

الحديث التاسع عشر: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٠

عَنْ حَدِيثِهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَفَى صِدْقُهُ جَارِيَةً وَدَفَعْتُ إِلَيْهِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا وَقَالَتْ إِذَا مَا فَسَدَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ رَدَدْتُ عَلَى أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا فَعَمِلَ بِهَا الْفَتَى وَرَبِحَ فِيهَا ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى حَرَجَ وَارَادَ أَنْ يَتُوبَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يُرُدُّ عَلَيْهَا الْأَرْبَعَةَ آلَافَ دِرْهَمًا وَالرَّبْحَ لَهُ.

#### [الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَمَالٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ مَمْلُوكٍ اسْتَجْرَهُ مَوْلَاهُ فَاسْتَهْلَكَ مَالًا كَثِيرًا قَالَ لَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَلَكِنَّهُ عَلَى

---

قوله: و دفعت إليه كأنه على سبيل القرض و كانت حره.

الحديث العشرون: موثق على الظاهر.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ١١، ص: ٤٤٠

و قال فى المسالك: إذا استدان المأذون له فى التجاره، فإن

كان لضرورتها يلزم المولى، و غير الضرورى لا- يلزم المولى، فإن كانت عينه باقيه رجع إلى مالكة، و إلا فالأقوى أنه يلزم ذمه العبد، فإن أعتق أتبع به بعده و إلا- ضاع. و قيل: يستسعى العبد فيه معجلا، لإطلاق روايه أبى بصير، و حملت على الاستدانه للتجاره. و يشكل بأن ذلك يلزم المولى من سعى العبد و غيره، و الأقوى أن استدانه لضروره التجاره إنما يلزم مما فى يده، فإن قصر استسعى فى الباقي، و لا يلزم منه غير ما فى يده، و عليه تحمل الروايه.

قوله عليه السلام: و إن حجر عليه مولاة أى: منعه عن الاستدانه، أو لم يأذنه فى التجاره.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤١

الْعَبْدِ وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ وَ لَكِنَّهُ يُسْتَسْعَى وَ إِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ فَلَيْسَ عَلَى مَوْلَاهُ شَيْءٌ وَ لَا عَلَى الْعَبْدِ.

### [الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ الشَّيْءَ فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي هُوَ بِكَذًا وَ كَذَا بِأَقْلٍ مِمَّا قَالَ الْبَائِعُ قَالَ قَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بَعَيْنِهِ مَعَ يَمِينِهِ

---

قوله عليه السلام: و لا على العبد أى: معجلا، فلا ينافى اتباعه بعد العتق.

و قال بعض الفضلاء: لأن صاحب المال تلف ماله بتسليط العبد الغير المأذون له.

الحديث الحادى و العشرون: مرسل كالصحيح.

و قال الشهيد فى شرح الإرشاد: مراسيل البنظى فى حكم المسانيد.

قوله: فى الرجل يبيع الشىء يعنى: يقع الخصومه بينهما بعد صنيعه البيع فى قدر الثمن. و ما يدل عليه الخبر بمفهومه و منطوقه هو المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه الشيخ الإجماع و ذهب ابن الجنيد إلى

أن القول قول من هو في يده، إلا أن يحدث المشتري فيه حدثا، فيكون القول قوله مطلقا.

و ذهب العلامة في المختلف إلى أن القول قول المشتري مع قيام السلعة، أو تلفها في يده أو يد البائع بعد الإقباض و الثمن معين، و الأقل لا يغير أجزاء الأكثر.

و لو كان مغايرا تحالفا و فسخ البيع. و اختار في القواعد أنهما يتحالفا مطلقا،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٢

### [الحديث ٢٢]

٢٢ عَنْهُ عَنِ الْهَيْثَمِ عَنِ النَّهْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيحِ الْخَزَّازِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع إِنَّا نَجْلِبُ الْمَتَاعَ مِنْ صَنْعَاءَ نَبِيعُهُ بِمَكَّةَ الْعَشْرَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ ائْتِنِي عَشْرَ وَ نَجِيءُ بِهِ فَيَخْرُجُ إِلَيْنَا تُجَارًا مِنْ تُجَارِ مَكَّةَ فَيُعْطُونَا بِهَدُونِ ذَلِكَ الْأَحَدِ عَشْرَ وَ الْعَشْرَةَ وَ نِصْفٍ وَ دُونَ ذَلِكَ أَفَأَبِيعُهُ أَوْ أَقْدَمُ مَكَّةَ قَالَ فَقَالَ لِي بَعُهُ فِي الطَّرِيقِ وَ لَا تَقْدَمُ بِهِ مَكَّةَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَى أَنْ يَجْعَلَ مَتَجَرَ الْمُؤْمِنِ بِمَكَّةَ.

### [الحديث ٢٣]

٢٣ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا مِنْ آخَرَ وَ أَوْجَبَهُ غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَتَاعَ عِنْدَهُ وَ لَمْ يَقْبِضْهُ وَ قَالَ آتِيكَ عَدَاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَشِيرِقِ الْمَتَاعَ مِنْ مَالٍ مَنْ يَكُونُ قَالَ مِنْ مَالٍ صَاحِبِ الْمَتَاعِ الَّذِي هُوَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَتَاعَ وَ يُخْرِجَهُ مِنْ بَيْتِهِ فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ بَيْتِهِ فَالْمُتَبَاعُ ضَامِنٌ لِحَقِّهِ حَتَّى يَرُدَّ مَالَهُ إِلَيْهِ

لأن كلا- منهما مدع و منكر، و قوى في التذكرة كون القول قول المشتري مطلقا، و العمل بالخبر المنجبر ضعفه بالشهره لعله أظهر.

الحديث الثاني و العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: و لا تقدم به مکه عمل به الشهيد رحمه الله ذكره في الدروس، و لا ينافي هذا استحباب التجاره في سوق منى، كما لا يخفى.

الحديث الثالث و العشرون: مجهول.

و يدل على أن تلف المبيع قبل القبض من مال البائع.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٣

## [الحديث ٢٤]

٢٤ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْحِذَّاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَيْصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَشْتَرِي مَا يُذَاقُ أَوْ يَذُوقُهُ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِي قَالَ نَعَمْ فَلْيَذُوقْهُ وَلَا يَذُوقَنَّ مَا لَا يَشْتَرِي.

## [الحديث ٢٥]

٢٥ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ سَلْفٍ

---

الحديث الرابع والعشرون: مجهول.

وقال في الدروس: وما يقصد طعمه أو ريحه الأولى اعتباره أو وصفه، ولو خلا عنهما صح و تخير مع العيب. انتهى.

وقيل: يجب اختباره.

الحديث الخامس والعشرون: موثق.

قوله عليه السلام: عن سلف و بيع الظاهر أن المراد أن يبيع نقدا بكذا و نسيئه بكذا.

قال في الدروس: نهى عن بيعين في بيعه، إما البيع بشرط الابتاع، و إما بثمانين نقدا و نسيئه، فالأقرب في الأول الصحة، و يحمل النهى على الكراهة.

انتهى.

وقيل: هو أن يبيعه شيئا بشرط أن يبيعه شيئا آخر نسيئه، أو بأن يسلم له في شيء آخر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٤

وَبَيْعٍ وَ عَنْ بَيْعَيْنِ فِي بَيْعٍ وَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ وَ عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يُضْمَنْ

---

قوله عليه السلام: و عن بيعين في بيع يحتمل أن يكون المراد سلفين أحدهما إلى أجل و الآخر إلى أزيد، كذا ذكره الأصحاب.

و يحتمل أن يكون المراد النهى عن بيع مالين بشخصين بثمان واحد. و يحتمل بعض المعاني السابقة في العبارة الأولى، أو النهى عن بيع شيئين بنقد واحد و لم يبين ثمن كل واحد حتى إذا رد أحدهما بعيب أخذ ثمنه، كما ذكره الوالد رحمه الله.

وقال في النهاية:

نهى عن بيعتين فى بيعه، و هو أن يقول بعثك هذا الثوب نقدا بعشره و نسيئه بخمسه عشر فلا يجوز، لأنه لا يدري أيهما الثمن الذى يختاره ليقع عليه العقد، و من صوره أن يقول بعثك هذا بعشرين على أن تبغنى ثوبك بعشره، فلا يصح للشرط الذى فيه، لأنه يسقط بسقوط بعض الثمن، فيصلر الباقي مجهولا.

و قد نهى عن بيع و شرط و عن بيع و سلف، و هما هذان الوجهان. انتهى.

قوله: و عن بيع ما ليس عندك هو أن يبيع مال رجل قبل أن يشتري منه، ثم يشتريه و يدفعه إليه.

قوله عليه السلام: و عن ربح ما لم يضمن كبيع الدلال قبل إيجاب البيع على نفسه، أو بيع المبيع قبل القبض بربح لا توليه، و على الثانى فالمراد بالأول بيع ما لم يملكه بعد لعدم التكرار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٥

#### [الحديث ٢٦]

٢٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ص رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَالْيَا فَقَالَ لَهُ إِنِّي بَعَثْتُكَ إِلَى أَهْلِ اللَّهِ يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ فَأَنْتَاهُمْ عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُقْبَضْ وَ عَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ وَ عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ.

#### [الحديث ٢٧]

٢٧ عَنْهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تَبِيعُوا الْمَصَاحِفَ فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِي شِرَائِهَا قَالَ اشْتَرِ مِنْهُ الدَّفْتِينَ وَ الْحَدِيدَ وَ الْغُلَافَ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَشْتَرِيَ الْوَرَقَ وَ فِيهِ الْقُرْآنُ مَكْتُوبٌ فَيَكُونُ عَلَيْكَ حَرَامًا وَ عَلَى مَنْ بَاعَهُ حَرَامًا.

#### [الحديث ٢٨]

٢٨ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ بَشِيرٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْبَيْعَ فَيُوهِبُ لَهُ الشَّيْءَ فَكَانَ الَّذِي اشْتَرَى لَوْلَا فُوهِبَتْ لَهُ لَوْلُوهُ فَرَأَى الْمُشْتَرِيَّ فِي لَوْلُوهِ أَنْ يَرُدَّ أَوْ يَرُدُّ مِثْلًا وَهَبَ لَهُ قَالَ الْهَبَةُ لَيْسَ فِيهَا رَجْعَةٌ وَ قَدْ قَبَضَهَا إِنَّمَا سَبِيلُهُ عَلَى الْبَيْعِ فَإِنْ رَدَّ الْمُبْتَاعُ الْبَيْعَ لَمْ يَرُدَّ مَعَهُ الْهَبَةَ

الحديث السادس و العشرون: موثق.

الحديث السابع و العشرون: ضعيف.

و قال فى الدروس: يحرم بيع خط المصحف دون الآله.



الحديث الثامن والعشرون: مجهول.

وقال الوالد العلامة قدس الله روحه: يدل على أنه إذا باع شيئاً ووهب معه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٦

### [الحديث ٢٩]

٢٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ص مَنِ اتَّيَمَّنَ شَارِبَ الْخَمْرِ عَلَى أَمَانِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ضَمَانٌ وَلَا لَهُ أَجْرٌ وَلَا خَلْفٌ.

### [الحديث ٣٠]

٣٠ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَنِ يُونُسَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَانَ أَوْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ أَبِي الْجَارُودِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع إِذَا حَدَّثْتُمْ بِشَيْءٍ فَسَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَالَ فِي حَدِيثِهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْقَيْلِ وَالْقَالِ وَفَسَادِ الْمَالِ وَكَتْرِهِ السُّؤَالِ فَقَالُوا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصِدْقِهِ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِضْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ الْمَايَةِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَقَالَ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ

شيئاً، ثم استقال المشتري عن بيع، لا يجب عليه رد الهبه. أما إذا رجع الواهب فيجوز له إذا لم يكن المتهب ذا رحم ولم يعوضه ولم يكن لله، على تفصيل يأتي في الأخبار.

ويمكن حمل الخبر على الصورة المذكوره، والأول أظهر، فعلى هذا يكون المراد بقوله "الهبه ليس فيها رجعه" أي: إن لم يرجع، والرجوع في البيع ليس برجوع في الهبه.

الحديث التاسع والعشرون: مجهول.

قوله صلى الله عليه وآله: فليس له على الله عز وجل ضمان أي: أن يرد المال إليه.

الحديث والثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب

## [الحديث ٣١]

٣١ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

و قال فى النهايه: فيه " نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن قيل و قال " أى:

عن فضول ما يتحدث به المتجاهلون من قيل كذا و قال كذا، و بناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير، و الإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوين من الضمير، و إدخال حرف التعريف عليهما فى قولهم القيل و القال. و قيل: القال الابتداء و القيل الجواب.

و هذا إنما يصح إذا كانت الروايه قيل و قال على أنهما فعلين، فيكون النهى عن القول بما لا- يصح و لا يعلم حقيقته، و هو كحديثه الآخر " بئس مطيه الرجل زعموا". فأما من حكى ما يصح و يعرف حقيقته و أسنده إلى ثقة صادق، فلا وجه للنهى عنه و لا- ذم. و قال أبو عبيد: فيه نحو و عربته، و ذلك أنه جعل القال مصدرًا، كأنه قال نهى عن قيل و قول، يقال قلت قالا و قولًا و قِيلًا، و هذا التأويل على أنهما اسمان. و قيل: أراد عن كثره الكلام مبتدأ و مجيبًا. و قيل: أراد به حكاية أقوال الناس و البحث عما لا يعنى. انتهى.

و قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: " وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا " أى: لا تعطوا الفساق و المسرفين أموالهم التى هى كأموالكم، و يجب عليكم حفظها كما يجب حفظ أموالكم. أو كما أنكم تحفظون أموالكم احفظوا أموالهم بالحجر عليهم و منعهم من التصرف فى أموالهم التى جعل الله تعالى قوام أبدانهم بها.

الحديث الحادى و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار،

ع قَالَ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَتَّهَمَ مِنْ ائْتَمَنَّهُ وَ لَا تَأْتَمِنَ الْخَائِنَ وَ قَدْ جَرَّبْتُهُ.

### [الحديث ٣٢]

٣٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَنْ عَرَفَ مِنْ عَبْدٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ كَذِبًا إِذَا حَدَّثَ وَ خِيَانَةً إِذَا ائْتَمَنَ ثُمَّ ائْتَمَنَهُ عَلَى أَمَانِهِ اللَّهُ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَنْ يَبْتَلِيَهُ

و قال الوالد العلامة طاب ثراه: يدل على كراهة إحصاف المودع الأمين بل يحرم، لأنه لا يجوز له الدعوى مع الجهل كما هو الغالب، و مع العلم أيضا لأنه إيذاء و تضييع له.

الحديث الثاني و الثلاثون: ضعيف.

و في الكافي: عن أبي جميله عن أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السلام. و فيه:

كذبا إذا أحدث و خلفا إذا وعد و خيانه إذا ائتمن ثم ائتمنه على أمانه كان حقا- إلى آخره.

و قال الوالد العلامة قدس سره: الظاهر أن المراد أنه إذا سمع كذبا و لو واحدا و رأى خلف و وعد أو خيانه واحده، فلس بأهل للأمانه. و يحتمل بعيدا أنه إذا كان دأبه الكذب و الخلف و الخيانه و لا يتحقق إذا خائن و في الأول أمين، فإذا رأى منه ذلك فلا يجوز أن يجعله آمينا، لقوله تعالى " وَ لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الْيَتَامَى، وَ إِذَا خَالَفَ اللَّهُ ابْتِلَاهُ اللَّهُ، بَأَنْ يَذْهَبَ مَالُهُ إِمَّا بِخِيَانِهِ أَوْ بغيرها، و لا يؤجر عليه في الآخرة و لا يعوض في الدنيا.

قوله عليه السلام: ثم لا يخلف عليه قال في القاموس: يقال لمن هلك له ما لا يعتاض منه كالأب و الأم: خلف الله

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٤٩

ثُمَّ لَا يُخْلَفَ عَلَيْهِ وَلَا يَأْجُرُهُ.

### [الحديث ٣٣]

٣٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَمَّرِ بْنِ خَلَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع يَقُولُ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَمْ يَخُنْكَ الْأَمِينُ وَ لَكِنْ ائْتَمَنْتَ الْخَائِنَ.

### [الحديث ٣٤]

٣٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ عَاصِمٍ

عليك، أى: كان عليك خليفه و خلف عليك خيرا أو بخير. و لمن هلك له ما يعتاض منه: أخلف الله لك و عليك، و خلف الله لك. أو يجوز خلف الله عليك فى المال و نحوه، و يجوز فى مضارعه يخلف كيمنع نادرا.

الحديث الثالث و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: و لكن ائتمنت الخائن يعنى أنك قصرت فى دفع مالك إلى من خانك، فإنه ينبغى لك أن لا تدفع مالك إلا إلى من جربته بالأمانه.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

و فى الرجال عمار بن عبد الحميد أبو عاصم السجستاني، و أما عمران بن أبى عاصم و عمران بن عاصم، فليسا بمذكورين فى كتب الرجال من الخاصه و العامه.

و بعض روايه الكافى عمار بن أبى عاصم، و الظاهر أن " ابن " من طغيان قلم الناسخ، كما هو المضروب بخط الشهيد الثانى طاب ثراه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٠

قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَرْبَعَةٌ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ أَحَدُهُمْ رَجُلٌ يَكُونُ لَهُ مَالٌ فَأَدَانَهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ أَلَمْ أَمُرْكَ بِالشَّهَادَةِ.

### [الحديث ٣٥]

٣٥ سَيِّهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ رِيَّانَ بْنِ الصَّلْتِ أَوْ رَجُلٍ عَنْ رِيَّانَ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْعَبِيدِ الصَّالِحِ ع قَالَ قَالَ إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ جَعَلَهَا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ رِزْقًا عَلَى عِبَادِهِ فَمَنْ عَطَّلَ أَرْضًا ثَلَاثَ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً لِغَيْرِ عِلَّةٍ أُخْرِجَتْ مِنْ يَدَيْهِ وَ دُفِعَتْ إِلَى غَيْرِهِ وَ مَنْ تَرَكَ مُطَالَبَهُ حَقًّا لَهُ عَشْرَ سِنِينَ فَلَا حَقَّ لَهُ.

### [الحديث ٣٦]

٣٦ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ أَخَذَتْ مِنْهُ أَرْضٌ ثُمَّ مَكَثَ ثَلَاثَ سِنِينَ لَا يَطْلُبُهَا لَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ أَنْ يَطْلُبَهَا.

### [الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبرَاهِيمَ الْكَرْخِيِّ عَنْ

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

قوله عليه السلام: أخرجت من يده حمل على ما إذا صارت مواتا.

قوله عليه السلام: فلا حق له لعل المراد أنه لا يتيسر له أخذه في الغالب، أو يستحب له عدم الطلب.

الحديث السادس و الثلاثون: مجهول.

و حمل على الأراضى الخراجيه.

الحديث السابع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥١

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اشْتَرَيْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع حِارِيَهُ فَلَمَّا ذَهَبَتْ أَنْقَدُهُمْ قُلْتُ أَسَدٌ تَحِطُّهُمْ قَالَ لِمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنِ الْإِسْتِحْطَاطِ بَعْدَ الصَّفْقَةِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ هَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

### [الحديث ٣٨]

٣٨ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَلَّى أَبِي عُثْمَانَ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ ثُمَّ يَسْتَوْضِعُ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَ أَمَرَنِي فَكَلَّمْتُ لَهُ رَجُلًا فِي ذَلِكَ.

### [الحديث ٣٩]

٣٩ عَنْهُ عَنِ جَعْفَرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَسْتَوْهَبُ مِنَ الرَّجُلِ الشَّيْءَ بَعِيدًا مَا يَشْتَرِي فِيهِبُ لَهُ أَوْ يَصْلُحُ لَهُ قَالَ نَعَمْ.

٤٠ عَنْهُ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ عَلِيِّ أَبِي الْأَكْرَادِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي أَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ فِيهِ الصِّيَاغَةُ وَفِيهِ النَّقْشُ فَأُشَارِطُ النَّقَّاشَ عَلَى شَيْءٍ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ الْعَشْرَةَ أَزْوَاجَ بَحْمَسِهِ دَرَاهِمَ أَوْ الْعِشْرِينَ بَعَشْرَهُ

الحديث الثامن و الثلاثون: مختلف فيه.

و يمكن حمله على المساومه قبل إيقاع البيع، أو على ما إذا كان بطيب نفس منهم، كما يومی إليه الخبران الإتيان.

الحديث التاسع و الثلاثون: موثق.

الحديث و الأربعون: موثق حسن.

و إسماعيل بن أبي بكر الظاهر أن يكون أخا لإبراهيم بن أبي بكر المكنى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٢

فَإِذَا بَلَغَ الْحِسَابُ قُلْتُ لَهُ أَحْسِنْ فَأَسْتَوْضِعُهُ مِنَ الشَّرْطِ الَّذِي شَارَطْتُهُ عَلَيْهِ قَالَ بِطِيبِ نَفْسِهِ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ لَا بَأْسَ.

٤١ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ عَن وَهْبٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرَبُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْدًا مِنَ الثَّمَنِ

بأبى سمال، و فى ترجمه أخيه ما يدل ظاهرا على توثيقه، و على أبو الأكراد هو ابن ميمون الصائغ.

و الخبر يدل على جواز الاستحطاط فى الإجاره بعد العقد، أو بعد التراضى.

الحديث الحادى و الأربعون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون هذا من الثمن أى: لم يشترط أنه إن لم يمض البيع كان لصاحب السلعه.

و قال فى المختلف: قال ابن الجنيد: العربون من جملة الثمن، و لو شرط المشتري للبائع أنه إن جاء بالثمن و إلا فالعربون له، كان ذلك عوضا عما منعه من النفع و التصرف فى سلعته. و المعتمد أن يكون من جملة الثمن، فإن امتنع المشتري من دفع الثمن و فسخ البائع البيع و جب عليه رد

العربون، للأصل و لروايه وهب. انتهى.

و قال فى النهايه: فيه " أنه نهى عن بيع العربان " هو أن يشتري السلعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٣

#### [الحديث ٤٢]

٤٢ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ لِلْقَوْمِ جَمِيعاً يَحْمِلُ إِلَيْهِ الْحَمْلَةَ لِهَذَا وَ لِهَذَا الْاِثْنَيْنِ وَ لِهَذَا الثَّلَاثَةِ وَ بَعْضُهَا أَفْضَلُ فَيَأْتِيهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ بَعْضُهَا جَمِيعاً فَقَالَ لَا يُعْجِبُنِي.

#### [الحديث ٤٣]

٤٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ ابْنِ أَشِيمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ عَبْدِ لِقَوْمٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَهُ اشْتَرِ بِهَا نَسَمَهُ وَ أَعْتَقْهَا عَنِّي وَ حُجَّ بِالْبَاقِي ثُمَّ مَاتَ صَاحِبُ الْأَلْفِ فَأَنْطَلَقَ الْعَبْدُ

و يدفع إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، و إن لم يمض البيع كان لصاحب السلعه و لم يرتجعه المشتري، يقال أعرب فى كذا و عرب و عربين و هو عربان و عربون. و قيل: سمي بذلك لأن فيه إعراباً لعقد البيع، أى إصلاحاً و إزاله فساد، لئلا يملكه غيره باشرائه، و هو بيع باطل عند الفقهاء، لما فيه من الشرط و الغرر، و أجازه أحمد.

الحديث الثانى و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا يعجبني لعل المراد إذا كان و كيلا لجماعه ينبغى أن لا يبيع أمتعتهم معا، بل يبيع كلا منها علا حده.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

و ابن أشيم هو موسى بن أشيم، كما صرح به فى المختلف. و فى شرح اللمعه على بن أشيم، و لعل الصواب الأول لأنه من أصحاب الباقر عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٤

فَاشْتَرَى أَيْاهُ فَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمَيْتِ وَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْبَاقِيَ يَحِجُّ عَنِ الْمَيْتِ فَحَجَّ عَنْهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ مَوَالِيَ أَبِيهِ وَ مَوَالِيَهُ وَ وَرَثَةَ الْمَيْتِ جَمِيعاً فَاحْتَصَمُوا جَمِيعاً فِي الْأَلْفِ فَقَالُوا مَوَالِيَ مُعْتِقِ الْعَبْدِ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ

أَبَاكَ بِمَالِنَا وَقَالَ الْوَرَثَةُ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا وَقَالَ مَوَالِي الْعَبْدِ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ أَبَاكَ بِمَالِنَا فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَمَّا الْحَجَّةُ فَقَدْ مَضَتْ بِمَا فِيهَا لَا تُرَدُّ وَأَمَّا الْمُعْتَقُ فَهُوَ رَدٌّ فِي الرِّقِّ لِمَوَالِي أَبِيهِ وَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ بَعْدُ أَقَامُوا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ كَانَ لَهُمْ رِقًّا

قوله عليه السلام: و أما المعتق فهو رد في الرق قال في المختلف: و بمضمونه عمل الشيخ في النهايه، و قال ابن إدريس:

لا أرى لرد المعتق على مولاه وجهها، بل الأولى عندي أن القول قول سيد العبد المأذون له في تجاره و العبد المبتاع لسيد العبد المباشر للعتق و أن عتقه غير صحيح، لأن جميع أصحابنا على أن جميع ما بيد العبد فهو مال لسيده و هذا الثمن في يد المأذون أنه اشتراه، فإذا اشتراه فقد صار مالا لسيد المأذون الذي هو المشتري، فإذا أعتقه المأذون بعد ذلك فعتقه غير صحيح، لأنه لم يؤذن له في العتق.

و الشيخ رحمه الله عول على روايه موسى بن أشيم عن الباقر عليه السلام عن عبيد لقوم مأذون له في تجاره- إلى آخره. و المعتمد ما قاله ابن إدريس.

و تحمل الروايه على أن المأذون كالوكيل، فيقبل إقراره بما في يده، أو على أن موالى العبد أنكروا البيع بالكلية. انتهى.

و قال في الشرائع: قيل يرد إلى مواليه رقا، ثم يحكم به لمن أقام البيئه على روايه ابن أشيم، و هو ضعيف. و قيل: يرد إلى موالى المأذون ما لم يكن هناك

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٥

#### [الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي



بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعِي دَارًا فِي أَيْدِيهِمْ وَيُقِيمُ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارُ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ لَا يَدْرِي كَيْفَ كَانَ أَمْرُهَا قَالَ أَكْثَرُهُمْ بَيْنَهُ يَسْتَحْلِفُ وَتُدْفَعُ إِلَيْهِ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الَّذِي ادَّعَى الدَّارَ قَالَ إِنْ أَبَا هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهَا أَخَذَهَا بِغَيْرِ الثَّمَنِ وَلَمْ يُقِمِ الَّذِي هُوَ فِيهَا بَيْنَهُ إِلَّا أَنَّهُ وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِذَا كَانَ أَمْرُهَا هَكَذَا فَهِيَ لِلَّذِي ادَّعَاهَا وَ أَقَامَ الْبَيْنَةَ عَلَيْهَا.

#### [الحديث ٤٥]

٤٥ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي سَمَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ حَكَمِ بْنِ حُكَيْمِ الصَّيْرَفِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ سَأَلَهُ حَفْصُ الْأَعْوَرُ فَقَالَ إِنَّ السُّلْطَانَ يَشْتَرُونَ مِنَّا الْقَرَبَ وَ الْإِدَاوَةَ فَيَوَكِّلُونَ الْوَكِيلَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ مِنَّا فَنَرَشُوهُ حَتَّى لَا يَظْلِمَنَا فَقَالَ لَا بَأْسَ مَا تُصْلِحُ بِهِ مَالِكَ ثُمَّ سَكَتَ سَاعَهُ ثُمَّ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذَا أَنْتَ رَشَوْتَهُ يَأْخُذُ أَقْلًا مِنَ الشَّرْطِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَسَدَّتْ رِشْوَتُكَ

بينه، و هو أشبه.

الحديث الرابع و الأربعون: حسن كالصحيح.

و قد مر الكلام فيه فى أبواب القضاء.

الحديث الخامس و الأربعون: موثق على الظاهر.

و يدل على حرمة الرشوة لتخفيف الحق، و إن كان من مال السلطان الجائر،

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٦

#### [الحديث ٤٦]

٤٦ عَنْهُ عَيْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَيْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الْمَتَاعَ فَيَقَالُ لَهُ مَا ازْدَدْتُ عَلَى كَذَا وَ كَذَا فَهُوَ لَكَ قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ.

#### [الحديث ٤٧]

٤٧ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَجُلٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ قَالَ قَالَ لِي رَجُلٌ صَالِحٌ لَا تَعْرِضْ لِلْحُقُوقِ وَ اصْبِرْ عَلَى النَّائِبِ

و على جوازها إذا كان لرفع الظلم.

و قال فى الصحاح: الإداوه المطهره و الجمع الأداوى مثل المطايا، و كان قياسه أدائى مثل رساله و رسائل، فتجنبوه و فعلوا به ما فعلوا بالمطايا و الخطايا، فجعلوا فعائل فعالى و أبدلوا هنا الواو ليدل على أنه قد كانت الواحده واو ظاهره قالوا أداوى، فهذه الواو بدل عن الألف الزائده فى أداؤه، و الألف التى فى آخر الأداوى بدل عن الواو التى فى أداؤه، و ألزمو الواو هنا كما ألزمو الياء فى مطايا.

الحديث السادس و الأربعون: مجهول.

قوله عليه السلام: لا بأس به كأنه جعله، فلا تضر الجهاله.

الحديث السابع و الأربعون: مرسل.

قوله عليه السلام: لا تعرض للحقوق أى: لا تعرض لها فيشكل عليك مراعاتها كالمواخاه و المصادقه. أو لا تلزم على نفسك شيئاً لا يلزمك بالندر و شبهه، أو بأن تتصرف فى مال غائب أو يتيم بغير

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٧

وَ لَا تُعْطِ أَحَاكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا مَضَّرْتَهُ لَكَ أَكْثَرَ مِنْ مَنْفَعَتِهِ لَهُ.

#### [الحديث ٤٨]

٤٨ عَنْ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَيْدِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ مِنْ عِلْمَاتِ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثٌ حُسْنُ التَّقْدِيرِ فِي الْمَعِيشَةِ وَ الصَّبْرُ عَلَى النَّائِبَةِ وَ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ وَ قَالَ مَا خَيْرٌ فِي رَجُلٍ لَّا يَقْتَصِدُ فِي مَعِيشَتِهِ مَا يَصْلُحُ لَّا لِذُنْيَاهُ وَ لَّا لِآخِرَتِهِ.

#### [الحديث ٤٩]

٤٩ عَنْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ مُعَلَّى الْخَثْعَمِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي

ضروره و أمثال ذلك.

و قال الوالد العلامه نور الله مرقده: أى لا- تجمع المال حتى يجب عليك الزكاه و الخمس و الحج و الجهاد و غيرها مما لا يحصى، أو الصداقه للمؤمنين و الأخوه معهم، و يكون المراد أن ترك هذه أحسن من عدم رعايه الحقوق، و المراد الترغيب و التحريض فى لوازمها لا ترك السنن الوكيده" و اصبر على النائبه" أى: المصيبه أو لوازم الحقوق.

قوله عليه السلام: و اصبر على النائبه أى: المصيبه، أو ما يلزم القبيله من الديات و التحميلات من قبل الحكام.

قوله عليه السلام: و لا تعط أخاك أى: بأن تفقر نفسك و لا يصيروا أغنياء من مالك، أو المراد أن يعينه على حرام.

الحديث الثامن و الأربعون: حسن موثق.

الحديث التاسع و الأربعون: موثق.

و قد مر الكلام فيه فى باب ابتياع الحيوان.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٨

عَبِيدُ اللَّهِ عِ نِي اعْتَرَضْتُ جَوَارِي بِالْمَيْدِينَةِ فَأَمَّيْدَيْتُ فَقَالَ أَمَّا لِمَنْ يُرِيدُ الشَّرَاءَ فَلَيْسَ بِهِ يَأْسُ وَ أَمَّا لِمَنْ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ فَإِنِّي أَكْرَهُهُ.

#### [الحديث ٥٠]

٥٠ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنِ عِمْرَانَ الْجَعْفَرِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا أُحِبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّبَ جَارِيَهُ إِلَّا جَارِيَهُ يُرِيدُ شَرَاءَهَا.

#### [الحديث ٥١]

٥١ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ قَالَ ضَمَّ يَدَهُ فَقَالَ هَكَذَا وَ لَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ قَالَ وَ بَسَطَ رَاخَتَهُ وَ قَالَ هَكَذَا

قوله عليه السلام: فإنى أكرهه لعل المراد بالكرهه الحرمه، كذا أفاد الوالد العلامة طاب ثراه.

و قال فى الدروس: يجوز النظر إلى وجه من يريد شراءها و محاسنها، و هل له النظر إلى جسدها من تحت الثياب بل و إلى العوره؟ نظر، أقربه مراعاة التحليل من المولى، و فى روايه أبى بصير لا بأس بأن ينظر إلى محاسنها و يمسها ما لم ينظر إلى ما لا ينبغى النظر إليه.

الحديث الخمسون: موثق.

الحديث الحادى و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: هكذا بيان للتشبيه فى الآيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٥٩

## [الحديث ٥٢]

٥٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ بَكْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ ثَلَاثَةٌ مِنَ السَّعَادَةِ الرَّوْحَةُ الْمُؤَاتِيَةُ وَالْأَوْلَادُ الْبَارُونَ وَالرَّجُلُ يُزْرَقُ مَعِيشَتَهُ بِبَلَدِهِ يَغْدُو إِلَيْهِ وَيُرْوَحُ.

## [الحديث ٥٣]

٥٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَيَّابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَسْمِعْ قَوْمًا يَقُولُونَ إِنَّ الزَّرَاعَةَ مَكْرُوهَةٌ فَقَالَ لَهُ ازْرَعُوا وَاغْرِسُوا فَلَمَّا وَاللَّهِ مَا عَمِلَ النَّاسُ عَمَلًا أَحْيَلَّ وَ لَمَّا أَطْيَبَ مِنْهُ وَاللَّهِ لَيَزْرَعَنَّ الزَّرْعَ وَ لَيَغْرِسَنَّ الْغَرْسَ بَعْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ

الحديث الثاني و الخمسون: مجهول.

و قال فى النهايه: فى الحديث " خير النساء المؤاتيه لزوجها" المواتاه حسن المطاوعه و الموافقه، و أصله الهمزه فخفف و كثر حتى صار يقال بالواو، و ليس بالوجه.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: ازرعوا قال الوالد العلامة برد الله مضجعه: و إن كان الأهم فى ذلك الزمان الجهاد فى سبيل الله لكن الإنسان محتاج إلى الغذاء، حتى يوم القيامة تبدل الأرض بالخبز، و فى جهنم يأكلون من الزقوم و يشربون من الحميم، أو مع أنه يخرج القائم عليه السلام بعده و تبنى الدنيا بعد زمانه عليه السلام، و مع ذلك تغرسون النخل - كما

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦٠

## [الحديث ٥٤]

٥٤ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى عَلِيٌّ عِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِبَاقِ الْعَبْدِ عَهْدَةٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ.

## [الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ وَ غَيْرِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ وَ لَا أَعْلَمُ ابْنَ أَبِي حَمْزَةَ إِلَّا وَ قَدْ حَدَّثَنِي بِهِ أَيْضًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهْبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْعَبْدُ وَ الْأَمَةُ قَدْ عَرِفَ ذَلِكَ فَيَقُولُ قَدْ أَبَقَ غَلَامِي وَ أُمَّتِي فَيَكْلِفُونَهُ الْقَضَاءَ شَاهِدِينَ بِأَنَّ هَذَا غَلَامُهُ أَوْ أُمَّتُهُ لَمْ يَبِعْ وَ لَمْ يَهَبْ فَشْهَدُ عَلَى هَذَا إِذَا كَلَّفْنَاهُ قَالَ نَعَمْ

فى الكافى - مع بعد عهده بالثمر، أو مع أنه يكون لصاحب الأمر على السلام الحجر الذى كان مع موسى و يضرب عصاه علىه و تنفجر منه اثنا عشر نهرا يكون منها طعامهم و شرابهم، و مع ذلك يغرسون، لأنه لا يكون جميع الناس معه صلوات الله عليه.

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

قوله: ليس فى إباق العبد لعله محمول على ما إذا لم يكن إباقة قديما.

الحديث الخامس و الخمسون: موثق.

قوله: فنشهد على هذا إذا كلفناه و يدل على جواز الشهادة بالاستصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦١

#### [الحديث ٥٦]

٥٦ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ لِعَمِّي غُلَامٌ فَأَبَقَ فَأَتَى الْأَنْبَارَ فَخَرَجَ إِلَيْهِ عَمِّي ثُمَّ رَجَعَ فَقُلْتُ لَهُ مَا صَبَعْتَ يَا عَمُّ فِي غُلَامِكَ فَقَالَ بَعْتُهُ فَمَكَتْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ إِنَّ عَمِّي مَاتَ فَجَاءَ الْغُلَامُ فَقَالَ أَنَا غُلَامُ عَمِّكَ وَ قَدْ تَرَكَ عَمِّي أَوْلَادًا صِغَارًا وَ أَنَا وَصِيَّهُمْ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ عَمِّي أَخْبَرَنِي أَنَّهُ بَاعَكَ فَقَالَ الْغُلَامُ إِنَّ عَمِّكَ كَانَ لَكَ مُضَارًا فَكِرِهَ أَنْ يَقُولَ لَكَ فَتَشَمَّتْ بِهِ وَ أَنَا وَ اللَّهُ غُلَامٌ بَيْنَهُ فَقَالَ صَدَّقَ عَمِّكَ وَ كَذَّبَ الْغُلَامُ فَأَخْرَجَهُ وَ لَا تَقْبَلُهُ.

#### [الحديث ٥٧]

٥٧ عَنْ عَنِ الْمَيْمُونِيِّ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع حُرٌّ أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعُبُودِيَّةِ أَسْتَعْبُدُهُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ هُوَ عَبْدٌ إِذَا أَقْرَ عَلَى نَفْسِهِ.

#### [الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ

---

و قال الوالد العلامة قدس سره: الغرض جواز الشهادة عند قضاء الجور للضرورة، أو الشهادة على النفى مع علم الشاهد بالإباق.

الحديث السادس و الخمسون: موثق حسن.

قوله عليه السلام: صدق عمك و كذب الغلام لأنه ربما يكون له مالك لا- تعرفه فلا- يقبل الإقرار، لأنه إقراره فى حق الغير

الحديث السابع و الخمسون: موثق.

قوله عليه السلام: هو عبد محمول على ما إذا لم يعلم نسبه و حرите.

الحديث الثامن و الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦٢

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَمَّارِ السَّرَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُوحِدُ عِنْدَهُ السَّرِقَةَ قَالَ هُوَ غَارِمٌ إِذَا لَمْ يَأْتِ عَلَى بَائِعِهَا بِشُهُودٍ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ الْبَيْعَ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَشْتَرِي قَالَ جَائِزٌ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ فَضِيلِ مَوْلَى رَاشِدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع لِمَوْلَايَ فِي يَدِي مَالٌ فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُحِلَّ لِي مَا أَشْتَرِي مِنَ الْجَوَارِي فَقَالَ إِنْ كَانَ يَحِلُّ لَكَ أَنْ أُحِلَّ لَكَ فَهُوَ حَلَالٌ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ أُحِلَّ لَكَ حَيْرِيَّةٌ بِعَيْنِهَا فَهِيَ لَكَ حَلَالٌ وَإِنْ قَالَ اشْتَرِ مِنْهُنَّ مَا شِئْتُمْ فَلَا تَطَأُ مِنْهُنَّ شَيْئًا إِلَّا مَنْ يَأْمُرُكَ إِلَّا جَارِيَةً يَرَاهَا فَيَقُولُ هِيَ لَكَ حَلَالٌ وَإِنْ كَانَ لَكَ أَنْتَ مَالٌ فَاشْتَرِ مِنْ مَالِكَ مَا بَدَا لَكَ

قوله عليه السلام: إذا لم يأت فإذا أتى بالشهود يسترجع الثمن، فلا يكون غارما.

الحديث التاسع و الخمسون: مرسل.

الحديث الستون: صحيح على الظاهر.

قوله: لمولاي الظاهر أنه كان معتقا.

قوله عليه السلام: فلا تطأ منهن عدم الجواز: إما لعدم التعيين، أو لكونه قبل الملك، أو لهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦٣

[الحديث ٦١]

٦١ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ غِيَاثٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَسِيْتِقْرَاضِ الْخُبْرِ وَ لَا بَأْسَ بِشِرَاءِ جِرَارِ الْمَاءِ وَ الرَّوَايَا وَ لَا

بَأْسٍ بِالْفَلْسِ بِالْفَلْسِيِّينَ وَبِالْقَلْتَيْنِ وَ لَا بَأْسَ بِالسَّلْفِ فِي الْفُلُوسِ

---

الحديث الحادى و الستون: موثق.

و قال فى الدروس: لا يجرى الربا فى الماء، و إن وزن أو كيل، لعدم اشتراطهما فى صحه بيعه. و لو أسلف ماء فى ماء إلى أجل  
احتمل أن يكون ربويا، لاشتراط الوزن حينئذ فى المسلم فيه.

قوله عليه السلام: و لا- بأس بالفلسين و بالقتين فى بعض النسخ " بالفلس بالفلسين " و فى بعضها " و لا بأس بالقتين و لا بأس  
بالفلس و الفلسين " و هو القلتين. و يدل على أن

الفلوس بعد الضرب خرجت عن كونها مكيلا و صارت معدوده. و قد مر بعض الأخبار الدلاله على أن الفلوس موزونه، فيمكن حمل الخبر على التقية.

و قال الوالد العلامه تغمده الله بالرحمه: ظاهره أنه كان هكذا: الفلس بالفلسين و القله بالقلتين. و يكون الغرض أنه لا ربا فيهما، لأن الفلس معدود، و هكذا كان و كذا الماء سيما إذا كان مع الجره و بالعكس، أو أن الماء لم يكن في عهده صلوات الله عليه مكيلا و لا موزونا و كانوا يتسامحون فيه. انتهى.

و في القاموس: القله بالضم الحب العظيم و الجره العظيمه أو عامه أو من الفخار و الكوز الصغير ضد.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ١١، ص: ٤٦٤

### [الحديث ٦٢]

٦٢ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَ عَنِ الرَّجُلِ أَتْبَاعُ مِنْهُ مَتَاعًا عَلَيَّ أَنْ لَيْسَ عَلَيَّ مِنْهُ وَضِيعَةٌ هَلْ يَسْتَقِيمُ هَذَا وَ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ وَ حَدُّ ذَلِكَ قَالَ لَا يَتَّبِعِي.

### [الحديث ٦٣]

٦٣ عَنْهُ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ شَارَكَ رَجُلًا فِي جَارِيَةٍ فَقَالَ لَهُ إِنْ رِيحَتْ فَلَكَ وَإِنْ وَضِعَتْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنْ كَانَتْ الْجَارِيَةُ لِلْقَائِلِ.

تَمَّ كِتَابُ التَّجَارَاتِ وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ النِّكَاحِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\*

---

قوله عليه السلام: و لا بأس بالسلف في الفلوس لأن التقابض مخصوص بالنقدين.

الحديث الثاني و الستون: صحيح.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: إن كانت الجارية للقائل ربما يحمل على المضاربه، و الأظهر عندى حملة على ما إذا باع نصف الجارية لشريكه و شرط خيار الفسخ عند الوضيعه.

---

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى

نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
اصبحان

# الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

